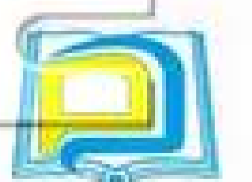
بوشيخي شيخ

الحركة الوطنية والثورة الجزائرية
1954 - 1962



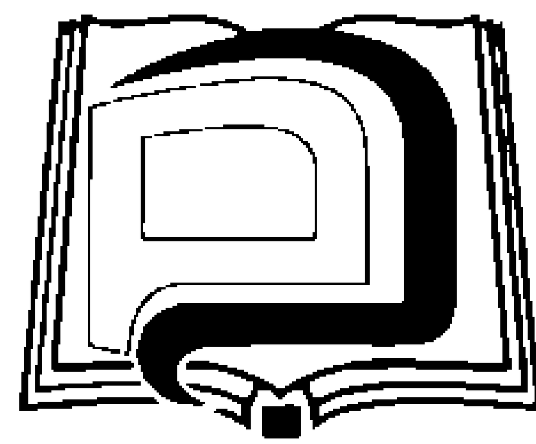


ديوان المطبوعات الجامعية

الدكتور بوشيخي شيخ

الحركة الوطنية والثورة الجزائرية

1954 – 1962



ديوان المطبوعات الجامعية

رقم النشر: 4.07.5909
رقم ر.د.م.ك (ISBN): 978-9961.0.2168.2
رقم الإيداع القانوني: السداسي الثاني 2018

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا.

إن تفكيري يتجه لكل الذين آمنوا بالتاريخ وهم الآن يناضلون من أجل حريتهم من الاحتلال كيفما كان وكل من هو مضطهد لأي سبب كان أجدني أنحني بإجلال أمام ذكرى من أهدونا الحرية والانعتاق في هذه البلاد كما أترحم على الذين سبقونا خاصة الوالدة والجدة وكل الإخوة والأخوات رحمهم الله.

تحية إكبار وإجلال للوالد الكريم المجاهد سليمان الذي غرس فينا حب الوطن، وإلى الزوجة المحترمة وأبنائي وليد، أسماء وأبو بكر وأخواتي وإخواني جميعا ولكل من أسهم من قريب أو من بعيد في هذا العمل العلمي، خاصة الأستاذ بن عيسى شكيكان الذي لم يبخل بملاحظاته القيمة لإتمام هذا العمل كما لا يفوتني أن أنوه بدور ومجهودات الأخت الفاضلة المهندسة حميدة شرفاوي ابنة الشهيد أحمد التي رافقت هذا العمل العلمي من بدايته إلى آخر حرف فيه.

الله نسأل أن يكون هذا العمل من الإضاءات التي تهدي لما ينفع هذه البلاد والأمة التي ننتمي إليها والإنسانية جمعاء.

والصلاة والسلام على إمام المرسلين وآله وأصحابه أجمعين.

الدكتور بوشيخي شيخ

الحركة الوطنية
والثورة الجزائرية

1954 – 1962

المقدمة

إن تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر يرتبط ارتباطا كبيرا بل يكاد أن يكون ارتباطا تاما بالمقاومة للعدوان والغزو، فالاحتلال ثم الدمج الفرنسي للأرض الجزائرية، فيماكان يطلق عليه الوطن الأم.

في بحثنا هذا والذي انطلقنا في عملية التفكير فيه منذ مرحلة التدرج، بأسئلة كانت تلح علينا وتطورت مع مرور الزمن خاصة إبان إنجاز أطروحة ما بعد التدرج . إلى أن تقرر الشروع في هذا البحث العلمي والذي أعتقد أنه يجيب على هذا السؤال الكبير والذي أنتج بدوره أسئلة فرعية كثيرة.

إن السؤال الذي حاولنا أن نجيب عليه من خلال إشكالية تاريخية تضمن قدرة الثورة الجزائرية من خلال جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني في الاستفادة من التنوع الهام العميق والمستمر للحركة الوطنية التي شكلت أهم محور في تاريخ هذه البلاد منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وإلى غاية بداية حرب التحرير الوطنية.

إن عملنا العلمي هذا جاء في أربعة فصول حاولنا من خلاله تجسيد بعضا مما آمنا به في الممارسة العلمية والاستفادة من المذاهب في علم التاريخ دون التقيد بأي مذهب لعلمنا أن كل مدرسة أو مذهب، لا يمكن أبدا أن تكون كاملة مكتملة.

إن التركيز على الأحداث من وجهة وطنية جزائرية شيء ضروري من أجل إبراز تلك الأحداث التاريخية وخاصة الهامة أو التي اعتقدنا أنها أساسية في تاريخ هذه البلاد منذ 1830.

هكذا عملنا على إظهار طبيعة الهزيمة الجزائرية والفشل في التصدي للحملة الفرنسية على : "**سيدي فرج، سطا والي**" فمدينة الجزائر، وكيف أن الحكم في الجزائر انهار انهيارا تاما بل قد يصاب المرء بالذهول من سرعة الهزيمة والتسرع في التسليم للعدو خاصة إذاكان هذا الشخص لم يكن قد اطلع على طبيعة التطور الحاصل في الضفة

الشمالية للبحر المتوسط لاسيما بغرب أوربا، ناهيك عن الهوة التي كانت تميز الواقع الجزائري بين السلطة والجماهير أو الرعية كما كانت تنعت آناذاك ،لقد كان لتسليم الداي حسين وانهيار الإنكشارية بتلك السرعة الكبيرة ردود أفعال غاضبة، لكن سرعان ما صار النضج والوعي أكبر بين القياديين فيما تبقى من الجيش، وبين الزعامات المحلية من أبناء الجزائر فوجدنا أن المقاومة المنظمة بشقيها أ. **الأمير عبد القادر ابن محي الدين** ب. **الحاج أحمد باي** ،كانت محاولة استمرار الكيان الجزائري بحسب فهم كل منهما وقناعة الواحد منهما، فبينما واصل الحاج أحمد باي الدفاع عن الجزائر من خلال المشروع العثماني، عمد الأمير عبد القادر ابن محي الدين لإعلان الدولة الجزائرية خارج المجموعة العثمانية.

إذا كان هذا الفصل بشقيه الخاص بالمقاومة المنظمة أو الثاني الذي تعرضنا إليه باختصار لأهم المقاومات الشعبية، جاء لتجسيد ما اعتقدنا أنه عمل كان يقوم به الجزائري في كل ظرف ومهما كانت النتائج من أجل المحافظة على تميزه وممارسة لحريته وخاصة نصرة دينه.

فإننا حاولنا إظهار بعضا من القسوة وسياسة العصا الغليظة التي مارستها فرنسا بامتياز في الجزائر، فرغم بشاعة القتل والتنكيل والحرق للأراضي وكل أنواع التدمير فإننا نعتقد أن فرنسا عمدت عن وعي ومنهجية لأمرين خطيرين سنفصل انعكاساتهما على الواقع الجزائري لاحقا ويتعلق الأمر هنا بالاستيطان والتجهيل، كما سوف نوضح ذلك من خلال السياسة الفرنسية التي عملت على استقدام الأوروبيين وتمليكهم بعضا من التراب الجزائري وفي نفس الوقت عملت الإدارة الاستعمارية على تدمير البنية التحتية للتربية والتعليم في الجزائر.

كما سنحاول إبراز جذور الحركة الوطنية وظروف تشكلها وطبيعة عملها محاولين الابتعاد عن تقزيم الأشخاص أو تحجيم محاولاتهم وإظهار عدم القدرة بالنسبة لجيل على آخر.

إن الأسس التي اعتمدناها في بحثنا هذا حتمت علينا الاهتمام بالشرح والتفصيل لثلاث مجموعات، نشطت العمل السياسي والنضالي والثقافي التربوي في الجزائر وبين الجزائريين خارج البلاد، ويتعلق الأمر هنا بـ:

1. **تيار الإستقلال**
2. **تيار الإصلاح**
3. **تيار الفرنكوفونية**

لم يكن تركيزنا على هذه المجموعات الثلاث بموقف سياسي أو أيديولوجي أو حتى رغبة منا، بل تقرر عدم الاهتمام في هذا البحث بالحركات التي زامنت الحركة الوطنية كالحزب الشيوعي أو حركة المعمرين أو يهود الجزائر أو غيرها من الحركات.

لأن بحثنا هذا يرتبط مباشرة باستفادة الثورة من تنوع الحركة الوطنية من أجل تحرير البلاد وبعث الدولة الجزائرية من جديد، وهذا ما لم يكن أن يؤمن به معمر في الجزائر كما أن الحزب الشيوعي ظل قائما ولم يحل نفسه خلال الحرب التحرير الوطنية بسبب تبنيه للصراع الطبقي والذي اشتغل عليه وهو ما ليس موضوع طرحنا.

كما أننا نجد أن يهود الجزائر قد انسلخوا عن عمقهم الاجتماعي الجزائري مباشرة بعد احتلال فرنسا للجزائر وخاصة بعد منحهم الجنسية الفرنسية.

إن هذا التعليق لا ينفي أبدا أن مناضلين من الحزب الشيوعي انضموا أفرادا للثورة وعملوا عملا كبيرا وأيضا لا يمنع أن نؤكد أن بعض الفرنسيين وبعض الأوروبيين على قلتهم ناضلوا لصالح الحرب التحرير الوطنية أو تعاطفوا معها، كما نسجل دور بعض اليهود الجزائريين في نصرة حرب التحرير الوطنية، لكن الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

إن أركان الحركة الوطنية الثلاث كما ذكرناها سابقا، لم تكن في تنافر مستمر ولا في اختلاف دائم فقد تأكد لنا أن تلك الحركة الوطنية اهتم التيار الاستقلالي

فيها بالفكر السياسي دون أن يغفل المطالب الأساسية الخاصة بالهوية الوطنية من دين ولغة.

وفي المقابل نجد أن تيار الإصلاح اهتم أكثر ببعث المرجعية الإسلامية وتنظيف محتوياتها مما شابه من الأفكار المنحطة والتقاليد البالية إلا أن هذا لا ينفي عليه كتيار اهتمامه بالهوية الوطنية ورغبته في الاستقلال كما تؤكد أدبيات هذا التيار.

كما حاولنا إبراز دور الجزائريين الذين نشطوا في إطار الفرنكوفونية والملاحظ هنا أن هذا التيار لم يكن مستوى واحد بل كان مستويات متفاوتة في الحدة والاعتدال.

هكذا كان الأمير خالد على سبيل المثال مفتخرا بدينه ونسبه إلى حد المباهات كما كان يدافع عن المصالح الفرنسية إلى حد التجند، وكان لهذا الرجل أتباع من الشبان الجزائريين بعد الحرب العالمية الأولى لكننا وجدنا له حضور واحترام في أوساط أخرى كما كان الحال في إطار النجم الذي يعتبر الوعاء الأول للتيار الاستقلالي، حيث اعتبرت جريدة الإقدام التي كان ينشرها الأمير خالد إرثا مشتركا فأطلق على أول صحيفة للنجميين اسم "الإقدام "، كما كان للأمير خالد الرئاسة الشرفية للكثير من الأنشطة السياسية للاستقلاليين، بينما وفي نفس المستوى كان نوع آخر من الفرانكفونيين يحاولون التجنس وبعضهم ذاب وانصهر أو كاد في المنظومة الفرنكوفونية في المجتمع الفرنسي.

فمن خلال الفصل الثاني عملنا على إظهار هاته الأركان الثلاث للحركة الوطنية باعتبارها صلب عملية التحول التاريخي والمصيري لمجتمعنا وحلقة تاريخية عميقة وذات شمولية وامتداد، عملت على تطوير النمط السياسي الجزائري في التعامل مع القضايا المستحدثة وفهم الفرق بين الجزائريين والفرنسيين.ليس كمجتمعين مختلفين فقط ولكن كقوتين لا بد من حدوث الاصطدام بينهما يوما ما، كما أعانت كثيرا الحركة الوطنية في تقديم البديل للجماهير الجزائرية فكرا، ممارسة تربية وتعليما.

لقد حاولنا في هذا الفصل الثاني التأكيد على تنوع الأنشطة الفكرية والأدبية وإبقاء تشبث كل واحدة منها مع مميزات المجتمع الجزائري وثوابته بدرجات متفاوتة سيفيد كثيرا كل الأعضاء الذين سيتبوؤون مراكز القرار أو المستويات الخاصة بالإتصال الجماهيري أو غيره في خضم ثورة حرب التحرير الوطنية .

فجاء الفصل الثاني هذا عبارة على ثلاث قضايا كبيرة بدء من التيار الفرنكوفوني والذي يطلق عليه أحيانا تيار الاندماجيين أو دعاة المساواة، فضلنا تسميته بالتيار الفرنكوفوني الجزائري الإسلامي، لكوننا وجدنا أن اللغة الفرنسية وبعض مظاهر الحضارة الغربية هي التي ميزت هؤلاء الذين في معظمهم لم يتخلوا عن دينهم وعن بعض تقاليدهم بينما تذبذب البعض منهم وعرف نوع آخر من هؤلاء تطورا مذهلا في الاتجاه الصحيح صوب الحركة الوطنية.

نجد على سبيل المثال أن الأستاذ فرحات عباس الذي أصبح من الصيدليين الناذرين في الجزائر، قد كان يعيش هذا الانبهار حتى أنه تخلص من زوجته المسلمة واقترن لاحقا بامرأة فرنسية، بل أنه أنكر على الجزائر وجود كأمة ودولة، إلا أننا نلاحظ أنه قد تطور تطورا إيجابيا بتدرج لكن بثبات، إلى أن أصبح يحتل أعلى منصب في هرم حرب التحرير الوطنية من أجل استقلال الجزائر من فرنسا.

أما المسألة الثانية والقضية الكبرى والمحورية كانت تعرضنا للتيار الاستقلالي والذي جاء تعبيرا واضحا على التمييز بين الحق والممكن في إطار هذا العمل السياسي الوطني.

فبينما كان النجميون منذ البداية يجاهرون بمعتقداتهم فيما يتعلق بالاستقلال والحرية فإنهم كانوا يبادرون للمطالبة لبعض الحقوق للجزائريين من السلطات الفرنسية، ويشاركون أحيانا في الانتخابات، كما أنهم كانوا يروجون للقضية الجزائرية في كل المحافل الممكن الوصول إليها.

لقد تميز هذا التيار الوطني الصلب بشمولية في التفكير فيما يتعلق بالوجود الفرنسي على مستوى المغرب الكبير وعمل عملا كبيرا في هذا الاتجاه، بحكم طبيعة

هذا التيار نجد أن فرنسا تعاملت معه بوسائل القمع الإداري والأمني، فقد حل حزب هذا التيار الاستقلالي الوطني أكثر من مرة مما أرغم القياديين على تغير التسمية والإبقاء على نواة الفكر السياسي وأدبياته التي أصبحت بمثابة المحرض للجماهير.

فمن نجم شمال إفريقيا إلى نجم شمال إفريقيا الجليل إلى حزب الشعب فحركة انتصار الحريات الديموقراطية، كانت الجزائر تعرف مخاضا عصيرا وكبيرا سيوصلها حتما إلى المنعطف التاريخي الخطير الذي سيقلب الأمور رأسا على عقب.

لقد حاولنا في إطار الحديث عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أن نتبين طبيعة هذا المشروع وجذوره وغاياته وتأكد لنا مما لا يدعوا إلى أدنى شك أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كانت مدرسة تقدم الجديد الجيد والأصيل الثابت والتطوير المنقح

فعمدت إلى استغلال الصحافة والنشر كنمط جديد بالنسبة للمجتمع، وحاول العلماء توظيف هذا النمط بطرق فيها من الجودة والتربية والتعليم بل والتحريض أو الرد على المزاعم من قبل الآخر.

ولأن المجتمع لم يكن كله قادرا على متابعة الصحف، فقد عمل العلماء على تأسيس النوادي والتي كانت تربصا مستمرا للمناضلين من الجزائريين على اختلاف انتماءاتهم في إطار الحركة الوطنية عموما.

ولأن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كانت توصف بهيأة دينية، فلم يتخلى العلماء عن دورهم الأساسي في الوعظ والإرشاد وتلقين العلوم الشرعية للطفولة والأحداث دون انقطاع، إن هذا العمل الجمعوي الإصلاحي الكبير كان قد استطاع إعادة ترميم ما خربته فرنسا في إطار التربية والتعليم وهكذا انتشرت المدارس الحرة وأساتذة التعليم في مختلف الجهات، والتي علمنا أنها قد استقطبت أطفال وشباب سيصبحون فيما بعد في معظمهم من أعضاء الحركة الوطنية وخاصة حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديموقراطية ثم جبهة وجيش التحرير الوطني.

لقد أكدنا في بداية كلامنا عن بحثنا هذا أن الدراية الكبيرة والعلمية بأحداث الجزائر وعنفوان شعبها وشراسة مقاومتها للاحتلال شيء أساسي وضروري ولن يستقيم الأمر من دونه وهذا ما جعلنا نركز في الفصلين الأولين على جانب المقاومة المسلحة والسياسية للجزائريين إلا أن أي دراسة واعية تتوخى إظهار الحقيقة العلمية في هذه المسألة بالذات لا يمكنها أن تقفز على حقيقة أن الجزائر كانت محتلة من قبل فرنسا مما يدعونا لمعرفة واضحة لفرنسا من الجانب التاريخي.

وعليه فقد جاء الفصل الثالث خاص بالأوضاع الفرنسية مع التركيز على بعض الثوابت والأسس في التاريخ الفرنسي خاصة منذ الثورة الفرنسية 1789 والتي أفرزت الكثير من التصورات والآراء والبدع السياسية آنذاك مما أثر في الكثير من الأقطار الأوربية، بل في غيرها أيضا.

لكننا نلاحظ أن تلك الشعارات الكبيرة لم تجد طريقها في فرنسا إلا بصعوبة وبدماء غزيرة، هكذا نجد أن أي عملية تسليم للمهام بين الحكام لم تكن أمرا يسيرا، إنما عرفت فرنسا وباريس خاصة انقلابات سياسية دموية تخللها الكثير من الإرهاب، بدء من الثورة الفرنسية مرورا بفترة نابوليون بونابرت إلى سقوط المملكة الدستورية فمجيء الجمهورية الثانية، وصولا إلى نابوليون الثالث حتى انهزام فرنسا أمام بروسيا ليفتح المجال للجمهورية الثالثة والتي عمرت طويلا بالمفاهيم الزمنية للسياسة الفرنسية المتذبذبة لتسقط تلك الجمهورية بدورها في جوان 1940 حتى نجد أن فرنسا تستمر في تقاليدها السياسية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، فتؤسس الجمهورية الرابعة لتنهار بدورها بعد 11 سنة تحت وقع ضربات الجزائيين ،وفي المقابل نجد أن لأفكار والصيحات التي تأثرت بها فرنسا منذ عصر النهضة وخاصة ما تميز به القرن الثامن عشر من نظريات ودعوات اجتماعية ثقافية دفعت في اتجاه اللاآئكية والإباحية الاجتماعية، حتى أننا وكما وضحنا في هذا الفصل الثالث، نجد أن المجتمع الفرنسي قد تميز بقلة في المواليد وعزوف متصاعد عن الإنجاب بل عن تأسيس الأسر أصلا، وضرورة وجود ما قلنا عنه أنه حقنة اجتماعية والتي تمثلت في وجود المغتربين والمهاجرين في فرنسا، هذا ما ميز المجتمع الفرنسي

خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية كما لم نغفل الجانب السياسي لهذه الفترة والذي كان استمرارية كما قلنا لهيكلة وروح الجمهورية الثالثة، كما أفرضنا لوضعية فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية.

وما جاء بعدها من أحداث جزءا هاما ليتأكد لنا تطور الأوضاع إيجابا وسلبا على الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، هكذا فصلنا الفترة الانتقالية التي عاشتها فرنسا بعد انهزام ألمانيا على يد الأمريكيين والحلفاء والفوضى العارمة التي عرفتها فرنسا مما أفرز متناقضات سياسية عميقة أنتجت الجمهورية الرابعة التي واجهت اندلاع حرب التحرير في الجزائر

وتأثرت بذلك إلى حد أن فرنسا عاشت من دون سلطات تنفيذية لفترات طويلة لم يسبق لفرنسا أن عرفتها وتم تتويج هذه الفترة للانهيار المرعب للجمهورية الرابعة واستيلاء الجيش على مقاليد الحكم مستنجدا بالجنرال شارل ديغول لإنقاذ فرنسا وتركيع الثائرين في الجزائر.

وقد كان هذا الفصل نتيجة ليقيننا أن معرفة الحركة الوطنية وجبهة التحرير لاحقا لأوضاع فرنسا كان ذكاء ثوريا كبيرا خاصة بعد الاستفادة منه وإذا أشرنا في هذا الفصل إلى الضعف والتقهقر والتراجع المالي والاقتصادي في فرنسا فإن هذا لا يعني مطلقا أن فرنسا قد أصبحت دولة ضعيفة أو بلادا متخلفة بل لا يمكن أبدا أن يقارن بينها من حيث الإمكانيات والتجهيزات والقدرة على استدراك ما فات، وبين البلاد الجزائرية التي لم يكن يملك شعبها شيئا يذكر بل كان تحت السيطرة المطلقة والتامة، خاصة ما تعلق بمقدراته المادية ومؤسساته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت جزءا تابعا ومكمل للمؤسسات الفرنسية.

فقد كان إدراك أوضاع فرنسا ما قبل جوان 1940 وما بعدها شيء هام وأساسي يضاف إلى هذا وضعية فرنسا في المعادلة الدولية لما بعد الحرب العالمية الثانية.

إن الفصل الرابع والأخير الذي أردناه أن يكون ترجمة لما مدى استفادة جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني أو بلفظة أخرى الثورة الجزائرية من تنوع الحركة الوطنية، كان يرتكز أساسا على الاستفادة الثورية من الفكر السياسي والمنهاج العملي ثقافيا واجتماعيا وكذا الأدبيات السياسية التي تراكمت عبر السنوات، هاته التجربة الرائدة التي أسهم فيها تيار الاستقلال وتيار الإصلاح والتيار الفرنكوفوني بدرجات متفاوتة حسب الفترات التاريخية والأحداث المتعاقبة، جعل في متناول اليد الاستفادة الكبيرة خلال الحرب التحرير الوطني .

كما نشير هنا أننا لم نقصد العنصر البشري فحسب في استفادة الثورة الجزائرية من التنوع الذي عرفته الحركة الوطنية كما بيناها سلفا، هذا لا يعني مطلقا التنكر للعمود الفقري الذي تحمل التحضير للثورة بدء مما عرفه حزب الشعب الجزائري سواء في العلن أو السرية مرورا بحركة اتصال الحريات الديمقراطية كما أوضحناها والتي شكلت قاعدة صلبة من خلال المناضلين والرجال الذين اقتنعوا بضرورة المواجهة وزاد تهم أعمال القمع تمردا وصلابة، على غرار ما حدث في ماي 1945 حينما جنح الفرنسيون إلى سفك الدماء والتنكيل مما أفرز نوعية جديدة وخاصة في التفكير الجزائري برمته لاسيما في إطار الحركة الوطنية والتي أصبح أركانها الثلاث قاب قوسين من الالتقاء حول مفاهيم مشتركة تبلور الرغبة الجماعية في الحرية والإنعتاق واستقلال الجزائر عن فرنسا.

من العسير جدا على أي باحث دراس للتاريخ الجزائري أن يلم بكل الأحداث التي تخدم موضوعا كهذا، الذي أردناه أن يكون ترجمة لقناعتنا العلمية في كون أن الشعب الجزائري عمل بمختلف الوسائل من أجل طرد المحتل وبعث كيانه الخاص به.

إن أخطر ما واجهته من صعوبات في إنجاز هذا العمل كان لأسباب موضوعية لها علاقة بقنا عات ذاتية في فهم المذاهب العلمية وخاصة علم التاريخ، فلم يكن باستطاعتي ولحد الآن أن أتحدث عن وثائق تاريخية أسعى إليها لدى

الجانب الفرنسي لإدراكي التام أن الذي حرر وثيقة الجزائر فرنسية وختمها بأختام الدولة الفرنسية رغم أنها أكبر كذبة في التاريخ الحديث والمعاصر، هو نفسه أي "ذهنية الدولة الفرنسية " التي ستواصل في حجب الحقيقة ولما لا تصنيع وثائق أخرى وقد أكدت الأحداث هذا مع موريس بابون وبول أوسارس وغيرهما

ولأني أشعر من الظلم للتاريخ أن يكون الخصم هو الحكم، فعملت على إبراز الأحداث الكبرى المتفق عليها أو المحطات الأساسية التي أكد الشعب الجزائري عليها محاولا من خلال ذلك الغوص في مسألة أعتقد أنها غاية في الأهمية وتتمثل في كون عدم المطالبة بالحقوق لا تعني الرفض لها دائما بقدر ما قد تكون عملا غير مباشر للحصول على أشياء قد تفيد في تطور المجتمع وتوفر الوسائل له ليحقق ذاته وحريته ولعل من الذي لا يمكن أبدا للشخص العادي أن يستوعب كنه ما حدث من تحول في مواقف الرجال الذين نشطوا الحركة الوطنية وكيف كان الزعيم مصالي الحاج الذي قاد التيار الاستقلالي لربع قرن بأكمله، لكنه آل إلى ما نعرف ولا يمكن هنا أن يتهم الرجل بخيانة الجزائر بأي شكل من الأشكال أو التعامل مع فرنسا بأي حال من الأحوال.

وفي المقابل مسيرة الأستاذ فرحات عباس والذي قال ذات يوم أنه بحث في الكتب والمقابر عن تاريخ الجزائر فلم يعثر عليه، إلى أن تدرج شيئا فشيئا واقتنع مع مرور الوقت وأصبح في أعلى ما يمكن أن يكون المناضل السياسي أي على رأس الحكومة المؤقتة وهنا أيضا نحب أن نؤكد على التطور الفكري والنفسي والمعرفي للإنسان مما يمكن أن يتناقض مع المواقف المعلنة أحيانا، لكننا ندرج كل هذا في بوثقة العمل الإنساني بإيجابياته وأخطائه.

ولوفرة المعلومات حول تاريخ الجزائر في هذه الحقبة وللمعالجات الكثيرة فإني اختصرت على عينات من المراجع المكتوبة بالعربية، بالفرنسية وبالإنكليزية، محاولا الاستفادة من الآراء أكثر من المعلومات.

إن أهم صعوبة واجهت هذا البحث هو ما يتعلق بمحاولة الالتزام بالموضوعية العلمية ولكوني من أبناء هذا الوطن فإنني حاولت جهدي أن أكظم غيظي أحيانا وألتزم ما استطعت بالحياد، أضف إلى ذلك الصعوبات التي يعرفها أغلبية الأساتذة في الجامعة الجزائرية في هذه الظروف.

إن مساهمتنا المتواضعة هاته من العسير جدا علينا الإدعاء أنها تضيف معلومات جديدة للباحثين والدارسين، لكننا حاولنا من خلالها التأكيد على أن ما حدث في بلادنا لم يكن جرما وإجراما في حق الجزائريين بقدر ما كان إفرازا لذهنية إرهابية عان منها الفرنسيون ذاتهم كما أوضحنا ذلك في مجموع الانتفاضات بانتفاضة المزارعين 1789 والتي عرفت لاحقا بالثورة الفرنسية وإن كنا ندرك أن المقارنة بين الإرهاب الذي عرفته فرنسا على يد الجلادين هناك لم يكن بأي حال من الأحوال يساوي شيء أمام البطش والوحشية والتدمير الشامل والمستمر والعميق الذي مارسته فرنسا في الجزائر.

الفصل الأول

الجزائر من المقاومة
إلى الحركة الوطنية

الباب الأول

المقاومة المنظمة

الأمير عبد القادر ابن محي الدين : في سنة 1830 [1] السنة التي تعتبر نقطة تحول تاريخي بالنسبة للجزائر وللمنطقة المغاربية وفيما بعد بالنسبة لإفريقيا قامت القوات الفرنسية المحتلة بعملية إنزال بشاطئ سيدي فرج غرب مدينة الجزائر يوم 14 جوان من نفس السنة، وبعد الانهزام السريع وغير المتوقع للجيش الجزائري في معركة **سطاويلي**" تم تسليم الجزائر من قبل الداي حسين لقائد الحملة الفرنسية الجنرال دي بورمون.

ورغم هذا التسليم الذي تم يوم 5 جويلية 1830 وسقوط الجزائر العاصمة بيد الجيش الفرنسي المحتل فإن المقاومة والتصدي العسكري لجيش فرنسا المحتل لم يتأخر وهكذا كانت بداية حرب شرسة ومقاومة شعبية طويلة من طرف القوات الشعبية ضد الاحتلال الأجنبي، وفي نفس العام احتل الجيش الفرنسي الغازي مدينة البليدة والمدية ،.واستمر الغزو وبسط نفوذ الجيش الفرنسي المحتل لتكون مدينة وهران بعد شهور قليلة تحت رحمة المدفعية الفرنسية لتحتل هي بدورها في يناير 1831.

يعتبر تاريخ 28 نوفمبر 1832[2] تاريخا لعمل عظيم وأساسي في تنظيم الغضبة الشعبية والتصدي الشعبي لجيش الاحتلال الفرنسي بعد سقوط السلطة المركزية بمدينة الجزائر على إثر تسليمها من طرف **الداي حسين** حيث بايع شيوخ قبائل ناحية وهران ومعسكر وأعيانها **عبد القادر بن محي الدين** أميرا عليهم لقيادة الجيش المتصدي للجيش الفرنسي المحتل

[1] أحمد الخطيب " حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي " الجزء الأول ص 19-34 م وللكتاب رقم النشر 85/2039 الجزائر

[2] مجلة الثقافة إصدار وزارة الثقافة لذكرى المئاوية لوفاة الأمير عبد القادر السنة الثالثة عشر عدد 75/رجب – شعباان 1403 ماي –جوان 1983 رئيس التحرير عثمان شيوب

وكانت هذه البيعة بطلب من الشيخ محي الدين وجهها لأتباعه بغية عقد لواء الجهاد لابنه عبد القادر خلفا له بسبب تقدمه في السن كما نجد أن الجزائر في نفس السنة أي 1832 قاد **الباي الحاج الأحمد** المقاومة والتصدي لجيش فرنسا المحتل منطلقا من قسنطينة،

إلا أن معظم الجهات كانت قد بايعت **عبد القادر ابن محي الدين** أميرا أو تحالفت معه وهكذا، في يوم **4** فيفيري **1833** وقعت البيعة الثانية للأمير، وهي بيعة لعموم الناس وباركها العلماءالذين حضروا أناذاك وأعلنوا جميعا شروط الطاعة للأمير الجديد عبد القادر ابن محي الدين، بحيث أنهم يحمونه بما يحمون به أنفسهم وأموالهم "وهذا رغم استمرار الغزو الفرنسي واحتلاله لمناطق جديدة كمدينة **بجاية** التي سقطت سنة **1833**[1].

ورغم الاختلال الكبير في ميزان القوة بين جيش الجزائر تحت قيادة **الأمير عبد القادر ابن محي الدين** والجيش الفرنسي المحتل والذي كان أعظم عدة وأوفر ذخيرة ومددا فإن الجيش الجزائري الفتي في تشكيله استطاع أن يحوز انتصارات ويحقق الكثير مما كان يصبو إليه **الأمير عبد القادر ابن محي الدين** وهكذا اضطر " **دي ميشال** حاكم وهران في سنة **1834** [2] أن يبرم معاهدة مع الأمير عبد القادر ابن محي الدين اشتهرت بين المؤرخين بمعاهدة **دي ميشيل** "،

فاعترف الفرنسيون للأمير فيها بالسيادة على جميع الإقليم الغربي للبلاد باستثناء وهران، وأرزيو ومستغانم التي بقيت خاضعة لهم.

كما أقرت المعاهدة وجود ممثلين للأمير عبد القادر ابن محي الدين في المدن التي يحتلها الجيش الفرنسي، واغتنم الأمير الهدنة لتوطيد أركان حكمه بتوحيد صفوف الشعب وبتنظيم الدولة الفتية، وتقوية الجيش وتسليحه، وتشييد الحصون والأسوار

---

[1] أحمد الخطيب المرجع سابق ص 34

[2] مجلة الثقافة مرجع سابق

وفي سنة **1835** أي بعد سنة من إبرام أول معاهدة بين فرنسا والحكومة الجزائرية بقيادة عبد القادر ابن محي الدين تم نقض جيش فرنسا المحتل للمعاهدة، ولم يتأخر تجاوب القبائل الجزائرية مع نداء أميرهم لمواصلة الجهاد ومقاومة جيش الاحتلال .

وهكذا كان للانتصار الباهر للأمير في **معركة** " **المقطع** " **على الجنرال الفرنسي** " **تريزيل** " آثار إيجابية ودعم معنوي كبير جعل أوساط الشعب ترتبط أكثر بجيش الجهاد وتستمر في المقاومة.

كما نسجل ضراوة كبير ة في الاقتتال بين الجيشين المتحاربين حيث وفي نفس السنة استطاعت القوات الفرنسية دخول مدينة معسكر في بادرة غير مسبوقة باعتبار أن المدينة كانت عاصمة الدولة الجزائرية بقيادة **عبد القادر ابن محي الدين**، إلا أن جيش الاحتلال الفرنسي لم يمكث بالمدينة أكثر من يومين

وفي مطلع سنة **1836**[1]، احتل الجيش الفرنسي مدينة تلمسان بعد هزيمة الجيش الجزائري في تلك الموقعة، كما لم تكن فرنسا تقاتل جيش الدولة الجزائرية بقيادة **عبد القادر ابن محي الدين** فحسب، إنما كانت تتعرض لمقاومة شرسة وبطولية بقيادة الحاج أحمد باي الذي في نفس السنة وفي واقعة " وادي سكاك" انتصر جيشه على الفرنسيين ورد هجومهم على مدينة قسنطينة، فتقهقروا بعيدا عن أسوارها.

اضطر الجنرال بيجو قائد جيش الاحتلال في غرب البلاد سنة **1837** إلى إبرام معاهدة جديدة مع الأمير، اشتهرت عند المؤرخين " بمعاهدة تافنة" نسبة لوادي كبير في غرب الجزائر .

واعترفت فرنسا بمقتضاها بسيادة الأمير على حوالي ثلثي القطر الجزائري، كما نصت المعاهدة على جلاء قوات الاحتلال عن تلمسان .

---

[1] دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني " ناصر الدين سعيدوني " المؤسسة الوطنية للكتاب رقم النشر 83/1389 الجزائر 1984 ص59

فاستفاد الأمير من فترة الهدنة الجديدة لتنظيم الدولة تنظيما محكما، من جميع الجوانب بما في ذلك الاقتصاد وصناعة العتاد الحربي والقضاء على المتعاونين مع جيش الاحتلال وتقوية الاستعداد العام بغية مواصلة الجهاد

وفي السنة نفسها سقطت مدينة قسنطينة في أيدي العدو. بعد استماتة السكان في الدفاع عن مدينتهم. وتمكن الباي أحمد من مغادرة قسنطينة ليواصل الكفاح في جنوب الإقليم الشرقي .

استطاع **الأمير عبد القادر ابن محي الدين** في إطار قيامه بتوحيد صفوف الشعب سنة **1838**[1] من الدخول عن طريق القوة المسلحة إلى قلعة عين ماضي في الجنوب حيث اعتصم محمد التجاني صاحب الطريقة التجانية الذي رفض الاعتراف بحكم الأمير على غرار ما حدث سابقا وعند مطلع سنة **1839** نقض الفرنسيون معاهدة تافنة وعلى إثر ذلك استأنف الأمير عبد القادر ابن محي الدين جهاده، فهاجمت الجيش الجزائري الفرنسيين في عدة مواقع .

وأمام الهزائم المتتالية والخسائر الجسيمة في الأرواح والعتاد والتي مني جيشها بها، استعانت القوات الفرنسية في الجزائر بدفعات من المدد العسكري خاصة العتاد الذي استقدمته فرنسا لقتال الجيش الجزائري .فأصبح عدد الجنود الفرنسيين يناهز مائة ألف جندي مجهزين بأحدث الأسلحة آنذاك، بما فيها سلاح المدفعية الذي لم يكن بحوزة جيش الجزائر في تلك الفترة ..كانت تفتقر إليه قوات الجيش الجزائري لحماية نفسها من ضرباته .وبعد فترة الانتصارات والمعارك الطاحنة عرفت الجزائر تراجعا كبيرا في أداء الجيش الجزائري وهكذا سقطت مدينة مليانة في وسط البلاد ثم تلاها سقوط مدن وقلاع أخرى تباعا في يد جيش الفرنسي المحتل

---

[1] (الثورة الجزائرية معطيات وتحديات)، محمد العربي ولد خليفة، طبعة أولى 4111991 رقم النشر 126/87/01/00 م وللكتال، ص 59/37

11 نوفمبر 1842 [1]

توصل الجيش الفرنسي المحتل لإحكام القبضة على الجيش الجزائري حيث سقطت " الزمالة " وهي عاصمة الأمير المتنقلة التي كونها ليتمكن بفضلها من الانتقال بسرعة، ومن تفادي ضربات العدو، وكانت هذه النكسة ضربة قاسية للجيش الجزائري لا سيما قائده الأمير عبد القادر ابن محي الدين الذي فقد أغلبية ما يملك من الأنفس والعتاد وقد استفرد الجيش الفرنسي المحتل بالزمالة في غياب الأمير عبد القادر ابن محي الدين ومعظم جيشه.

وقد استشهد في هذه الواقعة أهم مساعدي الأمير عبد القادر ابن محي الدين وهو الخليفة محمد ابن علال ،الذي اعتبر من أهم أركان الجيش الجزائري .

و مُثِّل العدو برأس هذا البطل، وعرضه على الشعب في المناطق المحتلة لترهيب الجزائريين وإضعاف معنوياتهم .

ويجدر الذكر هنا أن نؤكد على الإنكسار نفسي الذي بدأ يُطَوق الأمير عبد القادر ابن محي الدين لا سيما بعد فقده لمكتبته الشخصية والتي كانت مرجعية وملاذ، خاصة والأمير عبد القادر ابن محي الدين كان من المتصوفة ومن الشعراء.
التجأ الأمير إلى المغرب الأقصى سنة 1844 [2] الذي كان يحكمه السلطان عبد الرحمن العلوي ،وفي السنة نفسها انهزم الجيش المغربي الذي أرسله السلطان عبد الرحمن استجابة لطلبات الأعيان وعموم المواطنين الذين كانوا يؤمنون دعم المجاهدين الجزائريين، ودارت المعركة بين الجيشين الفرنسي والمغربي على ضفاف نهر " إيسلس " في غرب المغرب الأقصى.أبرم السلطان عبد الرحمن مع فرنسا معاهدة صلح تعهد فيها بالتخلي عن مساعدة الأمير وطرده من أراضي سلطنته أو سجنه إذا تمكن من إلقاء القبض عليه.

---

[1] أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص 35

[2] (مجلة الثقافة)، المرجع السابق، العدد 75

اندلعت سلسلة من الثورات الشعبية في عدة أقاليم من الوطن عام 1845[1]. وأهمها الثورة التي قادها في ناحية شلف محمد بن عبد الله المعروف في الأوساط الشعبية وكذا بين المؤرخين باسم " بومعزة"

عاد الأمير عبد القادر ابن محي الدين إلى الجزائر سنة **1846** وتمكن من إلحاق هزيمة كبيرة بالجيش الفرنسي في معركة سيدي إبراهيم "شمال تلمسان، مما قوى مركز الأمير عبد القادر ابن محي الدين في أوساط المترددين والمتدبدبين من الجزائريين والذين أصبحوا أكثر عطاء وطاعة، وهكذا انتشر الجهاد حتى وصل جبال جرجرة شرق الجزائر العاصمة .

إلا أننا وبدأ من سنة 1847 وخاصة بعد توالي الهزائم التي منى بها الأمير أمام جيش قوي لا يتردد في استعمال أبشع أساليب التعذيب والتنكيل، للانتقام من الشعب وإبعاده عن المقوامة، ومساندته للجيش النظامي للأمير، انسحب من جديد الأمير عبد القادر ابن محي الدين قائد الجهاد إلى المغرب الأقصى

والتجأ عند السكان القاطنين في غرب البلاد. وكان صموده أمام العدو موضع إجلال وإكبار من قبل المغاربة، لكن ما لبث أن وجد نفسه في مواجهة جيشين الجيش الفرنسي وجيش السلطان عبد الرحمن الذي كان أقوى من جيش الأمير عبد القادر ابن محي الدين والذي وجهه لمحاربته اتقاء غضب فرنسا من جانب ومخافة تأييد المغاربة للأمير عبد القادر ابن محي الدين الذي أصبح يرى فيه منافسا له .

وبعد كل هذه الكوارث بما فيها ما أصبح يشعر به الأمير عبد القادر ابن محي الدين من غربة داخل الجزائر في نقص في المدد والجند وتواطؤ حكام المغرب مع جيش فرنسا المحتل .

[1] محمد العربي ولد خليفة، المرجع السابق، ص، 37-59

ولاعتبارات رجح بعض المؤرخين أن الأمير عبد القادر ابن محي الدين أخذ بها خاصة ما يتعلق بحماية شعبه من تنكيل الجيش الفرنسي المحتل به وعدم المغامرة بمن بقي معه من الجند والأهل عرض على قادة الجيش الفرنسي الاستسلام ومما اشترطه على قادة الجيش الفرنسي المحتل نقله مع من أحب من أصحابه ورفقاء الجهاد، للسفر معه إلى بلاد المشرق العربي باعتبارها أراضي إسلامية .

إن التعرض بالدرس والبحث في حياة الأمير عبد القادر ابن محي الدين والوضع الجزائري من صائفة **1830**[1] إلى نهاية المقاومة المنظمة بقيادته تؤكد للمتتبع أنها فترة تميزت بمحطات أربع أساسية توضح أن زعيم الشعب الجزائري آنذاك وأميره كان يعيش تطورا فكريا وعمليا منذ تلك البداية القاسية والتي توفرت ظروف جعلته يقود ويتزعم تشكيل حكومة جزائرية عمل على تجسيد سلطتها، وكانت المرحلة الأولى التي ميزت ذاك الشاب الذي ولد في **1807** [2]من إحدى الأسر الشريفة من عرب الهاشميين الذين تمركزوا في مناطق معسكر الحالية، هي وراثته لسلطة أبيه الشيخ محي الدين حيث قاد الشيخ محي الدين القتال ضد الفرنسيين مدة عامين، لكنه نتيجة عجزه وتقدمه في السن، اقترح على أتباعه مبايعة ولده عبد القادر أميرا .

فبويع **عبد القادر** أميرا على الجزائر عام **1832** وجاءته البيعة من أغلب المناطق ما عدا قسنطينة، التي كان ما يزال أحمد باي واليا عليها منذ أيام الداي حسين .." وتعتبر هذه التجربة، تجربة تاريخية ونقطة تحول كبيرة في التاريخ السياسي الجزائري حيث تم تسجيل تراجع كبير في نفوذ الزعماء المحليين وتراجع المعارضين الداخليين أمام هيمنة الأمير عبد القادر كما كانت مقدمة لكفاحه ضد القوات الفرنسية.

[1] (مجلة الثقافة)، المرجع السابق، العدد 75

[2] محمد العربي ولد خليفة، المرجع السابق، ص 37-59

كان أول عمل قام به الأمير عبد القادر هو تنظيم الدولة الجزائرية وضبط أمورها، فأنشأ حكومة تحت إمرته اتخذت مدينة معسكر مقرا لها، وأنشأ مجلس شورى يمثل المناطق الجزائرية، وشرع في تكوين جيش نظامي مدرب ومسلح.

وعندما نشبت المعارك تمكنت قوات الأمير من استعادة أغلب المناطق التي احتلها الجيش الفرنسي، وحاصرت الفرنسيين في المدن الساحلية وبعض المناطق المحصنة، ولم يحتفظ الجيش الفرنسي المحتل بتلك المراكز إلا بعقد الهدنة مع الأمير.

كان الجيش الفرنسي المحتل عندما يستشعر الضعف يعقد الهدنة، وكان الأمير عبد القادر ابن محي الدين يوافق عليها محاولا اغتنام الفرص لتنظيم دولته وبنائها على أسس عصرية، ولكن الجيش الفرنسي المحتل كان يسرع إلى نقض الهدنة عندما تصلهم الإمدادات خوفا من ترسيخ أقدام الدولة الجزائرية الناشئة، أما الهدنتان الشهيرتان اللتان وقعهما الأمير مع الفرنسيين فهما :

أولا: هدنة 26 فيفري 1834 مع الجنرال " **دي ميشال** " قائد منطقة وهران العسكرية، وقد اعترف هذا الأخير بلقب أمير المؤمنين للأمير عبد القادر وتنازل له عن بعض المناطق التي كان قد احتلها، مثل ميناء أرزيو، ليكون ثغرا تجاريا للدولة الجزائرية .

ولكن سرعان ما خرقت الهدنة بعد أن حل " **تريزيل**" محل دي ميشيل، فتحالف القائد الجديد مع بقايا الجنود الأتراك " **المخازنية**"، وقبل لجوء أهل الدوائر والزمالة إلى منطقته مخلا بذلك باتفاقية الهدنة. وحدثت معركة المقطع بالقرب من أرزيو في **جوان " 1835** فهزم فيها جيش فرنسا المحتل الذي كان يقوده الجنرال " **تريزيل**"، ونجا مع قلة من جنده مخلفا في أرض المعركة أربعة آلاف جندي فرنسي بين قتيل وجريح

ثانيا : معاهدة تافنا [1]، وقعت بين الأمير عبد القادر والجنرال بيجو بتاريخ **30ماي 1837** وجاءت على إثر اجتياح الأمير لأغلب المناطق الجزائرية، ومحاصرته المدن التي

---

[1] أحمد الخطيب، المرجع سابق، ص 11

يحتلها الفرنسيون، ونصت المعاهدة على تحديد الأراضي التي يحتلها الفرنسيون والاعتراف بالمناطق الباقية، وتقدر بثلثي مساحة الجزائر تحت حكم الأمير.

ونصت المعاهدة أيضا على حرية ممارسة المسلمين في المناطق المحتلة لشعائرهم الدينية، وعلى إمداد الأمير للجيش الفرنسي في وهران بقدر معين من الحنطة والشعير والبقر مقابل تقديم فرنسا للأمير ما يحتاجه من بارود وكبريت وأسلحة، ونصت أيضا على تخلي الفرنسيين عن بعض المدن والقلاع لصالح الأمير .

استغل الطرفان المعاهدة استغلالا مكثفا، فالفرنسيون بعد أن أمنو جانب الأمير احتلوا قسنطينة التي انفرد بحكمها أحمد باي ورفض وضعها تحت سيطرة الأمير عبد القادر كما انتهز الأمير من جانبه هذه الفرصة لإعادة تنظيم دولته فأخضع المناطق، وبعض القبائل التي كانت خارجة أثناء الحرب عن طاعته .

هكذا تم تقسيم الجزائر من طرف عبد القادر ابن محي الدين إلى ثماني مناطق، عين على رأس كل منطقة " **خليفة**" وصك عملة خاصة بدولته وشجع الصناعات المختلفة واهتم بصناعة الأسلحة والذخائر وأقام الحصون الدفاعية.

ويبدو أن الأمير استغل فترة السلام القصيرة الواقعة بين 30ماي1837 و19 أوت 1839 [1]لتأسيس دولة وإنشاء مؤسستها وأنه، تمكن بفضل حنكته وقوته العسكرية في توطيد دعائم العدالة والنظام وتوفير الموارد المالية الضرورية لقيام مختلف أجهزتها بمهامها. والجدير بالذكر هنا أن **الأمير عبد القادر ابن محي الدين** حاول الاستفادة من التاريخ الجزائري متا فديا أخطاء النظام السابق له والذي كان يقوده العثمانيون أساسا، منذ استغاثة واستنجاد مدينة الجزائر في بداية القرن السادس عشر بالإخوة **بارباروس** اللذين هبوا في إطار الدولة العثمانية لإنفاذ الجزائر ورد التربصات الكبيرة والغزوات المريرة التي قام بها الأوروبيون وخاصة الأسبان في تلك الفترة، ورغم

[1] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 36

هذا المجد التليد الذي وشح جبين العثمانيين في الجزائر فإن الضعف الكبير الذي استشرى في جسم الأمة الإسلامية جمعاء لم يستثني الجزائر.

وهكذا تم تسليم مدينة الجزائر في : **5 جويلية 1830** [1] على يد أحد العثمانيين الذي كان يحكم الجزائر في ظل الدولة العثمانية ويتعلق الأمر هنا بالداي حسين، هكذا سنجد أن الأمير عبد القادر ابن محي قد عمل على بناء دولة أساسها إخلاص الحاكم وثقة المحكومين، واختار علما لدولته منذ مبايعته بالسلطة تحت شجرة الدردارة في سهل غريس بمعسكر غرب الجزائر، فاتسم هذا التنظيم بالبساطة والكفاءة وراعى احترام عادات المواطنين وميول شيوخ القبائل إلى الحرية والاستقلال المحلي.

ولكن الفرنسيين لم يتركوا للأمير فرصة كافية لتطوير دولته فخرقوا معاهدة الهدنة في شهر أوت 1839 أي بعد عامين تقريبا من إبرامها ونشبت الحرب من جديد، ووجدت فرنسا نفسها أمام خصم شديد المراس لا يمكن قهر ه بالطرق العسكرية الكلاسيكية وأصبحت أمام خيارين :"**الجلاء عن الجزائر أو مواصلة الغزو**"

وكان الاحتلال هو القرار الأخير، واختير لهذه المهمة الجنرال **بيجو** صاحب نظرية "**الأرض المحروقة لبلوغ الهدف**". وعندما عين حاكماً على الجزائر أمر جنوده " بِأن يخلقوا جوا من الرعب تستحيل فيه الحياة العادية للجزائريين ،وكانت أوامره اليومية على الشكل التالي : حرق المحاصيل الزراعية، حجز النساء والأطفال إما كرهائن وإما للبيع للحصول على الخيول، وخنق قبائل كاملة في الكهوف، ومناظر الرعب والهلع.

ونجح"الضباط المتشددون من الجيش الفرنسي المحتل في تجسيد سياسة **بيجو** إلى حد كبير، وفي وصف تاريخي صدر عن بعض الفرنسيين ومن ذلك ما ورد على لسان الضابط **سانت ارنو** :

[1] مجلة الثقافة، المرجع السابق العدد75

"إن بلاد بني مناصر رائعة حقا، هي إحدى المناطق الغنية التي شاهدتها في إفريقيا فالقرى والمساكن متقاربة جدا.. لقد أحرقنا ودمرنا كل شيء، آه الحرب، الحرب، كم من نساء وأولاد لاجئين إلى ثلوج الأطلس قضوا من البرد والبؤس".

ويقول **سانت آرنو** أيضا :

"إنك تركتني في قبيلة البراز، حرقتهم كلهم، وأتيت على الأخضر واليابس، اليوم فإني في قبيلة بني شويد فاتيت فيها على الزرع والضرع". ويقول الكولونيل " **دي مونتانيك**" في رسالة إلى الجنرال " **لاموريسيار**":" **طلبت مني في مقطع من رسالتك أن أخبرك عن مصير النساء اللواتي نسبيهن، إننا نحتفظ ببعضهن كرهائن، ونستبدل بعضهن بالجياد، ثم نبيع الباقيات بالمزاد العلني باعتبارهن حيوانات لنقل الأحمال ...ولكي أطرد الأفكار السوداء التي تنتابني بعض الأحيان، أقوم بقطع رؤوس ...لا، ليس رؤوس نبات " الأرض شوكي " " القرناع " بل رؤوس رجال حقيقيين** ".

وإلى جانب هذه الفظائع قامت جيوش بيجو بردم الآبار أو تسميمها، وقطع الأشجار المثمرة، وإحراق الغلال وقتل المواشي، مما كان له أثره الفعال في سير المعارك، وبالإضافة إلى ذلك دفعت الحكومة الفرنسية بإمدادات ضخمة لمساندة **بيجو**، واندفع 108 آلاف جندي فرنسي في أثر الأمير الذي لم يكن جيشه النظامي ليزيد في أحسن حالاته على 15 ألف جندي [1]

فإذا كانت المحطة الأولى في هذه المقاومة المنظمة، السيرة الذاتية للأمير عبد القادر ابن محي الدين تتلخص في نقطتين هامتين أولهما : **مواجهة الاحتلال الفرنسي والحد من اتساعه** من جانب ومن جانب آخر **إعادة تشكيل أركان الدولة والكيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد.**

---

[1] مجلة الثقافة، المرجع السابق، العدد 75

فإننا في المقابل سنجد أن المحطة الثانية برز فيها أمر التحالف والاستناد وطلب النجدة أحيانا من الأشقاء، فنجد أن الأمير عبد القادر ابن محي الدين، قد اضطر إلى اللجوء مرتين إلى المغرب [1].

في المرة الأولى رحب به السلطان، ولكن تهديد فرنسا للمغرب وقصف عنيف لموانئه، جعل السلطان يتخلى عن مساندة الأمير ودعمه وأكثر من هذا، تم تسجيل بعض الإشتباكات بين الطرفين أي بين جيشي السلطان عبد الرحمن والأمير عبد القادر ابن محي الدين محاولة من السلطان لمنع الأمير عبد القادر ابن محي الدين من الإقامة في المغرب ووجد الأمير نفسه بين نارين فقام بالتسليم للفرنسيين في **23 ديسمبر 1847**.[2]

هكذا وبتسليم الأمير عبد القادر تبرز المحطة الثالثة والتي كانت النهاية الفعلية والعملية لمقاومة منظمة استطاعت أن تبرز قدرات كبيرة في القيادة والتسيير، ولعل المرحلة الرابعة والأخيرة في حياة هذا الرجل كانت اندفاعه وحماسه للتصوف والتأمل ولانغماس في الحياة الشامية بسوريا، هذا الحماس الذي لم يقل عن حماسته في قول الشعر والقيام ببعض المبادرات السياسية لإصلاح ذات البين بين العرب المسلمين والمسيحيين خاصة على مستوى الشام لتطوى صفحة من تاريخ الجزائر بوفاته في **1883** .

إن احتلال الجزائر من طرف الجيش الفرنسي من غير الممكن أن يحدد له تاريخ، فمن الصعب على أي دارس للتاريخ أن يؤكد تاريخا معينا قامت فيه فرنسا الاستعمارية باحتلال الأرض الجزائرية وإخضاع شعبها كلية.

---

[1] (les archives de la révolution algérienne),Mohamed harbi, les éditions jeune Afrique

[2] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص38

الحاج أحمد باي

إن فترات المقاومة المسلحة للاحتلال الفرنسي الدخيل بدأت مباشرة بعد انهزام الجيش الجزائري في معركتي سيدي فرج واستطاوالي 1830 والتي تلاها تسليم الداي حسين مدينة الجزائر لقائد الجيش الفرنسي، في معاهدة شهيرة في التاريخ وقعت صبيحة 5 جويلية 1830وسمح من خلالها للداي حسين وأسرته وبعض المقربين منه بالجلاء رفقة أمتعتهم وأموالهم .

وعلى إثر هذا، شرع المقاومون من أبناء الشعب الجزائري في القيام بواجباتهم الوطنية والدينية ضد التغلغل والاحتلال الفرنسيين وهذا في إطار مقاومة مسلحة شرسة وغير متكافئة.

إن العناصر الأولى التي رفعت عمليا لواء الجهاد ضد الجيش الفرنسي كانت من عناصر الجيش الجزائري الذي هزم في معركة سيدي فرج ومعركة سطاوالي [1]وهو رد فعلي وطبيعي من طرف تلك العناصر، لما اعتقدوا أنه شيء خطير واستثنائي، حيث أنهم اعتقدوا منذ البداية أنه كان بالإمكان مقاومة الجيش المعتدي، وحملوا مسؤولية الهزيمة لقيادة الجيش وإبراهيم آغا قائد جيش الدفاع في سيدي فرج ثم سطاوالي بأمر من الداي حسين كل النتائج التي ترتبت عن قيادتهم المتخاذلة وغير الكفأة.

ومن أهم تلك الوجوه التي رفضت نتيجة سيدي فرج وسطاوالي **الحاج أحمد باي** الذي شهد معارك احتلال الجزائر بكونها تمت في وقت كان معظم المسؤولين عبر البلاد بعاصمة الجزائر، وهكذا نجده قد عاد بالفرق العسكرية التي كانت معه وأعلن استمرار الدولة الجزائرية ولقب في قسنطينة بباشا الجزائر ولم يعترف باحتلال الجزائر من طرف فرنسا والخضوع لجيشها المحتل

[1] ((دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر – العهد العثماني))، ناصر الدين سعيدوني، المؤسسة الوطنية للكتاب، رقم النشر 1389/83 الجزائر 1985، ص81

إلا أنه أمضى جل وقته في محاربة المتعاونين مع الجيش الفرنسي أو الرافضين حكمه مما أضعفه وأضعف جيشه، هذا الجيش الذي تصدى للجيش الفرنسي المحتل وأخر احتلال فرنسا لقسنطينة 7 [1]سنوات كاملة، إلا أن اشتد حصار الجيش المحتل الفرنسي لقسنطينة الذي ألحق خسائر كبيرة بالمقاومة حيث تمكن الفرنسيون من اقتحام مدينة قسنطينة هذه الأخيرة التي خاضت معارك عنيفة تؤكد النصوص التاريخية أنها تمت عبر الشوارع والبيوت القسنطينية بيتا.. بيتا .

ومن أهم الملاحظات التي يمكن أن يتوقف عندها الدارس لشخصية أحمد باي ومقاومته العنيدة أنه من رجال الدولة الجزائرية العثمانية، كما أنه واصل مقاومته إلى ما بعد سقوط قسنطينة وعزلته بسبب المضايقة الفرنسية لأنشطته ،بل مواصلة المقاومة بعد مرضه حيث تم إعتقاله وأسره وهو على فراش المرض.

أما الملاحظة الثانية فإن جيش أحمد باي لم يتلق الدعم العسكري من الباب العادي الذي كان ينتظره الكثير من أبناء الجزائر، وهكذا عاش أحمد باي وجيشه ومقاومته للجيش الفرنسي المحتل حصارا غير معلن من طرف الأشقاء في بقية البلاد العربية والإسلامية .بل من طرف بعض القبائل الجزائرية .

إذا كانت المقاومة المنظمة التي قادها الحاج أحمد باي لمدة سبع سنوات، على مستوى شرق البلاد في الغالب فإن الجزائر في تلك الفترة لم تكن هادئة ولا مسالمة ولا خاضعة للفرنسيين بأي شكل من الأشكال على مستوى وسط وغرب البلاد، ناهيك عن جنوبها الذي لم تطأه أقدام الجيش الفرنسي المحتل في تلك الفترة.

---

[1] المرجع نفسه

المقاومة الشعبية

بانتهاء زعامة **عبد القادر ابن محي الدين** للمقاومة المسلحة أساسا والمقاومة السياسية والثقافية والاجتماعية عموما والتي مارسها معظم أبناء الشعب الجزائري طيلة سبعة عشرة سنة في وجه الاحتلال الفرنسي الذي انطلق من خلال احتلال مدينة الجزائر التي روجت الدولة الفرنسية لضرورة ما قامت به في صائفة 1830[1]ضد الجزائريين مرجعة كل ذلك لحادثة المروحة، التي اتهمت فرنسا الداي حسين حاكم الجزائر بإهانة القنصل الفرنسي بالجزائر.

وإذا كان للمقاومة التي عرفت بأنها مقاومة منظمة الأثر الكبير في تأخير توسع فرنسا وسيطرتها على الأراضي الجزائرية، فإن المؤكد أنها استمرت بشكل أو بآخر في بقية المناطق، ومن خلال زعمات محلية وانتفاضات ومقاومات غلب عليها الطابع المحلي أو الإقليمي أو الجهوي والقبلي والذي لم يرق بأي حال من الأحوال طيلة زمن المقاومة، إلى مستوى العمل الشامل والمستمر .

غير أن هذا لم يكن لينقص من شأن تلك الأعمال المقاومة ضد المحتل الفرنسي والذي عمل عملا كبيرا ومستمرا من أجل فَرْنسة الجزائر وإفراغها من كل ما يظهر مقومات المجتمع الجزائري غير الفرنسي، فما كان ليمر احتلال منطقة جزائرية من طرف الجيش الفرنسي المحتل ولا بسط نفوذ الإدارة الفرنسية عسكرية كانت أو مدنية دون مقاومة مسلحة شرسة أبقت على عنصر المقاومة للاحتلال ورفض المجتمع للوجود الفرنسي على أرض الجزائر.

[1] (طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر)، آغا بن عودة المزاري، تحقيق الدكتور يحيا بوعزيز، الجزء الثاني، ص79

ولعلنا في هذا العمل العلمي الخاص بالحركة الوطنية والثورة الجزائرية أساسا لا يمكن إلا أن نستعرض أهم المقاومات، ونلاحظ العناصر المشتركة والسمات الأساسية لها وبعض نتائجها الهامة .

إذا كانت فترة 1830 إلى 1850 تميزت بالمواجهة العسكرية الشاملة أكثر والعنيفة والمنظمة فإن مقاومات أقل شأن إلا أنها كانت الممارسة الأكثر قوة ومعنى لإثبات جزائرية القائمين بها ورفضهم للتنصير والفرنسة

مقاومة بومعزة 1846–1847[1]:

ومن ذلك مقاومة بومعزة والتي كانت في منطقة الوسط الذي مثل دوما رأس البلاد وعنوان الشعب والسلطة المركزية إلى غاية تسليم مدينة الجزائر في سنة 5 جويلية 1830، وإذا كان الجيش الاستعمار الفرنسي في متيجة وما قاربها أصبح ظاهرا وواضحا فإن ثورة بومعزة سنة 1846 بمناطق واد شلف وجبال الونشريس المحصنة قد كانت تعبيرا على الرفض المستمر والمقاومة متى توفرت أسباب ذلك ولو بإمكانيات غير متكافئة مع الجيش الفرنسي وهذا الخلل في ميزان القوة الذي ييسر الأمر بالنسبة للجيش الفرنسي المحتل للقضاء على مقاومة بومعزة بعد سنة ونيف من قيامها والتي كان أساسها ديني كغيرها من المقاومات والثورات وبقية الأعمال التي تقوم بها الجماعات أو المجتمعات في العالم الإسلامي خاصة آنذاك

مقاومة الزعاطشة 1848:

لم تنطفئ تلك المقاومة حتى اندلعت أخرى بواحات الجنوب الشرقي الجزائري التي أهم ما يعرف عنها أنها المقاومة التي قضت فرنسا بعدها على القبيلة التي قامت بها قضاء مبرما فلم ينجو من تلك أبناء القبيلة أي فرد ،وقد اشتهرت في مناطق الواحات

---

[1] عبد الرحمن الجيلاني، (تاريخ الجزائر العام)، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، الجزء الرابع، ص 280/7

وربوع **الزعاطشة** تلك القبيلة الجزائرية التي أبيدت عن بكرة أبيها سنة 1848 وقد قادها زعيم القبيلة **بو زيان** :

مقاومة بلاد القبائل الصغرى عام 1852[1]

وعلى نفس النمط الذي ذكرناه حاولت كل بلدة أو قبيلة ممارسة المقاومة والتصدي للنصارى كما كان يطلق عليهم عموما في أوساط الشعب الجزائري، فنجد أن منطقة الأغواط هذه المنطقة السهبية قد اشتعلت نار الثورة بها سنة 1852 على غرار ما حدث بمنطقة القبائل الكبرى في نفس السنة، وللأسباب التي ذكرناها وخاصة اختلال موازين القوة بين الجيش الفرنسي الذي تدعمه مصانع الأسلحة الفرنسية والأوربية وانعدام المورد العسكري من حيث العتاد والذخيرة بالنسبة للمقاومين، ضف إلى ذلك تواجد فرنسا ببعض مناطق الجزائر التي أصبح أقدم مما كانت عليه الأوضاع في بداية الاحتلال وأكثر تجدرا، ووجود بعض المتعاونين خاصة من يهود الجزائر وبعض المسلمين، جعل المقاومتين في الأغواط وجرجرة لا تصمد لأكثر من سنة أو أكثر بقليل في وجه الفرنسي المحتل ،ورغم ذلك فإن روح المقاومة كانت مستمرة وبشكل تلقائي تنتقل من منطقة لأخرى دون الاهتمام بنتائج تلك المواجهة بين المقاومين والجيش الفرنسي المحتل على اعتبار أن الجهاد فرض عين في تلك الظروف.

مقاومة الأوراس 1853–1854:

وهكذا اشتعلت مرة أخرى مقاومة الأوراس الشهيرة سنة 1853 والتي منعت الفرنسيين من التوغل في جبال الأوراس لعقود طويلة، حفظ سكان تلك المناطق الجبلية على استقلالهم رغم الوجود الفرنسي في الجزائر منذ 1830

---

[1] أبو القاسم سعد الله ((الحركة الوطنية الجزائرية)) الجزء الأول، القسم الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1992، رقم النشر 09/01/89/190، ص121/187

مقاومة توقورت 1854 :

إذا كان الوضع في شمال البلاد كان على نحو ما ذكرناه في معظم الجهات فإن مناطق الجنوب خاصة الغنية بواحاتها والتي تقع عادة بهوامش الصحراء الكبرى والقريبة من المناطق السهبية والهضاب قد أصبحت مع مرور الزمن في مواجهة الجيش الاستعماري الفرنسي خاصة في العقد السادس من القرن التاسع عشر، ففي 1854 ثار سكان منطقة توقرت متصدين للزحف الفرنسي ولجيشه المحتل ولصعوبة الاتصال بمناطق أخرى بطلب الدعم والمساندة ولفقر سكان تلك المناطق خاصة في مجال الأسلحة، فإنهم استعانوا في يأسهم من جلاء الفرنسيين عن ديارهم بهالة دينية نفسية كانت السند الكبير لاستماتتهم في وجه الجيش الفرنسي المحتل، الذي بسط نفوذه على الأرض إلا أن روح المقاومة استمرت بعدذلك.

مقاومة بني سناسن 1859 :

إن سياسة الجيش الفرنسي المحتل بأرض الجزائر منذ 1830 وبعد استسلام الإيالة في مدينة الجزائر في التسليم الشهير يوم 5 جويلية 1830 لم تفرق بين أي جزائري وآخر ولم تتوانى في ضرب كل من يشكل خطرا على وجودها وتوسعها في هذه البلاد التي اعتبرتها مفتاح إفريقيا، وهكذا استمر جيش فرنسا المحتل في السياسة الواضحة والوحيدة أي القتل والنهب ومصادرة الأراضي وملاحقة كل من يرفع السلاح في وجه الفرنسيين أو يتماطل في واجبات الطاعة للمستعمرين.

حتى وإن كان يتواجد بعيدا عن المراكز الحضارية أو نطاق المعمرين كما حدث في مواجهة مقاومة بني سناسن هذه القبيلة المغاربية التي تشترك فيها الأسر الجزائرية بالمراكشية والتي استوطنت منذ القدم مناطق الحدود بين إقليم وجدة ومغنية حيث نجد أن القوات الاستعمارية الفرنسية حملت حملة شنيعة على تلك المناطق ونكلت بمن استطاعت وأهلكت الحرث والنسل .

مقاومة أولاد سيدي الشيخ 1864–1869 :

لقد كان للمقاومة الشعبية مستويات ودرجات تختلف في الحدة والانتشار لأسباب موضوعية وذاتية، فإذا كانت بعض المقاومات لم يكتب لها أن تستمر أسابيع ولم تنتشر لتعم أكثر من بعض القرى، فإن مقاومات أخرى كانت أهم وأكثر شمولية وديمومة، ومن هذه المقاومات التي لا يختلف حولها المؤرخون من حيث الشدة والوضوح مقاومة أولاد سيدي الشيخ والتي تعرف أيضا بثورة أولاد سيدي الشيخ الأولى التي اندلعت في 1864 على مستوى ربوع مناطق أولاد سيدي الشيخ بالجنوب الغربي الجزائري، وإذا كان لتسمية هذه المقاومة طابع قبلي محض فإن إدراج ذلك في المسار التاريخي للمجتمع آنذاك باستطاعته أن يوضح لنا أن المقاومة التي تزعمها **أولاد سيدي الشيخ** كانت تضم حلفائهم الطبيعيين وأتباعهم جميعا بالإضافة إلى بعض الثائرين الذين جاؤوا فراضى وجماعات صغيرة لنصرتهم هكذا انخرطت **قبائل الأغواط وحميان وأولاد زياد** وغيرهم من عرب جنوب الغربي والشرقي **كالشعانبة** تحت قيادة السيد **لزرق**، وسي **لَعْلا** اللذان قادا أهم مراحل تلك المقاومة حيث استمرت بقوة لمدة ثلاث سنوات كاملة، لتضعف بعد ذلك لثلاثة أسباب رئيسية:

- قوة الجيش الفرنسي والدعم المستمر له بالأسلحة والذخيرة وانقطاع ذلك عن الثوار.

- المنطقة التي كانت مهد الثورة اشتهرت بشساعتها وانبساط أراضيها غير الجبلية وقلة الأحراش والغابات بل انعدامها في الكثير من المناطق بالجنوب الغربي مما يسر استيلاء الجيش الفرنسي على معظمها

- كما يضاف زحف الجراد الذي أتى على الأخضر واليابس في تلك الفترة مما أفقر تلك المناطق وسكانها

مقاومة المقراني 1871

تعتبر هذه المقاومة التي قامت بقيادة الباشا آغا محمد المقراني ومساعده زعيم الطريقة الرحمانية الشيخ ابن الحداد من أهم المقاومات الوطنية بعد مقاومة الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي، فقد اتسعت على حساب مراكز الفرنسيين في شمال شرقي الجزائر، ووصلت في زحفها إلى قرب العاصمة ولكن فرنسا عجلت باسترجاع جنودها الأسرى لدى الألمان ووجهتهم مع امدادات كبيرة إلى الجزائر حيث استشهد المقراني إلا أن المقاومة استمرت بقيادة شقيقه بو مزراق ستة أشهر أخرى

وعاشت تلك المناطق إثر ذلك انتقاما عسكريا واقتصاديا كبيرا وقاسيا، فقد فرض على أهلها غرامة جماعية بلغت 26 مليون فرنك ذهبا، ومصادرة رقعة شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة في جبال الجرجرة وغيرها، وقد وزعت هذه الأراضي على المستوطنين الأوروبيين

مقاومة محمد البدوي

اشتعلت تلك الثورة من قلب العاصمة الجزائر وإلى غاية مناطق شنوة بتيبازة، فقد استغل البدوي انشغال القوات الفرنسية بمقاومة المقراني وأعلن في قلب العاصمة استقلال البلاد، وحاول هو ومن معه تنظيم الإدارة المستقلة الجديدة ولكن هذه الحركة فشلت بعد تفرغ الجيش الفرنسي المحتل من ثورة المقراني حيث استعاد الجيش الفرنسي المحتل زمام المبادرة في العاصمة وضواحيها إلى غاية مدينة شر شال.

مقاومة الشيخ بوعمامة في الجنوب الغربي عام 1881 وتعتبر المقاومة الثانية لأولاد سيدي الشيخ ومناطق الجنوب الغربي ومعظم أراضي الصحراء والغرب الجزائري، عرفت انتشارا كبيرا وانحصارات على مدى 27 سنة.

مقاومة الطوارق

ولم تكن المقاومات حكرا على الشمال أو الهضاب أو المناطق الصحراوية المتاخمة لهما بل امتدت إلى أعماق الجنوب وأشد الأماكن فقرا وعزلة، وتوغل الفرنسيون في

الصحراء ففتك الطوارق ببعثات "**فلا تيرس**" سنة 1881 و"**بلات**" 1886 و"**دولس**" 1889 و"**موريس**" 1895 وهكذا أخروا التغلغل والتوسع الفرنسي بتلك المناطق رضحا من الزمن

مقاومة عين التركي

إن تواجد الجيش الفرنسي المحتل وإدارته على مدار عشرات السنين ببعض المناطق الجزائرية وخاصة محيط الجزائر العاصمة ومناطق المتيجة إلى حدود واد الشلف، لم يكن ليفقد الجزائريين الإحساس بالمسؤولية والعمل على إشعال المقاومات متى توفرت بعض الوسائل حتى وإن كانت ضئيلة .

وهكذا في سنة 1901 وبعد 71 سنة من الاحتلال قامت محاولة أخرى بقيادة **يعقوب الحاج**، حيث هاجم الثوار مدينة مليانة إلا أنهم قمعوا بشدة، وصدرت على إثر هذه الثورة القرارات القمعية تاريخ 19 مارس و28 ماي عام 1902 التي تنص على إنشاء المحاكم الرادعة وتعطي الحاكم العام ومساعديه حق المحاكمة والنفي والطرد والسجن دون أن يكون للأهالي حق الإعتراض أو الاستئناف

وتتواصل تلك المحاولات رغم الواقع الاستعماري .جيث قامت في سنة 1906 **انتفاضة عين بسام**، فهاجم السكان خلالها مراكز الدرك في المنطقة وامتدت الانتفاضة إلى بقية القرى وتمثل الرد الاستعماري عليها بمنشور **جونار** الذي أمر بإغلاق مقاهي الجزائريين المشتبهة بهم ومنع المهرجانات الأهلية " حفلات الأعياد، والولائم العامة" في المناطق المشبوهة، وسحب كافة رخص حمل السلاح واعتقال كل جزائري لا تطمئن لولائه الإدارة الفرنسية .

كما ساهم القانون الفرنسي والذي كان يتجدد ويتطور مع مرور الزمن وكان يشعر دوما الجزائريين بقمع الاحتلال لهم في أرضهم وهكذا وبعد صدور قانون التجنيد الإجباري قبيل الحرب العالمية الأولى 1912، اندفع الكثير من أبناء الجزائر في مقاومات اجتماعية وثقافية .كما عرفت الجزائر مقاومات عسكرية آنذاك، من أهمها **ثورة بني شقران والمحمدية** بأراضي معسكر في بداية الحرب العالمية الأولى وقد

اتصلت بانتفاضة " **المحمدية**" في أوائل شهر أكتوبر **1914** ولكنها قمعت بشدة وكان السبب الرئيسي كما ذكرنا لهذه الثورة رفض قانون التجنيد الإجباري.

مقاومة الأوراس عام 1915–1916 [1]

هذه الثورة التي جاءت في خضم الحرب العالمية الأولى التي كانت فرنسا من أهم أطرافها في مواجهة ألمانيا وحليفاتها، فانطلق الثوار من أولاد سلطان خاصة وبقية الأوراس للتعبير عن رفضهم للقانون الخاص بالتجنيد الإجباري واتسعت الثورة كالنار في الهشيم من الأوراس إلى شواطئ الصحراء الشرقية وبعض الواحات، ولم يكن مصيرها بأفضل من مصير سابقاتها لما أوجزناه من الأسباب، خاصة عدم التكافؤ بين الطرفين وعدم وجود القيادة الوطنية الشاملة وغياب الظروف الدولية الملائمة.

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق

الاحتلال الموازي

الاستيطان والتجهيل :على ضوء ما تقدم فإن الأحداث التاريخية على امتداد الفترة الفاصلة ما بين صائفة 1830 ودخول الجيش الفرنسي عاصمة الجزائر، وعلى مدى تسعين سنة تقريبا أي إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى 1918، فإن الأمر لم يستقر لفرنسا في الجزائر، فسلسلة المقاومة والثورات المستمرة والمتتالية برهنت على أن الشعب الجزائري ماكان يحسب للتكافؤ العسكري بينه وبين الجيش الفرنسي حسابا في التعبير عن رفضه الدائم للخضوع والإستعباد،

ويعيد أسباب ذلك التمرد المستمر بعض كبار الموظفين الفرنسيين في الجزائر أمثال " أوكتاف ديبون " octave depont "[1] المفتش العام للبلديات المختلطة، وحاكم سابق أسباب الثورات والإنتفاضات التي حدثت خلال الحرب العالمية الأولى، أنها جاءت نتيجة لهزيمة القوات الفرنسية في " شارلروا" " بلجيكا" ويقول في مقال نشر في " مجلة **إفريقيا الشمالية** "la revue de l'Afrique du nord" عام 1922 "

"بعد شارلروا اشتد الإنفعال ...ورفضت القبائل حكمنا... ويبدو أن العديد من هذه القبائل قد تأثروا بأمر سري فأعلنوا بأنهم لن يرضخوا للتجنيد "

وغداة الحرب العالمية الأولى عرفت الجزائر تطورات جعلت تجربة أخرى يمتطيها الشعب الجزائري في مقاومة الاحتلال، تتشكل من تنظيمات سياسية قدمت مطالب مختلفة وكانت لها وسائل مختلفة في البداية إلا أن أغلبية هذه التنظيمات استفادت من تنوع تلك الوسائل مستخدمة إياها في إبراز الشخصية الجزائرية المستقلة.

---

[1] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 42

وقبل التطرق إلى موضوع الأحزاب والحركات السياسية علينا أن نعود قليلا إلى تتبع سياسة الدمج والفرنسة، ومدى تأثيرها في ظهور نجم شمال إفرقيا والحركة الوطنية وحزب الشعب الجزائري هي أبرز هذه الحركات فإلى أين وصلت سياسة الدمج القانونية؟.

إن مقاومة الجزائريين وسياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر كانتا في تزامن والتزام إلى حد التوازي منذ تم التوقيع بين الداي حسين آخر دايات الجزائر العثمانية والقائد العام للجيش الفرنسي المحتل الكونت دي بورمون على معاهدة استسلام آخر دايات الجزائر وتسليم مدينة الجزائر إلى الجيش الغازي

والملاحظ في إطار هذه المقاومة الشعبية منظمة كانت أو ما دون ذلك كون أن تلك المقاومات اتخذت وجهين اثنين بحسب الظرف والمحيط والعنصر البشري في مختلف جهات الجزائر وكما ورد معنا سلفا فإن المقاومة العسكرية الشرسة والمستمرة من خلال بروزها في جهات، وانطفائها أو تراجعها في جهات أخرى، وهكذا دواليك على مدى لا يقل عن تسعين سنة، فإن الوجه الثاني لهذه المقاومة كان في الجانب الاجتماعي والتربوي على وجه الخصوص .

ومن أهم ما ميز هذا الأمر أن المقاومة في هذين الحقلين كانت إما تكيفا مع الأوضاع الجديدة أو مقارعة لها أو هجرة وابتعادا، بغية عدم الخضوع للمحتل بوصفه نصرانيا معادي للدين وعليه ورغم وجود حياة مستمرة في مجموع المدن والبلدات الجزائرية بعد 1830 فإن عمل الإدارة الاستعمارية كان واضحا ومباشرا ولا تردد فيه.

ولعل أهم عمود فقري في السياسة الفرنسية كان يعتمد على معركة اجتماعية أساسها العنصر البشري الأوروبي الدخيل، وكيفية استيطانه على حساب الجزائر الذي أصبح يعرف بـ " أنديجان "، ومن أجل تكريس هذه السياسة عمدت السلطات الفرنسية منذ البداية على تشجيع الهجرة الأوربية وليس فقط الفرنسية إلى الجزائر .تعاملت الإدارة الفرنسية الاستعمارية مع هذه المسألة بطرق إدارية

واقتصادية بالإضافة إلى القمع العسكري الذي كان عمودا فقريا وأسلوبا أساسيا في احتلال فرنسا للجزائر .

وهكذا فإننا نجد أن المراسيم والتعليمات والأوامر الإدارية وكل ما يدخل في دائرة العمل القانوني والإداري قد استنفد من أجل مصادرة الأرض بطرق شتى وبمبررات كثيرة وجلب المعمرين الأوروبيين وإغرائهم وترغيبهم في المجيء إلى الجزائر.

قد أصدرت فرنسا منذ البدايات الأولى للاحتلال مراسيم توجت بمرسوم أمبراطوري استند على ما سبق من المراسيم والقوانين والتشريعات الخاصة بمصادرة الأراضي وجلب المعمرين وتمليك الأوروبيين، تلك الأراضي وهكذا ورد مرسوم يوم 29 ماي [1] 1856 وهو عبارة على نموذج وبيان خاص بكيفية توزيع الأراضي على المعمرين وقد جاء كما يلي :

قرار منح الأراضي

مذكرة حول القطع الزراعية الممنوحة مجانا وتأسيس القرى في الجزائر

" **..على الأشخاص الراغبين في الإقامة بالجزائر، بصفتهم معمرين مستفيدين ضمن المراكز السكنية والقرى الفلاحية التي تشيدها الحكومة، توجيه طلباتهم مباشرة أو عن طريق الولاة، وهذا أفضل، إلى وزارة الحربية ويجب أن يرفق الطلب بشهادات أصلية، تبرز على الخصوص خلق صاحب الطلب ومهنته وسنه وعمر أولاده وعددهم وحصة رصيده المالي الذي يتوفر عليه عند حلوله بالجزائر ،ومع أن حصة الأرصدة غير محددة فإن المبلغ المقدر لعائلة غير كبيرة قد يتراوح بين 1200 و1500 ف ،حين حيازتها لقطعة أرض وعليه فإن المبلغ المالي يجب أن يتناسب مع حجم العائلة**

بحيث يكفيها ويغطي نفقاتها إلى أن يحل أول موسم للحصاد، وفي صورة قبول الطلبات التي ستحول إلى مدير الداخلية بالجزائر يقوم هذا الأخير بدمج

---

[1] عبد الحميد زوزو ((نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر)) م .و .للكتاب –الجزائر ص147/1984

المقبولين ضمن المستفيدين بالقرية، وتخصيص قطع أرضية لهم. وبعد ذلك يعطي المستفيد عن طريق القسم المختص بالوزارة الحربية رخصة سفر، تمكنه هو وعائلته، وكل من يشاركه في مشروعه، من الإبحار إلى الجزائر من ليون أو من مرسيليا مجانا، وهنا ننصح المعمرين قبل توجههم إلى أحد الميناءين للإبحار على أن يحصلوا على الرخصة المذكورة مسبقا، تفاديا لأي تأخير في السفر أو دفع لنفقاته على الحساب الخاص وعند الوصول إلى المستعمرة يحصل المستفيد في الحين، وبعناية من مدير الداخلية على قطعة أرض للبناء في القرية التي ستحدد له، وقطعة أخرى للحرث، فالأولى تكون واسعة بحيث تكفي لبناء دار، وإقامة اصطبلات وتخصيص ساحة ،أما الثانية وهي المخصصة للحرث فمساحتها بين 4 و21 هكتارا وذلك بحسب موارد المعمر، وعدد أفراد عائلته.

لكن هناك حالة استثنائية في صالح الكولون ذوي إمكانيات عمل جسمية تحول لهم الحصول على قطع أوسع مساحة بموجب قرار خاص، وقد يقتضي الموافقة الوزارية.

وسيجد المستفيد ملجأ مؤقتا تحت أبنية خشبية جاهزة تقيمها الإدارة، وريثما يتمكن السكان الجدد من مساكنهم وسيحظى بالعون أكثر لإقامة مسكنه الدائم من تتبين محدودية إمكانيته المالية وذلك عن طريق إسعافه بمواد البناء تتراوح قيمتها من 3 إلى 600 ف.

أما عن حرث أراضيه فستقدم له عن طريق الإعانة المؤقتة دواب للحرث كما ستوضع في متناوله بذور وآلات زراعية في شكل تبرع مجاني تارة وفي شكل استردادي تارة أخرى وله أن يشارك أخيرا في توزيع الغرس والبذر الواردة من مختلف مشاتل المستعمرة وبمجرد استقراره بالقطعة المخصصة له يتسلم عقدا مؤقتا بالملكية مسجلة عليه الشروط الواجب استيفاؤها والخاصة بالبناء والحرث.

وعند استجابة المعمر للشروط وتأديته للواجبات المنصوص عليها في العقد المؤقت إلى عقد نهائي وتصبح الملكية بموجبه ثابتة ولا تقبل بأي حال استبدال مالكها وذلك في حدود ونصوص المادة 544 من القانون المدني.

أما عن القطع الزراعية " الريفية " الداخلة في دائرة القرية الجاري بناؤها فتمنح هي الأخرى مجانا لكن تصبح بعد مرور خمس سنوات عليها محل رسوم خفيفة.

وهذا وأن الأراضي بجميع أصنافها التي للأوروبيين، أو المستغلة من طرفهم بالجزائر معفاة إلى يومنا هذا من كل الضرائب العقارية كما أن القرى موجودة في أماكن صحية معروفة، ومتوفرة على المياه، وتحيط بها أسوار دفاعية وتحميها معسكرات وفرق من الدرك، زيادة على كون السكان مسلحين ومنظمين في هيئة ميليشيا، وهناك كنائس ومنابر ومدارس موزعة عبر الأراضي الاستيطان من اتصال ببعضها وبغيرها من المدن بواسطة الطرق التي تضمن وصول الأصناف وتوجد أيضا دوريات طبية على فترات متقاربة في القرى الاستيطانية على اختلاف أنواعها.." [1].

إن السياسة الاستعمارية الفرنسية التي كانت كما أسلفنا تهدف إلى جلب أكبر عدد من الفرنسيين والأوروبيين إلى أرض الجزائر والتي احتلت عسكريا عاصمتها سنة 1830 وتم توسع الاحتلال على حساب بقية الجهات مع مرور الوقت.

إذا كانت الإرادة السياسية الفرنسية لاحتلال الجزائر واضحة إلا أن الاستمرار على أرض الجزائر وتغيير نسيجها الديموغرافي لصالح العنصر الأوروبي كان بمثابة إجراءات يومية وشاملة أخذت بمبدأ الترغيب والترهيب أي إغراء الوافدين الجدد وترهيب الأصليين من أبناء الجزائر واشتملت هذه الإجراءات على مستويات

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 107

كثيرة إلى حد التفنن في إرغام الأوروبي الوافد إلى أرض الجزائر على المكوث بها قصد تقوية تواجد العنصر الأوروبي واستمراريته في الجزائر،

وهكذا نجد أن أهم القوانين التي اتبعت في هذا المجال كانت من جانب لتحفيز الأوروبي سواء الذي لم يشارك في الحملة الأولى أو بعض المتقاعدين من الجيش، ومن جانب آخر تجبرهم على عدم التفكير في عدم أخذ مسألة الاستيطان بطريقة جدية وهذا ما نجده تماما في بعض النماذج التي تقرر من خلالها إعطاء أراضي جزائرية لبعض الأوروبيين، وأهم ما يقرأه الدارس في تلك المقررات حرص الدولة الفرنسية على تثبيت العناصر الأوروبية واستمراريتها في ذلك.

ومن هذه الأمثلة بعض القوانين التي وردت في بعض القرارات الخاصة بتسليم الأرض منها ما يلي :

نماذج لقرار منح الأراضي للمعمرين

المادة 3 :: على المستفيد من جهة أخرى تشييد منزل من مواد بنائية بالأرض المعينة بغرض استعماله ضيعة، وما إلى ذلك من أبنية أخرى لإيواء العمال وحفظ المعدات الزراعية الآزمة لإستثمار الأرض الممنوحة، ومن الواجب إنهاء الأشغال في مدة سنتين واستثمار جميع الأراضي الممنوحة في أجل أقصاه ثلاث سنوات، بدءا من تاريخ هذا القرار.

هذا وتعتبر الأرض المتروكة براري طبيعية كأنها أرض مزروعة على أن تنقى وعلى أن لا تزيد مساحتها عن نصف القطعة الكلية.

المادة : **4** :وعلى المستفيد في نفس الأجل غرس 25 شجرة غابية أو مثمرة ذات الساق العالي بالنسبة للهكتار الواحد على أن تبقى حرية توزيعها على مجموع الأراضي الممنوحة خاضعة لرغبته.

المادة 5 :ويستخلص المستفيد من التزامات المادتين الثالثة والرابعة إذا قام في غضون السنة الأولى ببناء منزل استثماري وصرف ما معدله مائة فرنك للهكتار الواحد.

المادة 6 :يجب على المستفيد صيانة قنوات الري والتصريف التي تمر بملكيته صيانة جيدة وغرس أطرافها بأشجار باسقة أو بغيرها ومن واجبه أيضا تطهير أو تنظيف المجاري المائية غير الصالحة للملاحة أو الطفو التي تشق أو تحد الملكية الممنوحة وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها في فرنسا والخاصة بهذا الموضوع.

المادة : 7: والمستفيد لا يتمتع بالمنابع والمجاري المائية الموجودة في الملكية المذكورة إلا بصفته منتفعا، وطبقا للتنظيمات المتوفرة أو التي ستدخل على نظام المياه بالجزائر

المادة 8: وسيتخلى للدولة لمدة عشر سنوات وبغير تعويض عن الأراضي اللآزمة لشق السبل والطرقات، وإقامة القنوات أو غيرها من المشاريع ذات النفع العام .وستحتفظ الدولة لنفسها بملكية التحف الفنية، والقطع الفسيفسائية والنقوش البارزة وكذا التماثيل وبقاياها والأوسمة التي قد توجد بالقطعة الأرضية الممنوحة.

المادة 9 :وسيتحصل المستفيد على ملكية العقار الممنوح عند استكمال الشروط المحددة وسيكون في إمكانه بعد ذلك رهن أو تحويل جزء من العقار أو كله بالبيع أو التبرع لكن طالما أنه لم يتخلص من الشرط المبطل فان المحتفظين بالعقار سيخضعون مهما تعاقبوا للالتزامات التي تفرض عليهم أما الاختصاصات الرهينة فستسري عليها إجراءات المادة 2 125 من القانون المدني.

المادة 10 :في حالة الاختصاصات الرهينة أو التحويل العقاري الجزئي أو الكلي وبأي شكل كان، يكون من واجب المقرضين والملاكين مهما تتابعوا اختيار الموطن من وضع الأملاك في نطاق دائرة اختصاص المحكمة زيادة على إبلاغ الوالي بالاتفاق الحاصل بين الطرفين، بواسطة عقد خارج المحكمة في أجل مدته خمسة عشر يوما.

المادة 11 :وفي غضون الشهر اللاحق لنهاية الأجل، لتطبيق الشروط وبالأحرى إذا ورد طلب من المستفيدين أو من ذوي الحقوق، سيعمد إلى التحقيق في الحالة المالية للعقار وإلى تقسيم المصاريف الحاصلة حسب الأشكال القانونية التي سنها مرسوم 26 أبريل 1851.

المادة 12 : في حالة استيفاء جميع الشروط أو وجود المستفيد في الحالة التي تنص عليها المادة 5، يعلن عن تخليص العقار من الشرط الناسخ.

المادة 13 : أما إذا لم تنفذ كل الشروط فإن الأمر سيبث فيه إما بتمديد الأجل أو إسقاط الحق كاملا أو جزئيا طبقا للأوامر المؤرخة بواحد وعشرين جويلية 1845 و5 جوان وأول سبتمبر 1849.

المادة 14 : في حالة سقوط الحق، سيعود العقار الممنوح إلى الدولة حرا خالصا من كل الأعباء، لكن إذا أدخل المستفيد تحسينات مفيدة، منصوص عليها في محضر التحقيق، سيعمد عن طريق الإدارة إلى طرح العقار في مزايدة عمومية. ويطلب من المتنافسين استظهار الإمكانيات الكافية التي ستساعدهم على الاستجابة للشروط المفروضة، وسيعود ثمن المزايدة، بعد طرح المصاريف، إلى المستفيد أو إلى من انتقل إليه الحق. وسيتحمل الثمن المذكور كافة الحقوق الناتجة عن عمل المستفيد. ويصبح العقار بعدها، بدون مجال للمنازعة، حرا من كل القيود بفعل المزايدة.

المادة 15 :وفي حالة عدم تقدم أي مزايدة، سيعود العقار إلى الدولة حرا، معفى من كل الأعباء الصادرة عن المستفيد المجرد من الحق.

المادة 16 :وإذا لم يتول المستفيد تملك القطعة الممنوحة في مدة ثلاثة أشهر بدءا من تاريخ تبليغه بهذا القرار، فإن حقه في الاستفادة سيضيع بدون مجال للنزاع .

كتب في الجزائر يوم 29 ماي 1856

حاكم الجنرال العام

التوقيع للمصادقة   الأمين العام للحكومة[1]

إذا كان الحال فيما يتعلق بالرغبة في إيجاد احتياط بشري ودعم اجتماعي لجيش الاحتلال في الجزائر بشكل يؤكد على نظرة توسعية استيطانية من خلال جلب من أطلق عليهم بالمعمرين إلى أراضي الجزائر، فإننا في المقابل نجد أن القتلى

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 208

والاعتقال والنفي بالإضافة إلى إعادة توزيع بعض العشائر والأسر الجزائرية خارج مواقعها الأصلية، كانت بمثابة سياسة لتفريغ الأرض من أصحابها الأصليين وملئها بالوافدين الجدد.

كل هذا كان يمضي وبعض الجزائريين ونتيجة للقمع والمضايقات وخوفا منهم على دينهم خاصة، قد هاجر الكثير منهم إلى خارج الأراضي الجزائرية.

ومن أهم الأوطان التي استقطبت هؤلاء: **مراكش وتونس والشام والحجاز.**

إن السياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر تبنت أسلوب القوة العسكرية تفريغ الأرض قدر الاستطاعة من أصحابها الشرعيين وتفريغ العقل الجزائري من أهم ما يفيده في المحافظة على شخصيته الإسلامية الجزائرية وبعد أن كانت الجزائر ببلداتها ومدنها تشتهر إلى حدود سنة 1830 بأنها كانت مدرسة ومعهدا يقل فيه من لا يطلب العلم من أبناء وبنات تلك الأجيال، حتى أن البلدة الواحدة كان فيها مدرستان على الأقل الواحدة للذكور والأخرى للبنات بالإضافة للمساجد والتي كانت زيادة عن دورها التعبدي تقوم بدور تربوي عن طريق الحلقات والأروقة، كما كانت أيضا الزوايا تهتم بالمناهج التربوية والتدريس في كل جهات البلاد ناهيكم عن دور الأسر الكبيرة من الأشراف والمرابطين وغيرهم والذين فتحوا بيوتهم للمشايخ والفقهاء وطلبة العلم.

غير أننا ومباشرة بعد احتلال الجيش الفرنسي لمدينة الجزائر وبداية التوسع قد شرعت هذه القوات الاستعمارية في التعامل مع مسألة التعليم في الجزائر كقضية استراتيجية ومحورية في سياسة فرنسا بالجزائر فنجد أن قسنطينة وبعد عشر سنوات من احتلالها فقط من طرف الجيش الفرنسي الذي هزم الجيش الجزائري المدافع عن قسنطينة تحت قيادة الحاج أحمد بأي لسنة 1837 قد سجلت تراجعا تربويا وتعليمي لا يمكن للمرء إلا أن يتأكد من أن الذي كان يقع، عمل نابع من إرادة استعمارية واضحة المعالم هدفها الأسمى تجهيل أكبر عدد من الجزائريين بالإضافة إلى القضاء على ما يمكن من كل معالم التمدن والتعليم بين الجزائريين.

ومن أبسط الأمثلة التي يجب أن تضرب في هذا المجال أن النصوص التاريخية تؤكد على أن قسنطينة قبيل الاحتلال بل في السنة التي سقطت قسنطينة في يد الجيش الفرنسي كانت تعج بأصناف المدارس التي ذكرناها سالفا وغيرها.

فعدد المدارس كان لا يقل عن 90 مدرسة وكان عدد المسجلين سنة 1837 لا يقل عن 1350 تلميذ وبعد عشر سنوات من الممارسة الاستعمارية والتي كان أصحابها يدعون أنهم جاؤوا برسالة لتمدين وتحضير الجزائريين نسجل أن عدد المدارس النظامية انخفض إلى 30 مدرسة كما انخفض عدد التلاميذ إلى 350 تلميذ[1].

نجد في التقرير الموالي تفصيلا وافيا للمأساة التي عاشتها الجزائر في حقول التربية والتعليم نتيجة للاحتلال الفرنسي وسياساته التدميرية لكل ما هو علم وتعليم في هذه البلاد.

لا جدال في أن مدينة قسنطينة كانت منذ الفتح الإسلامي مركزا رئيسيا بالمنطقة، أو ببايليك الشرق كما كانت تسمى، فكانت مدارسها أعلى من مدارس الجزائر ووهران، لم تتفوق عليها في مضمار السمعة سوى مدارس تونس والقاهرة بالمشرق. ولا زال بها إلى يومنا هذا مقدمون رئيسيون يمثلون جميع الطرق الدينية، كما كانوا في السابق.

وعند الاستيلاء عليها سنة 1837، كان يوجد بها خمسة وثلاثون مسجدا وسبع مدارس، تتسع لعدد من التلاميذ يتراوح بين 600 و700، ويتلقون فيها تعليما يعرف بالتعليم الثانوي، بالإضافة إلى دروس أخرى كان يلقيها أشخاص ذوو سمعة واسعة، يحضرها جمع غفير من الطلاب والمستمعين حتى لتغص بكثرتهم المساجد

وفي نفس الفترة كانت بالمدينة تسعون مدرسة ابتدائية يتردد إليها حوالي 1350 طفلا، لم يبق منهم اليوم سوى 60 شابا يتابعون تعليمهم الثانوي. أما عدد المدارس اليوم فقد انخفض إلى 30 كما انخفض عدد التلاميذ إلى 350.

[1] عبد الحميد زوز، المرجع السابق، ص2010

وهكذا نلمح فروقا مؤسفة جدا، وإن الدخول تفصيلا في قضية التأسيس المدرسي يبدو مناسبا لفهم أسباب الفروق هذه، وإدراك أثرها السلبي الناجم عن عدم اهتمامنا بالتعليم في عاصمة المقاطعة.

وعليه يجب فحص الأهمية التي تكتسبها الدروس على اختلاف أنواعها تقدير الخطر الناتج عن إهمالنا للتعليم بما يعطيه لرجال الزوايا من نفوذ، وبما يزيده لسمعتهم من قوة. كل ذلك بسبب الحالة التي تركنا فيها المدارس المركزية.

كانت المدارس الابتدائية تتبع دائما مسجدا معينا أو زاوية معينة، كما كانت نفقات صيانتها أو الاعتناء بأدواتها تؤخذ من عائدات أحباس ذلك المسجد أو تلك الزاوية.

وكان الأستاذ عادة لا يتحمل عبء التعليم فقط وإنما يعمل إلى جانب ذلك عمل الحزاب والمؤذن والإمام وهلم جرا، وفي المقابل كان يتلقى من أولياء التلاميذ ما يلي :

1. منحة مالية بحسب الوضع المادي لكل عائلة، والتي يمكن تحديدها بأربعة عشر فرنكا.

2. هدايا بحلول عيد من أعياد السنة، البالغ عددها 11، وقيمتها 5 فرنكات.

3. . تبرعات في فترات متباينة يكون خلالها الولد قد حفظ جزءا من أجزاء القرآن، وتقدر بأحد عشر فرنكا.

وبذلك يكون معدل ما يتلقاه الأستاذ سنويا هو 30ف، أضف إليها الأرباح الآتية إليه من المحسنين وفعلة الخير الأثرياء.

أما بخصوص التلاميذ فقد كان عددهم 15 ولدا بكل مدرسة يدخلونها عند سن السابعة، وفيها يتعلمون القراءة والكتابة ويحفظون القرآن. وكان تعلم المادتين الأوليتين يستغرق عادة سنتين في حين يتطلب حفظ القرآن خمس سنوات، إلا أن

معظم التلاميذ يغادرون المدارس عند نهاية السنة الرابعة، كما أن دراستهم للقرآن كانت تقتصر على تنمية الذاكرة ولا تتعداها إلى شرح وتفسير آياته المحفوظة بالتتابع.

وهناك أبناء العشائر المجاورة الذين كانوا يرسلون إلى قسنطينة حيث يجدون كفالة لدى أصدقائهم وأقربائهم طيلة إقامتهم الدراسية.

لكن منذ الاحتلال اختفت بعض المدارس والمساجد من جراء انعدام الصيانة وبسبب تحويلها إلى مصالح عمومية. ولسوء الحظ فقد مسها الأذى العام الذي لحق كل شيئ.

وبالرغم من أن إدارتها كانت قد أسندت إلى مصلحة أملاك الدولة فإن المصلحة المالية لم تكن بدورها متفهمة لحاجيات هذه المؤسسات، إذ لم تبق على المساكن المجانية التي كانت مخصصة للأساتذة، كما لم تأبه بنقص اعتمادات التجهيز المخصصة للمدارس بالإضافة إلى إبقائها لمرتبات موظفي المساجد على حالتها السابقة في الوقت الذي انخفضت فيه القيمة النقدية. وأمام هذا الوضع لم يعد جمعهم للوظائف يشكل امتيازات كما في السابق، مما أدى بأولياء التلاميذ إلى الرفع من منح الأساتذة، إلا أن غلاء المعيشة قد أدى استقبالاتها السخية لأبناء العشائر. وهكذا تردى وضع الأساتذة نحو التذمر والفقر، وتبعه انخفاض في مستوى التعليم مدة وانتظاما...

وكان التخلي عن التعليم الثانوي قد أدى إلى نتائج أكثر انزعاجا، وهو كالتعليم الابتدائي من حيث استفادته من عائدات الأوقاف، وكان من ضمن هيئة العلماء.

وكان معدل المنح بالنسبة إليهم يتراوح بين 160و 200 سنويا [1]، بالإضافة إلى حصولهم على إسكان مجانا، والاستفادة من جمعهم بين الأستاذية والقضاء والإفتاء، مع امتيازات أخرى خاصة تتمثل في الزيت والماء والتوزيع اليومي للحلويات

[1] عبد الحميد زوز، المرجع السابق، ص 211

إبان شهر رمضان .، هذا يرجع إلى كون درجة أستاذ كانت محل طلب كبير واعتبار واسع، وكانت الدروس العليا كالتالي:

النحو : ويشمل تقريبا مجموع المعارف كالتي تدرس بفرنسا ضمن مادتي البلاغة والفلسفة.

الفقه : والمقصود به الحقوق بقسميه، الأول يتعلق بالفرائض وأحكام العبادات، إلى جانب تعاليم دينية أخرى، والثاني يشتمل على القوانين الأساسية المتعلقة بالأشخاص وبنظام العقوبات وطرق تطبيقها.

التفسير ومعناه : مختلف الشروح القرآنية، وهذه الدراسة لا تكتفي بشرح معاني الآيات، وإنما تبحث كذلك في أسباب نزولها، وفي الظروف التي استوجبتها.

الحديث : أي مجموعة الأحاديث النبوية.

علماء الحساب والفلك : وتستغرق دراسة مختلف هذه المواد مدة سبع سنوات، ولا شيء يدرس بعدها في المدارس، إلا أن بعض المجتهدين ينكبون على قراءة كتب التاريخ والجغرافيا، وكتب الطب والفيزياء.

وكان عدد المتتبعين للدروس العليا بقسنطينة قبل الاحتلال سبعمائة، يتلقى من ضمنهم حوالي 150 طالبا، منحا قوامها 18 ريالا " 36 ف" تشجيعا لهم ومكافأة على تفوقهم [1]. ثم هم يختارون لتأدية بعض الأعمال بالمسجد، والتمتع المجاني بالسكن ،والحصول على الماء والزيت وحلويات رمضان، وكانت نسبة الثلثين من طلبة الدروس العليا من خارج قسنطينة، ومن أبناء العشائر القريبة منها والبعيدة، يقصدون الشهرة العلمية التي كانت لعلماء المدينة. أما اليوم فإن عددهم بها قليل لا يزيد عن الستين، في حين أصبح معظم الشبان المسلمين يرتحلون إلى زوايا بلاد القبائل أو لزوايا الجنوب طلبا للعلم، بعدما ساءت حالة الأساتذة من حيث السكن والمرتبات، وانقطاع التبرعات، وانعدام المساعدات، وعقب تشتيت المحن والهجرة

[1] عبد الحميد زوز، المرجع السابق، ص 213 .

والموت لشملهم. هذا ويجب أن أضيف لتكملة هذا العرض عن وضع المدارس بأنه كانت توجد زاوية انتظمت بها دروس ابتدائية للأولاد الفقراء، كان قد أسسها قائد الدار السابق المسمى **رضوان**، وكان المعلم بها يتقاضى دخلا قوامه 150 ف، علاوة على منح أخرى ،أما اليوم فإن المعلم بهذه المؤسسة الخيرية لا يجد ما يكفي حاجاته الأولية.

كان هذا وضع التعليم العمومي من قبل ،وهذا هو الوضع الذي آل إليه منذ الاحتلال ،إن تركيزنا على المقاومة بشتى أنواعها ومختلف مضامينها وتنوع أنماطها في هذا العمل العلمي أكد لنا أن دور التعليم كان أهم رسالة ممكنة بتفاوت، حسب الفترات والمناطق، هذه الرسالة والوظيفة الاجتماعية والحضارية شكلت أخطر حلقة في الصراع بين الجزائريين والمحتلين وإن كنا نؤكد على أن تشكل فسيفساء تربوية وثقافية تتميز بمنابر جديدة بل محدثة للناطقين بالفرنسية على اختلاف مستوياتهم، والأوساط المعربة التي يعود لها الفضل في التشبث وممارسة التميز الجزائري عن فرنسا، رغم ما يحسب عليها كنخبة أقل شأن في مسألة مسايرة العصرنة، أضف إلى ذلك العامل التربوي لأتباع المساجد والزوايا لطلبة العلم والذي تغلب عليهم الجانب التقليدي والديني عموما.

وفي ظل كل هذا التزاحم فإن الاحتكاك اليومي بين الجزائريين والأوروبيين خاصة في الشريط الساحلي وأهم المدن بالإضافة إلى الهجرة الجزائرية إلى فرنسا والتحاق بعض الجزائريين بالجيش الفرنسي بصورة طوعية وفي أغلب الأوقات بطريقة الإلزام والإكراه، جعلت هذه الأسباب جميعا وغيرها أشكالا اجتماعية ثقافية تبرز خاصة بعد الحرب العالمية الأولى من الذين أصبحوا يمثلون الحركة الثقافية خاصة بالمدن الكبرى، وتجسد ذلك في الفرق المسرحية الأولى والمتعاملين مع دور السينما وازدياد الصحافة المحلية بشقيها الفرنكوفوني والعربي، أضف إلى ذلك شروع المعمرين في إنشاء محطات إذاعية محلية بدأ من الثلاثينيات من القرن العشرين بالإضافة إلى الإذاعة المركزية على مستوى مدينة الجزائر والتي كانت تبث بالعربية خاصة الدارجة، وألحق بها قسم بعد الحرب العالمية الثانية، يشتغل باللغة الأمازيغية وشيء طبيعي أن

تشتغل الإذاعة باللغة الفرنسية والتي كانت تبث برامجها الناطقة بالفرنسية من باريس رأسا.

وإذا كنا على يقين أن المنشطين الأوائل من الجزائريين لهذه الآليات الثقافية كانوا في معظمهم من خرجي مدارس الإصلاح ثم جمعية العلماء المسلمين ومدرسة الشبيبة الإسلامية خاصة بمدينة الجزائر فإننا نجد أن بعض اللذين اشتغلوا في الجانب الفني كانوا في معظمهم من الشباب الذين تتلمذوا على يد الفرق الموسيقية من خلال المقاهي التي كانت تدار من طرف الأوروبيين في الجزائر، أو من خلال متابعتهم للأشرطة السمعية والأفلام السينمائية المصرية على وجه الخصوص بدْء من الثلاثينيات من القرن العشرين.

الفصل الثاني

الحركة الوطنية

الباب الأول

تيار الاندماج

تاريخ الفرنكوفونية:

إن كان من اليسير تحديد الإطار الزمني لبروز المجموعات الأولى للنخبة الفرونكفونية من الجزائريين والتي تظهر الفترة بوضوح أكثر غداة الحرب العالمية الأولى، وإن كانت هذه الفترة لا يمكن مطلقا أن تحجب الجزائريين الذين حاولوا ممارسة الفرنكفونية، قبل الحرب العالمية الأولى حيث تميز الوضع العام في الجزائر بتجسيد الإدارة الفرنسية أساسا، ورغم المطاردة المحمومة لرموز الإدارة الجزائرية إلا أننا نلاحظ مسالمة الاحتلال لبعض أنماط التسيير الإداري الذي كان قبل تسليم الداي حسين مدينة الجزائر في 5 جويلية1830من ذلك الإبقاء على حظوة بعض الأسر، التي كانت تشرف على تسيير شؤون القبائل المنتمية لها.

إذا كنا نلاحظ وبجلاء ما يلي من الأوجه: لهذه المسالمة بين الجيش الفرنسي والأعيان حيث قام بعض الأعيان بتنظيم المقاومة أو الانضمام إليها مما جعل الجيش الفرنسي يتعامل معهم بقسوة بعد نهاية كل مقاومة، وإذا كان المجال واسعا لضرب أمثلة على هذا النوع من الأعيان، فإن أبرز مثال على هذا، تجسد ميدانيا في العلاقة ما بين فرنسا وأسرة المقراني، حيث اتسمت العلاقات بين الجيش الفرنسي والإدارة الاستعمارية من جانب وأسرة المقراني من جانب آخر، قبل المقاومة الشهيرة التي خاضها المقراني وأتباعه [1] سنة 1870 –1871 بجو غلب عليه الود إلى حد دعوة الإمبراطور نابليون الثالث الحاج محمد المقراني لزيارة باريس ومقابلته شخصيا في فترة اهتم الإمبراطور الفرنسي بعد قضائه على نظام الجمهورية الثانية في فرنسا وجيوبها الداخلية بفكرة المملكة العربية في الجزائر تحت مظلة الإمبراطورية الفرنسية.

[1] عبد الرحمن الجيلاني المرجع السابق، ص 7

غير أننا نلاحظ مباشرة وبعد تطبيق المراسيم والقوانين الخاصة بمصادرة الأراضي وإعادة توزيعها وتوثيقها، أن الثورة على الاحتلال في مناطق القبائل الصغرى قد اشتعلت بشكل يدعو الدارس للاعتقاد أن الأمر هناك لم يكن وليد ردة فعل آنية بقدر ما كان ناتج عن استعداد دائم وصلب.

فالقوة التي تصدى بها الجزائريون للجيش الفرنسي واتساع رقعة الثورة في وقت وجيز، والضحايا الذين سقطوا، تؤكد جميعا أن هذا النوع من الأعيان كان يمارس التقية والاستعداد لليوم الفصل الذي كان مصيرا محتوما خاصة وأن أسرة المقراني وأتباعها كانوا يمارسون كل أنشطتهم في ظل مرجعية إسلامية، تجلت خاصة في تقاسم قيادة المقاومة 1870–1871 بين رجلين كان الحاج محمد المقراني يلعب دور القائد العسكري بينما نجد الشخصية الثانية اهتمت بالجانب الروحي والدعوة للنفير العام ويتعلق الأمر **بالشيخ الحداد**.

هذه الثورة وخاصة بعد استشهاد قائدها، عانى أبناء تلك المنطقة من أصناف التعذيب والتدمير والإهانة. حيث نلاحظ فقدان آل المقراني لمكانتهم من خلال مصادرة أراضيهم واعتقال ونفي الكثير من أتباعهم الأوفياء إلى داخل الجزائر وإلى خارجها حيث وصلت عملية النفي إلى كالدونية الجديدة وغيرها.

فهذا العرض الموجز لمصير أسرة عريقة من أسر الشرق الجزائري يوضح بجلاء أن ملأ الفراغ بعد سقوط أي أسرة من جراء مواجهتها الاستعمار كان يتم بدعم فرنسي لعناصر أقل خطورة على الوجود الفرنسي، أو موالية تماما له.

مما زرع مجموعات عبر الزمن من الإداريين المتبنين لفكرة الجزائر الفرنسية، والذين لم يكن الجانب اللغوي أو الثقافي عموما حاسما بالنسبة لهم، ولا مميزا لهم بقدر ما نجد أن علاقتهم بفرنسا كانت علاقة مادية محضة، مما ميز هؤلاء عن النخبة التي برزت عموما بعد الحرب العالمية الأولى، التي كانت قد نهلت من المدرسة الفرنسية وأصبحت أشد ما يمكن أن يكون الإنسان متعاطفا مع الثقافة الفرنسية، بل ومدافعا عنها.

النخبة الفرنكوفونية:

إن فترة ما بين الحربين العالميتين تميزت بالنسبة للنخبة الفرانكفونية بمجموعة من المحطات، تلك المحطات التي سوف نعالج من خلالها وضعية تلك النخبة وعلاقاتها مع بقية الأطراف، خاصة التيار الثوري الاستقلالي، والتيار الإصلاحي من جانب، ومن جانب آخر الإدارة الفرنسية في الجزائر، واللوبي المشكل من المعمرين وكذا السلطات الفرنسية الرسمية بباريس.

إن عملية التأريخ لهذه النخبة الفرانكفونية من الجزائريين، تبرز أكثر من خلال شخصية الأمير خالد كواحد من الذين حملوا ما نؤكد عليه بأنه الصراع من أجل الاستفادة من الأصالة والأوربة. من خلال متابعة السيرة الذاتية لهذا الرجل، يمكننا أن نعرف ترجمة أساسية للمجاملة والريبة بين معظم عناصر النخبة الفرانكفونية والجانب الفرنسي لمختلف تشكيلاته.

الأمير خالد:

هو خالد بن الهاشمي بن الحاج عبد القادر الأمير الذي عرف بلقب "الأمير خالد"، وكان حفيد الأمير عبد القادر بن محي الدين. ولد بدمشق في 20 فبراير 1875 حيث أمضى طفولته كلها وزار الجزائر لأول مرة برفقة والده في 1892 ونشير إلى أنه قد تحصل على منحة دراسية من طرف الحكومة الفرنسية حيث التحق بثانوية "لويس لوغران" بباريس ثم التحق بكلية "سان سير" الحربية في عام 1893، عاد إلى الجزائر في عام 1895 قبل إتمام دراسته [1].

ونلاحظ أن أجهزة الأمن الفرنسية أوحت إلى المسئولين بأن الأمير خالد ليس متعاطفا مع الدولة الفرنسية كما يظهر، وخوفت هذه الأجهزة من شخصية الأمير خالد الذي أجبر من طرف الحكومة الفرنسية على الإقامة في مدينة بوسعادة، إلا أنه التحق بعد ذلك بمدرسة "سان سير" مرة ثانية، فأتم دراسته كما نشير أنه لم

[1] يوسف مناصرية ((الإتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919/1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، رقم النشر 85، ص 45

يعتنق الجنسية الفرنسية على عكس بعض الذين اعتنقوها والذين كانوا قلة قليلة من الشبان الذين سيشكلون لاحقا جزءا من النخبة الفرنكوفونية بين الجزائريين، .مفضلا الإبقاء على علاقته مع فرنسا كما هي، أي الاعتراف بوجودها كقوة فاعلة وأمر واقع في الجزائر، إلى حد تطوعه إلى جانب جيشها ضد أعدائها وفي نفس الوقت التشبث بعدم التجنس.

ذلك التجنس الذي رأى فيه الأمير خالد وغيره من أتباعه أنه يعارض مرجعيتهم الإسلامية، خاصة ما يتعلق بالأحوال الشخصية. وهكذا التحق بالجيش الفرنسي في المغرب عام 1907 حيث تحصل على رتبة نقيب.

فتبين للسلطات الفرنسية أنه كان من أنصار السلطان مولاي عبد العزيز ضد مولاي حفيظ المطالب آنذاك بالعرش والسلطنة. اعتبره المشير "**ليوتي**" في عام 1912 "كعنصر شغب واضطراب" وفي سنتي 1913 و1919 برز كرمز وطني في الحركة السياسية الحديثة بالجزائر.

إن ثقافة الأمير خالد وتمكنه من اللغتين العربية والفرنسية، بالإضافة إلى هالة النسب وشجاعته الأدبية والعسكرية ساهمت كثيرا في تبوئه الزعامة السياسية في ذلك الوقت.

لقد أوضح مطالب الشبان الجزائريين ولخصها في المطالبة بإزالة النظام الاستعماري، وإلغاء جميع قوانين التمييز العنصري والتفرقة، وتمثيل الأهالي تمثيلا صادقا في جميع المجالس، وتشغيل اليد العاملة الجزائرية في فرنسا. عند إعلان الحرب العالمية الأولى، تطوع خالد فيها وكانت سيرته وسلوكه محل شك الإدارة الفرنسية بالجزائر. رغم تفانيه، ثم عاد إلى البلاد في نهاية عام 1915. لقد أعفي من كل خدمة عسكرية لإصابته بمرض السل الرئوي، ونال التقاعد في عام 1919 ليبدأ حياة سياسية ثانية.

إن الممارسة السياسية للأمير خالد خلال فترة 1919_1925 لها أهمية عظمى في تطور الحركة الوطنية الجزائرية. إن أهم قضية شغلت الساحة السياسية

في تلك الفترة بالجزائر كانت مسألة الشخصية الإسلامية للشعب الجزائري التي برزت بوضوح في انتخابات البلدية التي جرت عام 1919، لقد تجاوزت تلك الانتخابات نطاق الحياة المحلية وانطبع الصراع بطابع سياسي سواء كان هدفه التجنس بالجنسية الفرنسية وعكسه.

ورأى بعض الشبان من النخبة الجزائرية أن الانتفاع من إمكانيات قانون 4 فبراير 1919 وميزاتها الإكثار من طلبات التجنس بحيث يزداد عدد الناخبين المنتخبين المسلمين.

فوقف **الأمير خالد** ضد هذا الاتجاه، فالمسلم الجزائري في نظره لن يقبل صفة مواطن أو جنسية أخرى إلا في نطاق شخصيته الخاصة لسبب جوهري واحد هو المحافظة على دينه وشريعته الإسلامية.

واعتقد الأمير أن تفكير المتحمسين لتجنس تفكيرا خاطئ وغير مقبول محليا على مستوى الساحة السياسية الفرنسية، لأن المسلمين سوف لن يقبلونه وسوف لا ترضى به السلطات الفرنسية أيضا.

أما بالنسبة للمتحمسين للتجنس، فمن أهم مبرراتهم الرهان على المستقبل في جعل المعمرين الأوروبيين ينصهرون أو يذوبون في هيئة انتخابية غالبيتها من المسلمين والتي قدرت آنذاك بخمسة ملايين من المسلمين الجزائريين. فتفرقت كلمة الشبان حول هذه المسألة وأنفجر الخلاف خلال الانتخابات البلدية التي جرت في الجزائر العاصمة [1] في نوفمبر 1919.

فتشكلت ثلاث قوائم انتخابية كان أهم عنصر خلاف بينها درجة الإقبال على الاندماج. كما نلاحظ أن قائمة الشبان الجزائريين من أتباع الأمير خالد ضمتهم

[1] Mahfoud Kaddache? djilali sari ((la resistance politique 1900-1954,boulevressement socio-économique)) ,p59-60 edit,office des publications universitaire E.N.L 1989

قائمة واحدة أشرف على تزكية أعضائها الشيخ الحاج موسى الذي كان يعتبر من أعيان مدينة الجزائر كما سبق له أن شغل منصب مستشار بلدي.

فلم تضم تلك القائمة أي جزائري متجنس، بينما كانت القائمة التي قدمها كل من السيدين "وليد عيسي" و"ابن تامي" [1]لا تضم إلا الشخصيات والأعيان المتجنسين أو المتحمسين لذلك، ولعل أوضح تلخيص للتعريف بحجم القائمتين المنافستين لقائمة الأمير خالد ما ورد في جريدة "الإقدام" كتبت تقول متهكمة ساخرة " إنه لم يبقى في الجزائر متجنس واحد يمكن أن يشرف أقرانه بتمثيله في المجالس لأن قائمة السيد "ابن تامي" قد لمت شملهم جميعا". أما القائمة الثالثة فقد اشتملت على مترشحين جزائريين غير معروفين وعلى فرنسيين فقط اشتهروا بدفاعهم عن حقوق المسلمين وهما المحامي "لادميرال" و**الصحافية "بار وخان"**مديرة جريدة.

وفي أثناء الحملة الانتخابية العنيفة التي بدأت، كان الأمير خالد يدعو الناخبين الجزائريين إلى التصويت على قائمة المترشحين المسلمين غير المتجنسين "لئلا يتولى أمورهم المرتدون" على حد قوله وكان يؤكد على ردة وكفر المتجنسين وعلى من أراد جنة الإسلام التصويت على قائمته باعتبارها المدافع عن الدين.

ويذكرهم بكل مناسبة بأن المسلم الصادق يحرم عليه انتخاب فرنسين أو متجنسين بالجنسية الفرنسية، ويستعمل في مخاطبتهم عبارة الاعتزاز بالكرامة والأعراض عن جهل الجاهليين التي استعملها الرسول "صلى الله عليه وسلم" مع هرقل عظيم الروم والتي كان الأمير عبد القادر يستعملها مع "المارشال بيجو" متحديا إياه بـ "السلام على من اتبع السلام"، ولم يكن يتردد بالتذكير بكفاح **الأمير عبد القادر** إذا يقول لهم " **لا تنسوا أن آباءكم قد هبوا للنضال لأول إشارة من جدي الكريم** " مما دفع الصحافة الأوروبية في الجزائر إلى نعت هذا الكلام بالتعصب الديني والدعاية المعادية لفرنسا وتراءى لصحيفة "صدى الجزائر" خلال وطنية حفيد

[1] Mahfoud Kaddache ,OP,Cit , p,45

الأمير عبد القادر خطر أدهى وأعظم وهو "أن التعصب الإسلامي لا ينتظر إلا شرارة ليصبح حريقا متأججا".

ولم يغفل المترشحون على قائمة "ابن تامي" عن التنديد بالقومية الإسلامية واستنكار أساليبها وعن الشكوى من وصفهم للعامة كالمارقين عن الدين.

وانتصرت قائمة الأمير خالد بعدد الأصوات يتراوح بين 824 و940 لكل من مترشحيها، بينما لم ينل كل مترشح من القائمة الأخرى إلا 107 أو392 صوت على الأكثر. فكان فوز أنصار " الشخصية الإسلامية الجزائرية" فوزا كبيرا وباهرا. وأبدت الجرائد المحلية اليومية منها خاصة قلقها من تلك النتيجة.

ووضع الأمير خطته في أول جلسة عقدها المجلس البلدي. فاستعرض في بيان طويل ماضيه الذي كرسه في الدفاع عن المصالح الفرنسية في ميادين القتال في المغرب وفرنسا، وذكر أن الفرنسيين كثيرا ما استدعوه في الأوقات العصيبة الحرجة من الحرب وعند اشتداد الأزمات. فاجتهد دائما في إعادة الثقة إلى نفوس الجنود الجزائريين. وذكر أن أيضا عددا مثيرا من أفراد أسرته قد قتلوا أو حكم عليهم بالسجن أو النفي لميلهم إلى فرنسا ونصرتهم لها، أردف أنه خاض السياسة منذ عهد قريب فلا يقصد إلى شيء سوى مصلحة بني جلدته والتعاون الضروري المثير بين الجزائر وفرنسا، وعندما اعتبره مجلس العمالة أجنبيا لا يحق له ترشيح نفسه إلى الانتخابات عمد إلى _ حد قول المجلس المذكور _ " إلى إيقاظ التعصب الديني وقام بدعاية جديدة مناوئة لفرنسا ".

وقد ذكر المدافع عنه وقتئذ المحامي الأستاذ "مالارمي"[1]. سلوك الأمير الباهر وبلاءه الحسن في جبهات القتال وأشار إلى رسائل الإعجاب التي كتبها له رؤسائه وقادته الأعلون فيما مضى. ولكن مجلس العمالة أصر على اعتبار قائمة الأمير خالد "غير صالحة للانتخاب ولا حق لها فيه " فاستقال من أجل ذلك جميع المستشارين المسلمين قبل انتظار طلب الاستئناف، الأمر الذي لم يسبق له مثيل في

[1] Mahfoud kaddache ,OP,Cit p,59-60-61

تاريخ الانتخابات الجزائريةوعاد الأمير خالد ليتقدم في 9 يناير 1921 على رأس قائمة العمالة على ضم أشخاص جدد وخاصة "فيكتور بارونكان" وكان برنامجه السياسي والاجتماعي مماثلا لبرنامج انتخابات 1919، وكان شعار القائمة "فرنسا والإسلام ". فانتخب للمرة الثانية أعضاء القائمة كافة.

لقد جاءت مطالب الأمير خالد باختصار كما يلي:

" منح الوطنيين الجزائريين المواطنة الفرنسية في نطاق قانون الأحوال الشخصية الإسلامية، وتمثيلهم في البرلمان الفرنسي وربط المقاطعات الإدارية الثلاث بالوطن الأم بدون قيد أو شرط، وإلغاء البلديات المختلطة وذات الحكم العسكري، وإقامة جامعة عربية، والتعليم الإجباري بالفرنسية والعربية ".

القومية والاندماج :

لقد سيطرت شخصية الأمير خالد على الحياة السياسية في الجزائر بين 1919 إلى نهاية عام 1925 ويمكن اعتبار النشاط السياسي الذي قام به خالد وأصحابه كبداية التعبير عن المطلب السياسي للقومية الجزائرية، خلافا لما ذهب إليه السيد "**آجرون**"

فمواقف الأمير وتصريحاته وكتابته يمكن أن تؤدي إلى تأويلات مختلفة متباينة، فقد ظل الأمير نفسه في "موقف الولاء لفرنسا "كما يقال بالتعبير العامي، وتطوع منذ إعلان الحرب في صفوف جنود الكولونيل "جنشاي"، وخلافا لما بثته الدعاية الألمانية ،

فإن خالدا لم يلتحق بخاله عبد المالك الذي أعلن الجهاد في مارس 1915 في الريف بالمغرب الأقصى، وإنما أمر عائلته بمغادرة "تتوان" والقدوم إلى مدينة الجزائر.

و كان سلوكه رائعا في الحرب، فأحرز على اعلى النيا شين وعلى عدة رسائل تشيد بعبارة التنويه والتعظيم له، ولم يشارك الأمير في حركة الوطنيين المغاربة المنفيين وقتئذ إلى سويسرا، ولا في نشاط اللجنة الإسلامية لاستقلال الجزائر وتونس

المنشأة في برلين في شهر يناير 1916 والتي كان خاله الأمير علي باشا وابن عمه الأمير سعيد من المنتمين إليها.

وعندما نسب إليه سلوك أقاربه، كان خالد يطلب أن يحاكم على نشاطه السياسي فقط وعلى أعماله وحدها لا على أعمالهم هم، ولما أراد خصومه أن يلصقوا به تهمة البغض والمقت والعداوة الشديدة للفرنسيين

ذكر أن أحد أخواله قد شنق في سوريا بسبب ميله إليهم وأن آخر _ وهو الأمير عمار _ حارب الأسبان في الريف، كما أن أحد أبناء عمه قد سجن عام 1919 في سوريا من طرف الإنكليز.

فالأمير خالد الذي ولد بدمشق في 20 فبراير 1875 كما ذكرنا سلفا حيث قضى شبابه كله وهو من أحفاد الأمير عبد القادر بن محي الدين ...قد كانت شخصيته في مدها وجزرها ضمن العلاقات بين الجزائريين والسلطات الفرنسية بين تبني اللغة الفرنسية وتبعاتها الحضارية والتمسك بجانب هام من الموروث الحضاري العربي والإسلامي وخاصة المرجعية الدينية، تشكل صورة مهمة ونموذجية لمعظم الذين اشتهروا داخل الحركة الفرانكفونية للنخبة التي اشتهرت من بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وإلى غاية انطلاق ثورة التحرير الجزائرية 1954 .

إن النخبة الفرانكفونية من أبناء الجزائر والتي من أهم أسباب بروزها في بداية القرن جملة من التأثيرات المحلية والفرنسية، العربية، الأوروبية وغيرها: فإن الإطلاع على الوضع السياسي والفكري في الخارج، كذلك تأثر كثير من هؤلاء المغتربين بالأفكار الليبرالية، التي كانت نشيطة خلال هذه الفترة في فرنسا، كما تسنى لكثيرين منهم عمالا وجنودا الإطلاع دون رقابة على أخبار المشرق العربي الثورية.

وعندما عادوا إلى الجزائر كانوا معبئين بالثقة الذاتية التي سرعان ما انتشرت بين قطاعات واسعة من الأهالي خاصة المفكرين منهم.

كما سنلمس بعد قليل أن هؤلاء العمال كانوا الركيزة الأساسية للقاعدة الثورية التي قام عليها نجم شمال إفريقيا.

أما السبب الرئيسي الثاني فكان عاملا خارجيا تمثل في نقاط **الرئيس ولسن**" الأربعة عشرة، وفي بعض الأحداث العربية والعالمية التي كان لها تأثير في يقظة الشعب، من ذلك تحرير بلاد البلقان، واستقلال بولونيا وتشيكوسلوفاكيا، وقيام الثورة الشيوعية في روسيا، وتأسيس عصبة الأمم، وانتصارات "**أتاتورك**"، وانتفاضات الوحدويين العرب في المشرق، والحرب الليبية الإيطالية، والنهضة السياسية في مصر، وثورة الأمير عبد الكريم الخطابي في ريف المغرب.

جذور الحركة الوطنية وأهم ملامحها بعد الحرب العالمية الأولى

إن أهم نتائج الحرب العالمية الأولى على الجزائر يمكن أن نلخصها فيما يلي :

المشاركة الكبيرة من طرف الجزائريين في جيوش فرنسا :تمثلت هذه المشاركة الإجبارية في نصف مليون جزائري بين جنود وعمال، أتيحت لهم الفرصة للاحتكاك بالمجتمعات الأوربية ولاشك أن أغلبيتهم قد تأثر بمظاهر الحياة الأوربية وخاصة ما يتعلق بالديمقراطية وستبرز هذه الأفكار بوضوح في العشرينات من هذا القرن ولكن الأهم هنا هو أن هذه المشاركة الكبيرة والفاعلة إلى جانب الحلفاء ستعطي دفعا جديدا للمطالبة بالحقوق الوطنية.

إعلان الرئيس ويلسن الخاص بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وقد تأثر الجزائريون بها وتبنوها فورًا وطالبوا بمنح هذا الحق للشعب الجزائري.

إصلاحات 1919 وخاصة توسيع دائرة انتخابات الجزائريين .

انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا.

تأثير إنتصارات أتاتورك على الجزائريين .

تزايد حدة الفقر والمجاعات وتعاظم عدد العاطلين وارتفاع درجة الوعي السياسي والاجتماعي.

ظهور الأحزاب السياسية في الجزائر حيث تبلورت كل الاتجاهات السياسية والاجتماعية، خلال الفترة اللاحقة للحرب، والتي تطورت وتفاعلت على المسرح السياسي الجزائري لغاية قيام الثورة التحرير المجيدة.

تؤكد بعض المصادر الجزائرية والفرنسية بأن عدد الجزائريين والذين شاركوا في جهود الحرب العالمية كالتالي:

الجنود1170000

القتلى56000

العمال 75000

الجرحى82000

انقسام النخبة :

على إثر صدور إصلاحات1919 انقسمت جماعة النخبة إلى اتجاهين اثنين اتجاه اندماجي واتجاه وطني معتدل، وتحول هذا الأخير فيما بعد إلى اتجاه وطني ثوري "**نجم شمال إفريقيا** "وكان السبب الأساسي لهذا الانقسام هو اختلاف حول مسألة الاندماج، هل يجب المناداة بضم الجزائر إلى فرنسا أم الاحتفاظ بها كيانا منفصلا عنها علما بأن الرأي الأخير لم يكن يعني الانفصال التام عن فرنسا ذلك أن جوهر الخلاف كان يدور حول ما إذا كان من الواجب التعجيل بالاندماج كوسيلة للمساواة مع الفرنسيين أم يجب الإصرار على المساواة معهم مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية الجزائرية

وكانت الانتخابات البلدية بالعاصمة التي جرت في ديسمبر 1919 تطبيقا للإصلاحات الجديدة فرصة لتجسيد هذا الانقسام علانية، فقد تقدمت جماعة النخبة بقائمتين انتخابيتين الأولى بقيادة الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر والضابط السابق في الجيش الفرنسي على رأس الجماعة المنادية بالمساواة في إطار

الأحوال الشخصية الإسلامية، والقائمة الانتخابية الثانية بقيادة الدكتور "ابن التهامي "زعيم الجماعة المنادية بالاندماج الفوري بدون شروط

وقد أطلق معظم الكتاب على الاتجاه الأول "الحزب الوطني "وعلى الاتجاه الثاني "الحزب الإصلاحي الليبيرالي"

وبذلك اعتبرت هذه الانتخابات التي فازت بها جماعة الأمير خالد نقطة تحول هامة في تاريخ الحركة الوطنية الحديثة للأسباب التالية :

- ❖ أدت إلى انقسام جماعة النخبة
- ❖ ظهور زعيم جديد ما لبث أن أحتل الصدارة

كانت الانتخابات تجربة ووسيلة لاستعمال صناديق الانتخابات للتعبير السياسي وقد علق أحد الكتاب الإنجليز على هذه التجربة قائلا :

"إن الجزائريين قد برهنوا على أنهم مناورون شجعان في صناديق الانتخابات وأنهم متخصصون في فن الديماغوجية"

برنامج الجماعة المنادية بالاندماج:

- ❖ المساواة في الحقوق السياسية
- ❖ التخلي عن نظرية الامتياز العنصري
- ❖ التعليم للجزائريين على الطريقة الغربية
- ❖ تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع حديث بقيادة جماعة النخبة الجزائرية
- ❖ التمثيل السياسي في الجمعية الوطنية الفرنسية
- ❖ حرية السفر نحو فرنسا

إن هذا الاتجاه الليبرالي لم يطالب لا بالوطنية الجزائرية ولا بالانفصال عن فرنسا بل إنهم لم يعترضوا على أن تصبح الجزائر مقاطعة فرنسية

جماعة الأمير خالد:

تمثل الاتجاه المعادي للاندماج أو الحزب الوطني الإصلاحي بزعامة الأمير خالد الذي استطاع في ظرف قصير أن يصبح زعيما إسلاميا استطاع أن يملأ الفراغ الذي كانت تعاني منه الحركة الوطنية الجزائرية خاصة بعد اختفاء كتلة المحافظين بعد الحرب الكونية الأولى 1918/1914

لقد كانت حركة الأمير خالد سياسية وطنية إصلاحية في بدايتها ثورية استقلالية في مراحل لاحقة.

إن رفض الجزائريين فكرة الاندماج في المجتمع الفرنسي، باستثناء قلة من النخبة، وقد ادعى الاتجاه الوطني الانفصالي بأن هذه الحركة ليست دينية، فقد صرح الأمير خالد بأنه لم يكن زعيما دينيا قائلا ":حركتنا ليست دينية ولكنها حركة سياسية لأن القضية هي قضية استقلال جميع الأقطار الإسلامية[1]".

برنامج جماعة الأمير خالد " 1921/1919

- المساواة بين الجزائريين والفرنسيين.
- التمثيل النيابي للجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي.
- حديد وتقليص الصلاحيات البلديات المختلفة.
- تطبيق مبدأ إجبارية التعليم للجميع باللغتين العربية والفرنسية.
- تطبيق القانون العام على كل الناس بدون تمييز.
- المساواة في الوظائف بين الجزائريين والأوربيين.

من الطبيعي أن يواجه مثل هذا البرنامج بمعارضة شديدة من المعمرين والإدارة الاستعمارية، لذلك سارعت هذه الأخيرة بإلغاء انتخابات 1923 ونفي

[1] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 45 – 70

الأمير خالد بتهمة القيام بنشاط معادي لفرنسا ومهدت لهذا الإجراء الخطير بحملة دعائية لتشويه سمعة الأمير خالد وإهانته والتقليل من شأنه لدى الجزائريين، فقد اتهم بأنه شيوعي تارة ومرابط تارة أخرى.

ولكن هذه السياسة الاستعمارية دفعت الأمير خالد وجماعته إلى اتخاذ مواقف أكثر راديكالية فقد نقل نشاطه إلى فرنسا نفسها، واستطاع أن يستقطب حوله جميع القوى الوطنية المهاجرة وربط علاقات واسعة ومتينة بالحركات العربية الوطنية والإسلامية والأحزاب الفرنسية التقدمية، وعقد مؤتمرين بباريس هتف فيها عرب شمال إفريقيا "ليحيا شمال إفريقيا".

وفي 3جويلية 1924 بعث الأمير خالد برسالة إلى رئيس الوزارة الفرنسية ضمنها المطالب الأساسية لحركته وهي بالإضافة إلى المطالب السابقة تضمنت الرسالة مطالب جديدة منها العفو العام على المساجين وفصل الدين عن الدولة، وحرية العمل للجزائريين بفرنسا وتطبيق قوانين العمل الفرنسية على الجزائريين.

ولكن الفرنسيين لم يتجاهلوا كعادتهم هذه المطالب المعتدلة فحسب، بل وضاعفوا من الضغط والقمع ضد حركة الأمير خالد وهكذا نفي خالد إلى الإسكندرية في أوت 1925 حيث حوكم هناك بتهمة حمل جواز سفر مزور ومحاولة الهروب من منفاه إلى أوربا كما أوقفت السلطة الفرنسية مرتب التقاعد الذي كان يتقاضاه الأمير خالد من فرنسا.

ورغم وفاة الأمير خالد سنة 1936 بدمشق فإن حركته قد استمرت في بعض أوجهها من خلال تنظيم ثوري جديد ألا وهو نجم شمال إفريقيا الذي ورث الكثير من حركة الأمير خالد.

الحركة الوطنية من 1926/1935.

نجم شمال إفريقيا

تميزت الفترة 1919/1923 بمضاعفة حالة القمع والإرهاب التي تعرض لها المواطنون الجزائريون مما أضطر هؤلاء إلى اللجوء إلى العمل السري والهجرة نحو الخارج، وإلى فرنسا بالدرجة الأولى، بحيث تحولت العاصمة الفرنسية في ظرف قصير إلى ملتقى الوطنيين الجزائريين الذين وجدوا أقلية جزائرية نشيطة من بين العمال والجنود المسرحين الذين استقروا هناك، كما وجدوا وسطا أكثر ملائمة للعمل السياسي والنضال الوطني مؤازرين من أحزاب اليسار الفرنسي ومن اللاجئين السياسيين الأجانب، كما وجدوا حرية أكبر للتحرك والنشاط السياسي.

مؤتمر بناء شمال إفريقيا:

انعقد يوم 12/192427/ بباريس مؤتمر أطلق عليه مؤتمر أبناء إفريقيا الشمالية حضره حوالي 100 مندوب يمثلون 75000 عامل جزائري و150 ألف عامل من أبناء الشمالي الإفريقي وكان معظم هؤلاء المندوبين من أبناء الجزائر وقد تمخض المؤتمر عن توصيات هامة منها :

- **النضال من أجل حرية إلغاء جميع القوانين الاستثنائية.**
- **الكفاح من أجل حرية الصحافة والاجتماع والرأي.**

وتتمثل أهمية هذا المؤتمر في كونه مهد لتأسيس نجم شمال إفريقيا الذي ولد بعد أقل من عامين من تاريخ انعقاد هذا المؤتمر أي في مارس 1926[1] وكان الزعماء المؤسسين للحرب من بين العناصر المنظمة للمؤتمر المذكور نذكر منهم "ابن الأكحل، الحاج عبد القادر، عمار إيماش، وأحمد مصالي وغيرهم" .

[1] يوسف مناصرية، المرجع اليابق، ص 71

الاختلاف حول تاريخ تأسيس الحزب:

اختلفت المصادر التاريخية حول تاريخ ظهور الحزب الوطني لنجم شمال إفريقيا فهناك من يذكر تاريخ 1926/06/ 23 وهناك من يؤكد بأن هذا التاريخ هو 16/03/1926 وهناك من يذهب إلى أن هذا التاريخ هو 1924 غير أن الشهادات التي قدمها بعض مؤسسي الحزب تؤكد بأن التحضيرات الأولية قد بدأت في أوت 1925 وأن أول اجتماع عقده حزب نجم شمال إفريقيا كان بتاريخ 16/03/192616.

حيث ظهر على إثره النجم للوجود لأول مرة وفي 12/07/1926 انعقدت جمعية عامة للمناضلين انتخبت خلالها لجنة مركزية من 15 عضوا [1]وأسندت الرئاسة الشرفية للأمير خالد.

أراد الحزب في البداية أن يكون حزبا يمثل إفريقيا الشمالية بأقطارها الثلاثة ولكن الأعضاء المؤسسين من المغاربة والتونسيين ما لبثوا أن انسحبوا من عضوية الحزب وبذلك أصبح حزبا جزائريا خالصا هدفه الأساسي الاستقلال الوطني وخاصة ابتداء من سنة 1930.

ويضم المكتب السياسي الهيئة التنفيذية للحزب السادة التالية أسمائهم:

عبد القادر حاج علي ....رئيسا

أحمد مصالي .... أمينا عاما

جيلالي شبيلا.......................أمينا للمال

ويتميز نجم شمال إفريقيا عن التنظيمات السياسية في الجزائر بما يلي :

- ✓ إنه حزب سياسي له هياكله النظامية وهيئاته المنتخبة أول من عرف بالقضية الجزائرية في الخارج.

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص، 187/121

- ✓ المحتوى الاجتماعي للحزب محتوى شعبي يضم العمال والكادحين بصفة عامة هدفه الأساسي الاستقلال الوطني.
- ✓ إنه تنظيم ثوري وطني مستقل.
- ✓ إنه ليس حزبا نخبوي يضم الأعيان والوجهاء وهو أول من طرح قضية الاستقلال الوطني طرحا ثوريا .

بلغ عدد المناضلين المنخرطين في إطار الحزب.

- سنة 1927 3000
- سنة 1928 3500
- سنة 1929 4000

كان للحزب جريدته الناطقة باسمه هي "الأقدام الباريسي "وكانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية ثم ابتداء من سنة 1930 " جريدة الأمة "لعبت دورا فائق الأهمية في التوعية وتهيئة الشعب للكفاح الوطني، وقد بلغ عدد مبيعاتها سنة 1930 12 ألف نسخة ثم أرتفع العدد سنة 1931 إلى 44 ألف نسخة.

برنامج الحزب. تضمن برنامج نجم شمال إفريقيا في المرحلة الأولى نفس مطالب حركة الأمير خالد:

- ✓ **إلغاء قانون الأهالي والمساواة مع الفرنسيين في الحقوق السياسية والمدنية والخدمة العسكرية.**
- ✓ **حق التعليم للجميع بدون تمييز.**
- ✓ **فصل الدين عن الدولة .**
- ✓ **حرية الصحافة والرأي.**
- ✓ **العفو السياسي على الجزائريين.**

✓ **حرية السفر للعمال الجزائريين إلخ...**

ولكن لم تكد تمض سنة واحدة على تأسيس الحزب حتى تبنى الحزب مطالب أكثر ثورية بحيث نلاحظ تغييرا جذريا في مضمون البرنامج السياسي للحزب، وأصبح الخط الثوري الوطني أكثر تحديدا ووضوحا وتمسك الحزب بوحدة نضال شعوب المغرب العربي، وكان الحزب يؤمن بأن الاستقلال لأي بلد من البلدان الثلاثة يتوقف على مساندة البلدين الآخرين ولذلك ألتزم الحزب عمليا بهذه المبادئ في كل نشاطاته وجهوده.

فوقف بقوة إلى جانب الأشقاء في المغرب خلال ثورة الأمير عبد الكريم الخطابي بالريف منددا بالحرب الاستعمارية الفرنسية، كما وقف إلى جانب المناضلين التونسيين يؤازرهم ويؤيدهم بواسطة منشوراته وجرائده وبكلمة واحدة ناضل حزب النجم بواسطة منشوراته من أجل استقلال شمال إفريقيا ووحدتها.

ومن جهة أخرى سعى الحزب منذ تأسيسه إلى تحديد هويته بوضوح وتأكيد استقلاليته الوطنية ليميز نفسه في أحزاب اليسار الفرنسي وخاصة الحزب الشيوعي الفرنسي الذي أراد أن يجعل هذا النجم أداة لخدمة أهدافه وغاياته، بل إن النجم منع ازدواجية الانتماء السياسي على أعضائه وجعل هذا المبدأ شرطا من شروط العضوية فيه.

ونظرا لروح الاستقلالية والطبيعة الثورية للحزب وتعاظم نشاطه وتأثيره في أوساط الهجرة المغربية عامة والجزائر خاصة، ونظرا لدور الحزب في فضح السياسة الاستعمارية في الجزائر لدى الأوساط الفرنسية والعالمية، فقد رأت فيه السلطات الاستعمارية خطرا يهدد مصالحها الحيوية لذلك ضاعفت من اضطهاده مما دفعهم إلى اللجوء إلى العمل السري خاصة بعد محاكمة 1929 التي قضت بحل هذا الحزب، مما اضطر الحزب إلى التخفي تحت عنوان جديد هو **نجم شمال إفريقيا المجيد** .

وهذا ما نلاحظه في برنامج الحزب المصادق عليه من طرف الجمعية العامة للحزب المنعقدة بتاريخ 28 مارس1933 كما انبثقت عنها لجنة مركزية من 30 عضوا أهم عناصرها:

مصالي الحاج ....رئيسا ومدير جريدة الأمة

إيماش عمار...............كاتبا عاما ورئيس تحرير الأمة

راجف بلقاسم...............أمينا للمال

سي الجيلالي، موساوي رابح، معاوي عبد الكريم، بوقادوم مسعود، بوزيان عاشور، بابون إكلي....وغيرهم، كما صادقت هذه الجمعية على القانون الأساسي للحزب، أما برنامج الحزب وهو على جانب كبير من الأهمية التاريخية.

برنامج نجم شمال إفريقيا":إن مضمون البرنامج السياسي لنجم شمال إفريقيا بسيط وواضح خاصة أنه غير بعيد عن طموحات الشعب الجزائري.

" **إنه من واجب الشعب الجزائري قراءته باهتمام وفهمه وتطبيقه**

ويعتبر بمثابة عقد معنوي وطني يربط مجموع السكان المسلمين الجزائريين الذين يعملون بإخلاص وإتقان من أجل مصالحنا ومطالبنا المستعجلة واستقلال بلادنا من أجل وحدتنا ومستقبلنا من اجل أن نحتل مكانة لائقة بنا في العالم، يجب أن نقسم جميعا بالقرآن الكريم وبالإسلام من أجل العمل بكل ما أوتينا من قوة لتحقيق هذا البرنامج وانتصاره النهائي .

يتضمن جزأين : **الجزء الأول**

- ✓ الإلغاء الفوري لقانون الأهالي الرهيب وكل الإجراءات الاستثنائية الأخرى.
- ✓ العفو العام على جميع المساجين والخاضعين للرقابة الخاصة والمنفيين بسبب مخالفتهم لقانون الأهالي أو لأسباب سياسية.

- ✓ الحرية المطلقة للسفر نحو فرنسا والخارج.
- ✓ حرية الصحافة، تأسيس جمعيات، حرية الاجتماع والحقوق السياسية والنقابية.
- ✓ استبدال المندوبيات المالية ببرلمان جزائري ينتخب بواسطة الاقتراع العام .إلغاء البلديات المختلطة والمناطق العسكرية واستبدالها بمجالس بلدية منتخبة انتخابا شعبيا عاما .
- ✓ حق الجزائريين في تقلد جميع المناصب العمومية بدون أي تمييز بوظائف ورواتب متساوية.
- ✓ التعليم الإجباري باللغة العربية.
- ✓ حق التعليم للجزائريين في جميع المراحل المدرسية، وإنشاء مدارس جديدة باللغة العربية.
- ✓ أن تصدر كل النصوص الرسمية باللغتين في وقت واحد.
- ✓ فيما يتعلق بالخدمة العسكرية الاحترام الكامل للآيات القرآنية التي تحرم على المسلم قتل أخيه المسلم بدون حق .
- ✓ تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية، حق الحصول على الضمان الاجتماعي.
- ✓ القروض الفلاحية لتشغيل صغار الفلاحين والتنظيم العقلاني لتوزيع مياه الري وتنمية المواصلات .

الجزء الثاني :

- ✓ الاستقلال التام للجزائر.
- ✓ تكوين جيش وطني وحكومة وطنية ثورية بواسطة :
- ✓ مجلس تأسيسي ينتخب بالتصويت الشعبي العام.

- ✓ التصويت العام على جميع المستويات، حق الترشيح لجميع المجالس من طرف كل السكان الجزائريين.
- ✓ اعتبار اللغة العربية لغة رسمية.
- ✓ إعادة كل الأملاك للدولة الجزائرية "المصارف، المناجم، السكك الحديدية، الموانئ، المصالح العامة التي استولى عليها المحتلون.
- ✓ الاستيلاء على الملكيات الكبيرة التي استولى عليها الإقطاعيون حلفاء المحتلين والمعمرين والشركات المالية وإعادة توزيع الأراضي على الفلاحين، احترام الملكيات الصغيرة والمتوسطة، إعادة الغابات التي استولت عليها الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية.
- ✓ التعليم الإجباري والمجاني في جميع المراحل باللغة الوطنية واعتراف الدولة الجزائرية وبحق الأحزاب وبحق القوانين الاجتماعية.
- ✓ المعونة الفورية للفلاحين بواسطة قروض فلاحية بدون فوائد من أجل شراء الآلات والبذور والأسمدة وتنظيم الري وتحسين طرق المواصلات ...إلخ.

وفي الختام وجه الحزب نداء من أجل دعم جريدة الأمة وتوزيعها ونشرها بين السكان في الجزائر وخارجها.

يتضمن البرنامج كما هو واضح مطالب آنية أو مستعجلة أي المطالبة بتحقيقها في ظل الوجود الاستعماري وهي لا تختلف كثيرا عن المطالب التي طرحتها الحركة الوطنية منذ أمد بعيد وخاصة حركة الأمير خالد وهذا ما تضمنه الجزء الأول، أما الجزء الثاني من البرنامج فقد تضمن المطالبة بالاستقلال التام وتكوين الدولة الجزائرية والجيش الوطني والبرلمان الوطني وثقافة وطنية وثورة اجتماعية أي بناء مجتمع وطني عصري وديموقراطي ذو نزعة اشتراكية.

ولذلك يمكن اعتبار هذا البرنامج الوطني الثوري نقطة انطلاق جديدة وهامة في تاريخ النضال السياسي الجزائري فهو يطرح لأول مرة وبكل وضوح ليس

فقط مبدأ الاستقلال الوطني بل مستقبل الجزائر المستقلة، بحيث يمكن التأكيد بأن هذا البرنامج الوطني الذي التزمت به القوة الوطنية الثورية حتى الاستقلال الفعلي سنة 1962 فنحن كما سوف نجد محاور كثيرة منه في برنامج طرابلس خاصة كما سنجد ملامح منه في بيان أول نوفمبر. ومع انتقال الحزب إلى الجزائر سيصبح هذا البرنامج مصدر إلهام ووحي لكل الاتجاهات الوطنية الأخرى، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة وبصدور جريدة الأمة وانتشارها في أوساط الشعب الجزائري، أصبح البرنامج المذكور برنامج الشعب الجزائري بأكمله الذي تبناه ويسعى إلى تحقيقه مقدما التضحيات الجسام على امتداد30 سنة تقريبا.

وإذا كان من الضروري وضع مطالب هذا الحزب في سياقها التاريخي السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذه الفترة من أجل إصدار حكم موضوعي شامل بشأنها، فإنه من الضروري أيضا القول بأن هذا كان حزبا ثوريا وأن قادته ومناضليه أن يضعوا ضمن طلائع الشعب الجزائري في نضاله من أجل الاستقلال الوطني ولذلك احتضنته الجماهير الواسعة وانطوت تحت لوائه في معركتها الدامية ضد الوجود الاستعماري الاستيطاني بالجزائر، وهو ما يفسر السهولة النسبية التي صاحبت انتقال الحزب إلى العمل داخل التراب الوطني .

دخول الحزب إلى الجزائر : من نقاط الضعف الأساسية لحزب شمال إفريقيا، كونه ظل يعمل وينشط في ديار المهجر ولذلك ظل تأثيره السياسي في الداخل محدودا، ولذلك وابتداء من سنة1930 تقريبا حول الحزب نشاطه الأساسي إلى أراض الوطن.

إننا لا نعلم على وجه التحديد حجم وطبيعة العلاقة التي كانت تربط الحزب بالداخل في سنواته الأولى باستثناء لجان "أحباب الأمة "التي شكلت ابتداء من سنة 1933 النواة الأولى لهياكل الحزب داخل الوطن، ففي 24 ماي 1933 انعقدت جمعية عامة بالجزائر العاصمة حضرها أعضاء لجان أحباب الأمة لمنطقة العاصمة وضواحيها وتقرر علنا على إثرها مشاركة فرع الجزائر في الجمعية الوطنية لمناضلي

الحزب التي انعقدت بباريس في 28 05/1933/ وتأسيس الفرع الأول بالعاصمة بعد عودة مندوب العاصمة مباشرة من باريس، وذلك خلال اجتماع انعقد لهذا الغرض برئاسة السيد مسطور وخضير وهو غير خضير محمد المعروف بمزغنة وخليفة بن عمار.

وكان نشاط الفرع في البداية يغطي منطقة البليدة ببوفاريك والشراقة، ثم أسست فروع بها، وكان معظم المناضلين الأوائل بفرع الجزائر عمال وصغار الموظفين والتجار .

تيار الاستقلال

إن أي دراسة موضوعية لتاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية الكبرى تهدف لإظهار مراحل وأحداث الفترتين ستستند حتما على بعض الأسس والدعامات التي لا مفر لأي باحث من التعامل معها ووضعها الموضع الذي تستحقه في إطار الصيرورة التاريخية للجزائر نعم ولكن لفرنسا أيضا أو الوطن الأم كما يحلو للآخرين إطلاقه عليها، بل التطرق أيضا في إطار المقارنة إلى بعض نظيرات فرنسا خاصة قبل جوان 1940 وبعده.

إن التطرق لأوضاع الجزائر المستعمرة في الفترتين المذكورتين أعلاه أي منذ تبني بعض الجزائريين للنضال السياسي والحركي بالشكل الغربي وإلى غاية الأزمة الكبرى1953 والتي مثلت العهد الأول للنضال السياسي المعاصر للجزائريين والذي لا يلغي بأي حال من الأحوال النضال الشعبي الذي دأب عليه الجزائريون وغيرهم في مقاومة الاحتلال سواء بتسمية الانتفاضة أو التمرد،الجهاد أو الهجرة، أو كما يبدو لي التشبث بالتميز عن الآخر والذي نعتبره الأرض الخصبة لاستمرارية الأمة، ولأي نضال آتي.

إن هذا التطرق لأهمية الحركة الوطنية والثورة الجزائرية لن يعرف له مستوى حقيقي إلا بدراسة لأوضاع الآخر، و في هذه الحالة فرنسا كدولة ومجتمع، و لن يقلل أبدا الوضع العام المتدهور لفرنسا،و لن يزيد وضعها إن تحسن أو تطور في مستوى إخلاص الجزائريين لوطنهم وعلو هاماتهم وبدلهم للغالي و**تبلور العمل الجمعوي**.

إن تبلور الشكل العام للجمعيات في الجزائر أصبح أكثر بروز، و وضوح في مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية، و إذا كان العمل الجمعوي قد عرفه الإنسان في كل المجتمعات منذ القدم وتأكد في المجتمع الجزائري في مظاهر اجتماعية وثقافية سواء في المواسم أو المناسبات العامة، أو من خلال تسير شؤون العرش والقبيلة

والدوار، لكن أبرز هذه الأنشطة الجمعوية كانت حتما ما تعلق بجانب التربية والتلقين.

و قد وجد هذا النشاط في حقل الطرقية والزوايا أوضح مثال، ناهيك عن جماعات بناء المساجد وتسيرها وجمعيات الحرفيين والتجار خاصة في المدن العتيقة وبلدان الطرق التجارية، الوظيفة صبغت شكلا بما اقتضاه العصر والإجراءات الإدارية الفرنسية وسوف يساعد هذا في عملية التوثيق والتأريخ الاجتماعي خاصة .

فإذا كان العمل الجمعوي في فترة ما بين الحربين قد برز وأعان كثيرا على تشكل منابر فكرية وتنظيم عملية البر والإحسان فإنه قطعا، قد كان الرافد المهم لما سوف ينبثق لاحقا من عمل حزبي وضع المعالم لمختلف الاتجاهات.

هذه الاتجاهات والتي تيسيرا للبحث بإمكاننا جعلها تعود إلى منابعها ومرجعياتها وبالتالي يكون التقسيم أسهل وأكثر موضوعية، و الذي سوف يشكل فسيفساء الحقل السياسي الجزائري في بداياته الأولى.

إن الذي لا خلاف فيه بين الذين أرخوا للعمل السياسي وشكله الجديد والمعاصر يؤكدون على أن أبرز الأحزاب، التي أضافت إضافات هامة للنضال السياسي في الجزائر، كانت حساسية في البداية ثم منظمة فالحزب المكتمل وهذا رافق معظم الأحزاب لبداية التجربة الحزبية في الجزائر وجدتها.

فهذا تيار الاستقلال والاستقلاليين والذي لن يجهد الباحث نفسه في البحث عن مرجعيا ته فحتما سيتأكد من خلال النصوص والوثائق، بل من خلال النضال والمواقف، أن هذا التيار كان بمثابة الاستمرارية الواعية والحتمية للمطلب الأساسي لكل الذين قاوموا الاحتلال منذ1830، والذين رفضوه بمختلف الطرق التي ذكرنا بعضها في بداية هذا الفصل

التأسيس

لقد برز جليا النجم الشمال الإفريقي كعنوان للوطنية وتجلى ذلك أكثر مع مرور السنوات ليتخذ الشكل التام والنهائي لحزب قطري وطني حاول بشكل أو بآخر مؤسسوه أو الذين أحاطوا بهم منذ البداية جعل هذا التيار يتبنى أطروحات قد لا نجد تناقضات بينها إذا عدنا إلى ظروف تلك الفترة والتشابه الهائل لتلك الأطروحات، فمسألة الارتكاز الفعلي والعادي والبشري في الخطوات الأولى كانت عمالية.

وإن كان البعض يرجع أن نجم الشمال الإفريقي ولد في أحضان الشيوعية الفرنسية ومن حججهم أن أول رئيس لهم كان عضو قيادي في الحزب الشيوعي الفرنسي، فإننا نؤكد أنه وإلى غاية أواسط العشرينيات لم تكن الفكرة التي ظهرت بوضوح لاحقا والتي جعلت الصراع يحتدم بين الأممية والوطنية في الحركة الشيوعية.

هذه الفكرة لم تكن في ظروف تأسيس نجم الشمال الإفريقي موضوع نقاش بين الحركة الشغيلة المغاربية في فرنسا، والذي يرجح أن الوطنية بالنسبة لهؤلاء والتخلص من الاحتلال كان هو القاسم المشترك بين كل المناضلين قد تمثل في قبول الرئاسة الشرفية للأمير خالد للنجم رغم أن الرجل يصنف على نطاق واسع حسب المفاهيم الأوروبية المنظمة للمجتمع على أنه من الطبقة الميسورة حتى لا نقول عنه أكثر، ولهذا العمل الحزبي البدعة مراحل قطعها إلى أن وصل إلى الأزمة التاريخية الشهيرة، هذه المراحل التي قد تكون ترجمة للتطور الحاصل في البلاد ولتعامله مع الأوضاع الفرنسية العامة واستفادته منها ومقارعتها.

الوسائل والأهداف:

إن النشاط الإعلامي والثقافي لحزب النجم الشمال الإفريقي، كان الوسيلة المثلى منذ البداية لتأكيد تصدي هذا الحزب لفرنسا في المغرب الكبير ككل، مع التركيز على الجزائر فيما بعد.

وإن العمل الإعلامي والثقافي هذا لم يكن نبتة في صحراء، ولا فرع بدون أصل فقد جاء النجم، وقد كان في الجزائر عدد هام من المثقفين والإعلاميين، وما يهمنا هنا التجربة الرائدة في الإعلام الدعائي والتحريض الذي ميز الأمير خالد، والذي تبناه النجم كتجربة إعلامية من خلال جريدته الرسمية التي تعددت أسماءها، والوظيفة والمحتوى واحد، أهمها على الإطلاق صدور جريدة "الإقدام" التي تبنت اسم الشهرة لجريدة الأمير خالد الذي حاول من خلالها بث الأفكار الوطنية، بل الثورية أحيانا.

كما ذكر العديد من المؤرخين هذه التجربة الإعلامية والتحريضية استمرت رغم عملية الحل التي تعرضت لها الصحيفة، حيث حلت مما حتم على النجم تغيير التسمية من "الإقدام" إلى "الإقدام الباريسي " إلى " الإقدام الشمالي الإفريقي".

ورغم حل الحزب 1929، إلا أن إصدار الصحيفة أستمر مما ملأ الفراغ وجعل استمرارية التوهج الوطني والنضال الحركي يزداد قوة ويعين في بعث الحركة من جديد وبتسمية أخرى نجم إفريقيا الشمالية المجيد 1933.

وإذا كانت الصحيفة بمثابة منبر للوطنية ومركز استقطاب للجماهير المتعطشة لمعرفة أخبار الحركة وزعماءها ومختلف أخبار المد التحرري في الأقطار العربية والإسلامية وغيرها فإنها كانت موردا ماليا هاما، حيث أصبحت دعامة أساسية في تمويل الحزب من خلال ما تذره هذه الصحيفة من أموال نتيجة بيعها واتساع رقعة ذلك حيث بلغت ما يقارب أربعة وأربعين ألف نسخة سنة 1934 .

وإذا كان هذا الاتساع الدعائي قد شكل رابطة هامة في أوساط الجالية المغاربية بفرنسا وأماكن تمركز الجالية المغاربية في خارج فرنسا فإنه أصبح مؤشر نضالي هام بالنسبة لأبناء المغرب العربي المقيمين، والذين أقبلوا على اقتناء ومطالعة صحيفة الحزب رغم منع السلطات الفرنسية الصحيفة من الدخول إلى المغرب العربي الكبير.

لقد كان حزب الشمال الإفريقي كما ذكرنا أول تجربة من هذا النوع بالنسبة لأبناء الجزائر المستعمرة.

وقد تميز منذ البداية الأولى كما ذكرنا من متناقضات حسب بعض الدارسين، ومن أهمها اعتماده مطلب الاستقلال عن فرنسا، لكل أقطار الشمال الإفريقي، ولم يعبأ مؤسسوه بأي فرق في الوجود الفرنسي وشكله على مستوى الأقطار الثلاث، إلا أن هذا الأمر بالذات هو الذي عجل في انصراف معظم النشطين التونسيين والمراكشيين إلى حركات سياسية على المستوى المحلي بحجة أن الأوضاع في كل من تونس ومراكش ليست هي تماما بالنسبة للجزائر، هذه الأخيرة التي كانت قانونا جزءا من فرنسا.

وإذا كان معظم الذين درسوا الحركة الوطنية الجزائرية تناولوا النجم الشمال الإفريقي على أساس أنه حزب لم يتبلور برنامجه منذ التأسيس وإلى غاية 1933 فإن هذا لا يمنع أن حزب نجم الشمال الإفريقي كان واضحا من البداية في مطالبه. ولعل أعظم تتويج خلال فترة انطلاق الحزب كان ضمن مؤتمر "بروكسل" الذي انعقد بين 10 و15 فبراير 1927، والذي يعتبر على نطاق واسع المنبر الذي عبر من خلاله الجزائريون عن إرادتهم في استقلال البلاد عن فرنسا، كما أكد الحزب في ذات المؤتمر على ما يمكن أن نطلق عليه المطالب الواقعية.

ومن خلال المستويين في الطرح على مستوى مؤتمر بروكسل يتأكد لنا أن النجم كان يعي جيدا الفرق بين الحق والممكن وهذا ما يظهر جليا في ظروف عقد المؤتمر والوفود المشاركة فيه والمواد التي أكد عليها كاتب عام النجم السيد مصالي الحاج والتي وردت كما يلي [1]:

- ✓ **استقلال الجزائر.**
- ✓ **جلاء قوات الإحتلال الفرنسية.**
- ✓ **تأسيس جيش وطني .**

---

[1] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص71 الفصل الثاني

- ✓ حجز الأملاك الفلاحية الكبيرة التي استولى عليها الإقطاعيون عملاء الإمبريالية والمعمرون، والجمعيات الرأسمالية الخاصة، وإرجاع الأراضي المحجوزة إلى الفلاحين الذين سلبت منهم.
- ✓ احترام الأملاك الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ إرجاع الأراضي والغابات التي استولت عليها الحكومة الفرنسية إلى الحكومة الجزائرية.

هذه المطالب الأساسية التي نحارب من أجلها لا تنفي أعمالا جريئة فورية، لانتزاع المطالب الآتية من الإمبريالية الفرنسية.

- ✓ الإلغاء الفوري لقانون الأنديجينا والقوانين الاستثنائية .
- ✓ العفو لفائدة من هم في السجون أو تحت الإقامة الإجبارية أو المبعدون.
- ✓ حرية الصحافة، والجمعيات ،و الاجتماعات.
- ✓ التمتع بالحقوق السياسية والنقابية المعادلة لما يتمتع بها الفرنسي في الجزائر.
- ✓ تحويل المجلس الحالي المنتخب بأقلية إلى برلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام.
- ✓ انتخاب المجالس البلدية والعمالية بالاقتراع العام أيضا.
- ✓ التمتع بحق التعليم في جميع المراحل.
- ✓ إنشاء مدارس للعربية وتطبيق القوانين الاجتماعية.
- ✓ إعانة صغار الفلاحين بقروض واسعة.

بداية المواجهة :

في 20 يناير 1929 [1]وقع تجمع عظيم تحت رئاسة حاج علي وقد نادى فيه تأسيس برلمان أهلي كخطوة أولى للاستقلال، أما مصالي فقد صرح في نفس الاجتماع بأن الاستقلال هو الحل الوحيد ويظهر أن حاج علي كان هذا آخر عهده بالنجم الشمال الإفريقي.

قامت حركة النجم في الأشهر الأولى من سنة 1929 بنشاط كبير دفع بحكومة **طارديو** اليمينية أن تطلب محاكمة قيادي النجم، وهذا ما حدث في 1 نوفمبر بينما وقع حل النجم يوم 20 نوفمبر1929.

هذه التجربة الأولى من نوعها لزعماء الحزب والنشاط المكثف له خاصة خلال المناسبات الدينية والعالمية، وازدياد مستوى التحريض وبلوغ حماسة أبناء الجالية المغاربية بفرنسا دفعت كلها بالسلطات الفرنسية إلى ما كان يجب أن يقع كالاعتقال والمحاكمة لزعماء الحزب وملاحقة النشطين من المناضلين وتوج هذا بالحل الأول للحزب في 20 نوفمبر 1929.

إن الفترة الأولى من عمر حزب النجم الشمال الإفريقي تميزت بإيجاد رابطة تجمع بين غالبية أبناء الشعب الجزائري والذي مهما كانت مستوياتهم كان الاستقلال عن فرنسا يمثل لكل واحد منهم حقا مقدسا رغم صعوبة الحصول عليه، نظرا للفرق الشاسع بين من اعتبروا أهالي وبين دولة تعتبر ثانية أثنين في الأرض إلى جانب بريطانيا العظمى.

إن غموض العلاقة بين حزب نجم شمال إفريقيا وحزب الشيوعي الفرنسي، وبالتالي الأممية الشيوعية، لم يحول هذا بأي شكل من الأشكال لكي يعرف نجم الشمال الإفريقي بأنه حركة سياسية غايتها القصوى تخليص الشمال الإفريقي من

[1] Mahfoud kaddache , op,cit,p,68

الهيمنة والاستعمار الفرنسي. تأكد جليا هذا المطلب بالنسبة للقضية الجزائرية على وجه الخصوص.

لم يكن أمام زعماء الحزب سوى التفكير في التملص من قرار حل الحزب الذي قررته السلطات الفرنسية في 1929 وهذا بعد أربعة سنوات من ذلك الحل حيث في شهر ماي 1933 قررت قيادات الحزب الاستمرار في العمل الحركي بنفس الأجهزة الموروثة عن حزب النجم الشمال الإفريقي مع التركيز أكثر على الجزائر وتغيير الاسم الرسمي للحزب ليصبح كما يلي"نجم إفريقيا الشمالية المجيد"، ولتتأكد بشكل واضح مرجعية الحزب المستمدة من مرجعية شعبه وهذا ما سوف نذكره لاحقا، كما أدى هذا الأمر إلى توضيح العلاقة بين الاستقلاليين والشيوعيين باعتبار هما حركتين منفصلتين .

ونلاحظ جليا عدم هوادة الرقابة الفرنسية في التعامل مع من عملوا على وحدة المناضلين في المغرب العربي بأكمله والنضال المغاربي الموحد بقدر ما كانت مزعجة للسلطات الفرنسية، فإن تراجع هذا الطرح وانسحاب كل مناضل لمحليته كان تشجيعا للرقابة الفرنسية لمواصلة سياسة الحزم والضغط المادي والمعنوي على المناضلين ضمن الحركة الاستقلالية التي أصبحت جزائرية تماما.

هذا الوضع أدى بزعماء الحزب لتغير تسميته من حزب نجم الشمال الإفريقي إلى نجم إفريقية الشمالية المجيد.

ورغم هذا التعامل من طرف الحزب مع القانون فإن السلطات الفرنسية قامت باعتقال أكبر المسؤولين في الحزب بدءا **بمصالي الحاج** خريف 1934 بتهمة إثارة العسكريين الجزائريين في الجيش الفرنسي وتحريضهم على العصيان.

بعد ذلك بأيام وخلال شهر ديسمبر تحديدا من نفس السنة قبض على راجف بلقاسم وعلى عيماش عمار وغيرهما وكانت العقوبات كما يلي حسب قرار محكمة باريس في 24 يناير 1935 سجن مصالي لمدة ستة أشهر وتغريمه مائتي فرنك

وعلى عيماش بأربعة أشهر سجنا وتغريمه مائتي فرنك أيضا، وعلى راجف بلقاسم بثلاثة أشهر سجنا ومائتي فرنك.

إن هذه الأحداث المتعاقبة أعادت قادة النجم إلى التفكير في تغير الشكل مرات، من أهمها ذلك التغيير والتجديد والعودة إلى البدء مرة أخرى الذي كان في شهر فبراير 1935 حيث نجد أن شكل الحزب عرف بعض التحوير فأصبح اسم الحزب الاتحاد الوطني لمسلمي شمال أفريقيا.

أما التجديد فقد شمل وسائل عمادها أبناء الحركة والذين أخلصوا لها بعد قرارات ماي 1933 والتي نصت صراحة فيما نص عليه القانون الأساسي للحزب بأنه لا يسمح لأي مناضل أن يكون عضوا في حزب آخر أو منظمة سياسية، كما نسجل هنا وبحرص كبير أن مسألة المد المغاربي تعود بقوة ووضوح مما يؤكد لنا أن الحق والممكن في نظر مسؤولي هذا الحزب ليس بينهما تناقض بقدر ماهي سياسة الأولويات.

و في إطلالة سريعة على محاضر اجتماعات يوم **27 فبراير1935** على مستوى حزب النجم الشمال الإفريقي المحل، يتأكد لنا أن الأفكار الأساسية التي بني عليها حزب النجم الشمال الإفريقي لا تزال ماثلة للعيان، حيث أن المادة الثانية قد نصت على العمل على التحرير المادي والمعنوي لمسلمي شمال إفريقية، ونصت المادة الثالثة على أن الاتحاد يجمع كل مسلمي شمال إفريقية وأنه سيقوم بتربيتهم الوطنية والاجتماعية، ويدافع عن مصالحهم الوطنية والاجتماعية المادية والمعنوية والاجتماعية والسياسية،

أما المادة الرابعة منها فقد أضافت بأن الاتحاد سيستعمل كل وسيلة لديه لتحقيق أهدافه وأنه سيقوم بالدعاية الضرورية لنفس الأهداف.

لم يكن لهاته التجربة أن تستمر وتشتهر، حيث كفى القضاء الفرنسي المناضلين الجزائريين المؤونة والسفر، في شهر أفريل1935 قررت محكمة باريس أن قرار حل حزب الشمال الإفريقي لسنة 1929 باطل. فعاود المناضلون نشاطهم بل استمروا

في ذلك بنفس التسمية الأولى والتي كانت قد التصقت بنفسيات المناضلين حيث عرفت الجزائر أهازيج شعبية كثيرة تمجد النجم وتتغنى به،و هذا ما استمر من خلال الأنشودة الشهيرة "حي الشمال يا شباب، حي الشمال الإفريقي" إلى غاية الثورة التحريرية، وكان يعتبر هذا النشيد من طرف هذا الحزب والكثير من الجزائريين كنشيد وطني[1]...

حزب الشعب الجزائري

إن الممارسة اليومية للزعماء النجميين أكسبتهم المهارة التي أبقت على عنفوان التنظيم فرغم المتابعة والاعتقال وتغريم مسؤولي النجم من قبل السلطات الفرنسية منذ البداية ورغم قوانين الحل للهيئة السياسية "**حزب نجم شمال إفريقيا**"، إلا أن الحزب استطاع أن يتواصل وذلك من خلال ما شرحناه بتسمية جديدة وتعديلات ثانوية بالإضافة إلى دور لسان حال الحزب وخاصة " **جريدة الأمة**" إلا أن أهم نقلة نوعية من حيث البرنامج والأهداف المعلنة في مسيرة النجميين كانت بعد حل حزب الشمال الإفريقي يوم 6 يناير 1937 حيث عاود المناضلون العمل السياسي بتسمية أخرى لكن بتغيرات أكثر أهمية من السابق.

في 11 مارس 1937 تم وضع ملف قانوني خاص لتأسيس حزب جديد من طرف **الأستاذ مصالي الحاج**[2] ، وهذا على مستوى محافظة الشرطة بباريس وإن كان الملف لم يرخص له فإن عمل الحزب الجديد قد انطلق في نفس اليوم بترأس مصالي الحاج مهرجان في "نانتير" .

فقام بتبشير المناضلين والأنصار اسم الحزب الجديد أي **حزب الشعب الجزائري** ومن خلال مقدمة خطبته يمكن للملاحظ أن يستشعر أن زعيم النجم لا زال على الدرب السياسي المعروف به سابقا حيث قال:

---

[1] Mahfoud kaddache((algerie dans l’histoire)) djilali sarl ,p64-104

[2] Mahfoud kaddache ,op,cit ,p77-89

"...مواطني الأعزاء، يشرفني ويسعدني بأن أعلن لكم أننا خلال بعد ظهر هذا اليوم، 11 مارس 1937، أسسنا حزب الشعب الجزائري وذلك بعلم محافظة الشرطة. إن الطفل الذي رأى النور منذ ست ساعات لا يطلب سوى الحياة، وسوى أن يلعب دوره كاملا، وأن ينجز مهمته السامية التي من أجلها ولد. إننا نتمنى له جميعا السعادة والنجاح والمستقبل الجميل.و الآن وقد وصل إلى هذا العالم فإنه يرث ماضيا عظيما عليه أن يغذيه وينعشه، إن هذا الطفل هو ابن كل الجزائريين ،و أنا إذ أضعه بين أيديكم أطلب منكم أن تحبوه وأن تحموه وتدعوه يتمم مهمته.فلنسهر جميعا عليه، وليرحمه الله القدير..."

و إن كان يوم 14أفريل 1937 يعتبر المحاولة الثانية من طرف النجميين للحصول على ترخيص للحزب الجديد"حزب الشعب الجزائري" هاته المحاولة التي نجحت في تحقيق مسعاها فإننا نجد أن برنامج وأهداف وآليات عمل حزب الشعب الجزائري تؤكد كلها على نقلة عميقة ستحضر حتما لتطورات سياسية هامة على الصعيد الجزائري، ومن خلال متابعة وثائق الحزب يتبين لنا ذلك بوضوح.

البرنامج المعلن لحزب الشعب الجزائري.[1]

البرنامج السياسي:

إن ملخص هذا البرنامج وكما أطلق عليه برنامج اللائحات الأربعة :

- **معارضة ربط الجزائر سياسيا بفرنسا وهو ما يسمى بالاندماج أو الفرنسه.**
- **معارضة مشروع بلوم –فيوليت.**
- **النضال من أجل تحقيق سيادة واستقلال الدولة الجزائرية.**
- **محاربة الاستعمار المحلي والعالمي بكل أشكاله وصوره.**

[1] Mahfoud kaddache ,op, cit, p,80-114

ومنذ البداية تم الإعلان عن هذه اللائحات الأربع وبالتفصيل وقد وردت كما يلي :

"....لا اندماج، ولا تقسيم، ولكن تحرير ،.إن حزب الشعب الجزائري يرفض كل سياسة اندماجية قانونية كانت أم سياسية أم تاريخية. لا يمكن لسياسة الاندماج أن تتحقق أبدا، إن حزب الشعب يعمل لتحرير الجزائر تحريرا كاملا... والجزائر المتحررة التي تمارس حرياتها الديمقراطية، وتتمتع باستقلال ذاتي إداريا وسياسيا واقتصاديا تتكامل بحرية في نظام الأمن الجماعي الفرنسي في البحر المتوسط. إن الجزائر المستقلة ستكون صديقة وحليفة لفرنسا. على منوال العلاقات بين سوريا وفرنسا، وبين العراق وبريطانيا. هذا ما يريده حزب الشعب الجزائري. إن نشاط الحزب لا يمكن أن يكون صراعا عرقيا، ولا صراعا طبقيا، فالحرب يمد يد الأخوة للطوائف الموجودة عندنا دون أي اعتبار لجنسهم أو دينهم. ولكن الشرط الأول هو مشاركة الجميع في إدارة البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. إننا نطالب بالحرية للشعب عامة دون أي تفرقة عنصرية أو دينية[1].... " .

وخلال الانتخابات التي جرت في الجزائر في شهر أكتوبر 1937، وشارك فيها حزب الشعب.، أصدر الحزب بيانا انتخابيا حدد فيه أهدافه السياسية كما يلي:

الأهداف السياسية للحزب

- إن هدف حزب الشعب هو النهوض بالجزائر ووضعها في مصاف الدولة الأخرى التي تتمتع بكامل حقوقها.
- إلغاء قانون الأنديجيانا وقانون الغابات والقوانين الاستثنائية —تأمين الحريات الديمقراطية ... واحترام الشريعة الإسلامية.

---

[1] Mahfoud kaddache ,op, cit, p,80-114

- تحويل النيابات المالية إلى مجلس جزائري ينتخب بالاقتراع العام دون أي تفرقة في الجنس أو في الدين" .

كما أوردت جريدة الأمة لسان حال حزب الشعب في يناير 1938 .

البرنامج السياسي للحزب

- ✓ **إلغاء قانون الأهالي (الإنديجيانا)، وقانون الغابات وكافة القوانين الاستثنائية.**
- ✓ **تأمين الحريات الديمقراطية : حرية الصحافة، وتكوين الجمعيات وحرية الفكر، والعمل النقابي، والاجتماعي.**
- ✓ **مساواة الفرنسيين والجزائريين في الخدمة العسكرية .**
- ✓ **احترام الديانة الإسلامية وإعادة أو قافها إليها.**
- ✓ **إيقاف المساعدات المالية الممنوحة من قبل الولاية العامة للديانتين الكاثوليكية والبروتستانتية.**
- ✓ **حرية السفر إلى فرنسا والبلاد الأجنبية.**
- ✓ **تحول النيابات المالية " المجالس المالية" إلى مجلس جزائري ينتخب بالاقتراع العام دون تميز في العرق أو في الدين.**
- ✓ **التفريق بين السلطات التشريعية، التنفيذية، والقضائية.**

البرنامج الاقتصادي.

إن ظروف تلك الفترة ورغم أن الأحزاب قد تأسست من طرف الجزائريين إلا أن الهاجس السياسي والإعلامي كانا بمثابة المرجعية والوسيلة وفي أحيانا كثيرة الغاية، ورغم محاولات قيادي حزب الشعب للاهتمام بالتطورات الاقتصادية والتي تعودت برامج الأحزاب طرحها، إلا أن هذا كان في درجة دنيا بالمقارنة مع العنصرين الأولين، واعتبارا أيضا للعمل الحزبي والحركي، فإن الاتصال المباشر كان

مهم مع الجماهير، غير أن عمل جريدة الأمة كان دائما منبرا ورابطة للمناضلين والمستقطبين الجدد وقد أوضحت هذه الجريدة نظرة الحزب الاقتصادية في 10 أبريل 1937 والتي جاءت كما يلي:

"... أن لحزب الشعب الجزائري مهمة عاجلة هي الكفاح من أجل تطوير الجزائريين ماديا وفكريا. فالتجارة الصغيرة، والحرف، والعمال، وصغار الفلاحين، والطلاب، والمهن الحرة، يجدون في حزبنا مدافعا عنهم، ومتحدثا باسمهم في كافة الأحوال والظروف..."

وإن هذه المطالب المعلنة في المجال الاقتصادي تؤكد وبوضوح اهتماما بأدبيات اقتصادية وطموحات عملية وإن كان البعض من الذين أرخوا لهذه الفترة اعتبروا البرنامج الاقتصادي تراجعا عن البرنامج الاقتصادي الأساسي للنجم الشمال الإفريقي لكننا نؤكد هنا على أن النضج السياسي كان له دوره في عملية ترتيب المطالب والأهداف. فكل ما كان يتعلق بالاستقلال عن فرنسا ومسألة الدولة الجزائرية ألحق ببرنامج سياسي على عكس البرنامج السياسي لحزب الشعب الجزائري على عكس أهداف وبرنامج نجم شمال إفريقيا الإقتصادي والذي تم التركيز فيه على الجانب الإديولوجي والسياسي أكثر من الجانب التقني وهكذا قد ورد في البرنامج الإقتصادي للنجم ما يلي :

- **تسليم جميع المرافق الإقتصادية والعمرانية، والمناجم والموانيء التي اغتصبها المحتلون، إلى الدولة الجزائرية صاحبة الحق الشرعي فيها**".
- **مصادرة الملكيات الكبيرة التي استولى عليها الإقطاعيون... ورد هذه الملكيات إلى الفلاحين الذين يزرعونها**.
- **إحترام الملكيات الصغيرة والمتوسطة". "مساعدة الفلاحين بقروض معفاة من الفوائد لكي يشتروا الآلات والأسمدة والبذور...الخ**".

- **و لكن بيان حزب الشعب جاء أكثر تقنية وأكثر وضوح إيديولوجيا من البيانات السابقة، وقد ورد في المجال الاقتصادي:**

1_تخفيض الضرائب.

2_ضريبة تصاعدية على الدخل.

3_تأميم التسليف ،و الصناعات الرئيسية، وأعمال الاحتكار.

4_ النضال ضد البطالة وذلك بتطوير عملية الهدروليك.

5_ إلغاء عملية إستغلال المستعمرة، وتشجيع إستقرار المواطن في الأرض وتقديم التسهيلات اللازمة له للإستثمار.

6_ منع الفائدة على قروض الموسم للفلاحين والتجار.

7_ إقامة نظام جمركي يتولى إنقاذ الصناعات والمنتوجات المحلية من الإنتاج المماثل.

البرنامج الإجتماعي :

كما نلاحظ في البيان الإنتخابي لحزب الشعب الجزائري سنة 1937 أن الجمع بين الأصالة والتفتح أو الثابت والمكتسب أصبح جليا بقدر تمسك الحزب بالأسس الثقافية للشعب الجزائري، نسجل تمسكه بالمكتسبات المدنية والاجتماعية بطابعها الفرنسي وهذا ما سنجده في هذا البرنامج الاجتماعي :

1_ تطوير التعليم باللغتين العربية والفرنسية.

2_ جعل التعليم العربي إجباريا لجميع الأهالي، ولمختلف الدرجات.

3_ يجب أن تطبق في الجزائر كافة القوانين الاجتماعية والعمالية السارية المفعول في فرنسا.

4_ تطوير الخدمات الصحية والإسعاف العام.

وهكذا يتبين بوضوح وجلاء أن حزب الشعب الجزائري كان استمرارية لأول تجربة سياسية جزائرية بشكلها المعاصر، بوصفها قد تبنت بوضوح وعلانية مطلب الاستقلال التام عن فرنسا، غير أن حزب الشعب الجزائري قد جاء بالجديد في أمرين إثنين على الأقل.

أولا : إعلان القضية الجزائرية كقضية مركزية في برنامجه ومسعاه وهذا لأسباب مختلفة من أهمها انسحاب أبرز المناضلين المراكشين والتونسيين إلى المحلية القطرية في النضال على حساب الغاية المعلنة لأول تنظيم سياسي بشكله المعاصر جمع بين المغاربيين في إطار حزب نجم شمال إفريقيا.

ثانيا : بروز جيل جديد من المناضلين واتساع دائرة مراكز القرار في الحزب وبروز قطبين هامين في هذا المستوى، قطب مدينة الجزائر وقطب باريس ورغم عمر حزب الشعب الجزائري القصير إلا أنه وبما حمله من جديد قد استمر سرا وعلانية بعد ذلك.

إن النشاط السياسي وكل المطالب الاقتصادية والاجتماعية قد تطورت بإطراد ولازمت بذلك التطور البشري النوعي والعددي وكذا اتساع والتحكم في تنظيم الهيكلة للحزب وهذا منذ تأسيس النجم.

وإذا كان القانون الأساسي للتنظيمات السياسية آنذاك والمحكوم بقوانين 1901 الملزمة لهذه التنظيمات بخطوات وآليات لا يمكن الخروج عليها ومن خلال جريدة الأمة [1]كما ورد في بعض الكتب وبعض الوثائق الرسمية للحزب، فإننا سنلاحظ أن الهيكلة الخاصة بحزب الشعب ترجمت عمليا التطور الحاصل في التيار الاستقلالي وأوضحت بجلاء التهافت الجماهيري على أهداف الحزب وتبنيهم لأساليبه والتفافهم حول القياديين.

[1] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص91، الفصل الثالث

كما أكدت هذه الهيكلة على بروز آليات جديدة لإتخاد القرار في الحزب كما ذكرناه سلفا ومن خلال هذا العرض المفصل لهيكلة حزب الشعب الجزائري يمكننا أن نؤكد على أن الطابع الجديد للعمل السياسي بشكله المعاصر سوف يقضي إلى شمولية على مستوى الجزائريين بالداخل وبفرنسا وبالخارج.

الجمعية العامة: مهمتها وضع أو تعديل النظام الأساسي للحزب، اقرار برنامج النشاط المستقبلي. والبرنامج السياسي. والتقرير المالي. يحدد النهج السياسي للحزب. وينتخب أعضاء اللجنة التنفيذية.

كان من المفروض للمؤتمر السنوي لحزب الشعب أن يجتمع في فرنسا خلال شهر ماي 1938، ولكنه أجل إلى شهر أوت من نفس السنة بسبب مضايقة الشرطة لأعضاء الحزب . وكان هذا هو الاجتماع الأول والأخير لمؤتمر الحزب قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية. السؤال المطروح، هو كيف تمت الموافقة على النظام الأساسي للحزب ؟ و كيف تم انتخاب الهيئة الإدارية الأولى، مع العلم بأن المؤتمر الأول للحزب عقد بعد التأسيس بستة عشر شهرا. ربما كان الجواب في أن قيادة الحزب اضطرت أمام المضايقات البوليسية التي حالت دون انعقاد المؤتمر السنوي في موعده، إلى أخذ موافقة جماعات "أحباب الأمة " في مختلف المناطق الفرنسية، على برنامج الحزب الجديد، ثم دعت القيادة إلى مهرجان حزبي عقد في باريس في 17 ماي 1937، حضره 4000 مدعو، طرحت فيه قضية الموافقة على النظام الأساسي وبرنامج الحزب. وبالطبع نالت القيادة موافقة الحضور، واعتبر البعض أن هذا المهرجان حل محل المؤتمر السنوي، خاصة وأنه انعقد في نفس الشهر الذي كان من المنتظر أن ينعقد فيه المؤتمر في جلسته العادية.

اللجنة التنفيذية: تنتخب الجمعية العامة أعضاءها، وهم حوالي عشرون عضوا.مهمتها تنفيذ قرارات الجمعية العامة، وهي تتمتع بصلاحيات واسعة وغير محددة أحيانا ولكن بالنظر لتعذر اجتماعها المنتظم (فهي لم تجتمع إلا مرة واحدة

منذ تأسيس حزب الشعب وحتى تاريخ حله عام 1939) فإنها تنتخب من بين أعضائها هيئة إدارية تتولى بالنيابة عنها إدارة شؤون الحزب ونشاطاته.

وخلال عام 1938 كانت قائمة أعضاء اللجنة المركزية ما يلي:

الأسماء	وظيفتهم
مصالي الحاج	رئيس للحزب (معتقل في الجزائر)
علي شعبان	كاتب عام
بانون أكلي	أمين الصندوق
آيت منقلات	مساعد أمين الصندوق
عمر خضير	عضو
بلقاسم راجف	عضو
محمد ربوح	عضو
سي الجيلالي	عضو
أحمد صنهاجي	عضو
العروسي	عضو
آيت حيبوس	عضو
بداك	عضو
أرزقي كحال	عضو
يحياوي	عضو
حسين الأحول	

الهيئة الإدارية :

تعتبر القيادة الفعلية للحزب فهي مكلفة بالإشراف على شؤون الحزب وإدارة نشاطاته. وهي التي تقرر إمكانية اشتراكه في الانتخابات العامة وتتولى إعداد التصريحات الحزبية. وتتخذ المواقف الرسمية بشأن المسائل السياسية المحلية العالمية.

وتتخذ القرارات التأديبية. ويحق لها إتخاذ القرارات الهامة المتعلقة بنقل مراكز الحزب. كما حدث حينما تقرر نقل مقر الحزب في أبريل 1939 من شارع داقير الدائرة 14 في باريس إلى نانتير شارع هنري بباريس رقم 53.

و يبدو أنه بعد إنتقال مصالي الحاج إلى الجزائر في 18 جوان 1937 تركز ثقل الحزب هناك. وأصبح للحزب في الواقع هيئتان إداريتان أحدهما في فرنسا والأخرى في الجزائر.

المكتب السياسي :

هو الهيئة التنفيذية المنبثقة عن الهيئة الإدارية، ولا يزيد عدد أعضائه عن 7 كأقصى حد.

يتألف المكتب السياسي من :

رئيس - كاتب عام - أمين المال — مساعدين.

- يتولى هذا المكتب إدارة النشاط اليومي للحزب.
- يصدر الأوامر للفيدراليات والقسمات ويتلقى تقاريرها.
- يمسك زمام المحاسبة.
- يتلقى المداخيل .
- يدفع المصاريف.
- يراقب جريدة الحزب.
- مكلف بالاتصال بالمنظمات والأحزاب الفرنسية والأجنبية.
- توجيه برقيات الاحتجاج إلى السلطات المختصة.

كان تمركز المكتب السياسي في باريس، ومنها كان يدير شؤون الحزب ولكن بعد انتقال الثقل الحزبي إلى الجزائر، وبالضبط إبتداء من نوفمبر 1938 انتزعت

الهيئة الإدارية الجزائرية التي كان يرأسها مصالي الحاج، السلطة الفعلية من يد المكتب السياسي، وقد ولد ذلك تنافسا بين الهيئتين.

ويبدو أن الهيئة الإدارية في الجزائر تمادت في محاولتها الاستقلال عن السلطة المركزية في باريس تشد أزرها شخصية مصالي الطاغية على التنظيم الحزبي، وذهبت إلى حد إصدار جريدة خاصة بالحزب في الجزائر تدعى "البرلمان الجزائري le parlement Algérien " ظهر أول عدد منها في شهر ماي 1939، ولكن السلطة ما لبثت أن أوقفتها في 27 أوت من نفس العام.

الهيكلة على المستوى القاعدي للحزب:

التغيرات التي أحدثها حزب الشعب على المستوى القاعدي لم تكن ذات أهمية كبيرة بالنسبة لما كانت عليه في النجم.

فقد حافظ على تنظيم الفيدراليات والقسمات. ويمكننا إلقاء نظرة على وضع هذه التنظيمات في بداية عهد الحزب كما يلي:

الفيدراليات :

يبدو أن حزب الشعب حافظ على تنظيم الفيدرالية الوحيدة في فرنسا، وهي فيدرالية الرون التي كان ما يزال محمد بداك يدير شؤونها.

أما في الجزائر فقد أنشأ حزب الشعب ثلاث فيدراليات على أساس فيدرالية في كل عمالة. وكانت فيدرالية عمالة الجزائر هي الأقدم والأهم. فقد أسست في جويلية عام 1937.

وكانت تتمتع بصلاحيات كبيرة تغطي أحيانا القطر الجزائري بأكمله وكان أعضاء هيئتها الإدارية عرضة للملاحقة والإعتقال، وهذا ما جعلها تتغير ثلاث مرات منذ جويلية 1937 من الأسماء التالية: **مصالي الحاج، مفدي زكريا، حسين الأحول، محمد مسطول خليفه بن عمر، إبراهيم غرافه**[9] قد إعتقلوا في 27 من

نفس الشهر، فحل محلهم في الهيئة الإدارية كل من : **كحال أرزقي ،الذي قدم خصيصا من باريس، فيلالي مبارك، عمارة، دشوق، أحمد مزغنة ،لعساكر، بورماش.**

وهؤلاء أيضا ما لبثوا أن اعتقلوا بدورهم، بعضهم اعتقل في أواخر فيفري، والبعض الآخر أعتقل في أواخر مارس 1938، ثم أطلق سراحهم في شهر ماي من نفس العام. ولكنهم ما لبثوا أن اعتقلوا ثانية في شهر نوفمبر وصدرت بحقهم أحكام قضائية في 30 جانفي 1939 مع وقف التنفيذ.

وفي شهر أوت 1939 أعيد تشكيل الهيئة الإدارية لفيدرالية عمالة الجزائر كما يلي:

الهيئة الإدارية لفيدرالية عمالة الجزائر

الأسماء	المهام
مصالي الحاج	رئيسا
مقري الحسين	كاتب
غازي خالد	كاتب
أحمد مزغنة	أمين مال
برادال	امين مال
محمد خيضر	عضو
بن يوسف جوارانتي	عضو
بورماش	عضو
غزني	عضو
هيهواني	عضو

كان مقر الفيدرالية في بادئ الأمر في شارع لبنان. ثم نقل في جانفي 1939 إلى شارع ديكن رقم 26. أما الفيدرالية عمالة قسنطينة التي أنشات في شهر سبتمبر 1937. فكانت هيئتها الإدارية مكونة من :

عمر دحمان، علي فيلالي (المكي)، وأبو جريد عمار (من قالمة)

وهناك فيدرالية عمالة وهران التي يبدو أنها أنشئت في 29 أوت 1937 وكانت مدينة تلمسان مقرها الرئيسي. أما هيئتها الإدارية، فكانت مكونة من : **معروف بن رزوق، عبد الله بوعناني، محمد صبان ،محمد ممشاوي**

وحسب بعض الروايات فإن تأسيس هذه الفيدرالية تم بتاريخ 12 مارس 1938 وإن هيئتها الإدارية شكلت فيما بعد، وكانت تضم في إعداد أعضائها:

معروف بومدين، مصطفى بن زروق، بن عثمان التلمساني

السنوسي الماحي، محمد ممشاوي

وقد أعتقل هؤلاء في نوفمبر 1938، وصدرت بحقهم أحكام قضائية في 30 جانفي 1939.

القسمات :

كانت بعض القسمات الغنية بعدد أعضائها تتمتع باستقلال نسبي. فلها الحق في عقد جمعية عامة لكي تقترع على نظام أساسي خاص بالقسمة، لا يخرج بطبيعة الحال عن إطار النظام الأساسي العام للحزب. وتنتخب القسمة مكتبها الإداري المكون عادة من 5 أو 6 أعضاء. يتولى كاتبه العام إدارة نشاط القسمة، وله أن يستدعي الأعضاء للاجتماع، ويدير الاجتماعات بنفسه، ويشرف على تنظيم المهرجانات، وتوزيع المنشورات الحزبية، وبيع جرائد الحزب. ومن بين النشاطات التي يشرف عليها الكاتب العام، الملصقات الحزبية، وكتابة الشعارات والمطالب على الجدران.

وقد جزئت بعض هذه القسمات فيما بعد إلى خلايا بحيث أصبح لكل حي أو لكل منطقة في الضواحي، ولكل معمل خلية خاصة به. من ذلك مثلا انقسام قسمة تلمسان في شهر مارس 1938 إلى ثلاث خلايا.

وأصبح لكل من عنابة وسكيكدة خلايا في ضواحيها. كذلك انتشرت الخلايا في الجزائر. وشهدت فرنسا خلايا المعامل والمرافيء.

الزعيم المؤسس:

إن معرفة الأشخاص الذين عملوا على تغيير مجريات الأحداث في بلادنا يعيننا كثيرا في فهم تاريخ الجزائر المعاصرة وتطورها الاجتماعي والسياسي خاصة ونحن ندرس قضايا الاحتلال والثورة والتي للإنسان فيها الدور الكبير إن لم نقل الأساسي.

إن الذين أرِخوا لفترة مابين الحربين العالميتين وما بعدها خاصة ما يتعلق بالشمال الإفريقي وفرنسا لم يغفلوا مجموعة من الشخصيات الجزائرية رغم الاختلاف الواضح بينها بل كان الاهتمام بتلك الشخصيات بغض النظر عن توجهات الباحثين والدارسين والمؤرخين.

ومن أبرز إن لم نقل أبرز شخصية جزائرية في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى نسجل إسم :

مصالي الحاج: هذا الجزائري الذي كان مولده في ماي 1898 بتلمسان والذي لم يكن متميزا في طفولته عن معظم أبناء المدن الجزائرية فأسرته كانت تعتبر من الأسر العريقة في النسيج السكاني لمدينة تلمسان تلك المدينة التي إنصهر فيها أو كاد أبناء الجزائر من أندلسيين وأتراك وكراغلة بالإضافة إلى السواد الأعظم من أبنائها المنحدرين من العرب أو الأمازيغ بالإضافة إلى الأسر التي اختلطت فيما بينها كل تلك الأعراف.

وإذا كانت الحياة الصعبة لأسرته قد جعلته يعرف بعض الخصوصيات فإن صعوبة العيش تلك لم تكن استثناءا فمعظم أطفال بداية القرن العشرين كانوا ينتمون إلى أسر في مستوى أسرة مصالي الحاج

ذلك الوضع جعل الطفل الصغير ينصرف إلى العمل مبكرا واشتغل كبني جلدته خاصة في مدينة تلمسان في مجال الصناعات التقليدية والتجارة عند بعض التجار وأكسبه ذلك قدرة على تحمل المسؤولية واقتدارا فيما يتعلق بالحياة بعيدا عن أسرته.

لقد كان لظروف أسرته الثقافية تأثيرا بالغا في توجهاته، فوظيفة الوالد كمزارع ثم كقيم على ضريح الولي الصالح أبا مدين الغوثي بمنطقة العباد قرب تلمسان وكذا هيمنة الزوايا وبعض الطرقيين عن الحياة الاجتماعية والثقافية آنذاك ونخص بالذكر هنا طريقة درقاوة التي كان مصالي الحاج من مريديها.

كان على مصالي الحاج منذ السنوات الأولى لطفولته أن يعيش ملاحظ الفروق الاجتماعية والاقتصادية التي كانت بين الجزائريين أنفسهم، حيث اشتهرت بعض الأسر التلمسانية بأنها صاحبة حضوة لدى الإدارة الفرنسية نتيجة لثرائها أو ما بين الجزائريين والمعمرين الذين كانوا يسيطرون على أهم الثروات سواء الفلاحية أو الحرفية آنذاك.

كما سجل مصالي الحاج ذاكرته ذلك التنوع الثقافي والذي كان واضحا في مدينة تلمسان في نمط العيش لكل فئة على حدا

فالثقافة الأوروبية في الملبس والبناء والتعمير الفني كانت متميزة تماما عن ما كان عليه المجتمع الأصلي التلمساني وكذا بعض الأسر التي ظلت في تلمسان من اليهود والذين اشتغلوا كثيرا بالتجارة واهتموا أيضا بالجانب الموسيقي وكانوا أقرب ما يكون للإدارة الفرنسية واستفادوا من بعض الامتيازات التي جعلتهم يظلون غرباء في نظر الأهالي.

لاشك أن الذين اهتموا بهذه الفترة لتاريخ الجزائر وبالسيرة الذاتية لمن سيصبح زعيما للحركة الوطنية إلى أواسط الخمسينيات على الأقل أي مصالي الحاج لا يجادلون في كون التحاق الشاب مصالي الحاج بالخدمة الإجبارية ضمن الجيش

الفرنسي، كانت نقطة تحول جذرية بل محضة أساسية لابد من العودة إليها عند كل دراسة واعية لحياة الرجل وتاريخ الحركة الوطنية الجزائرية.

رغم كل التجارب التي مرت على مصالي الحاج وهو ابن العشرين والتي جعلته خارج الوطن أغلب الوقت، إلا أنه كان ابن الأسرة بالمفهوم الكبير لهذه اللفظة ويتأكد هذا خاصة في سنة 1918 وهو يغادر تلمسان إلى مدينة وهران لتنفيذ أوامر السلطات الفرنسية المختلفة والتي أمرت مصالي وأترابه بالالتحاق بالجندية لخدمة الجيش الفرنسي.

وتطبيقا لقوانين التجنيد الإجباري الصادرة سنة 1912 هكذا نجده ينتقل برفقة قريب له ويحل بمدينة وهران عند قريب آخر وهذه من أوضح الأمور في الأسر الجزائرية في التعامل مع أبنائها وتأكيد الروابط بين أفرادها وكان شهر أفريل 1918 الفترة الأساسية في شخصية مصالي الحاج فيما يتعلق بأمرين إثنين على الأقل.

- **مغادرته لتلمسان والجزائر إلى عالم لم يكن واضحا في ذهنه.**
- **التحاقه بالحياة العسكرية**

هذه الأخيرة التي كان قد تعفف منها الكثير من أبناء الجزائر فقاطعها من قاطع وهجر من الجزائر بسببها الكثير من الأسر والتحق بها مرغما من لم يستطع إلى غير ذلك سبيلا.

إن متابعة ليوميات مصالي الحاج داخل الثكنات العسكرية خاصة بعد وصوله بوردو بفرنسا تقنع الملاحظ بأن كل شيء كان يحدث آنذاك، يؤكد لمصالي الحاج أن ما لاحظه في تلمسان خلال طفولته لم يكن استثناءا بل قاعدة في التعامل مع كل ما هو جزائري من قبل فرنسا ولعل ظروف المجند من أصل جزائري وزميله الفرنسي كانت توحي لمصالي الحاج بذلك الفرق البين بين الفئتين داخل الجيش الواحد ومن ذلك تقاضي مصالي الحاج وهو عريف 1،50 فرنك بينما كان يتقاضى نظيره الفرنسي في نفس الرتبة ونفس السن 7 فرنكات لليوم الواحد وإذا كان من

البديهي أن يقبل الإنسان بهذه التفصيلات في حياته لكونه لم يستطع مواجهة القوانين الخاصة بالتجنيد الإجباري أصلا .

فإننا نجد أن مصالي الحاج في هذه الحالة وفي غيرها كان لا يتردد في إعلاء صوته بالطرق القانونية المسموح بها وهذا ما قام به عند أول أجرة له بوصفه عريف حينها توجه برسالة لمسؤوليه مستوضحا الأمر.

الباب الثالث

تيار النهضة والإصلاح

جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين

نسجل ظهور حركات عديدة على شكل جمعيات ومنظمات شبانية وكشفية تربوية ومعنية بالشأن الثقافي والاجتماعي كترقية المرأة والتعليم على مستوى الأقطار الثلاث والجالية المغاربية في فرنسا.

وكانت حركة طلاب المغرب العربي المكونة في فرنسا من ممثلين عن الأقطار الثلاثة من أنشط المنظمات خلال الثلاثينات. وقد قامت بدور طلائعي في الدفاع عن القضايا الوطنية المروج لها ثقافيا واجتماعيا وخاصة ما كان يعنى بالدين والتعليم واللغة وحرية المرأة والعدالة الإجتماعية.

وهذا العنصر بالذات كان من أهم ركائز الإلتقاء بين جمعية العلماء والحركة الطلابية على نطاق الجزائر والمغرب العربي.

ونلاحظ في هذا الصدد أن نهاية الحرب العالمية الأولى كانت بمثابة بداية التمرد في جانبين على الأقل :

- العمل السياسي الذي قاده الأمير خالد في حركة الشبان.
- الجانب التربوي التعليمي مع تأسيس أول جمعية إقتصرت العضوية فيها على الجزائريين.

وبقي تلاميذ المغرب العربي وبتعبير آ خر على المسلمين دون غيرهم ولم يكن هذا بمثابة فعل من طرف هؤلاء بقدر ما كان رد فعل على طرد الأوربيين في جمعية الطلبة التي تأسست في الجزائر سنة 1885 التي منعت المسلمين من عضويتها وهكذا وفي سنة 1918 تأسست ودادية التلاميذ ممثلة للمنطقة الممتدة عبر كافة أقطار المغرب العربي.

ونلاحظ هنا أن عمودها الفقري كانت طلبة كلية الجزائر والتي كانت مؤسسة جامعية فرنسية في الإشراف والمنهاج، ويعود الفضل في تأسيس الودادية إلى السيد إبن حبيلس الذي تولى رئاستها منذ إنشائها، ثم خلفه في ذلك السيد فرحات عباس الذي إستمر في رئاستها أكثر من أربع سنوات،

حيث توالى على رئاستها عدد من الفرنكوفونيين، ومنهم السيد علي الزاوش الذي كان على رأسها سنة 1931 بينما استمر فرحات عباس كرئيس شرفي لها[1].

واستطاعت الودادية أن تقوم بنشاط هام ترجم بعض اهتمامات الشبيبة المسلمة والتي تخرج معظمها من المدرسة الفرنكوفونية. وقد أصدرت سنة 1927 (نشرية)شرحت مبادئ الودادية منذ تأسيسها

والظاهر أن هذه النشرة قد استمرت بشكل آخر في تجربة أخرى أطلق عليها اسم مجلة (**التلميذ**) سنة 1931

وقد كان من الصعب آنذاك الفصل بين الحساسيات أي التيار الفرنكوفوني أو الوطني الإصلاحي وغيره بسبب قلة الوجوه المتعلمة وصعوبة الحركة والاتصال، فنجد أن هذه المجلة قد نشرت باللغة العربية والفرنسية وساهم فيها الكثير من اللذين سيشتهرون بأنهم حماة العربية في الجزائر كما نشر من خلالها الكثير من اللذين سيبرزون كأقطاب الفرنكوفونية في الجزائر

لأننا سنجد بعد 1931 ظهور في الجزائر مجموعات شبابية لفتت أنظار الدارسين

ومن أهم التجارب الطلابية نجد أن في سنة 1933 تأسست في تونس (**جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين**)، وكان تأسيسها نتيجة لزيادة الطلبة الجزائريين في جامع الزيتونة واللذين وصل عددهم سنة 1936 حوالي مائتي (**200**) طالب،

---

[1] الدكتور أبو القاسم سعد الله، (الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945) الجزء الثالث، ط، الثالثة منقحة ص 100

بينما كان عددهم لا يزيد عن خمسين قبيل ذلك، والمؤكد أن ازدياد عدد الطلبة الجزائريين بجامع الزيتونة كان نتيجة الدعوة الإصلاحية التي نهضت بها جمعية العلماء في الجزائر.

ومن المعروف أن كثيرا من أعضاء الجمعية كانوا هم أنفسهم من خريجي جامع الزيتونة وأن الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس كان يوجه تلاميذه إلى هذا الجامع.

كما نلاحظ أن بعد انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة 1936 تكونت بالإضافة إلى منظمة الطلبة التي ذكرناها (شبيبة المؤتمر الإسلامي الجزائري) وكان على رأسها السيد الأمين العمودي (وهو من العلماء) .

وفي فترة وجيزة استطاعت أن تستقطب الآلاف من الجزائريين تلاميذ طلبة ومثقفين

وكانت تقوم بنشاط عام، بما في ذلك دروس في العربية والفرنسية يقوم بها الأعضاء أنفسهم.

كما غلب على الجمعية الانضباط ولعلها لم تجد صعوبة في هذا الأمر فقد تشكلت في معظمها من علماء وأعضاء وتلاميذ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي عرفت بانضباطها ومثابرتها في العمل، بالإضافة إلى العلاقة الكبيرة والمتينة والتي استمرت بين الجمعيتين.

وكان أهم عمل أسال الحبر في هذا المجال هو الذي حدث عشية الحرب العالمية الثانية 1939 تحت رئاسة الشهيد **محمد بوراس** والذي سوف يؤسس لاحقا أول فوج للكشافة الإسلامية الجزائرية ثم يغتال بعد ذلك، وكان الحدث عقد أول ملتقى للنظر في إمكانية إنشاء منظمة كشفية جزائرية

بينما أفادت هذه التجارب الشبيبة المتعلمة إفادة كبيرة في فن القيادة والتسيير وفهم الآخر وهذا سوف تستفيد منه كما سنوضح ذلك الحركة الوطنية والثورة الجزائرية في 1954.

إن وجود منظمات غير سياسية قد تقاطعت في كثير من النقاط من برامجها مع خطط وبرامج جمعية العلماء.

من أهم ما سيذكر في هذا الصدد ما حدث في ديسمبر سنة 1927 حيث تأسست في باريس (جمعية طلبة شمال أفريقية المسلمين بفرنسا) التي ضمت بين صفوفها بعض الطلبة الذين سيتبوءون مراكز قيادية مع مرور الزمن في إطار الحركة الوطنية الجزائرية والمراكشية والتونسية

كان لهذه الجمعية مواقف كثيرة من قضايا التجنس واللغة والتعليم والمرأة وكان لها أيضا الصدى الكبير في إطار النقاشات المدنية بما في ذلك المستوى الطلابي الجامعي.

وتبنى هذا التنظيم مؤتمرات سنوية عمل من خلاله مسئولوه على جعله مناصفة بين أقطار المغرب العربي الكبير، كما نشير هنا إلى أحد القرارات التاريخية والهامة التي اتخذها التنظيم الطلابي يتعلق الأمر بإقصاء كل الطلبة المتجنسين بالجنسية الفرنسية من عضويتها.

فصار لهذا الموقف صدى كبير في الأوساط الشعبية، حيث رحبت به جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أيما ترحيب

إن أول مؤتمر لهذا التنظيم الطلابي تم عقده بتونس من 20إلى22 أبريل 1931 فكان الاجتماع بالمدرسة الخلدونية. بلغ عدد المشاركين فيه سبعة أعضاء من الجزائر برئاسة السيد **فرحات عباس**، وكانت موضوعات المؤتمر تتناول **حالة التعليم العربي بشمال أفريقية** و**التعليم العالي** و**تعليم المرأة**. وتبادل المؤتمرون الرأي

حول قضايا أخرى لا تخرج عن نطاق التعليم والحياة الثقافية والاجتماعية، ونظموا عدة جولات.

في نهاية المؤتمر اتفقوا على أن يعقد المؤتمر الثاني بعاصمة الجزائر وكلفوا لذلك لجنة تحضيرية وقد أوصى المؤتمر الأول بتدريس اللغة العربية وتاريخ الإسلام وتاريخ المغرب العربي في مدارس أفريقية الشمالية .

ولعل أهم مؤتمر الذي انعقد بالجزائر كان من 25 إلى 29 أوت سنة 1932 بنادي الترقي.

و كان رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر هو السيد قدور ساطور، كان تنظيما طلابيا عام والذي اشتهر بجمعية طلبة شمال أفريقية بالجزائر) التي كان يرأسها السيد علي الزاوش، أما المؤتمر نفسه فقد ترأسه السيد فرحات عباس الذي كان رئيسا شرفيا لجمعية طلبة الجزائر كما أشرنا.

وقد أشتمل جدول عمل المؤتمر الثاني الذي نحن بصدد ذكره على مايلي:

تعليم اللغة العربية والتاريخ والتربية بشمال أفريقية وفتح الأبواب أمام المتخرجين من الجامعات. وكان هذا المؤتمر من أنجح المؤتمرات حيث برز عنصر التضامن الكبير بين أعضاء الجمعية العامة ونال استحسانا على مستوى العناصر المثقفة وأوساط الجماهير، بحيث أبرزت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حديثة العهد آنذاك، موقفها المؤيد والمساند للطلبة معتبرة إياهم السند الكبير لمشروعها الحضاري.

من المؤكد أن نظرة واعية تؤكد للدارسين أن المؤتمر كان بمثابة ترجمة هامة وواضحة لجوانب كثيرة في مشروع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين آنذاك.

من خلال مظاهر ابتهاج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أنها أقامت حفلا على شرف أعضاء المؤتمر الطلابي بأهم بناية ثقافية إسلامية بمدينة الجزائر

آنذاك ألا وهي **نادي الترقي** الذي كان يعتبر أهم رمز معنوي ومادي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ومهدها التاريخي

حيث ألقت فيه المحاضرات وجمعت التبرعات، ونسجل في ختام هذا الجو الاحتفالي إلقاء الشاعر الكبير

محمد العيد آل الخليفة مجموعة من القصائد أقل ما يقال عنها أنها كانت حماسية ووطنية، بالإضافة إلى أحد الشعراء الشباب الآخرين والذي سيلقب لاحقا **شاعر الثورة مفدي زكريا** بعدة قصائد، ومن أهم المتدخلين كان **الشيخ العقبي** والذي أحاط بالشأن التربوي الثقافي في خطابه موجها مجموع الطلبة وناصحا إياهم لتحمل مسؤولياتهم التاريخية من أجل ضمان تميز الجزائريين والجزائريات.

وتذكر بعض المراجع دور **توفيق المدني** في تنشيط عمل المؤتمر ومحاولة إطفاء مفاهيم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على أنشطته **والسيد توفيق المدني** الذي كان من شباب الجمعية وطلبتها ثم من الأساتذة والباحثين وهو الذي قام بدوره في إطار كتابة التاريخ فيما يعرف بالمدرسة الوطنية التي كانت أساسا لتحريض وإذكاء روح المقاومة والاعتزاز بالنفس وتقديس الوطن غير معنيين آناذاك بمسألة التوثيق وغيره مما أصبح الحديث عنه في منهجية كتابة التاريخ من الضرورة بما كان.

وتذكر النصوص التاريخية أن الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس الذي لم يحضر المؤتمر قد قام بكرم الضيافة بالنسبة للطلبة المؤتمرين الذين عبروا قسنطينة أو انطلقوا منها وكان في توديعهم واعضا وناصحا قبل مغادرتهم قسنطينة.

كما كان الرئيس الشرفي لهذا التنظيم الأستاذ فرحات عباس قد استقبل هو أيضا بعض من وفود هذا المؤتمر في سطيف وخاطب فيهم وأكد لهم على ضرورة التشبث باللغة العربية والدين الإسلامي ومن الجدير بالذكر أيضا أن قطبا آخر في الحركة الثقافية والسياسية الأستاذ بن جلول قد قام بنفس الأمر مع أعضاء مؤتمر التنظيم الطلابي على مستوى قسنطينة.

لقد أبرزت الصحافة الشعبية أصداء المؤتمر مرحبة به على اختلاف مشاربها على غرار ترحيب أقطاب الحركة الثقافية والسياسية آنذاك ولم نعثر على خلاف يذكر بين مجموع الجرائد الشعبية أي جرائد المسلمين الجزائريين بما في ذلك ما يصدر عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أو صحيفة النجاح الجزائرية وكذا البلاغ.

نرى من الأهمية بما كان ذكر بعض أسماء المشاركين في المؤتمر الثاني من الأقطار الثلاثة :

وهكذا نجد أن مراكش كانت ممثلة **بعبد الخالق الطريس والسيد بنونة، والشرابي، ومن تونس جاء المنجي سليم وصالح المهيدي وعلي البلهوان والحبيب ثامر.** بالإضافة إلى الجزائريين والذين احتضنوا هذا المؤتمر ببلادهم

ويعتبر هذا المؤتمر ناجحا نجاحا كبيرا فبالإضافة إلى انعقاده في ظروف ملائمة جدا وطرحه لموضوعات غاية في الأهمية فقد تم تتويجه بتوصيات كانت محل إجماع الحاضرين وتزكية القيادات الفاعلة أناذاك وتم التأكيد على العمق التاريخي واللغة العربية بالإضافة إلى الدين الإسلامي بالإضافة إلى بعض الموضوعات الحساسة آنذاك خاصة إدماج المرأة في التعليم

وعلى سبيل المثال. فبالنسبة للعربية طالب المؤتمر الثاني بجعلها رسمية في مواد امتحان الشهادة الابتدائية، وزيادة المدرسين بالمدارس الجزائرية، ووضع برامج عصرية لهم، وإجراء امتحان خاص لمن يتولى خطة التدريس في المساجد، وتكوين لجنة حكومية للنظر في إصلاح التعليم بالمدارس الرسمية، والاعتراف بالشهادة النهائية الثعالبية كالباكالوريا بجزئيها، وحث الأمة على فتح المدارس العربية الحرة، ومطالبة جمعية العلماء بوضع برنامج علمي للمدارس الابتدائية الأهلية والمعاهد الثانوية، وحث الحكومة على تنشيط المدارس الأهلية بإعانتها ماديا.

أما بالنسبة للتاريخ فقد أوصى المؤتمر بتغيير برنامج التاريخ العربي الذي وضعه المستشرقون، وتوسيع نطاق تدريسه باللسان العربي وتوحيد كتبه في المدارس الابتدائية وفي الزيتونة والقرويين والمدارس الثانوية التي تتبع الحكومة، مطالبة وزارة

المعارف الفرنسية بالإهتمام بعلم التاريخ الإسلامي والمغربي، بشتى الوسائل، ودعوة الجمعيات العلمية بشمال أفريقية إلى تكثير النشارات والموسوعات التاريخية ونشرها ومنح جوائز لطلاب التاريخ الممتازين، وإقامة ذكرى العظماء والأبطال في تاريخ المغرب العربي. وبخصوص التعليم العربي بالمدارس الابتدائية، أوصى المؤتمرون بما يلي:

جعله إجباريا مع توحيد برامجه ،و إعتبار العربية فيه لغة أصلية ،و إعطاؤها المكانة اللائقة بها في المدارس الحكومية، وإجباريتها في امتحان ترشيح المعلمين، والعناية بالتعليم الديني ،و إعطاء الحرية لفتح المدارس، وحرية التعليم ...الخ .

أما عن فتح المجالات أمام الخريجين فالتوصية على حث الأمة على العناية بالتعليم العالي "وضرورة المساواة بين الخريجين المغاربة والفرنسيين في الرتبة والأجور والتقاعد، وتحريض الشباب على اختيار المجالات العلمية والاقتصادية والاجتماعية في التعليم العالي.

وبعد سنتين من هذا تم عقد المؤتمر الرابع في شهر أكتوبر سنة 1934 لجمعية الطلبة في المدرسة الخلدونية بتونس .

وكان المؤتمر هذه المرة برئاسة السيد المنجي سليم، وقد مثل الجزائر فيه الشيخ سعيد الزاهري عن العلماء، والشاعر مفدي زكريا. وألقى الشيخ الزاهري تقريرا في الجلسة الأولى عن حالة التعليم الحر بالجزائر، وهو تقرير مفيد ومركز. وبعد التقارير في جلسات أوصى المؤتمر بخصوص الجزائر بما يلي:

❖ على جمعية العلماء أن تضع برنامج حر

❖ على الحكومة الفرنسية التوقف عن منع الجزائريين من تأسيس المدارس الحرة ومطالبتها بمنحهم الحرية الدينية لتأسيس المدارس القرآنية

❖ فتح الكتاتيب التي أغلقتها السلطات الفرنسية عموما في الجزائر وكان مستهدف من هذه التوصية الأخيرة منشور ميشال الشهير) على إنشاء المدارس الحرة.

ولا شك أن أثر العلماء في هده التوصيات أوضح.

وقد كان جدول أعمال المؤتمر يحتوي أيضا على دراسة الحالة المادية لطلبة التعليم الإسلامي، والتعليم الثانوي والعادي.

أما المؤتمر الخامس فقد احتضنته مدينة تلمسان 6 إلى15 سبتمبر سنة 1935، والملاحظ هنا أن هذه السنة بالذات كانت سنة غير عادية بالنسبة للجزائريين الذين كان الإحتجاج يبدو في كل تجمعاتهم على قرارات **رونيه** وزير الداخلية الفرنسية.

ورغم الظروف الصعبة إلا أن المؤتمر قد عقد وعمل أعضاؤه على إنجاحه فقد افتتح المؤتمر **الشيخ البشير الإبراهيمي** نائب رئيس جمعية العلماء وممثلها في الغرب الجزائري.

وكان المؤتمر حماسيا للغاية وتفاءل الشيخ البشير الإبراهيمي وغيره بمستقبل هذا العمل الطلابي وقد وجدنا صعوبة في تحديد عدد المشاركين في المؤتمر، إلا أننا ومن خلال التوصيات وما تم الإتفاق عليه بين المؤتمرين يمكننا استقراء حيثيات المؤتمر الذي كان بإجماع الحاضرين الذين دونوا ملاحظاتهم أو روى عنهم آخرون فقد غلب الحماس الوطني وروح الإسلام والعروبة والتغني بالأمجاد إلى حد أزعج بعض الفرنسيين واللذين منهم رئيس بلدية تلمسان أناذاك والذي كان فرنسيا بالطبع

ومن أهم التوصيات التي أصدرها المؤتمر الخامس ما يلي :

- ✓ **جعل العربية رسمية في المدارس الإبتدائية**
- ✓ **إجباريتها وانشاء فرع في مدرسة**

- ✓ **ترشيح المعلمين بالجزائر لإعداد المعلمين بالعربية**
- ✓ **حث الشعب الجزائري على الإستمرار في إنشاء المدارس العربية الحرة**
- ✓ **مطالبة الحكومة الفرنسية بجعل العربية رسمية أيضا في المدارس الثانوية**
- ✓ **تدريس الأدب العربي على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية**
- ✓ **تعليم العربية وعلومها في كلية الجزائر .**

كما أوصى المؤتمر بوضع برنامج "تربية وطنية" على مستوى المغرب العربي، وتحرير المرأة وتعليمها، ومحو الأمية، والعودة إلى التقاليد الإسلامية، وتدريس تاريخ المغرب العربي في جميع المستويات، وتحسين أوضاع أساتذة اللغة العربية ومدارسها وخريجيها .

أما المؤتمر السادس لجمعية الطلبة فقد كان من المقرر أن ينعقد بفاس (المغرب) يوم 7 سبتمبر 1936 برئاسة السيد المنجي سليم من تونس. وبعد مراسلات بين اللجنة التحضيرية والسلطات الفرنسية في المغرب اقترح المقيم العام انعقاده في الرباط تحت رئاسته هو. ولكن اللجنة قبلت عقده في الرباط ورفضت رئاسة المقيم العام بحجة أن ذلك يخرجه عن كونه مؤتمرا طلابيا إلى مؤتمر سياسي، وبعد حضور المؤتمرين إلى الرباط في الموعد الجديد وهو 12 أكتوبر، أعلن المقيم العام (بيروطون) تأجيل المؤتمر إلى أجل غير مسمى .

وبعد ذلك أعلنت جمعية الطالب المغربية على لسان رئيسها عبد الخالق الطريس، عن دعوة المؤتمر للإنعقاد في مدينة تطوان الخاضعة عندئذ لإسبانيا. **وقد اشتمل البرنامج المعلن على النقاط الآتية:**

- ❖ **رفع المستوى الثقافي في شمال أفريقية**
- ❖ **تدعيم الصلات بين الأقطار الثلاثة من جهة وبينها وبين البلاد العربية والإسلامية من جهة أخرى.**

- **توحيد مراحل التعليم بشمال أفريقية .**
- **دراسة الأمراض الاجتماعية في الأقطار الثلاثة والبحث عن علاجها**
- **وضع كتاب تاريخ واحد للأقطار الثلاثة .**
- **فصل الأوقات الإسلامية عن الدولة .**

بناء على الدعوة فان المؤتمر كان سينعقد بتاريخ 21-27 أكتوبر، سنة 1936. وقد حضر حفلة الافتتاح خليفة السلطان بتطوان وممثلو السلطات الإسبانية.

وإن كنا لا نستطيع الآن الحديث عن أية توصية فإننا لا نستبعد أن الأمر كان في نفس اتجاه توصيات المؤتمر السابقة وهذا لسببين إثنين على الأقل : **صلابة جمعية طلبة المغرب ورئيسها الذي شارك في معظم الأنشطة العامة على مستوى شمال إفريقيا الخاص بالطلبة وحضور غالبية المؤتمرات وكذا عدم وجود أي احتجاج على مستوى بقية الفروع للجزائر وتونس أو ردود أفعال تؤكد على شذوذ التوصيات**

من الجدير بالذكر هنا أن التواصل والاهتمام المشترك بين الطلبة في الأقطار الثلاث بل والجمعيات الإصلاحية وغيرها كان قائما، فنجد على سبيل المثال أن (**البصائر**) قد شاركت في هذا الإتجاه ما كان يصلها من قيادة المؤتمر حول هذا الموضوع.

إن هذه الوحدة والتضامن بين الطلبة لم تكن إلا مرحلة ستتبعها مراحل يتميز خلالها عناصر هذه الجمعيات بعد التخرج، ونجدهم يندمجون بنسب متفاوتة في العمل السياسي وتتجاذبهم التيارات الثلاث في الحركة الوطنية بين النجمين والاندماجيين والذين سيظلون في الإصلاح.

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين :

تأسست (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) يوم الخامس من مايو سنة 1931 بالجزائر العاصمة.[1]

إن تأسيس جمعية العلماء المسلمين يعود إلى رغبة أكيدة لدى مجموعة من العلماء اللذين وصفوا بالإصلاحيين وهم مجموعة من اللذين قرروا التصدي لما شاب العقيدة الإسلامية ولما تضررت منه اللغة العربية في بلادها والتاريخ الجزائري وهكذا، وبعد تجارب على المستوى الإقليمي، تأسست (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) يوم الخامس من مايو سنة 1931 بمدينة الجزائر، وحضر الإجتماع 72 عالما جزائريا جاؤوا من مختلف أنحاء الجزائر ومن مختلف المرجعيات الدينية، الإسلامية، وهكذا حضر تيار الإصلاح والذي اشتهر بأنه متشدد في تلك الفترة بالإضافة إلى جماعة المحافظين واللذين اتهموا بالإنغلاق وتشويه الدين من طرف بعض عناصر التيار الأول.

و تمت دعوة المجتمعين من قبل لجنة تأسيسية ترأسها عمر اسماعيل هذا الأخير الذي قام بتوجيه الدعوات للمشاركين وتحديد مكان وزمان الإجتماع حيث كان نادي الترقي مقرا للإجتماع.

على إثر ذلك تشكل مجلس إداري من ثلاثة عشر عضوا وأسندت الرئاسة **للشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس** الذي تغيب في اليومين الأولين وشارك في أشغال المجلس في اليوم الآخر .

ورغم غيابه في اليومين الأولين فقد أجمع الحاضرون على ترشيحه وانتخب غيابيا، مع الإشارة أن أعضاء التيار الإصلاحي شكلوا الغالبية في ذلك الاجتماع التأسيسي.

[1] الدكتور أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 81

وإن وجود بعض العناصر من خارج التيار الإصلاحي في ذلك الاجتماع يعيده البعض إلى عملية مقصودة من طرف اللجنة المشرفة ورئيسها عمر إسماعيل، لعدم إعطاء الاجتماع صبغة أحادية والإرتكاز على تنوع الحساسيات للظهور بمظهر اللجنة التي لا تقصي أحدا.

وبإمكاننا أن نؤكد على الفائدة الأولى لهذه النظرة من طرف لجنة التأسيس حيث ساهمت في عدم عرقلة ملف الجمعية على المستوى الإداري فلم تتماطل الإدارة الفرنسية في منح الإعتماد لجمعية العلماء الجزائريين، الذي تم في مدة لم تزد عن أسبوعين رغم تصدر الإصلاحيين قائمتها وهيمنتهم على إدارتها .

ولقد تميزت الفترة الأولى التي أعقبت التأسيس بفترة هدوء وعدم تنافر أطراف المجتمع الجزائري آنذاك التي كانت تنشط في المجال الديني الإسلامي، وهكذا مرت السنة الأولى دون مشاحنات بين الطرفين وبعض رجال الدين المتعاونين مع الإدارة الاستعمارية من جهة وأعضاء التيار الإصلاحي والذي كان يوصف في فترة العشرينيات خاصة بأوصاف، منها التطرف والتشدد وغيرها.

وهذا بسبب عدم وجود مرجعية واحدة لتلك الأطراف في فهم الدين الإسلامي أو في الأخذ بأسسه وكانت سنة 1930-1931 بمثابة ابتهاج كبير على مستوى الشارع آنذاك والذي تفاءل كثيرا بما ظهر من وحدة في صف العلماء بمختلف تياراتهم.

وعلى وجه الخصوص فإن ميلاد الجمعية والوحدة المؤقتة لمختلف التيارات الإسلامية كان بمثابة رد ولو معنوي على الإحتفال الفرنسي الكبير إلى حد الإستفزاز بمناسبة الذكرى المائوية لاحتلال الجزائر الذي أقيم يوم 5/07/ 1930.

ونجد في اطار البحث الخاص بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين أن فترة التأسيس هذه قد جاءت بأشياء كثيرة لم يتعود عليها العمل الجمعوي في الجزائر، والذي كان في بدايته الأولى، ومن ذلك تنظيم الإجتماع التأسيسي بمدينة الجزائر

والتي ضمت الكثير من الوجوه البارزة من جهات الجزائر المختلفة وكان بالإمكان تنظيم هذا الإجتماع بالمدن الأكثر محافظة كقسنطينة.

بالإضافة إلى كون الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس والذي كان أول رئيس لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، لم يكن من المقيمين بمدينة الجزائر، بل من سكان مدينة قسنطينة في الشرق الجزائري وهكذا كان حال أغلبية القياديين والذين ساعدوا الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس في تسيير الجمعية، حيث جاء معظمهم من المدن الداخلية أو الجنوب.

ولعل هذا السبب الأخير هو الذي دفع رئيس الجمعية الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس لاتخاذ قرار بتكليف هيأة بمثابة لجنة تشكلت من خمسة أعضاء ترأسها السيد عمر إسماعيل، وكانت بمثابة الكتابة العامة للتنظيم حيث أنيط بها أمر التنسيق بين جمع الأعضاء وحفظ الوثائق والميزانية والتحضير للاجتماعات الدورية للمجلس الإداري.

إن كون الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس من مدينة قسنطينة ومعظم أتباعه كانوا قد يسروا قبوله كزعيم لفئة المسنرين الإسلاميين وخاصة للإصلاحيين منهم حيث أن اتخاذ مدينة الجزائر وليس قسنطينة مقرا رسميا لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، كان بمثابة دليل على عدم استحواذ البادسيين كما عرفوا آنذاك بشؤون الجمعية، ضف إلى هذا كون أن النشطين في الحقل الإسلامي كانوا من النشاط لما يكفي لديمومة توهج الجمعية، وكان لعامل الإنفاق على لم شمل أعضاء الجمعية بمدينة الجزائر من قبل أعيانها الأثر الكبير، حيث كان أعضاء نادي الترقي أصحاب فضل في الإنفاق العام على شؤون الدعوة واستضافة أعضاء الجمعية خلال تأسيسها، لعل احتضان نادي الترقي لأول اجتماع بل الإجتماع التأسيسي دلالة قصوى على احترام الجميع لذلك النادي في ذلك الوقت على الأقل.

ولعل أفضل شرح لتصور مجموع الإصلاحيين لمسألة التأسيس واختيار مدينة الجزائر كمقر رسمي آنذاك ما ورد على لسان الشيخ الإمام عبد الحميد ابن

باديس في الخطبة التي ألقاها في الاجتماع التأسيسي يوم 7 ماي 1931 حيث أقر أنه يفضل التعامل بالتي هي أحسن وبطرق الحوار مع كل التيارات بما في ذلك الإدارة الفرنسية والمحافظين في الحقل الإسلامي. إن هذا العمل الإصلاحي وكما سلف ،لم يكن وليد 5 ماي 1931 فجذور هذا العمل تعود إلى بداية القرن العشرين وتطورت أكثر على يد الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس كما استفادت من طلبته وأتباعه لما بعد الحرب العالمية الأولى وخاصة في نهاية العقد الثالث من القرن العشرين.

فإبان نفس الفترة تأسست الصحافة الإصلاحية وتأسست النوادي وانتشرت المدارس الحرة ومدارس الوعظ والإرشاد في كثير من القرى والبلدات الجزائرية.

ولا يمكن لأي دارس موضوعي إلا أن يعترف بدور الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس بوصفه المحرك الأساسي والعمود الفقري لهذا النشاط الإصلاحي في تلك الفترة بقلمه ولسانه وأتباعه وصمعته.

وإذا كان تأسيس الجمعية يؤوله البعض كبعث للإصلاح فإن بعض الدارسين يعتقدون أن ميلاد الجمعية كان لفائدة غير الإصلاحيين أكثر من الإصلاحيين ومن البادسيين خاصة حيث ونتيجة لتبلور أفكار الإصلاحيين وتجسيد أدوات أعمالهم في عقد العشرينيات كان يشعر المحافظون بأنهم قد همشوا، ويعتقد بعض الدارسين أن ترحيبهم بتأسيس الجمعية كان محاولة لاستعادة أرضيتهم وإطالة عمر تلك التيارات، وفي نفس الوقت فإن الرغبة الفرنسية كان هدفها هو ملء الفراغ الذي كان يشعر بها المسلمون في الجزائر خاصة مع نهاية تجربة الأمير خالد وما تعرض له التيار الأساسي المطالب بالاستقلال في نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات كما مر معنا. وهكذا جاءت الموافقة الإدارية لفرنسا على تأسيس الجمعية سريعة، ولعل ما يذهب إليه بعض الباحثين الذين درسوا تاريخ فرنسا المعاصر ما يفيد أن فرنسا لا تتضرر من تأسيس جمعية دينية تجمع كلمة رجال الدين في

الجزائر؟ فالذي يؤيدها فهو في إطار أصدقائها والمتعاونين معها ومن كان مستقلا أو ينأى بنفسه فيصبح التعامل معه من السهولة بمكان ،وفي كل الأحوال فإن فرنسا لن تخسر شيئا.

ويظهر أن التيار المجددين أي المصلحين كانوا على علم بأفكار الإدارة الفرنسية، وهذا بالضبط ماجعلهم يمارسون المرونة منذ البداية إزاء الإدارة الفرنسية إلى أن تحتم على الجمعية الظهور بالمدافع العنيد على ما اعتقدت أنه ثوابت، وهذا ما حصل في بعض محطات تاريخها.

نجد أن من الصعب الفصل بين الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس كرجل ورمز وكأسلوب في الدعوة والتسيير وبين جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وهذا طيلة العقد الرابع من القرن العشرين أي إلى غاية وفاته يوم 16 أفريل 1940 وهذا كان خاص بهذا الرجل حيث أننا نجد غالبية التجارب الجمعاوية كان فيها الرئيس مستفيدا من الهيأة أو الجمعية وليس العكس ومن المؤكد أن الغالبية من المهتمين يعتقدون أنه لولا دور الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس ورغبته الشخصية لما تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بذلك المحتوى آناذاك ونرجح أن تأسيس الجمعية كان لشخصية الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس القول الفصل في تأسيسها كما لا يمكن أن نهمل أن جملة من الدعاة والعلماء كان لهم الفضل في التعجيل بعملية التأسيس وتوسيع أنشطة الجمعية، كما نلاحظ هنا أن الوضع العام للبلد آنذاك دفع في هذا الاتجاه.

وإذا كنا قد سلمنا بتوفر كل تلك الأسباب لتأسيس تلك الجمعية وانتشارها في وقت قياسي فإننا نعود ونؤكد على أهمية شخصية **الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس،** فقد كان ينتمي لأسرة عريقة وغير مزعجة للإدارة الفرنسية حتى وإن اعتقد أن بعض الدارسين أن تلك الأسرة كانت موالية أو محسوبة على المتعاونين مع الإدراة الفرنسية.

كما يعتقد جل اللذين أرخوا في تلك المرحلة التاريخية وللجمعية ولرئيسها أن وضعية أسرته ساهمت كثيرا في حمايته من البطش الفرنسي، وإن كنا نعتقد أن الإستعمار الفرنسي لم يكن يعير لأي أسرة مهما علا شأنها أي اهتمام إذا كان أحد أفرادها يمثل تهديدا واضحا لمصالحها ووجودها، والأمثلة عن ذلك ليست بالقليلة فما فعله الجيش الفرنسي في سنتي 70 /71 من القرن التاسع عشر بأبناء مناطق القبائل الصغرى ومعظم شرق البلاد من بطش وتنكيل ومصادرة الأراضي، رغم أن اللذين ثاروا لم يكونوا إلا جزءا من تلك المنطقة.

لم يشفع لآل المقراني أنهم كانوا لا يجاهرون بعدائهم لفرنسا لسنوات كما نلاحظ هنا أن حضوة الأسرة المهيمنة على منطقة جنوب غرب الجزائر وخاصة في منطقة **أولاد سيدي الشيخ** لم تحُول بين فرنسا وأولاد وأتباع **سيدي الشيخ** في الثورة المعروفة باسم زعيمها **الشيخ الإمام بوعمامة**.

ونرجح في هذا المقال أن دور أسرة **الإمام الشيخ عبد الحميد ابن باديس** كان يعين وييسر **للشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس** نشاطه إلا أن وجود الجمعية والعلماء الذين التفوا حولها بالإضافة إلى كونه كان يشتغل في الشفافية التامة ونضيف إلى هذا الأوضاع الفرنسية ذاتها والتي كانت تعرف في تلك الفترة تطورا أساسيا في مسألة إشاعة السلم والإستقرار في المستعمرات.

كما مر معنا ففرنسا في تلك الفترة بالذات كانت تعيش فترة تحول كبيرة ويكفي أن نستدل بتتابع 12 حكومة على السلطة في باريس في عشرية من الزمن كما نلاحظ أن الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس من مدينة قسنطينة، وهي عاصمة الجهة الشرقية في الجزائر، هذه المدينة التي كانت تعتبر قاعدة أنصاره والتي يمكن أن يعول عليها في أية أزمات قد تطرأ وهذا الرأي وإن كان صحيحا بالنسبة لمختلف المشاهير على مستوى جهاتهم إلا أنه لم يكن سوى عامل مساعد في إشاعة الثقافة والإصلاح، ومن الممكن أن نؤكد على أن هذه الوضعية ودور أنصاره

في قسنطينة جعله في عيون الكثير من الناشطين في الحقل الديني الإسلامي مهاب الجانب.

ما يمكن الإشارة إلى بعض ماشتهر به الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس في مرونة التعامل مع غيره واعتداله، كما نشير هنا أن البعض اعتقد أن الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس كان طُرقيا في بداية طريقه ويستدلون بهذا على تسامحه مع الطرقية وعلى قبول الطرقيين له، وإن كان هذا أشبه ما يكون بتأويل شخصي من قبل بعض الدارسين، فإننا نعتقد إن صح، فإن الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس كان من الطرقيين في بدايته فإن الغالب أن الإنسان بعد إقلاعه عن مذهب أو إيديولوجية أو دين واعتناقه لمذهب أو إيديولوجية أو مذهب أو دين يكون أشد ما يكون الإنسان خصومة لتلك الأشياء من ماضيه.

ومهما كان فإن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كانت الوعاء الذي انصهرت فيه الكثير من الطاقات والكفاءات في أول تجربة قطرية عرفتها الجزائر في مجال الثقافي والتربوي منذ 1830

إذا كانت عملية التأسيس واختيار الرئيس تمت بطريقة واضحة ورصينة فإن تحديد الأهداف الخاصة بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بل شرح تلك الأهداف كان دوما ولا يزال محل نقاش علميا تاريخيا ارتبط بالعناصر الذاتية لكل دارس أكثر من الموضوعية في الكثير من البحوث وإن كنا نعتقد أن ساحة هذه النقاشات يمكن اختصارها في ثلاث أطروحات هامة

أول عنصر : يرتكز عليه العمل في هذا المجال هو المصرح به من طرف المؤسسين، الذين تزعموا عمل الجمعية فيما بعد وعليه وبناءا على ذلك فإن الجمعية هي هيأة تعنى بإعادة تلقين العربية والمحافظة عليها وترقيتها

ثاني عنصر :التركيز على المقومات الشخصية الجزائرية استنادا على البعد الديني والحضاري العربي الإسلامي

ثالث عنصر والأساسي : هو التجديد في شؤون الدين الإسلامي وتطهير المفاهيم الدينية مما علق بها من شوائب في أذهان بعض الفئات وإذا أخدنا هذه الأهداف كما هي، فإننا نعتقد أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لم تتناقض في تجسيدها والدفاع عنها مما يملي على الجمعية أن تأخد أساليب وطرق في التعامل قد تكون أحيانا أشبه بالسياسة وفي أطوار أخرى بعيدة كل البعد عن الحقل السياسي.

هذا في اعتقادنا الذي جعل أصحاب الطرح الثاني يراهنون على الدور السياسي لجمعية علماء الجزائريين المسلمين والذي في اعتقادهم كان يرغب ويعمل من أجل دولة جزائرية مستقلة عن فرنسا.

ولعل لذا التيار ما يبرر دعواه خاصة، إذا وضعت في إطارها التاريخي حيث كان الصراع بين القوى الحية في الجزائر والاستعمار الفرنسي على أشده في كل المستويات لكن هذا لا يمكن أن يخفي المنافسة المريرة والتنافس الكبير بين أجنحة أو تيارات الحركة الوطنية في تلك الفترة حيث كانت تتبناها ببعض مميزاتها، وإذ برزت الجمعية علنا بدفاعها عن العربية والإسلام فإن علماءها وأتباعهم عرفوا بأنهم يعملون من أجل التخلص من الاستعمار عن طريق التدرج وعدم حرق المراحل، وفي كل الأحوال فإننا واستنادا على روح الدين الإسلامي خاصة بالقراءة الباديسية لا يمكن إلا أن تكون أنشطة العلماء المسلمين الجزائريين تهدف في غاية قصوى إلى تحرير الجزائر.

ومما طرح أيضا في الساحة شرحا وتفصيلا لدور الجمعية وأهدافها ما تم تبنيه من طرف بعض خصوم هذه الجمعية من الجزائريين وبعض المثقفين الفرنسيين ومفاد ذلك أن الجمعية أسسها أناس من أشباه مثقفين أو أنصاف هؤلاء والذين تشبعوا ببعض المظاهر الثقافية الدينية خاصة لغير الجزائريين ولاسيما في الأقطار العربية الأخرى وذهب تحليل هؤلاء إلى حد اتهام أعضاء الجمعية بأنهم من الرجعيين وأنهم يساهمون في إثارة الفتن بين الجزائريين والتخريب.

وهكذا فإننا نجد أن أهداف الجمعية برزت من خلال وثائق رسمية وتصريحات رسمية لمسئوليها، كما أننا يمكن أن نتلمسها في إنجازات الجمعية العامة وسلوك مسئوليها، إلا أن الغالب في فهم وتحديد الأهداف هو ما يقوم به بعض المحللين والدارسين لقراءة نوايا أعضاء الجمعية مستندين في ذلك على مرجعياتهم الثقافية كمحللين وعلى مبدأ الصراع بين الحضارتين باستمرار.

ويمكن في هذا الصدد الاستشهاد ببعض التصورات والتحاليل لتأكيد عمق الاختلاف بين المحللين حول جمعية العلماء الجزائريين، فهذا السيد فرحات عباس المسلم الفرنكوفوني والذي آمن طويلا بإمكانية التعايش بين المسلمين الجزائريين وفرنسا في إطار واحد على أساس المساواة بين الجميع، يرى في جمعية العلماء المسلمين ويقول "أن أهدافها كانت تجديد الإسلام، والصراع ضد المرابطين أداة الاستعمار، وتكوين إطارات الثقافة العربية " وأما السيد جوزيف ديبارمي رأى سنة 1932 أن أهداف جمعية العلماء تتمثل في فهم لغة القرآن، والعودة إلى الثقافة الإسلامية القديمة، واعتبار المغرب العربي كقلعة للعبقرية الشرقية في وجه الغرب، وتنقية وتبسيط الدين الإسلامي.

ومن جهة أخرى أن المؤرخ شارل آندري جوليان الذي اهتم كثيرا بتاريخ الشمال الإفريقي يرى أن جمعية العلماء الجزائريين المسلمين تأسست لتطهير الدين الإسلامي مما شابهُ وعلق به من خرفات وإذا كان هذا عرض مختصر لبعض وجهات النظر لمن كان له رأي من الجزائريين والأجانب عن الجمعية، فإن رجال الجمعية وأتباعها كانوا يؤكدون دائما على أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين هي حركة إصلاحية تؤمن بأن التغيير الحقيقي لا يمكن إلا أن يكون من خلال تحضير الإنسان وتكوينه على غرار ما عرفه المسلمون والناس من السيرة النبوية الشريفة والتي اهتمت بتكوين وترقية الإنسان العربي قبل أي عمل عدائي ضد أي كان. أما نظرة الإدارة الفرنسية الاستعمارية فقد كانت تعتبر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في نفس خانة الأحزاب السياسية في الكثير من الأوقات.

وهكذا وبعد التأسيس ومرحلة شهر العسل نجدها قد مارست ضغوطا على الجمعية وخاصة في فترات الاستعجال أو الطوارئ، هذا ما نجده في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، وقد يلتقي هدا الموقف مع تحاليل معظم السياسيين واللذين نشطوا في تلك الفترة بالجزائر أو فرنسا، الذين أكدوا على أن قناعتهم فيما يتعلق بأهداف الجمعية تدفعهم للتأكيد على أن هذه الأهداف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وسواء على المدى القصير أو البعيد فإنها سياسية واستراتيجية تهدف لإنهاء الاستعمار الفرنسي بالجزائر.

هكذا نجد أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية سلطت على العلماء المسلمين الجزائريين خلال الثلاثينيات والأربعينيات ما سلطته على السياسيين وقد اعتبرتهم الإدارة الفرنسية الاستعمارية خطرا على الوجود الفرنسي، وأمرت بحبس زعمائهم قيادي الجمعية ووجهت إليهم مختلف الاتهامات وحكمت عليهم أحكاما قاسية. وهذا كان على وجه الخصوص بعد مشاركة العلماء المسلمين في المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة 1936 هذه المشاركة التي تسببت لهم في انتقادات من منافسيهم والإدارة الفرنسية الإستعمارية، متهمين العلماء المسلمين الجزائريين بانحرافهم عن هدفهم الديني الذي كان في تصور الإدارة الفرنسية أو هكذا كانت تريد أن تفهم أن الدين هو عبادات فردية يقوم بها الشخص إزاء معبوده فحسب، كما ندرج هنا موقف الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس من قضية الأمة الجزائرية سنة 1936 قد دفع خصومه السياسيين للتشهير به والإنكار عليه الخوض في شؤون السياسة .

فلما أنكر السيد فرحات عباس وجود أمة جزائرية في التاريخ كان رد الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس أنه قد نظر في الماضي والحاضر ووجد أن الأمة الجزائرية قد تكونت عبر العصور، وأن لهذه الأمة تاريخها ودينها ولغتها وثقافتها وخصائصها، وأن هذه الأمة ليست فرنسية ولا تستطيع أن تكون فرنسية ولا تريد أن تكون فرنسية.

بالإضافة إلى أحداث أخرى عبرت فيها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين خلال الثلاثينات على تصوراتها الخاصة بالسياسة كما ورد على لسان رئيسها الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس. فقد قال مرة بأن الاستقلال حق طبيعي لكل شعب على الأرض. وعارض هو وأنصاره الاندماج بشدة واعتبره خطرا على وجود الكيان الجزائري.

كما نجد أن بعض الدارسين والذين اهتموا بأقوال تلامذة الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس يؤكدون أنهم يشكون في مسألة موت الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس يوم 16 أبريل ومرد شكوكهم أن الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس كان يتحدث في مجالسه الخاصة عن ضرورة التفكير في الجهاد والثورة على فرنسا.

ويؤكد هؤلاء التلاميذ أنه يعارض كشخص مسألة التأييد لفرنسا ضد خصومها الأوروبيين كما حدث في 1938 على مستوى المجلس الإداري للجمعية ولعل هذا ما يشرح لنا بوضوح مسألة التحاق العلماء بالثورة مبكرا وحلهم لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين دون تردد.

وإذا اعتمدنا على تفسير أبا القاسم سعد الله فإننا نجد ما يلي كشرح لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأهدافها " أن حركة العلماء كانت متعددة الأهداف إذا نظرنا إليها نظرة المعاصر الذي يوزع المسؤوليات على أصحاب الاختصاص.

فالمعاصرون وزعوا أحمال الوطنية الجزائرية على هيآت معينة، وخصوا كل هيئة بعمل، فأعطوا النخبة صفة الاعتدال وتأييد الاندماج، وأعطوا النجم صفة الثورية والانفصالية عن فرنسا ومعاداة الفرنسيين، وأعطوا العلماء صفة الدفاع عن العروبة والإسلام وإصلاح الدين والمجتمع.

فإذا خرجت هيئة عن اختصاصها في عين المعاصر فهي منحرفة عن أهدافها غير وفية لمباد ئدها، ولكن الحقيقة بحسب رأي تصوري هي أن العلماء كانوا

مصلحين بالمعنى الشامل للإصلاح. والإصلاح بالمعنى الشامل قد يبدأ بالثقافة أو بالدين أو بالمجتمع، ولكنه في نهاية الأمر يغطي كل مظاهر الحياة في مجتمع ما، بما في ذلك السياسة. وهذا بالضبط ما حدث للإصلاح بالجزائر.

وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض المعاصرين كانوا يفرقون بين الحركات العربية والإسلامية فالوهابية مثلا كانت في نظرهم حركة أجنبية عن الجزائر وكذلك العبدوية (نسبة إلى **محمد عبده**) و**الأفغانية** وغيرها بينما الواقع أن هذه الحركات تنبع من أصل واحد هو الفكر الإسلامي ومن حضارة واحدة هي الحضارة العربية الإسلامية.

وعلماء الجزائر كانوا يعتبرون أنفسهم جزءا من هذا الفكر وهذه الحضارة وممثلين لهما في الجزائر وليسوا غرباء أو أجانب عنهما."

ونضيف إلى هذا الرأي كون أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تفطنت منذ البداية الأولى لعمل مؤسسيها أن السباق بينها وبين فرنسا يكون في الأساس إلى ملأ الوعاء الاجتماعي الثقافي للجزائريين والذي حرصت فرنسا على إفراغه بطرق التجهيل وتوجيه التعليم، حتى إدا أصبح فارغا قامت بملإه بما تريد، ونجد أن فرنسا قد نجحت في هده التجربة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث شكلت أفراد وأفواج أصبحت تتبنى الفرونكوفونية كإيطار ومرجعية بغض النظر عن كون هده المرجعية سابقة للإسلام أو مكملة له كما هو الحال بالنسبة للشيوعيين الفرنكوفونيين أو للفرنكوفونيين المسلمين في الجزائر وهكذا نجد أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عملت على التعامل مع العامة من الناس لتركيز مبادئ الثقافة العربية الإسلامية كسد منيع أمام الهيمنة الثقافية الفرنكوفونية. والذي كان الاختلاف كبير في فهم وترتيب الأهداف بالنسبة للجميع فإن الوسائل والأدوات لتجسيد الأهداف الخاصة بالجمعية كانت طيلة الفترة الممتدة من 5 ماي 1931 إلى اندلاع الثورة الجزائرية هي نفسها، وهكذا نجدها ممثلة في المسجد والمدرسة والنادي والصحافة. فالمسجد كان للوعظ والإرشاد بطريقة العلماء الجديدة في فهم الدين ودوره في الحياة.

أما المدرسة فكانت لتربية وتعليم النشء الجديد وتخريج إطارات الثقافة العربية الإسلامية. والنادي كان للتوعية والتوجه الوطني بالخطب والمحاضرات والمسامرات والمسرحيات والأشعار والأناشيد.

و الصحافة كانت لنشر المبادئ والأهداف والدعوة إلى اليقظة، والدفاع عن الجمعية ضد خصومها سواء كانوا من الإدارة الإستعمارية الفرنسية أو من القطاعات الشعبية التي كانت تنشط في اتجاهات تبدو متضاربة أحيانا.

وكما هو معلوم بالضرورة المرجعية التي يشترك فيها كل العاملين في حقل الدعوة والإصلاح في كل أقطار البلاد العربية وعلى امتداد الأراضي الإسلامية أن المرجعية تظل واحدة وإن اختلفت الأولويات باختلاف الأزمنة والظروف المحيطة والإمكانيات الذاتية لأصحاب المشروع الإصلاحي من قطر لآخر.

وهكذا ما هو ممكن لمصلحي مصر أو تونس ومراكش آنذاك ألا يتعاملوا مع الشأن السياسي بنفس الحدة التي كانت بادية في الجزائر، إلا أن كل هذا لا يغفل أن التوجه الإصلاحي في أي مستوى كان ينطلق من المرجعية التي تؤكد على مسؤوليات الفرض والمسؤوليات الجماعية، أو بتأكيد بعض الدارسين على أن الإسلام دين ودولة.

ومما زاد الطين بلة بالنسبة للجزائريين أن الدولة الفرنسية كانت دولة علمانية تفصل بين الدين والدولة فصلا تاما، بالإضافة إلى كونها نهجت في الجزائر سبيل الاستيطان وإلحاق الجزائر بأراضيها على عكس ما كان قائما في بعض الأقطار العربية والإسلامية الأخرى والتي ظل شكل الدولة قائما فيها وبعض الشؤون الداخلية احتفظت بشكلها على الأقل، خاصة ما تعلق بالجانب القضائي والتربوي، وهذا ما لم يحصل مطلقا في الجزائر بصفة واضحة ومستمرة طيلة 132 سنة، رغم أننا نجد بعض التطبيقات لما أطلق عليه بالقضاء الشرعي في بعض المناطق إلا أنه لم يكن يمثل الكيان الجزائري السياسي على غرار ما كان لنظيره في مراكش ومصر على سبيل المثال من مكانة وتمثيل لكيان سياسي قائم رغم الحماية أو سياسة الحجر، إن أنشطة

الجمعية ورغم التعقيدات والتي يجدها كل دارس في وصفها بكونها سياسية أو لا سياسية إلا أن ردود أفعال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على بعض القرارات الفرنسية من خلال التجمعات والإحتجاجات وحضور المهرجنات الخطابية والمشاركة فيها بالإضافة إلى إرسال الوفود والبرقيات إلى السلطات الفرنسية المركزية على وجه الخصوص، وهذا في أكثر من مرة من قبل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، حيث نجدهم على سبيل المثال خلال ظهور منشور ميشال وقرار رينيه اللذان أثارا موجة من الإحتجاج لدى الجمعية قابلتهما برد عنيف في صحافتها وإجتماعاتها وبالبرقيات والرسائل إلى المسئولين.

كما نشير أن أعضاء الجمعية من مختلف المستويات كانو يترددون في مقابلات للمسؤلين الفرنسيين على شؤون الأهالي ويظهرون لهم تضمر الجمعية من الإجراءات التي تتخذ ضد حرية التعليم والصحافة والوعظ في المساجد.

ومن أهم المقابلات في أواسط الثلاثينيات كانت مع السيد رينيه الذي كان وزيرا بالحكومة الفرنسية آنذاك عند زيارته للجزائر في سنة 1935، كما نسجل عدم تهاون الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس وزملائه في التنقل عبر جهات الجزائر واعظين ومنبهين من خطر القوانين التي كانت تصدر من طرف فرنسا ومهيبين بالأشراف والعلماء وشيوخ القبائل بالإضافة إلى الوجهاء بل بحملة القرآن الكريم للقيام بمسؤولياتهم في المحافظة على الدين والشخصية الجزائرية.

ونجدهم قد زاروا في 1935 لوحده عشرات المدن والبلدات والمداشر للأغراض المذكورة سلفا، كما أصبح واضحا الدور الطلائعي لجمعية العلماء المسلمين أكثر فأكثر خلال مشاركتهم في المؤتمر الإسلامي الشهير والذي رغم نتائجه السلبية، فقد أكد على وجه الجزائر في مواجهة الإستعمار الفرنسي من جانب وبعض المشككين في هذا الكيان من أبناء الجزائر وغيرهم من جهة أخرى.

هكذا نجد أن العلماء قد شاركوا في هذا المؤتمر بتمثيل رفيع حيث شارك فيه زعيم الجمعية الشيخ الأمام عبد الحميد ابن باديس بالإضافة إلى الشيخ الطيبي

العقبي والشيخ البشير الإبراهيمي والذين ضمهم الوفد الذي مثل المؤتمر وانتقل إلى باريس واجتمع هناك بمسؤولي الدولة الفرنسية وببعض الصحافيين الفرنسيين وبزعماء حركة نجم شمال إفريقيا.

وكانت هذه المناسبة من أهم المناسبات التي حاول الوفد أن يُطلع المسؤولين في باريس على وجهات نظرهم المشتركة كقياديين جزائريين وعلى أهداف حركتهم وعلى ما تعانيه منه دعوتهم من اضطهاد ومضايقات.

كانت في كل هذا جمعية العلماء الجزائريين تتوخى وبدقة متناهية الإبقاء على دعوتها وعدم استفزاز الإدارة الاستعمارية ليقين مسؤولي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، أن إمكانياتها كجمعية ليست في مستوى رد الأذى الفرنسي إن قررت السلطات الفرنسية الإستعمارية حل الجمعية أو ملاحقة القائمين عليها، وهذا ما حدث لبعض القياديين كما سوف نوضح ذلك لاحقا.

كما كانت تحتج وتثور على رجال الدين الإسلامي الموالين للإدارة الفرنسية الاستعمارية إلا أنها كانت تبقي الباب مفتوحا أمامهم للتعاون مع الجمعية لوصفهم جميعا من علماء الدين الإسلامي في الجزائر، كما نجدها تحذر النواب والنخبة من نتائج أي اندماج كان مع فرنسا والمطالبة بالمساواة في الحقوق، إلا أنها لا تتوان في طلب دعم النخبة والنواب لرفع أي قرار بحجب صحيفة أو منع نشاط تقوم به الجمعية، حيث ذهب البعض إلى التأكيد على أن الجمعية لم تمانع في أي اتصال مع الشيوعيين ويهود الجزائر وغيرهم إذا اقتضت الضرورة.

وهكذا نجد أن تتبع ممارسات الجمعية اليومية دفعت ببعض الأطراف التي لم تستوعب وظيفة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى اتهامها بعدم الوضوح أو أحيانا بالتخلي عن مبادئها وفي مرات أخرى بالتطرف، ونرجح هنا أن جمعية ع م ج كانت لا تتردد في الدعوة وتثبيت أسس الحضارة العربية الإسلامية وفي نفس الوقت كانت تعي جيدا كما ذكرنا سالفا إمكانياتها المحدودة وإمكانيات شعبها أيضا البسيطة في مواجهة فرنسا الاستعمارية والتي كانت تهيمن على مناطق شاسعة في

مختلف القارات ،ولا نجد أوضح تفسيرا لما رجحناه في هذا الصدد أكثر مما فصله الشيخ الإمام عبد الحميد إبن باديس في التقرير الذي قدمه لمؤتمر الجمعية الخامس الذي شرح من خلاله سياسة الجمعية في معالجة أوضاع الجزائر . فقال يخاطب زملاءه في الاجتماع

" ..لقد أبدت الجمعية أمل الأمة وألمها من ناحيتها الخاصة بها بما نشر لها وبما أبرقت من برقيات وما أرسلت من كتب. وقد أبدت ما لها من أمل يوم قابل رجالها وزير فرنسا م.ريني وسمعت منه ما قوى ذلك الأمل. وكم كان يسرني لو استطعت أن أذكر لكم اليوم شيئا من تحقيق ذلك الأمل، لكن بغاية الأسف لا أستطيع أن أقول لكم إلا أنه لم يتحقق شيئ منه فالمساجد ما تزال موصدة الأبواب في وجوه الوُعّاظ والمرشدين والمكتبات العربية، ولا زالت تلقى العراقيل الشديدة، وصحيفة الجمعية لا تزال في نطاق المنع والتحجير وما يزال رجال الجمعية البارزين تحت الرقابة والشدة بغير ذنب، غير أننا لا نقطع حبل الرجاء ما دام على رأس الإدارة رجل خبير يقدر العلم وأهله ربما انفسح أمامه المجال للعمل في عهد الولاية الجديدة ومع ذلك فإن إبقاء لصوت الحق أرفع باسم جمعكم هذا إلى المراجع العليا الإحتجاج على بقاء هذه الحالة التي يحال فيها بين علماء الإسلام ومساجد الإسلام ويحال بين الأمة وتعلم دينها في أماكن دينها ويعرقل فيها المسلمون على تعليم أبنائهم لغة وعقائد وآداب دينهم ويخنق فيها صوت جمعية دينية علمية فيحال بينها وبين الصحافة التي هي الأداة المشروعة والمعترف بها لكل جمعية لنشر دعوتها والدفاع عن نفسها"[1].

هكذا نجد استراتيجية الجمعية تؤكد لنا خلال الثلاثينيات أنها لا تخرج عن هذا الإطار ،وفي هذا الصدد فقد أشار بعض رجالات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد أشاروا أن الشيخ عبد الحميد ابن باديس كان يفصل بين ما يقوم به باسم الجمعية وما يقوم به باسمه الشخصي

[1] *Mohamed harbi ,op,cit,les archives*

فهو في الحالة الأولى كان لا يخرج عن دائرة القوانين والتشريعات الجارية عندئذ، ولكنه في الحالة الثانية كان لا يتردد في استعمال لهجة العنف والاحتجاج ضد الإدارة الفرنسية .

فإن كان من الصعب جدا إيجاد حدود واضحة بين الأمرين ومن ذلك أنه قد اعتمد جريدة الشهاب منبرا ينقل تصوراته الشخصية أكثر من كونها لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، كانت كثيرا ما تحتوي على مجاملات قد ينظر إليها غير المعاصرين على أنها مفرطة في المجاملة، من ذلك نشرها لصور الوالي العام وتهنئته وتعزيته ووصف بعض رجال الإدارة بالعلم والخبرة ونحو ذلك وهناك مواقف رواها الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس نفسه لا تخلو من غرابة.

وكتب مرة تقريرا عن جولاته في بعض جهات القطر سنة 1932 روى فيه الطريقة التي كان يقوم بها عند كل بلدة يزورها [1] .

فأول ما كان يزوره هو المسجد توجيها للناس إلى أهميته في مدينتهم أو قريتهم. ومنه كان يزور ممثل الحكومة (الفرنسية) في البلدة من العامل الفرنسي على المنطقة أو نائبه أو متصرف، وروى نفسه أيضا حادثة وقعت له يوم حاول بعض خصوم الجمعية الاستيلاء عليها بدل المصلحين أثناء أول اجتماع لتجديد المكتب الإداري.

فعند اضطراب الوضع وانتشار الفوضى استدعى الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس الشرطة للمحافظة على الأمن وقد عاب عليه ذلك من عاب ولامه على استدعاء الشرطة (الفرنسية طبعا) لفض تنازع العلماء، ولكن الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس دافع بحرارة عن الشرطة ومدحها. و قال بهذه المناسبة "**إن ارتباط الجزائر بفرنسا اليوم صار من الأمور الضرورية عند جميع الطبقات فلا يستطيع أحد من الجزائريين أن يتصرف خارج دائرة القوانين الفرنسية ولكن في نفس الوقت لا يمكن أن نرجو الكثير مثل سائر أبنائها، ورغبتهم الوحيدة هي أن**

[1] الدكتور أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص90

يكونوا مثل جميع أبناء الراية المثلثة في الحقوق كما هم مثلهم في الواجبات وأضاف على ذلك شكره "فضل الحكومة ورجالها في الجزائر " وشكر الصاحفة الفرنسية على تغطية أخبار تنقلاته.

وهذا ما يدعم بالتأكيد ما ذهبنا إليه سابقا في بحثنا هذا ومن الواضح أن جمعية العلماء م ج آمنت إيمانا عميقا بمبادئها والأسس التي بنت عليها نظرتها إلا أن هذا لم يدفعها لأية مغامرة من أي نوع كان في مواجهة الاستعمار الفرنسي، ولعل ومما لا شك فيه أن سياسة ترقية وعدم التنازل عن الحد الأدنى هو أساس التفسير العلمي لكل ما حاولت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين القيام به في عقدين من الزمن.

ومما يجعلنا نعتقد أن هذا الفهم كان راسخا في نفسية وأذهان القيادة في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وفي نفسية وذهنية رئيسها الشيخ عبد الحميد ابن باديس ما أنشده في أبياته الشهيرة التي كانت ردا واضحا على دعاوى الاندماج ونظريات غلات الاستعمار حيث قال :

"شعب الجزائر مسلـمـا	**وإلى العـــــروبة ينتسب**
من قال حاد عن أصلــه	**أو قال مات فقد كــذب**
إلى أن يقول :	
يا نشئ أنت رجـاؤنــــا	**وبك الصباح قد اقتـرب**
خذ للحياة سلاحـهـــا	**وخذ الخطوب ولا تهــب**

ومن خلال هذه الأبيات المعبرة والمواقف التي ذكرناها سالفا نتأكد أكثر فأكثر أن فهم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين للفرق بين الحق والممكن كان فهما دقيقا، وعملا بأسلوب التدرج وانتهاز الفرص متى أتيحت، كان عمل هؤلاء وطنيا مرتكزا على ما اعتقدوا أنه السلاح الحقيقي الضامن للانتصار، أي طلب العلم والمعرفة وفهم الدين من مراجعه الأصلية النقية.

قد تعاملت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بطرق كثيرة ولم تُعِر المتغيرات اهتماما كثيرا، فرغم أنها شعرت بالعداء من أول وهلة إلا أنها كانت تمارس بعض التحالفات مع الذين عملوا على إيذائها، ومن ذلك موقفهم من منشور ميشال الذي وضحنا سابقا مرارة التعامل بين الجمعية والإدارة الفرنسية، فقد ردت جمعية العلماء المسلمين على هذا الأمر المحدد طرق التعامل مع اللغة العربية وكان ردها واضحا ولا مجاملة فيه، فنجدهم قد احتجوا عن طريق الخطب والمقالات الصحفية والبرقيات وغيرها ونظموا المظاهرات والإحتجاجات.

فلجئوا للاستغاثة والاستنجاد وطلب العون من النواب في المجالس المحلية وبكل القوى التي تمثل الرأي العام لتقف إلى جانبهم في المطالبة بحرية التعليم العربي والوعظ والإرشاد في المساجد وحرية الصحافة العربية.

ونجدهم وبنفس التصدي والحزم يقفون ضد قرار رينيه سنة 1935 وقد اتخذوه كموضوع أساسي وهام لم يتخلفوا في أي مناسبة عن الإحتجاج والمعارضة إلى أن وصلت الجبهة الشعبية إلى السلطة في فرنسا وهي التي قام زعماؤها بإرسال الوعود قبل وصولهم إلى السلطة وكانوا قد طمأنوا الجزائريين وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالذات بتلبية بعض المطالب والتفكير في تطوير ظروف الجزائريين المسلمين

ومباشرة بعد انتخاب الجبهة الشعبية شعر أعضاء الجمعية بابتهاج زاده حدة تلك المعاملات التي أجحفت في حقهم الإدارت الفرنسية الإستعمارية السابقة. إلا أن هذا الإبتهاج لم يدم طويلا فقد غيرت الجبهة الشعبية من مواقفها مما أصاب جمعية العلماء المسلمين بخيبة أمل، فقد كتب الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس إلى رئيس المؤتمر الإسلامي السيد أبن جلول سنة 1937 معبرا له عن يأسه من الحكومة الفرنسية آنذاك. وأضاف بأنه لا يعتقد أن الحكومة ستحقق أي شيء من مطالب المؤتمر ولا من وعودها السخية لوفد المؤتمر (الذي كان فيه **الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس**) على لسان رئيس الوزراء.

وفي الأصل فإن فرنسا الاستعمارية لم تستخف وتضع جانبا توصيات المؤتمر الإسلامي ولكنها تراجعت كثيرا وشرعت في تقنين بعض القوانين الطارئة، والتي كانت تهدف أساسا لضرب الحركة الوطنية ومن بينها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين،ومن تلك القوانين الاستثنائية والطارئة التي بينت على عجرفة واستخفاف من قبل فرنسا بمبادئ ونظرة الجزائريين بل بمشاعرهم ماحدث يوم 8 مارس سنة 1938 حيث أصدرت السلطات الفرنسية قرارا بمنع فتح المدارس القرآنية بدون رخصة مسبقة منها خلافا للقوانين الجارية عندئذ.

وقد استفز هذا القرار الجزائريين، وحتما نجد أن جمعية العلماء المسلمين كانت في مقدمة المحتجين. هذه الجمعية التي قام رئيسها الشيخ عبد الحميد إبن باديس بمطالبة فرنسا بحرية التعليم العربي كالتعليم الفرنسي وحرية استعمال المساجد للوعظ والإرشاد، وحرية الصحافة العربية، كما نجد من غير أعضاء الجمعية من رفعوا صوتهم عاليا في هذه المسألة. وهكذا كان ابن جلول والسائح قد صادقا على لائحة طالبوا فيها بضرورة فتح المدارس الإسلامية الحرة لكي تعلم اللغة والدين والعلوم الإسلامية، ومما لا شك فيه أن توتر العلاقات بين جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وبين الإدارة الفرنسية في نهاية الثلاثينات هو الذي يفسر لنا الموقف الذي اتخذوه عشية الحرب الثانية حين رفضوا الإعلان عن تأييد فرنسا ضد ألمانيا. والذين ناصبوا جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الخصومة والعداء، كثيرون فبالإضافة إلى الإدارة الفرنسية هناك الطرقيون والكثير من الفرنكوفونيين وبعض النواب بالإضافة إلى بعض رجال الدين المسيحيين.

إن محاربة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين للشعوذة وكل ما كان يسيء لسمعة الكتاب والسنة من طرف الطرقيين، جعل الطرقيين وبعض المحافظين يمارسون حربا شعواء ضد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، بالإضافة إلى هؤلاء الطرقيين فإن تركيز جمعية ع م ج على مبدئها الثاني بعد الدين الإسلامي ألا وهو اللغة العربية جعلها في مواجهة المجموعات الفرنكوفونية وخريجي المدارس الفرنسية.

كذلك بعض النواب الذين كانوا يعارضونها خاصة من أجل موقفها من التجنس، أما رجال الدين المسيحيين فقد كانوا ضدها لأنها تدعوا إلى الإصلاح الإسلامي واليقظة الشعبية وتهاجم التبشير وتربط بينه وبين الإستعمار.

تعاونت الجمعية في بعض المواقف مع منافسيها التقليديين، ولكن لهدف مرحلي تكتيكي كما حدث خلال المؤتمر الإسلامي بينما حاول منافسوا جمعية العلماء المسلمين معارضتهم والوقوف ضدهم ولكنهم لم يستطيعوا الصمود في وجه جمعية العلماء المسلمين لأنها كانت مستندة على أفراد الشعب وفي تواصل معه مباشرة وباستمرار.

نلاحظ أن أعتى منافس لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين كان من الطرقيين وبعض المحسوبين على الزوايا الذين استمروا على فهمهم للمعاملات الدينية وخاصة في مستواها السطحي بعيدين عن اللب الإسلامي بمفهوم جمعية العلماء المسلمين وجذب موقف الطرقيين هذا على الطرقية وبعض الزوايا عزلة كبيرة دفعت بالجماهير صوب المدارس الحرة التي كانت تقيمها جمعية العلماء المسلمين عبر البلاد ومما لا شك فيه أن الذي زاد الطين بلة، الشعور المتنامي لدى الجماهير بأن هذه العينة من رجال الدين الإسلامي "الطرقيين " وبعض رجال الزوايا كانت لهم حضوة ومكانة لدى الإدارة الإستعمارية الفرنسية مما أشاع الشك في مواقفهم والقدسية التي كانوا يتحلون بها سابقا، وفي المقابل نجد أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كانت تدعو لإسلام ثوري وإقران ذلك بالمعاملات والمواقف في مختلف المجالات.

هكذا نجد أن مواقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والتي طالت كل المجالات الهامة والأساسية من دين وفهم ثوري له ولغة عربية عولت عليها الجمعية كثيرا في المحافظة على تميز الجزائريين بالإضافة إلى بعض المواقف خلال الأحداث المستمرة طيلة الثلاثينيات جلبت عليها غضب الكثيرين، حتى أننا وجدنا أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية أظهرت ميلا كبيرا وواضحا لصالح منافسي جمعية العلماء

المسلمين الجزائريين وهذا شيء طبيعي في منطق الأحداث التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة والذي كان يؤكد على مبدأ فرنسا الاستعمارية في الجزائر في ملاحقة وقمع كل ما يعيد الوعي ويبعث النضج في الأوساط الشعبية مما يهدد في أي وقت مصالح المعمرين ووجود فرنسا في الجزائر ذاتها.

من المؤكد أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد انتصرت نصرا واضحا وكبيرا على منافسيها حتى أننا نجد أن بعض الدارسين من المعاصرين يؤكدون على أن أعداء الجمعية قد لجؤوا إلى مقاومة يائسة لمشاريع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وبعضهم عمل على السير على منوال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فعملوا على تأسيس جمعية منافسة وموازية لها أطلقوا عليها تسمية **(جمعية علماء السنة)**إلا أن هذا لا ينطبق على كل الطرقيين خرجي الزوايا والذين كانوا في تباين فيما بينهم، هكذا نجد أن بعض هؤلاء انضم ومن البداية الأولى لجمعية العلماء المسلمين والبعض الآخر قد التحق بها تباعا.

ومما لا شك فيه أن جمعية العلماء المسلمين انتصرت على منافسيها بالمثابرة والانضباط في العمل وتأسيسها للمدارس ودفع رواتب معلميها ومساعدة الأسر المعوزة بالإضافة إلى نشرها لصحف وإقامتها لمنتديات ومساعدتها لبعثات العلم لبعض المنح التي كانت تدعم كثيرا النهضة الثقافية والتربوية للجزائريين، خاصة بعد عودة أولائك الطلبة من البلاد العربية على وجه الخصوص

كما نجد أن الأمر وصل بجمعية العلماء المسلمين وبرئيسها الشيخ ع أ ب إلى الترخيص لبعض الجزائريات بمغادرة البلاد قصد التعلم، وكان هذا الموقف في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ثوريا بكل المقاييس، وفي المقابل نجد أن منافسي الجمعية في الميدان الديني أي الطرقيين الذين كانوا يجمعون المال من الأوقاف والزيارات وغيرها ويوزعونه على مؤيديهم ومورديهم أو نجدهم يطنبون في التبذير على مصاريفهم الشخصية مما جعلهم ينعتون بالأصابع سلبا ويوضعون في نفس خانة المنتهزين الذين يتعاملون مع الإدارة الفرنسية.

كما اصطدم العلماء بالمرابطين، اصطدموا أيضا بخريجي المدارس الفرنسية وبالنواب فالأولون كانوا ينظرون إلى العلماء على رجال دين أكثر منهم رجال ثقافة. والمعروف أن معظم العلماء كانوا من فقراء الريف والمدن وأن بعضهم قد بدأ حياته تلميذا وطالبا في زوايا البلاد، وانتهى به المطاف إلى الزيتونة أو القرويين أو الأزهر.

هكذا كانت ثقافة العلماء في الحقيقة ثقافة تقليدية دينية في أساسها. ولم تكن فكرة الإصلاح، في نظر الخصوم، سوى قشرة رقيقة لا تستطيع أن تخفي ما وراءها من ركام التقليد وضيق الأفق والتعصب الديني. أما خريجو المدارس الفرنسية (النخبة) فقد كانوا ينظرون إلى ثقافتهم على أنها هي ثقافة العصر، وأن الحياة تقتضي الأخذ بأسباب الحضارة الحديثة وتقليد الفرنسيين ولو بواسطة الاندماج والتجنس. ولذلك وقع التصادم أحيانا وإن كان تصادما أقل وقعا من التصادم الذي حدث بين الطرقيين والمصلحين، لأن هناك أرضية تجمع هؤلاء والنخبة ولاسيما فكرة التجديد والانفتاح على الحضارة الحديثة، أما النواب فقد وقف منهم العلماء موقفا متقلبا، فهم مرة يتحالفون معهم ويعتبرونهم ممثلي الأمة ويستنجدون بهم إذا ما ضيقت السلطات الفرنسية الخناق عليهم، ومرة كانوا يهاجمونهم وينظرون إليهم بسخرية لركونهم إلى التأثير الفرنسي، وينتقدونهم نقدا لاذعا بدعوى أنهم يجرون في البداية وراء أصوات الناخبين، ولكنهم لا يفعلون شيئا من أجل الناخبين بعد فوزهم في الانتخابات، بالإضافة إلى بعض النواب كانوا محافظين أصلا جاء بهم الفرنسيون لكراسي النيابة اعترافا بخدماتهم، أو كسبا لأنصارهم أو نحو ذلك، وهؤلاء كانوا بطبعهم ضد العلماء المصلحين. وقد وقف أحد هؤلاء مرة سنة 1932 في مجلس الوفود المالية وقدم لائحة تطالب الإدارة الفرنسية في الجزائر بمنع العلماء من القيام بالوعظ والإرشاد في المساجد وقصر الأماكن الدينية على رجال الدين الذين عينتهم السلطة فقط [1]، وهذه اللائحة هي التي كانت تمهيدا لمنشور ميشال سنة 1933.

[1] الدكتور أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 94

كان العلماء ينظرون إلى النواب عامة على أنهم واقعون كثيرا تحت طائلة الإدارة، يأتمرون بأمرها ويتحركون بإشارتها. وفي هذا الصدد عابوا عليهم سنة 1939 حماسهم لمسلمي ألبانيا ونسيانهم عرب ومسلمي فلسطين، لأن الإدارة الفرنسية هي التي كانت وراء ذلك. فعند اعتداء إيطاليا على ألبانيا المسلمة احتج الجزائريون على ذلك ونظموا المظاهرات في كل مدينة وكان النواب هذه المرة على رأس المظاهرات حيث قادوها وخطبوا في جماهيرها واستنكروا موقف إيطاليا.

لكن الرأي العام الجزائري قد استاء أيضا من أحداث أخرى في المشرق العربي والمغرب، مثل أحداث فلسطين غير أن النواب لم يحركوا ساكنا. هذا في نظر العلماء دليل على أن النواب لم يكونوا يتحركون إلا بوحي من الإدارة الفرنسية ذلك أن مظاهرات ألبانيا تساير رغبات فرنسا عدوة إيطاليا الفاشية أما مظاهرات فلسطين فقد كانت تغضب فرنسا لأنها حليفة إنكلترا.

من خصوم العلماء البارزين أيضا رجال التبشير المسيحيين.

والعلماء كانوا يعرفون دور الكنيسة في الجزائر حيث كانت رفيقة جيش الإحتلال منذ اللحظة الأولى وكانت تبارك تحويل المساجد إلى كنائس، وكان رجالها يقدمون الخدمات الجليلة إلى الإدارة الاستعمارية بما لديهم من كفاءة لغوية وعلمية وفنية، وكان العلماء يذكرون ما قامت به الكنيسة من تنصير لأطفال المسلمين أثناء مجاعة سنوات 1864-1869 ودور الكاردينال لافيجري ورجاله الآباء البيض في المس بكرامة المسلمين والتشكيك في دينهم وقيمه، ومحاولة تمسيح الجزائريين بفتح المراكز في القرى النائية في الجبال والصحاري. وهم لا ينسون دور المستشرقين الفرنسيين في الجزائر حيث كانوا دائما ضد العربية والإسلام ومع التسلط الإستعماري والغزو الحضاري.

إن هذا التاريخ لم يكن يغيب عن أنظار العلماء وكانت حركتهم في الواقع تسعى لوقف هذا التيار.

لذلك اعتبروا المبشرين آلات للسياسة وروادا للإستعمار وفي سنة 1939 انعقد بالجزائر المؤتمر الأفخارستي، وقد لاحظت (الشهاب) أن المؤتمرين خلطوا بين السياسة والدين، بل لقد غلبت السياسة على الدين عندهم، وأنهم قاموا مرتين على الأقل بإحياء الجرح القديم الذي يحز في نفوس المسلمين بالجزائر هو الاحتفال باختفاء الدولة الإسلامية الجزائرية، الأولى كانت سنة 1930 بمناسبة الإحتفال المئوي والثانية سنة 1939 عند انعقاد المؤتمر المذكور.

قد وصفت المجلة ذلك بالبشاعة والشناعة وقالت بأن منظر تمثيل وزوال السلطة الإسلامية وانتصاب السلطة المسيحية محلها في الجزائر هو منظر "يُسَوِّد وجه القائمين به ولا يمس شرف ولا سمعة الذين وقع القيام به في بلادهم."

لقد وقفت جمعية العلماء المسلمين من قضايا العصر موقف المعتدل، فهم مقارنتهم بالطرقيين مصلحون ومتفتحون، أما بالنسبة للفرنكوفونيين فهم محافظون وأقل انفتاح، وقد آمنوا بتقدم العلم ودور العقل وضرورة الإجتهاد.

من أجل ذلك شجعوا على التعليم العملي سواء بنشره في مدارسهم أو بإرسال أبنائهم إلى المدارس الفرنسية. ونادوا بتعليم المرأة، على أن العلماء كانوا يركزون على الثقافة العربية والآداب الإسلامية. فتكوين الجيل على هذه الأسس هي الغاية القصوى من أجل تحقيق رؤيتهم البعيدة للجزائر غير الفرنسية.

من الصعب على أي دارس أن ينكر على جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مشاريعها في ظل هيمنة استعمارية فرنسية شاملة ومستمرة طالت معظم جوانب الجهات في الجزائر، فلم يكن من الممكن إلا العمل على إيقاف هذه الهيمنة الحضارية اجتماعيا وثقافيا أو التخفيف منها على الأقل، ورغم هذا فإننا نجد أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لم تتجمد بالدعوة إلى التعليم الديني فقط واللغة العربية فحسب بل نادت بتعليم كل العلوم وجميع اللغات الحية، ولكن على أساس أنها مكملة لتعاليم الإسلام والثقافة العربية.

دعا بعض أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1935 إلى تقليد الأوربيين في برامج التعليم وبترجمة إنجازاتهم لأنهم كانوا أيضا قد ترجموا من العربية واستفادوا منها، كما نجد أن آخرين من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد دعوا إلى تحرير العقل والتفكير والابتعاد عن المحاكاة والتقليد، لأن ذلك هو طريق التقدم الحقيقي .ونورد قولا ينسب لأحد أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في أواسط الثلاثينيات :

"إن كل أمة ابتليت بداء التقليد. أضاعت رشدها .. و تركت أعظم ميزة منحها الإنسان ألا وهي العقل فيطرقها الخلل في أعمالها المادية والأدبية فتصبح مملوكة للآخر .. فما علينا إلا أن نطلق للفكر سراحه يصول ويجول، وعلى دعاة الإصلاح العاملين على إنقاذ الأمة الجزائرية من ربقة التقليد أن تكون أول نقطة في الإصلاح هي العمل لحرية الأفكار" [1]

بالإضافة إلى كل هذا نجد أن جمعية العلماء المسلمين كانت تعيش على وقع عصرها واهتمت بمسألة محو الأمية، ومشكلات العمال، و المرأة بما في ذلك المهور في الزواج، وعواقب تعاطي الخمر، والمساهمة في حركة النقد والأدب، وكتابة التاريخ الوطني، وتاريخ البلاد العربية والإسلامية على وجه الخصوص، والحياة السياسية في الجزائر وغيرها.

إلا أن طريق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لم تكن مفروشة بالورود وحتما لم تكن كلها انتصارات فقد عانت من منافسيها وأعدائها وكانت في هذا أشد عود كما أنها كانت تعرف بعض الإضطرابات على مستواها الداخلي ومن أهمها، اتهام الإدارة الفرنسية الاستعمارية الشيخ الطيب العقبي بتدبير اغتيال المفتي الشيخ محمود كحول المعروف بابن دالي، واقتادته إلى السجن والمحاكمة.

وبعد المؤتمر تم اغتيال مفتي الجزائر، ادعت السلطات الفرنسية أن العلماء هم الذين دبروا اغتياله لأنه كان معارضا للمؤتمر ومعارضا لإرساله وفدا إلى باريس

[1] الدكتور أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص96

لتقديم المطالب المتفق عليها إلى الحكومة الفرنسية ، بهذه المناسبة أرسل المفتي برقية إلى الحكومة الفرنسية ادعى فيها أن الوفد لا يمثل سوى مجموعة من الغوغائيين الذين يريدون إثارة الفوضى والإضطراب وأنهم لا يمثلون الرأي العام في الجزائر.

والراجح أن شخص الطيب العقبي كان مستهدفا من هذا الإتهام، خاصة وأن الطيب العقبي استطاع بعث الحركة الإسلامية من جديد في مدينة الجزائر بعد أن أصبحت خالصة للمعمرين الأوربيين وأعوان الإدارة الفرنسية الإستعمارية أو كادت كما اشتهر الشيخ العقبي بشجاعة أدبية وقدرة على الخطابة وبشخصية مؤثرة وغامرة ،كما نسجل الضراوة الكبيرة التي قاوم بها الشيخ الطيبي العقبي منشور ميشال سنة 1933 [1]فاتهامه بالقتل في قمة نجاح التجمع الشعبي الكبير (المؤتمر الإسلامي) كان يهدف إلى تحقيق أمرين على الأقل، فمن جهة يصيب بالفشل أو يقضي على المؤتمر وقيادته ويشوه سمعة جمعية العلماء المسلمين ولما لا إحداث شرخ بداخلها أو إنهاء دورها خاصة وأن الشيخ الطيبي العقبي كان الرجل الثاني في هرم جمعية العلماء المسلمين ،الواقع أن هذا الحادث قد نجح في إضعاف المؤتمر والتأثير على الشيخ العقبي رغم أنه لم ينجح في الإساءة إلى العلماء عامة. فعلى اثر ذلك وافق ابن جلول على اتهام العلماء بالاغتيال واستقال من رئاسة المؤتمر .فوقعت أزمة بين النواب والعلماء. كما أحلت الجبهة الشعبية في فرنسا التي كان ينظر إليها بعين الأمل، ومات مشروع بلوم-فيوليت الذي كان نقطة الانطلاق في حركة 1936 أما العقبي فقد نالت منه المحاكمات والسجن والصحافة المكتوبة خاصة. ورغم وقوف أعضاء جمعية العلماء المسلمين إلى جانب الشيخ الطيبي العقبي في محنته القاسية فقد أحس العقبي أن الجمعية لم تقم بكل ما يجب عليها نحوه في وقت المحنة، وأن بعض زملائه قد تخلوا عنه عند الشدة لذلك بدأت علاقته بأعضاء جمعية العلماء المسلمين تعرف تراجعا كبيرا خاصة قبيل الحرب العالمية الثانية بسنتين ،و مهما يكن الأمر فان العقبي قد برأته المحكمة بتاريخ 28 جوان 1939 [2]عشية الحرب الثانية، بعد أن

[1] الدكتور أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 98

[2] الدكتور أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 99

لم تثبت لديها التهم التي وجهت إليه. خرج العقبي من السجن بعد تبرئته، وأشارت بابتهاج صحافة جمعية العلماء المسلمين وأنصارهم ومدح زملاؤه شجاعته، رغم أنه كان قد استقال من مجلس الجمعية الإداري أمام المحكمة ووصفوه بأوصاف التمجيد كما نجد بجريدة الشهاب، أن العقبي "**رأس شامخ من رؤوس الجمعية وعمدة من أعظم أعمدة الإصلاح والنهضة الدينية الإسلامية الجزائرية**، وشبهته **بالسيد المسيح بين صالبيه لأن السلطة الفرنسية وضعته وسط المجرمين والمحكوم عليهم. ونوهت بسموه وهو يقف في قفص الاتهام.**

أما الأمر الثاني والذي يعتبر على نطاق واسع بين الذين اهتموا بالتأريخ بجمعية العلماء المسلمين نزاعا خطيرا وإن كنا نعتقد أن الأمر كان دائرة صحية، أبانت عن وعي كبير ونضج أعضاء الجمعية وقد سبق لنا أن ذكرناها سابقا باختصار ويتعلق الأمر بالنقاش العميق على مستوى الهيأة القيادية لجمعية العلماء المسلمين " المجلس الإداري " والذي كان يدور حول مسألة تأييد الدولة الفرنسية في حربها ضد ألمانيا.

حيث نجد أن فرنسا عملت كل ما في وسعها لضمان تأييد وتعاطف الجزائريين معها وهكذا نجد أن الطرقيين وبعض رجال الزوايا والمحافظين من رجال الدين الإسلاميين ناهيكم عن الإداريين ومجموعات الفرنكوفونية والنواب كلهم قد أعلنوا ودون تحفظ التضامن المبدئي والتام مع الدولة الفرنسية الإستعمارية لمواجهة ألمانيا عشية الحرب العالمية الثانية . إلا أننا وجدنا في المقابل أن جمعية العلماء المسلمين قد شذت في 1938 عن القاعدة حيث أن كل الجمعيات المرخص لها تقليديا وعمليا تعلن عن دعمها المبدئي واللاّمشروط للسلطات غير أن النقاش الحاسم الذي عرفه مجلس إدارة جمعية العلماء المسلمين ولمدة طويلة في 1938 جعل بعض الدارسين ينظرون إليه باعتباره أزمة كبيرة جدا.

تم عقد اجتماع خاص بجمعية العلماء المسلمين من 23إلى25 سبتمبر 1938 في جلسة عادية وكان من بين النقط المعروضة في جدول الأعمال برقية التضامن مع فرنسا. خلال الإجتماع إقترح العقبي (الذي كان ما يزال تحت طائلة

الاتهام بقتل أو التحريض على قتل المفتي كحول) إرسال البرقية حتى لا تتعرض فرنسا لنشاط الجمعية وتمنعها من ممارسة أعمالها .

وإن كان التركيز على موقف الشيخ العقبي من طرف بعض الذين اهتموا بجمعية العلماء المسلمين، فإننا نعتقد أن ذلك الموقف والذي يرجعه البعض بتأثر الشيخ العقبي بالحبس والإتهام بالتحريض واغتيال المفتي لم يكن إلا رأي يعبر عن حرية على مستوى المجلس والجمعية ككل أكثر من أي شيئ آخر حتى وإن ربط البعض من الدارسين بين هذا الأمر وانسحاب الشيخ العقبي من قيادة الجمعية، فلعل من الواضح أن انسحاب رجل بهذا الحجم لا يمكن إلا أن يكون نتيجة لتراكم أحداث وترجيحه للمصلحة العامة عن مصلحته الشخصية.

ولكن الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس اقترح عرض الموضوع على التصويت في المجلس الإداري. وعندما أخذت الأصوات كانت النسبة 12 إلى 4 ضد إرسال البرقية. وقد احتفظ الشيخ الإمام عبد الحميد ابن باديس بصوته وأعلن في الإجتماع العام أنه لن يرسل البرقية وأن فرنسا لا تستطيع أن تنال من روح المصلحين وإن كانت تستطيع أن تزج بهم في السجون وأن تقتلهم إذا شاءت.

وأضاف أنه قرر عدم التعبير عن أي موقف مهما كانت النتائج، وقد تحمل مسؤولياته في ذلك، وعليه وبناء على ما قلناه فإننا نجد أن الشيخ العقبي لم يكن في مواجهة رئيس الجمعية الشيخ عبد الحميد ابن باديس الذي امتنع عن التصويت حول البرقية الشهيرة والتزم بحكم الأغلبية في المجلس ومما يؤيد ما رجحناه في هذا الأمر هو أن الشيخ الطبيبي العقبي أعلن مباشرة عن تأسيس جمعية الإصلاح وشروعه في إصدار جريدة خاصة بالجمعية الجديدة، مما يؤكد أن التحضير لهذا العمل الكبير لم يكن وليد عشية أوضحاها بقدر ما هو عائد إلى الجذور الإجتماعية للعلماء المسلمين الجزائريين وباعهم الطويل في الإصلاح حتى قبل تأسيس الجمعية، كما نؤكد على أن سجن الشيخ الطيبي العقبي كان بمثابة عتبة الفرق بين فترتين من تاريخه الشخصي ،وبغض النظر عما يذهب إليه البعض في محاولة حصر الخلاف بين رئيس

الجمعية الشيخ عبد الحميد ابن باديس ونائبه الشيخ العقبي، ومحاولتهم إظهار نقاط القوة لكل واحد منهما فإننا نعتقد أن أسلم رأي في هذا المجال هو ما ردده بعض أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والذين أكدوا على ترجيح الشيخ الطيبي العقبي لمصلحة الجمعية والعمل الإصلاحي عموما على شؤونه الخاصة، كما ورد على لسان الشاعر والأستاذ محمد العيد الآل خليفة الذي أكد على هذا الأمر ،كما نضيف أننا لم نعثر عن أي تراشق ولا إدعاء من الرجلين ولم يروج بأي كلام معاد أطلقه أحدهما ضد الآخر .

لعلنا قد نجد أن الجمعية كانت أخطر مبادرة جزائرية واعية وعملية، وهكذا ظلت دائما ومما يؤكد على صدق هذا الإدعاء، الضغوط الفرنسية المستمرة على جمعية العلماء المسلمين ووضع بعض أقطابها في السجن أو الإقامة الجبرية في مراحل مختلفة وظل هذا الأمر إلى غاية اندلاع الحرب التحرير الوطنية في1 نوفمبر1954ويكفي أن نستشهد بما ورد في أحدى البرقيات الخاصة بالمصالح الأمنية السرية الفرنسية والتي أكدت على هذا المعنى وبإيجاز، حذرت من خطر جمعية العلماء المسلمين على مستقبل وجود فرنسا الإستعمارية في الجزائر ،ورغم هذا فإن فترة التأسيس والعشرية الأولى لجمعية العلماء المسلمين كانت بحق أعظم مرحلة في تاريخها، فبالإضافة إلى شخصية رئيسها المؤسس والذي وافته المنية في 16 أبريل 1940 والنوعية المتميزة للرعيل الأول من أمثال الشيخ البشير الإبراهيمي الشيخ الطيبيب العقبي والشيخ الإمام البيوض وغيرهم، فإننانجدأن وجود حركة سياسية وطنية مجاهرة في الجزائر بضرورة استقلال الجزائر عن فرنسا وكذا الأحداث التاريخية الهامة التي عرفتها فرنسا في فترة ما بين الحربين كما هو واضح في الفصل الخاص بفرنسا.

لم يكن عمل ونشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في داخل البلاد بل انتقل إلى فرنسا في الفترة الأولى لتأسيس جمعية العلماء المسلمين، حيث نجد أن آلاف العمال الجزائريين كانوا يجيدون أهم فرق بينهم وبين الفرنسيين بعد الاضطهاد والمساواة هو العامل الديني . ونسجل أن أهم موعد عملي جمع بين قيادي بعض المجموعات العمالية الجزائرية

في باريس ورئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الشيخ ع أ ب كان على هامش أعمال وفد المؤتمر الإسلامي الذي كان الشيخ عبد الحميد ابن باديس من أعضائه. مما كان على طاولة النقاش بالإضافة إلى أوضاع الجزائريين في فرنسا نسجل إطلاع الشيخ عبد الحميد ابن باديس لمحدثيه عن أخبار المؤتمر الإسلامي وفشل الوفد الذي مثل المؤتمر بالإضافة إلى أوضاع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وعرفت الجالية الجزائرية بفرنسا تطبيقات لمشروع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي انتشرت على مستوى الجزائر حيث بدأ تطبيق هذه المشاريع في 1937 على مستوى باريس خاصة وبعض الضواحي القريبة منها، وهكذا ضاعفت جمعية العلماء المسلمين نشاطها حيث أنشأت النوادي والمدارس أيضا لتعليم وتوعية العمال. وفي مبادرة متميزة تم الإعلان عن تأسيس (الجمعية الفرنسية الإسلامية للثقافة والتعاون) وكان من أعضائها موريس فيوليت، ولكن أنشطة جمعية العلماء المسلمين وكما تفرض طبيعتها قد وجدت نفسها أكثر وضوحا ضمن صفوف الطلبة الجزائريين في فرنسا.

ومن العسير على أي كان التأكد من درجة ونوعية العلاقة بين جمعية العلماء المسلمين ومجموع الطلبة الجزائريين في البلاد الجزائرية وعلى مستوى فرنسا، والأصعب من ذلك الفصل بين جمعية العلماء المسلمين وحركات الطلابية، غير أن وعلى غرار علاقة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالطبقات السياسية كما أوضحناها، قد كانت كذلك مع الحركات الطلابية ليس فقط على مستوى الجزائر وفرنسا بل على مستوى المغرب العربي والذي كان يعني أناذاك تونس ومراكش بالإضافة إلى الجزائر.

إذا كانت الأوضاع التي عرفتها الجزائر بين الحربين العالميتين الأولى قد تميزت بهيمنة للتيارات الثلاث التي ذكرناها وفصلنا ما أمكننا في مرجعياتها ومراحلها ويتعلق الأمر بتيار الاستقلال، تيار الإصلاح، والتيار الفرنكوفوني.

فإن هذا لا يمكن أن يحجب الكثير من الذين مارسوا الحياة العامة في الجزائر وقد تعرضنا إلى بعضهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كما هو الحال مع الحزب

الشيوعي الفرنسي من خلال فروعه في الجزائر أو الحزب الشيوعي الجزائري لاحقا وكذا بعض مجموعات الطروقيين بالإضافة إلى بعض أنشطة ومظاهر المعمرين "الأقدام السوداء في الجزائر". بحكم الإرتباط الذي كان قائما بين الجزائر وفرنسا منذ 1830 فإن إنعكاسات الظروف الداخلية وتطور الفكر الإجتماعي والسياسي فيما كان يسمى بالوطن الأم كان له التأثير الكبير في توجيه الأحداث بالجزائر.

وعليه وبناء على ما تقدم فإن تطور فرنسا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية كان تأثيره كبيرا على تطور الأحداث في الجزائر وما تبع ذلك على مستوى فرنسا.

الباب الرابع

الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية

الأحزاب الجزائرية من الحرب العالمية الثانية إلى حرب التحرير الوطني 1954/1940

نلاحظ أن الأوضاع في الجزائر ورغم جسامة ما كان يحدث على المستوى العالمي في خضم الحرب العالمية الثانية فإن تفاعل الناشطين في الحقل السياسي الجزائري قد تواصل وهكذا نجد أن الحركة السياسة لم تتوقف خلال وبعد الحرب العالمية الثانية، بل بالعكس أصبحت أكثر اتساعا.

وباستطاعاتنا أن نؤكد أن الفترة من اندلاع الحرب العالمية الثانية سبتمبر 1939 إلى اندلاع الحرب التحريرية الوطنية الجزائرية في 1 نوفمبر 1954، كانت من أغصب فترات العمل السياسي، فقد كانت ثرية بالأدبيات والأعمال النضالية وبالإخفاقات أيضا، وهي تقدم لنا سلسلة متواصلة من الأحداث تندرج كلها في فعالية أكيدة لتجسيد الوحدة الوطنية.

لقد أدت هزيمة فرنسا ثم احتلالها من طرف الجيوش الألمانية، إلى انهيارها في نظر الجزائريين عموما، ففقدت مكانتها كقوة عظمى وتضررت هيبتها كثيرا، وتضعضعت الشعارات والتغني بالعظمة التي عرفت بها ولم تصبح تحظى بنفس الأهمية والمكانة في نظر الكثير من الجزائريين وغيرهم في بقية المستعمرات.

سيتأكد لنا لاحقا أن أهم ما يميز هذه المرحلة هي "انتصار التيار الاستقلالي" أي الإيمان بحتمية الاستقلال مما سيتبع من حدوث تطورات كبيرة على مستوى التصورات التشريعية والقانونية وتبلورها لدى مختلف التشكيلات السياسية بما دفع تلك التيارات في إطار الحركة الوطنية للإبقاء على نضالها من أجل ترقية الأطر القانونية والدستورية كواجهة نضالية وحتى نتمكن من الإحاطة بذلك، سعت تلك الأحزاب والتنظيمات إلى توسيع تواجدها ونضالها داخل الجزائر وفي فرنسا.

وهكذا نجد أن الأهم المطالب القانونية عند التيار الفرنكوفوني وغيره كانت تستند على إمكانية الوصول إلى أكبر عدد من المكتسبات في شتى المجالات[1].

فرحات عباس

لقد برز الأستاذ فرحات عباس كأهم وجه مناد للمساواة بين مسلمي وأوروبي الجزائر بل ومواطني فرنسا " الوطن الأم"، خاصة في إطار القانون والتشريعات الدستورية التي تبلورت في إطار الجمهورية الرابعة.

إن التواجد السياسي النشيط للأستاذ فرحات عباس خلال الحرب العالمية الثانية جعله من أهم الشخصيات الجزائرية في تلك الفترة.

وهكذا نجده قد أرسل تقريرا إلى الماريشال بيتان في أفريل 1941 حول الأوضاع التي عاشتها وتعيشها الجزائر المسلمة مطالبا القيام ببعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وقد بقي هذا التقرير بدون تأثير، فقد قام ضمن مجموعة من النواب بتوجيه "رسالة إلى السلطات المعنية " الفرنسية والأمريكية والإنجليزية بتاريخ 20 ديسمبر 1942، يطلبون فيها عقد ندوة وطنية تظم المنتخبين والممثلين الرسميين لكل المنظمات الإسلامية حتى تعمل على وضع نظام أساسي تحدد الوضعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجزائريين المسلمين وقد بقيت هذه المحاولة كذلك بدون استجابة.

كانت الخطوات وفشلها، وكذلك تطور النزاع الدولي، تمهيدا لميلاد " بيان الشعب الجزائري" ثم ميلاد تجمع " أصدقاء البيان" [2]وقد أدت التجربتان **بالأستاذ فرحات عباس** إلى إنشاء حزب " الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"، وفي هذا الإطار كان كذلك للحزب الشيوعي الجزائري ولجمعية العلماء برامج خاصة، تعالج التغيرات من خلال المطالب الآتية :

[1] عبد الرحمن الجيلالي (تاريخ الجزائر العام) ديوان المطبوعات الجامعية 1994، ج 4، ص 208/7
[2] Mahfoud kaddache ,op, cit,p,80-114

البرنامج الأول

بيان الشعب الجزائري وتجمع أصدقاء البيان والحرية :

من أجل دولة ودستور في الجزائر، الاتحاد يكتسي البيان أهمية تاريخية كبيرة في تطور الحركة الوطنية، وقد كتبه **الأستاذ فرحات عباس** بعد مشاورات مسبقة مع قادة التشكيلات السياسية الذين اتفقوا على خطوطه العريضة وخاصة المطالب الوجهة لفرنسا.

وقد حرر البيان في 10 فيفري 1943 وتم تسليمه للحاكم العام في مارس 1943 وتضمن قسمين أساسيين :

القسم الأول:

حلل فيه **الأستاذ فرحات عباس** الاستعمار الفرنسي للجزائر مع نقد شديد له مبينا عدم إمكانية تطور الجزائر ورقيها، كمقاطعة فرنسية، ولم يعد " أمام الإنسان الجزائري إلا أن يكون جزائريا " متمتعا بالجنسية والمواطنة الجزائريتين، وقد بين في هذا القسم أن الجزائريين لا يفكرون في التخلي عن " الثقافة الفرنسية والغربية التي تلقوها والتي لا زالت عزيزة عليهم" كما بين تأثرهم منذ 1924 " بالثورة التركية وأعمال مصطفى كمال "أتاتورك" الخالدة الذي فتح آفاقا جديدة تؤثر بكامل ثقتها على مستقبل الجزائر المسلمة".

وهذا ما يوضح تماما لنا مسبقا " الجو الفكري " الذي يدور فيه البيان وبالتالي ما يتمخض عنه من أفكار قانونية وتشريعية.

القسم الثاني:

يتضمن برنامج الإصلاحات المطلوبة والمتمثلة أساسا في :

- ✓ إدانة الاستعمار وإنهائه.
- ✓ تطبيق حق الشعوب في تقرير المصير.

- ✓ منح الجزائر دستورا خاصا بها يتضمن :
- ✓ الحرية والمساواة التامة بين جميع سكانها بدون تمييز في العرق أو الدين.
- ✓ إلغاء الملكية الإقطاعية الكبيرة بإصلاح زراعي هام حق "البروليتاريا" الفلاحية ؛ الازدهار.
- ✓ الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية.
- ✓ حرية الصحافة وحق إنشاء الجمعيات.
- ✓ التعليم المجاني والإلزامي للجنسين
- ✓ حرية العبادة وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة.
- ✓ مشاركة الجزائريين المسلمين الحالية والفعلية في حكومة بلدهم
- ✓ تسريح كل المعتقلين السياسيين

إذا كانت هذه المطالب تعبر عن تطور مهم في تفكير الفرنكوفونيين والإصلاحيين بصفة خاصة، حيث أصبحوا يطالبون بدولة جزائرية ذات دستور خاص بها، فإن مسألة تنظيم السلطة في هذه الدولة لم يتطرق إليها البيان، وحتى "ملحق البيان " الذي طلبه الحاكم العام من النواب من أجل توضيح المطالب الواردة فيه بمقترحات ملموسة، الشيء الذي تم في 11 جوان 1943، لم يتطرق إلى هذه النقطة ،حيث جاء في الملحق مما يهمنا " ستتحول الجزائر عند نهاية الحرب إلى دولة مزودة بدستور خاص بها، سيضعه مجلس تأسيسي جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام من طرف كل سكان الجزائر ".

إن هذا المطلب بحد ذاته قديم وقد شكل العمود الفقري في مطالب وبرامج النجم منذ العشرينات، ثم عاد حزب الشعب الجزائري يطالب به بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وقد كان النجم ثم حزب الشعب، يربطان هذا المطلب بمقومات الشخصية الوطنية الجزائرية العربية الإسلامية.

لكن الملاحظ أن البيان وملحقه لم يتعرض لتلك المقومات، فلا وجود لهما للبحث عن نموذج سياسي للجزائر في ماضيها أو في ماضي الحضارة العربية الإسلامية، بل في "الثقافة الفرنسية والغربية " وفي "ثورة مصطفى أتاتورك"، كما رأينا.و من هنا نستنتج طبيعة الأفكار والمبادئ الدستورية التي يهدف إليها البيان، ورغم ذلك بقى هذا البيان وملحقه حبرا على ورق، بل اتخذت الإدارة الفرنسية عدة إجراءات قمعية منها وضع فرحات عباس تحت الإقامة الجبرية وإصدار أمر 07 مارس 1944 .هذا الأمر هو صيغة جديدة لمشروع (بلوم_فوليت)، حيث يعترف لنخبة من الجزائريين بحق المواطنة مع احتفاظهم بالأحوال الشخصية الإسلامية، كما يعترف بمبدأ المساواة بين المسلمين والأوروبيين.

اعتبر أصحاب البيان أن هذا الأمر لا يشكل ردا عليه، وقد تجاوز الزمن كل ما أتى به فبادر فرحات عباس في 14 مارس 1944 بإنشاء تجمع سياسي بين مختلف التشكيلات السياسية يكون الانخراط فيه فرديا وهو التجمع المعروف بـ "أصدقاء البيان والحرية" .سعى هذا التجمع إلى تحقيق الوحدة الوطنية من خلال برنامج دستوري أساسه البيان أي المطالبة بإنشاء جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا وفي اتحاد مع فرنسا بشرط القضاء على طابعها الاستعماري والإمبريالي .

تحول التجمع سريعا إلى قوة سياسية ضاربة، خاصة أن حزب الشعب الجزائري الذي حل في 1939، وكان يمر بمرحلة سرية _استغل هياكل التجمع فأصبح ينشط من خلاله وحقق هيمنة كبيرة عليه إلى درجة أنه في المؤتمر الذي عقده في مارس 1945، صدرت توصيات معبرة عن برنامج حزب الشعب منها وضع دستور جزائري ديمقراطي وجمهوري :

- ✓ إنشاء برلمان جزائري منتخب.
- ✓ الاعتراف بالجنسية الجزائرية والعلم الجزائري.
- ✓ اعتبار مصالي الحاج زعيم الشعب الجزائري بدون منازع.

لكن بقدر ما كان تجمع أصدقاء البيان والحرية ناجحا، بقدر ما كان انزعاج السلطات الفرنسية واضحا، وفي هذا الإطار يمكن إدراج ما عرفته الجزائر في ماي 1945 حيث تمت محاولة سحق كل تفكير في الاستقلال، فقتلت وسجنت وشتتت مناضليه ووضعت حدا له استنتج فرحات عباس من هذه التجربة فشل العمل التجمعي ذي الطابع الثوري، فعاد إلى الاعتدال واسلوب النخب في إطار الشرعية الفرنسية فأنشأ حزب "الاتحاد الديمقراطي للبيان والحرية " في أبريل 194.

البرنامج الثاني

الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري استقلال ذاتي وتام

عاشت حركة النواب بعد الحرب العالمية الثانية أزمة حادة بدأت بوادرها منذ 1938 بفشل مشروع "بلوم _فيوليت"، واتجاه فرحات عباس إلى العمل الحزبي والاعتماد على الجماهير كما رأينا. أظهرت الأزمة عدم انسجام وتناسب أهداف الحركة وأساليب عملها مع طبيعة الاستعمار، الشيء الذي انتهى بتفكيك الفدرالية "ويعتبر حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري أحد نتائج هذا التفكك، فظهر بتنظيم جديد ومطالب جديدة لكن بنفس القاعدة الاجتماعية وبالتالي بنفس الأفكار السياسية. لقد حدد زعيم الحزب فرحات عباس السياسة الجديدة بقوله: "لا اندماج ولا أسياد جدد ولا انفصال ". كيف يكون ذلك؟

لقد قدم الحزب للمجلس التأسيسي الفرنسي في 9 أوت 1946 "مشروع دستور الجمهورية الجزائرية"، ثم أعاد تقديمه مرة أخرى للبرلمان الفرنسي في شكل مشروع قانون في 21 مارس 1947 في إطار التحضير "لقانون الجزائر الأساسي ويمكن بالرجوع إلى المشروع المذكور استخلاص، في حدود ما يهمنا، الأفكار والأسس الآتية :

أ/ **المبادئ العامة :**

- ✓ تعترف الجمهورية الفرنسية للجزائر "باستقلالها الذاتي التام" وتعترف في نفس الوقت بالجمهورية الجزائرية والحكومة الجزائرية والألوان الجزائرية
- ✓ تكون الجمهورية الجزائرية عضوا في الاتحاد الفرنسي كدولة مشاركة وتكون علاقاتها الخارجية ودفاعها ضمن الجمهورية الفرنسية وتدخل في نطاق السلطات الاتحاد التي تساهم الجزائر في ممارستها كدولة مشاركة .
- ✓ تمارس الجمهورية الجزائرية على امتداد كل إقليمها السيادة الكاملة والتامة فيما يخص كل الشؤون الداخلية بما في ذلك الشرطة .
- ✓ هذه السيادة تكمن، كاملة، في الأمة الجزائرية، يمارسها النواب الذين تنتخبهم الأمة وهم يشكلون البرلمان الجزائري.

ب / **السلطة التشريعية** :يمارسها مجلس واحد فقط، هو البرلمان الجزائري، وينتخب هذا البرلمان عن طريق الاقتراع العام، المباشر السري من طرف كل المواطنين الجزائريين وهو يشرع في حدود السيادة الجزائرية ولا يفوض هذا الحق إلى أي كان، جزئيا أو كليا، وكل نائب له الحق في اقتراح القوانين كالوزراء.

ج / **السلطة التنفيذية** :تمارسها حكومة جزائرية مكونة من رئيس الدولة وهو كذلك رئيس الجمهورية ومن مجلس وزراء مكلف بتنفيذ القوانين وقرارات البرلمان الأخرى. ينتخب رئيس الجمهورية من طرف مؤتمر يضم النواب والمستشارين العامين لكامل الإقليم لمدة 6 سنوات. ينعقد المؤتمر بدعوة من رئيس البرلمان الذي يتولى مهام رئيس الجمهورية في حالة وفاته في انتظار انتخاب رئيس جديد.

ويمارس رئيس الجمهورية مهام تمثيل الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء وإصدار القوانين والتعيين في كافة الوظائف وله حق العفو، لكن يجب أن تكون تصرفاته موقعة كذلك من طرف عضوين على الأقل من مجلس الوزراء.

أما رئيس مجلس الوزراء فينتخبه البرلمان بناء على اقتراح من رئيس الجمهورية، وهو يختار الوزراء وكل المجلس مسؤول تضامنيا أمام البرلمان مما يترتب عليه استقالته في حالة سحب الثقة منه.

د/ السلطات القضائية : تكون من لجنة عليا للقضاء تضمن استقلالية القضاة ويرأسها رئيس الجمهورية.

تلك هي الخطوط العريضة للتصورات الدستورية لحزب الاتحاد الديمقراطي التي يجب أن نضيف إليها نقطتين وردتا في الفصل المتعلق بالحقوق والحريات الفردية من مشروع الدستور .

النقطة الأولى وهي أن كل مواطن فرنسي من المتربول يعتبر مواطنا جزائريا ويتمتع بكافة الحقوق بما فيها السياسة، إذا وجد على الإقليم الجزائري. وبالمقابل فإن كل مواطن جزائري يوجد على الإقليم الفرنسي يتمتع بنفس الامتيازات .

النقطة الثانية وهي أن إعلان حقوق الإنسان الموجود في ديباجة دستور الجمهورية الفرنسية " يعتبر القاعدة الأساسية للجمهورية الجزائرية ".

بهذا يكتمل الإطار الفكري والفلسفي الذي يندرج فيه مشروع الدستور. فبالإضافة إلى أن المؤسسات السياسية التي يريدها للجمهورية الجزائرية والعلاقات المتبادلة بين تلك المؤسسات هي صورة تقريبا طبق الأصل للنظام البرلماني للجمهورية الرابعة، فقد استبعد المشروع كل ما يمكن أن يميز الجزائر كأمة لها مقوماتها الخاصة، بل أكد في مادته الثامنة طابعها الحيادي تجاه مختلف الديانات، كما اعتبر الفرنسية لغة رسمية إلى جانب العربية واعتبر الأوروبيين هيئة انتخابية مساوية لكافة الجزائريين رغم الفرق الشاسع. يمكن تفسير كل ذلك بأن هذا المشروع كان يشكل محاولة للاستقلال بطريقة تستدعي مراعاة المؤسسات الدستورية الفرنسية ووجود الأوروبيين بالجزائر إلى غير ذلك من الظروف المحيطة به آنذاك.

إن الرغبة في اعتبار كل مواطن فرنسي مواطنا جزائريا واعتبار كل مواطن جزائري مواطنا فرنسيا، تجسد الطموح العميق في نفوس النواب إلى التشبه بالفرنكوفونية وفكرة المساواة ." لقد سار الاتحاد الديمقراطي في نفس الخط الإيديولوجي الذي عرف عند الشباب الفرنكوفونيين بما في ذلك النواب وهذه الإيديولوجيا تتجسد قانونيا في الجانب التشريعي " وفي القيم التي نادت بها الثورة الفرنسية والحريات الفردية وفي الفكر الجمهوري الفرنسي ككل.

لقد ترك هذا التيار السياسي تأثيرات كبيرة وواضحا على الأستاذ فرحات عباس حتى بعد استفلال الجزائر 1962."

الفصل الثالث

تطور الأوضاع الفرنسية
من نهاية الحرب العالمية الأولى

الباب الأول

فرنسا بين الحربين العالميتين الأولى والثانية

1939-1919

لقد أصبح من المألوف على مستوى الأسرة الجامعية المهتمة بعلم التاريخ خاصة ما يتعلق بتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، أن يكون الاهتمام مُنْصَبًّا على مجريات الأحداث وتسلسلها في الجانب الجزائري ورد الفعلي الفرنسي.

كما نجد في النقيض الإهتمام بالسياسات الفرنسية والقرارات التابعة لها وتهميش دور الجزائريين.

وإذا كان لكل موقف مرجعية وغايات، فإننا نعتقد أن فهما موضوعيا لما حدث في الجزائر منذ 5 جويلية 1830 إلى غاية 5 جويلية 1962 [1]يتطلب منا الاعتناء العلمي الموضوعي بالأحداث التاريخية للرجال من المشاهير وللعمل الجماهيري الشعبي، ووضع هذا في إطاره الجزائري وظروف كل حادثة على المستوى المحلي.

بالإمكان أيضا أن ندرج بعض الأحداث في إطارها المغاربي والعربي على الأقل، إلا أننا نعمل من خلال هذا البحث من أجل وضع تصور ونظرة لا تهمل الأسباب والظروف التي تم في إطارها أو نتيجة لها، إصدار بعض القوانين الفرنسية أو اتخاذ مواقف وقرارات من جانب الفرنسيين في الشأن الجزائري.

إذا كان لأية حادثة بالجزائر في الفترة الممتدة من 5 جويلية 1830إلى 5 جويلية 1962 تعتبر حلقة في التاريخ الجزائري إيجابية كانت أم سلبية، غير أن نظرة من جانب الواحد أي النظرة إليها أي الحادثة التاريخية في إطار جزائري محض سيفقدها ولا شك الموضوعية العلمية والمغزى التاريخي .

[1] الدكتور عبد الحميد زوزو (تاريخ أوربا والولايات المتحدة 1914*1945) محاضرات ونصوص، ديوان المطبوعات الجامعية ص 96-242

وعليه وبناء على ما قلناه فإن الاهتمام لفهم تطور فكر فرنسا اجتماعيا، سياسيا وثقافيا وبعض علاقاتها الدولية سيجعلنا في موقع يؤهلنا لترجيح بعض الأفكار، والتأكيد على أخرى وإنشاء أحكام علمية تفيد الباحث والدارس في فهم ما حدث في الجزائر طيلة الفترة الاستعمارية.

إن تاريخ فرنسا الحديث في إطاره الأوروبي وانتماءاته المسيحية بجذورها الوثنية وإفرازات القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر في مجال الثقافة والاكتشافات العلمية الكبيرة والوفرة في النظريات المعرفية وكذا تأثرها بما تحقق على المستوى الأوروبي على يد بقية الأوروبيين، يعتبر هذا التاريخ الحديث لفرنسا على نطاق واسع بداية التاريخ الحديث عالميا وبتدرج في تسلسل الأحداث التاريخية على مستوى فرنسا، يتضح جليا أن لفرنسا بوصفها دولة أسس لا تحيد عنها في الغالب، وتميزها عن بقية الدول الكبرى أوروبيا وعالميا. ومن أهم تلك الأسس كون أن فرنسا ومنذ 1789 إلى غاية فترتنا هاته، لم تغير نظامها السياسي بطريقة سلمية أو نقاش بين حكامها أو العودة إلى سكانها، بل كانت دائما التغييرات على مستوى الشكل الأساسي والمضامين الدستورية تتم على إثر عنف كبير يلحق بالسلطة القائمة هزيمة واضحة وتامة.

وهذا ما نجده في أحداث 1789 وما سبقها من السنوات والتي أطاحت بملكية مطلقة على إثر إرهاب كبير وتطاحن شامل واضطراب على مستوى كل فرنسا وتم على إثر ذلك إعلان كبير عن انتصار الثورة وتأسيسها لنظام جديد في أوروبا وبقية القارات أريد له أن يكون عودة للديموقراطية بشكلها القديم في الحضارة الإغريقية الرومانية.

إلا أن هذه التجربة لم تدم طويلا حيث استطاع نابوليون بونابرت أن يقضي على كل ما أفرزته الثورة على مستوى السلطة وعين نفسه إمبراطورا على فرنسا، وهكذا نجد أن بعد الصيحات التي أطلقت من أجل القضاء على ملكية مطلقة، عاشت فرنسا في أمبراطورية لم يوضع لها حد إلا في 1815 بعد الهزيمة التاريخية

للإمبراطور الفرنسي نابوليون بونابرت في معركة واترلو حيث انتصر البريطانيون وحلفاؤهم واقتيادهم امبراطور فرنسا أسيرا، وأرغمت فرنسا على تغيير نظامها السياسي إلى ملكية دستورية وسيرا على نفس الدرب .

فقد عمرت هاته الملكية الدستورية إلى غاية 1848 حيث أطيح بها وبطريقة عنيفة أيضا لتحل محلها الجمهورية التي عرفت بالجمهورية الثانية، هذه الجمهورية التي لم تعمر أكثر من أربع سنوات، حيث عاد أحد أحفاد نابوليون بونابرت والذي سيعرف ببونابرت الثالث، وقام بإنهاء الجمهورية الثانية معلنا نفسه أمبراطورا على فرنسا وما وراء البحار من مستعمراتها.

استمرت هذه التجربة الجديدة إلى غاية 1871 حيث انتهت نهاية مأساوية على إثر هزيمة فرنسا أمام الجيوش البروسية

هكذا تعود فرنسا إلى النظام الجمهوري حيث أعلن بها عن ميلاد الجمهورية الثالثة، ونلاحظ جليا أن هذا الترقيم قد انفردت به فرنسا أثناء تلك الفترة ولا زالت.

كانت الجمهورية الثالثة في فرنسا أفضل تجربة منذ 1789 إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 حيث استمرت من 1871 إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، وهذا رغم ضراوة الحرب العالمية الأولى 1914- 1918 .

رغم الخسائر الكثيرة التي منيت بها فرنسا، إلا أننا نجد أن الجمهورية الثالثة قد واصلت سيرها بعد الحرب العالمية الأولى وهذا رغم ماحدث لفرنسا من اضطرابات، ولكون أن الجيش الفرنسي لم يهزم هزيمة واضحة، فإن منطق الأحداث تم احترامه ولم يتغير شكل النظام ولا مضمون الدستور .

واستمرت هذه التجربة كما ذكرنا إلى غاية جوان 1940 عندها تم تأسيس ما يعرف بحكومة " فيشي " والتي يؤكد النص التاريخي أن الماريشال بيتان قد أعلن الجمهورية الرابعة، لكن لم يعترف له بذلك بعد هزيمة ألمانيا على يد الأمريكيين ودخول ديغول إلى باريس .

وتم إلغاء هذا الأمر قانونيا وإعلاميا، ومن الصعب الحصول على أي أصداء للجمهورية الرابعة الخاصة بالماريشال بيتان، وعليه ومن الناحية الرسمية في تاريخ فرنسا فإن الجمهورية الرابعة تم تشكيلها بعد الحرب العالمية الثانية واستمرت إلى 1958.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الجمهورية الرابعة قد كانت رغم إرادة الجنرال شارل ديغول الذي كان يعتبر شعبيا وسياسيا منقذ فرنسا، ونجد أن هنا أيضا قد تم احترام منطق الأحداث في فرنسا من حيث ظروف التغيير ومضمون التغيير وكذا الترقيم

أما آخر تغيير الذي شهدته فرنسا لحد الآن هو ما حدث يوم 13 ماي 1958 بعد الإنقلاب العسكري الكبير الذي عرفته فرنسا، وسيطرة الجيش على مقاليد السلطة وهذا نتيجة لما أطلق عليه أنذاك في فرنسا بأحداث الجزائر، وصحح أخيرا باعتراف الدولة الفرنسية بكون ما حدث في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1 نوفمبر 1954 و5 جويلية 1962 كان حربا

وتم الاستنجاد بالجنرال شارل ديغول الذي كان قد اعتزل السياسة والحياة العامة وشرع مباشرة في تولي مقاليد الحكم وإنهاء الجمهورية الرابعة عمليا، والإعلان عن نظام جديد بشكل جديد وبدستور جديد، وهو ما يعرف لحد الآن بالجمهورية الخامسة

وفي ظل هذه التغييرات المستمرة والمحترمة لتقاليد فرنسا في التغيير، نجد أن ما حدث في الجزائر كان قد تأثر بهذه التغييرات بدءا من تاريخ الإحتلال 5 جويلية 1830.

إن تركيزنا في هذا البحث سوف يكون على فقرات من التاريخ الفرنسي بحسب ما اعتقدنا أنه يخدم الفكرة العامة والرئيسية لعملنا هذا.

هكذا سنتناول بالعرض والبحث فترتين نراهما من أهم فترات التاريخ الفرنسي من حيث الإرتباط بتاريخ الجزائر، وهما " **فترة ما بين الحربين العالميتين**

الأولى والثانية " أي ما بين 1918 إلى 1939 والفترة الثانية :، "**من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر** " في 3جويلية 1962، وسنأخذ في عملنا هذا بعض النماذج من النمط الاجتماعي والمفاهيم السياسية والآليات الاقتصادية في فرنسا ليس من أجل تغطية تاريخ فرنسا المعاصر بقدر ما نستعرض هذه النماذج والموضوعات لتيسير فهم القرارات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وبالتالي معرفة مستوى معاناة الجزائريين وتضحياتهم وما مدى انتصاراتهم على ما كانت تعرف بفرنسا العظيمة قبل جوان 1940.

وفي هذا المجال سنعرض لتاريخ فرنسا لفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى مركزين على عقد العشرينيات من القرن العشرين.

مما لاشك فيه أن خروج فرنسا من الحرب العالمية الأولى بخسائر في كل المجالات أكبر وأهم مما لحق بحليفاتها،لكونها كانت أهم هدف بالنسبة للهجمات الألمانية بالإضافة لكونها ساحة للمعارك طيلة الحرب ،رغم ما حصلت عليه فرنسا كغنائم حرب ومن ذلك: كاسترجاعها لمنطقة الألزاس واللورين وحصولها على استغلال منطقة السار الألمانية الغنية بالفحم لمدة خمس عشرة سنة، وخلافتها لألمانيا في مستعمراتها خاصة (الطوغو والكامرون).

ومن الدولة العثمانية (سوريا) أوإستفادتها من مناخ ما بعد الحرب المساعد على إعادة البناء وفق مقتضيات العصرنة والتطور، وبناءا على ما توصلت إليه الإبداعات العلمية وإنتهت إليه التحولات الإجتماعية فإن المشاكل الناجمة كانت على نحو من الضخامة والكثرة بحيث أنها مست جميع الميادين وبالخصوص الناحيتين الاجتماعية والسياسية.

الحالة الإجتماعية السيئة والمتضعضعة :

من المشكلات الأساسية لفترة ما بين الحربين العالميتين في فرنسا، الملف المالي الذي لم تتوفق كل الحكومات المتوالية في إيجاد الحل المناسب، وخاصة في العقد الأول لما بعد الحرب العالمية الأولى، والذي كان على نقيض مع النمو الإقتصادي

خلال نفس المدة فإن لفرنسا مشكلتها السكانية التي تتميز بها دون بقية الدول الأخرى.

وبناء على أهمية النمو الديموغرافي ودوره المصيري على صعيد الإنتاج الإقتصادي والسياسة الأمنية والدفاعية، وبحكم بط ء هذا النمو باعتباره المسألة الأكثر ضعفا، كان أهم قضية توجه بالنسبة لفرنسا التي تتحكم في رسم إستراتيجيات الحرب والسياسة الخارجية والاقتصاد لدى جميع الحكومات الفرنسية بما في ذلك فترات ماقبل الحرب العالمية الأولى.

هكذا نجد أن هذا العنصر أي المسألة الديموغرافية كانت حاضرة في بنود التحالف الفرنسي الروسي لسنة 1893 حيث عولج النقص البشري الفرنسي بتدخل عسكري روسي مكثف عند اندلا ع الحرب مع ألمانيا.

كما كان واضحا التأثير السلبي في الجانب الديمغرافي غداة الحرب العالمية الأولى، ولم يكن هذا استثناءا، فما سوف تعيشه فرنسا بعد ذلك يؤكد الركود الديموغرافي طيلة فترة ما بين الحربين وبالخصوص فيما بين 1911 و1931.

فإذا استثنينا من الإحصاء السكاني حوالي 000 00 7 1 الزاسي لورانيا ومثلهم من الأجانب المهاجرين إلى فرنسا للاحظنا الركود التام الذي أصاب فرنسا طيلة عقدين كاملين. ففي 1911 كان تعداد سكان فرنسا هو 6 ،39 مليون نسمة، (من ضمنهم 000 6 11 1) أجنبي ليصبح في سنة 1921 حوالي 39،2 مليون (من ضمنهم 1550000 أجنبي)، وليظل بعد مرور عقد آخر من الزمن أي في سنة 1931 هو نفسه تقريبا 41 مليون (من بينهم 9 ،2 مليون أجنبي).

إن أهم الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي جعلت هذا الوضع تتميز به فرنسا هو إرتفاع نسبة الوفيات وإنخفاض نسبة الولادات.

فاذا كانت الأولى مبررة من خلال الظروف الإجتماعية لنسبة الأولى ومستويات المعيشة التي لم تبلغ آنذاك المستوى الذي عرفته كل من إنكلترا وألمانيا (التغذية، العمل، الإسكان والرعاية الصحية وغيرها).

بالإضافة إلى العادات غير الصحية خاصة الإدمان على الخمور وعدم التوازن الغذائي بالنسبة للفرنسيين عموما، مما أبقى على نسبة الوفيات مرتفعة بحيث ظلت إلى سنة 1936 تمثل 15 % ،رغم انخفاضها قليلا عما كانت عليه في السابق (17،5 % سنة 1920 و19،1 مابين 1906–1910) وجعل فرنسا تأتي في المكانة الثالثة من حيث معدل الأعمار (الحياة) 54 سنة بعد إنكلترا " 58 سنة" وألمانيا "60 سنة"، نرجعه بوجه عام لتحرر المرأة من الكثير من التقاليد الإجتماعية وولوجها عالم الشغل وكذا الأفكار الإباحية التي تبناها الكثير من الفرنسيين، مما جعل الملذات والتمتع بالحياة يحول دون الإهتمام بتأسيس الأسر ورعاية الأطفال، بالإضافة إلى غيرها من الأسباب التي أدت بالمجتمع الفرنسي إلى أن يصبح مجتمعا تكونه أسرة صغيرة (نسبة العائلات التي تتوفر على ثلاثة أطفال وأزيد لا تتجاوز 10 % في سنة 1936، ويتطور نحو مجتمع شيوخ ومسنين، يعتمد في حفظ توازنه على مدى استقطابه كحقن إجتماعية ديموغرافية ضرورية (000 116 1 في 1911 / 000 550 1 في 1921 ،000 900 2 في 1931). رغم إرتفاع مستوى الحياة وطول أعمار الفرنسيين بفضل الرعاية الصحية وتحسن مستوى الحياة، بعد أن باتت نسبة الولادات ضعيفة لا تضمن التجدد الديموغرافي الضروري للتطور على كل المستويات. فمنذ بداية القرن العشرين ومعدل نسبة الولادات في تناقص. فمن 20،2% (1906–1910) إنخفض إلى 18،5 % فيما بين (1921-1925) فإلى 14،7% خلال السنوات الثلاث (1936–1939). وإن كانت سنة 1920 تعتبر خارج هذا النسق، حيث إرتفع خلالها عدد الولادات الذي نعتبره قد جاءت لتعويض الخسائر في الأرواح خلال الحرب.

إن أهم إستنتاج من خلال هذه الأرقام هو أن الركود الديموغرافي لا يرجع بالأساس إلى تأثير ظروف الحرب الطارئة بل إلى مميزات المجتمع الفرنسي ذاته.

من الحلول المقترحة من طرف السلطات الفرنسية لمعالجة هذا الوضع المزمن والذي كان يهدد النسيج الإجتماعي والتطور الإقتصادي لفرنسا نجد أن الدولة قد

عمدت إلى إتخاذ تدابير إستعجالية، فسنت خلال سنتي 1917، 1918 قوانين تسمح لجميع الموظفين بتقاضي منح عائلية .

في سنة 1931 كان توزيع النسب العائلية كالتالي :

أسر بدون أولاد 15 %، أسر بولد واحد 26،5%

أسر بولدين 23،5%.

كما استصدرت قوانين أخرى تشجيعية في 1921 و1923 تتحصل بموجبها العائلات التي لها أربعة أطفال وذوات الدخل الضعيف على إعانة عمومية.

وهكذا ما إن حلت سنة 1939 حتى استفاد الفرنسيون من هذه الإجراءات أو بعضها. كما نسجل اقتحام المرأة لحقل التجارة، الصناعة والزراعة أوفي ميادين الإدارة والمهن الحرة، وهذا تعويضا للنقص الفادح لليد العاملة الرجالية حيث حصدت الحرب الكثير منهم.

كما نسجل أن فرنسا لم تعتبر بلدا ريفيا أو معتمدا على الريف بالدرجة الأولى كما أكدت إحصاءات سنة 1926 و1931 بالمقارنة مع البلاد الأخرى.

مشاكل الحياة السياسية الفرنسية:

إن الأوضاع السياسية الفرنسية لما بين الحربين تأثرت بالظروف المالية المتدبدبة والأوضاع الاجتماعية التي ميزت فرنسا لعقود من الزمن عن شقيقاتها من الأوربيات، وأصبح أمر استعادة الرخاء بالنسبة للمجتمع الفرنسي صعب المنال.

وهكذا نجد أن الممارسة السياسية التقليدية يسارية كانت أم يمينية، فشلت في تجسيد وعود الطبقة السياسية التي قطعها أصحابها على أنفسهم ما بعد الحرب العالمية الأولى.

إن فترة الفراغ هذا استمرت سنوات قبل أن تستقر أوضاع فرنسا بما يسمح بإجراء الإنتخابات العامة والمحلية وحتى الرئاسية،

حيث تميزت أهم النقاط التي ناقشها المجلس القديم والمنتخب سنة 1914 هي معاهدة فرساي، فقد أثارت هذه نقاشا محتدما ومواقف متناقضة، حيث نلاحظ أن الإشتراكيين وجدوا فيها شدة وعنفا كبيرين، اعتبرها اليمنيون أقل من المطلوب مع عدو غاشم.

وإن كان واقع المعاهدة يؤكد على أنها تضمنت رغبات فرنسا العنيدة التي طالبت بإنزال أشد العقوبات على ألمانيا، بالإضافة إلى موقف بريطانيا والولايات المتحدة الذي كان يدعو إلى الرصانة والإعتدال.

وأخيرا تمت المصادقة على المعاهدة في الثاني من شهر أكتوبر 1919 بثلاثمائة وإثنين وسبعين صوتا مقابل ثلاثة وخمسين صوتا كلها لليساريين، وامتنع عن التصويت 74 نائبا ،كما صادق البرلمان على قانون جديد للإنتخابات، ظهر لأول وهلة أنه معقد حيث أخذ بالقائمة الولائية وبالتمثيل النسبي معا (قانون 12 جويلية 1919). ودون تأخير عادت فرنسا إلى جو العمل السياسي بدءا من خريف 1919 في حملة انتخابية شرسة، حيث طبعت بمناقشات موضوعات هي نفسها على العموم التي استقطبت.

اهتمام عموم الشعب خلال فترة الحرب الأولى.

فإتحاد اليمين الذي عرف بالكتلة الوطنية" يوحي بأن جو الحرب لازال ممتدا.

حيث استثمره اليمينيون للإبقاء على الوحدة الوطنية من أجل عدم إخماد جدوة الشعور الوطني الذي كان المغذي الأول والأساسي للاستماتة في الحرب، هذا من أجل قطع الطريق أمام التيارات اليسارية ذات الميول "الأممية ".

بالإضافة إلى موضوع آخر أعتمده النشاط اليميني، في دعايته لرمزية شخصية **كليمنسو** التي كانت موضوع إجماع الكل حيث عرف باسم "النمر" الذي تم على يده أعظم نصر لفرنسا بشهادة خصومه ومعارضيه جميعا. وبالإضافة إلى التخوف من شبح البلشفية المتنامي في روسيا الإشتراكية

والواقع إن الخوف من إنتشار عدوى الثورة البلشفية لم يكن قاصرا على البرجوازية المحافظة وإنما كانت تشاركها فيه شرائح إجتماعية أخرى كالطبقة الريفية التي تمثل 48 % من مجموع سكان فرنسا، ناهيك عن الطبقة الوسطى التي بحكم مصلحتها الخاصة كانت مناهضة للعنف بكل أشكاله .

كما أن هناك من لم يتسامح مع روسيا عن تخليها عنهم كحليف في أخطر مرحلة تمر بها فرنسا، بالإضافة إلى تحميلهم إياها مسؤولية النهاية المأساوية التي آلت إليها أسرة رومانوف التي كانت مقربة من الأوساط الفرنسية.

ونلاحظ أن اليمين استعمل كل الأدوات والإمكانيات التي كانت بحوزة الكنفدرالية العامة للعمال بإعتبارها أكبر رقابة فرنسية بعد الحرب، بعدد منخرطيها الذي فاق المليون في 1919 (000 400 قبل الحرب)،وكذلك المظاهرة العمالية المطالبة بالحقوق، لا سيما التي كانت قد حدثت في شهري ماي وجوان 1919، هذه الأنشطة العمالية، عمل اليمين على إظهارها كبوادر حركة شيوعية تهدد المجتمع الفرنسي على غرار البلاشفة في روسيا .

وتم استعمال كل الوسائل الدعائية كالملصقات الحائطية والإعلانات الصحفية من أهم الوسائل التي إستعملت لتشويه الثورة الروسية وفي إظهار جوانبها السلبية.

وفي خضم تلك الحملة تم تسجيل تيار ثالث منادي بالتجديد على حساب الطبقة التقليدية، مركزين على دور العناصر التي شوهد لها بدور طلائعي في الحرب.

كما نؤكد هنا أن للقوانين السائرة المفعول آنذاك دورا حاسما في تحديد الإستراتيجية العامة للأحزاب وقدراتها على المناورة، ذلك أن طبيعة هذا الأخير كانت مدعاة إلى تشكيل ائتلافات حزبية والدخول في تكتلات بهدف وضع قوائم إنتخابية واسعة بقدر الإمكان.

وعليه فقد توصلت أحزاب اليمين والوسط في إتفاق بتاريخ 22 أكتوبر1919 إلى تأليف "الكتلة الوطنية" التي يتخلص شعارها في "لارجعية ولاثورية

ولكن في محاربة البلشفية". أي أن الشعار الذي إلتفت حوله كل الفصائل ذات الإتجاه الجمهوري، بدأ من "العمل الليبيرالي الشعبي" والفدرالية الجمهورية إلى الجمهوريين الإشتراكيين. فالإشتراكيون الذين ظلوا أوفياء "للإتحاد المقدس".

وفي المقابل نجد اليساريين قد دخلوا المعترك الإنتخابي بمفردهم بل ومشتتين، رافضين العمل سواء مع البرجوازيين أو التقرب من الراديكاليين. مما أدى بطائفة من هؤلاء إلى الإنضمام إلى اليمين الذي سيفوز بإنتخابات 16 نوفمبر 1919، فازت الكتلة الوطنية إذا في الإنتخابات النيابية بأربعمائة وثلاثة وثلاثين مقعدا، مقابل 180 حصل عليها الإتجاه اليساري (حصة الإشتراكيين الذين كانوا قد فازوا في إنتخابات 1914 بمائة وثلاثة مقاعد لا تتعدى الآن 68 مقعدا. أما نصيب الراديكاليين فهو 86 مقعدا. ومقارنة بما كان لهم في سنة 1914 فقد خسروا أكثر من نصف مقاعدهم).

لكن هذا لايعني أن الكتلة الوطنية قد حققت فوزا ساحقا بل بفارق ضئيل، قدره. 000 300 صوت لاغير.

أو بمعنى آخر فإن مواقف الناخبين لم تتغير كثيرا عما كانت عليه من قبل. وبالتالي يكون مرد فوز اليمين إلى لعبة التحالفات السياسية أكثر منه إلى الإتجاهات السياسية لدى المصوتين التي تبدو في عمومها مستقرة.

وهذه حقيقة ستتضح لنا أكثر فأكثر أثناء حديثنا عن الإنتخابات الرئاسية وعن مختلف القوى السياسية الفرنسية.

وفعلا فقد أظهرت إنتخابات جانفي1920 الرئاسية عدم تماسك إئتلاف اليمين وضعفه أمام موضوع ترشيح رئيس الحكومة جورج كليمنسو إلى منصب رئاسة الجمهورية الفرنسية بالرغم من أنه كان محل إجماع الكل في البداية.

وهكذا أصبحت واضحة احتمالات نجاح شخصية اشتهرت بالأستبداد في الرأي أي

(كليمنصو)، والذي كان مشروعه المالي يهدد المصالح المالية للأغنياء.

بالإضافة إلى هؤلاء الأثرياء واجه كليمنصو العناصر الكاثوليكية وعلى رأسهم ارستيد بريان Aristide Briand قصد عرقلة إنتخاب السيد كليمنصو لرئاسة الجمهورية المشهور بمناهضته للاكليروس.

وقبيل هذا اهتز برلمان فرنسا من وقع المفاجأة على إثر إختيار البرلمانيين في إنتخاب تمهيدي على رئيس البرلمان نفسه (مليران Millerand) بأربعمائة وثمانية أصوات مقابل 389 صوتا نهائيا.

قيل أن شغل الفائز لمنصبه لم يدم طويلا حيث إضطره المرض بعد 8 أشهر من الإنسحاب من النشاط السياسي لصالح الاسكندر مليران.

وبالرغم من قلة الإنسجام بين مختلف المكونات للأغلبية الحاكمة من "الكتلة الوطنية" فإن السلطة قد ظلت بين يدي هذه نحو أربع سنوات ونصف، مارست خلالها الحكم بإسمها ثلاث حكومات هي:

- ✓ **حكومة "مليران "**
- ✓ **حكومة ارستيد بريان** (جانفي 1921 – جانفي 1922)
- ✓ **حكومة بوانكاريه** إلى إنتخابات سنة 1924.

وهكذا بإمكان الدارس أن يتبين حسسيات وأطراف الكتلة الوطنية من خلال شخصياتها البارزة والقيادية التي تعاقبت على الحكم وكذا تجاهاتها السياسية التي كانت تقوم عليها.

فهي تضم إلى جانب بريان ومليران وهما إشتراكيان تقليديان، رغم تأكيدهما على انتمائهما للأحرار" أو "للمستقلين" رجالا من اليمين الليبرالي المعتدل مثل

بوانكاريه واندريه تارديو André Tardieu، وأيضا ممثلين عن اليمين "الوطني" مثل النائب **نانسي لويس مران**

Nancy Louis Marin وآخرين يمثلون إما مصالح أرباب الصناعات الكبرى والصغيرة،أو مصالح الطبقة الفلاحية.

وهكذا نجد في إيطار الكتلة الوطنية تشابك براكماتي مباشر وغير مباشر، وتباينا في الجذور والمرجعيات التي ترجع أصلا إلى الكاثوليكية أو إلى الفولتيرية.

هذا عموما عن اليمين. أما الإتجاه اليساري فقد تأثر بعدة عوامل أهمها تقهقر الحركة نتيجة الصعوبات التي واجهتها والإنشطارت المتوالية التي عاشتها الأوساط التقدمية اليسارية

بفعل تضارب المفهوم واختلاف التفسيرات الواجب اتباعها حيال الثورة الشيوعية وكذا الأممية الثالثة التي أسسها لينين في مارس 1919.وبناءا على ذلك أصبح عدم التماسك في الفكر الإشتراكي واضحا من خلال التيارات التي تتنازعه وهي

أولا: التيار النقابي الثوري المعادي للبرلمان والقابل للعنف كوسيلة لإقامة مجتمع خال من الطبقية لكن ليس على النمط السلطوي اللينيني

ثانيا: التيار المنسوب إلى جان جوريس J.Jaurés ، والذي يهدف بدوره إلى تغيير جذري لاحلال مجتمع تنعدم فيه الطبقية ولكن بواسطة إصلاحات والوصول إلى الحكم يكون بالطرق البرلمانية.

ثالثا: التيار البلشفي عن طريق الأممية الثالثة التي يدعمها كل من مرسال كاشان Marcel Cachin مدير جريدة الهومانيتي وفروسار Frossard الأمين العام للحزب الإشتراكي S.F.I.O.[1]

---

[1] Gaypavillé ,(l'empire français à la colonisation , hachette 1991p,43

وقد يكون هذا الإنقسام كما وضح فروسار عندما قال :

".. بأن الحرب التي أتت على العالم قد أتت على الحركة الإشتراكية..."

وبالفعل فإن الصعوبات الكبيرة التي سبق ذكرها والتي كان من بينها خاصة ما ينبغي أن تكون عليه الثورة البروليتارية وكذا طريقة الإنضمام إلى الأممية الثالثة هي العقبة الكأداء التي حالت دون بقاء الحركة الإشتراكية موحدة متماسكة.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى وبينما هناك من يرى إلزامية تعميم الأممية والعمل في إطارها في المدى القصير، حتى يتم الوصول إلى غايتها القصوى ومن ثم الإسراع بالإنضمام إلى الأممية الثالثة والإعلان عن تأسيس الحزب الشيوعي، اهتمت مجموعة من الإشتراكيين الفرنسيين وعلى رأسهم ليون بلوم، بول فور Paul Faure ولونقى Longuet، يحذر من العواقب الخطيرة للطريقة اللينينية التي لا تتناسب مع الوضع الراهن للحركة العمالية الفرنسية ولا مع واقع الإشتراكية (إشتراكية ديمقراطية) التي تبدو بحكم نقص التجربة عاجزة عن مسايرة التطور الجديد.

هكذا وبعد عقد المؤتمر والذي تم بمدينة تور في شهر ديسمبر 1920، سجل المؤتمرون تناقص شديد في عدد المنخرطين في صفوف الأممية الثالثة برفض أو قبول الشروط المسبقة التي أقرتها اللجنة التنفيذية التابعة لهذه الأممية والتي كانت ترجمة لأرادة لينين ووضعها الأصلي .

من بين تلك البنود الواحد والعشرين، ما كان فعلا صارما كالقبول بمبدأ ديكتاتورية البروليتاريا، وإزاحة كل العناصر الداعية للإصلاح عن الحزب، والتخلي عن كل ما من شأنه أن يحدث إضطرابا أو يعتبر دعاية غير مشروعة، والتأييد المطلق لكل الجمهوريات في جميع نضالاتها ضد الثورة المضادة.

كانت نتيجة ذلك أن أعلن تأييد المؤتمر للإنضمام إلى الأممية بتاريخ 29 ديسمبر بأغلبية 208 3 أصوات مقابل 1022 صوتا رافضا، و397 صوتا ممتنعا، لكن نجد أن الأقلية بعددها الكبير قد تشبتت بولائها بالنظام القديم S.F.I.O هكذا انخرطت في هيأة تابعة للأممية كفرع فرنسي.

وعليه أصبح من الواضح الإنقسام الحاد أكثر وضوح والذي سيشمل إبتداء من جوان 1922 النقابة العمالية نفسها بتأسيس الكنفدرالية العامة الموحدة للعمال C.G.T.U التابعة للحزب الشيوعي إلى جانب الكنفدرالية العمالية القديمة C.G.T كما أدى الإنقسام إلى إقتسام جميع الجرائد الوطنية منها والمحلية، إذ بينما إحتفظ الشيوعيون بجريدة "الهومانيتي"حصل الإشتراكيون على جريدة "البوبيلير Le Populaire" ليس هناك شك في أن هذا الإنشقاق سيكون له أثر سلبي على كلا التيارين ولو في المراحل الأولى على الأقل.

إن تشبت الشيوعيين بالمذهب الماركسي اللينيلي وتطهيره إيديولوجيا من العناصر "اليسارية"والماسونية في سنة 1924، ثم اشتغالهم منذ 1928 بأسلوب الصراع الطبقي قد اجتازوا بدايات صعبة أفقدتهم مناضلين وناخبين كثيرين، بحيث إنخفض عدد المنخرطين فيه إلى حوالي 000 55 في سنة 1923 بعد أن كان عددهم قبل سنتين 000 110 منخرطا.

بينما كان الحزب الإشتراكي الصاعد ورغم تأثره المؤقت إلا أنه استعاد أرضيته وحقق بعض النجاحات ليحتل مكانة في الحياة السياسية نتيجة لإستقطابه مرة أخرى مناضليه القدامى من جهة، وإنضمام أعداد هامة إليه من الطبقات الوسطى ومن الأوساط الريفية كانت تنتمي من قبل إلى الحزب الراديكالي من جهة أخرى، وبذلك أصبح عدد المنتمين إليه في سنة 1925 يقارب 000 110 بينما كان عشية الإنشقاق في حدود 000 30 فقط.، هذا ولم يكن الانشطار الناتج عن مؤتمر تور يمثل ضعفا ألم بالأحزاب اليسارية وحدها وإنما كانت له إنعكاسات على الحركة النقابية ذاتها والتي إستعملته الكتلة اليمينية من خلال السلطة في كسر الإضرابات والإضطرابات الإجتماعية المتوالية .

قد تم تسجيل في بعض هذه الإحتجاجات مشاركة نحو 000 300 1 عامل كما حدث في خريف سنة 1920. وبذلك استطاعت حكومة مليران أن تنتصر بعد إفشالها لسلسلة من الإضرابات التي إجتاحت البلاد (فصل حوالي 000 15

عامل بالسكك الحديدية أي حوالي 5 % من عمال هذا القطاع) بل أنهاتمكنت من أضعاف الحركة النقابية كما هو واضح من الأرقام الآتية، لم يبق ضمن الكنفدراليتين اليساريتين معا في أواخر سنة 1922 سوى 000 800 منخرطا في حين كان عدد المنضمين للكنفدرالية العامة للعمال وحده خلال سنة 1920 مايقارب المليونين ونصف المليون.

ومهما كان وبعكس ما توقع بعض المراقبين فإن الإشتراكيين كانوا خلال الفترة الممتدة من 1920 إلى 1932 أفضل حالا من منافسيهم الشيوعيين سواء من حيث الإقبال الجماهيري أو الإسهام والمشاركة في الحياة السياسية الفرنسية .

فمشاركة الشيوعيين فيها تكاد تكون باهتة وبطريقة غير مباشرة فحسب حتى في أوج قوة الكارتل المتحكم في السلطة

إن التحالف اليساري الجديد استطاع أن يشكل الحكومة بعد فوزه في الإنتخابات التشريعية لشهر ماي 1924 وهذا بعد الهزة المالية العنيفة التي أصبحت أكبر عائق أمام الكتلة الوطنية التي فشلت في تخطيها بعد حكم دام خمس سنوات تقريبا.

سوف نجد أن المشكلات نفسها التي واجهها الإئتلاف اليساري خلال مدة سنتين فقط من الحكم.

وقبل تعرضنا لهذه التجربة في الحكم نحاول إلقاء نظرة على مختلف المشاكل وعلى الطريقة التي عالجتها بها الحكومات اليمينية الثلاث التي تعاقبت على الحكم:

- ✓ حكومة مليران من جانفي إلى سبتمبر 1920 .
- ✓ حكومة ارستيد بريان من جانفي 1921 إلى جانفي 1922 .
- ✓ حكومة بواكرية من جانفي 1922 إلى إنتخابات 1924 .

الإضافة إلى الإضطرابات الاجتماعية التي عرفتها فترة حكومة مليران خاصة، فإن المشاكل الأخرى كانت ذات طابع مالي في معظمها، حيث كان لزاما

على أية حكومة تدير دفة الحكم في فرنسا أناذاك أن تركز كل اهتمامها على الملف المالي ذلك أنه كان للحكومات المتعاقبة أن تتدبر المصادر المالية لتغطية أوجه الإنفاق والموارد المالية لإعادة الأعمار وتعويض ضحايا الحرب، بناء على القانون الصادر في هذا الشأن بتاريخ 17 أفريل 1919، بالإضافة إلى تسديد الديون الداخلية والخارجية مع الأرباح المترتبة عنها.الأمر الذي شكل عبئا على ميزانية الدولة لاسيما وأن التقديرات كانت قائمة كلها على التعويضات التي ستدفعها ألمانيا(حوالي 120 مليار سنويا).

وفي إنتظار ذلك عولج العجز المالي بتدابير من نوع التضخم وإصدار سندات الخزينة القصيرة الأجل، إضافة إلى إجراءات أخرى تتمثل في التقليل من حجم مصاريف بعض القطاعات كقطاع الدفاع الوطني، والزيادة في الضرائب على المداخيل بحيث إرتفعت نسبتها بالمقارنة مع الدخل الوطني العام في فترة ما بين 1914.1921 إلى 13 و14 % ،بينما كانت نسبتها في 1913 لاتتجاوز 8،5 % .

رغم كل الإجراءات المتخذة لم تستطع فرنسا أن تمنع ارتفاع الأسعار وإنخفاض قيمة الفرنك في سوق التبادل بالرغم من اللجوء إلى الإستدانة والجهود المبذولة لإيجاد نوع من الإستقرار للحركة النقدية.

إن شهر مارس 1924 هو التاريخ الذي بلغت فيه الأزمة النقدية ذروتها، ففيه أصبح الجنيه الإسترليني يعادل 117 ف بينما كان لايزيد في ديسمبر سنة 1922 عن 63 فرنكا، مما أجبر الحكومة الفرنسية التي كان يترأسها بوكاريه إلى الإستدانة من مصرف مورقان[1] Morgan أي البنك المركزي الفرنسي أناذاك.، مما ينقذ العملة الفرنسية المتدهورة من الهبوط الحاد وإعادة الإعتبار إليها بإرجاعها إلى المستوى الذي كانت عليه سابقا،أي 65 ف للجنيه الإسترليني.

وإذا كان لهذه العملية الطارئة أن تمر بدون آثار كبيرة وواضحة دون تأثير واضح على علاقة فرنسا الخارجية، فإن قرار الحكومة برفع الضرائب المباشرة إلى نسبة

[1] Gaypavillé ,op,cit ,p49

20 % كان هو العامل الأساسي في إخفاق الكتلة الوطنية في الإنتخابات التشريعية التي جرت في شهر ماي من سنة 1924 .

إن بعض المؤرخين اعتبروا أن لجوء الحكومات اليمينية إلى الإستدانة كان حلا مؤقتا وغير مجدي لمعالجة المشاكل المالية مما زاد الوضع صعوبة والذي أصبح من المسيء جدا حله من قبل الحكومات اليسارية فيما بعد، فإن حجم الديون المتراكمة على فرنسا تجعل في الحقيقة الملف المالي العقبة الرئيسية، التي واجهتها فرنسا بسبب الحرب العالمية الأولى .فمن 33 مليار في سنة 1914 قفزت الديون الداخلية إلى 129 مليارا سنة 1919 ،أي ما يعادل تقريبا الدخل القومي الفرنسي مرتين مع العلم أن حوالي نصف المبلغ المذكور تم إستلامه بآجال قصيرة.

أما الديون الخارجية التي لم يكن منها شيء على فرنسا قبل سنة 1914، فقد وصلت إلى ما مجموعه 35 مليارا ف.ف. بقيمة العملة لسنة 1913، قدمت منها الولايات المتحدة 18 مليارا والمملكة المتحدة 14 مليارا.

ويصبح واضحا للدارس بعد أن يعلم أن التكاليف التي دفعتها فرنسا من 1919 إلى 1926 والخاصة بالتعويضات ومتطلبات إعادة البناء تقدر بنحو مليار فرنكا ذهبا، الذين يتأكدون أن المماطلات الفرنسية بشأن دفع الديون الأمريكية والإنكليزية وربط ذلك بالتعويضات الألمانية إلى أن تمت تسوية الموضوع في سنة 1926 عن طريق الإتفاقيات الثنائية مع كل من الولايات المتحدة (Mellon Béranger [1] وإنكلترا في عهد حكومة بواكريه التي يرجع إليها الفضل في التخفيف من الأزمة، ولكن قبل هذا التاريخ كيف عالج التحالف اليساري هذه القضية الأساسية وغيرها خلال السنتين اللتين مارس فيهما السلطة (1924 – 1926).

إن الأخطاء التي إرتكبها اليمين الفرنسي عن طريق الكتلة الوطنية هي التي أعطت الفرصة إلى اليسار لأن يتجمع أكثر ويحقق نصرا هاما والذي بواسطته حقق فوزا في الإنتخابات التشريعية لشهر ماي من سنة 1924.

---

[1] Gaypavillé op,cit,p48

وبالإضافة إلى الزيادة في الجباية والضرائب المباشرة بنسبة 20 % الموضحة سالفا ،كانت هناك ملفات لها علاقة بالسياسة الخارجية خاصة مع ألمانيا على سبيل المثال ملف

"إحتلال الروهر) أما في الملفات الداخلية فكان يترأسها دوما ملف التعليم، ولم تتوفق في معالجة كل هذه المشاكل مما دفع بالناخبين للميل لمنافسيها من اليساريين.

وقد أحدثت هذه المواضيع ضمن الكتلة الوطنية إنقساما به دخلت الإنتخابات التشريعية بقائمتين متنافستين بينما قرر الراديكاليون والإشتراكيون كاختيار يساري الدخول في الإنتخابات بخطاب سياسي واحد وقائمة انتخابية موحدة تحت اسم "تجمع اليساريين" رغم أننا نسجل غياب الشيوعيون.

كما لاحظنا في الإنتخابات السابقة (16 نوفمبر1919) فإن الإنتخابات التي نظمت في 11 ماي 1924 لم تسجل فارقا كبيرا في عدد أصوات الناخبين بين الطرفين المتنافسين، إنما يرجع فوز (التجمع اليساري) إلى الطريقة الإنتخابية الجامعة، في إطار الإقتراع على القائمة الإقليمية، بين التمثيل النسبي ونظام الأغلبية، تماما كما تم الأمر بالنسبة للعملية الإنتخابية التشريعية الأولى.، فالنجاح الكبير الذي كان للتيار اليميني لم تتحصل عليه سوى بفارق 000 300 صوت وبسبب الإنقسام الذي كان في صفوف منافسيها، ودخولها بدورها الإنتخابات منقسمة، قد مكن تجمع اليسار المتحد من الإنتصار بالرغم من حصوله على عدد من الأصوات (000 270 4 أقل من الذي أحرز عليه اليمينيون (000 500 4 صوت).

وبذلك كان حظ التجمع 237 مقعدا برلمانيا من مجموع 581 مقابل 226 للمحافظين وللوسط اليمين، بينما حصل الشيوعيون على 26 مقعدا و000 886 صوت إنتخابي.

هكذا نجد أن الأغلبية البرلمانية التي حصل عليها التحالف اليساري إنما تعود إلى الأربعين صوتا التي لليسار الراديكالي، هذا التجمع كان عبارة عن فسيفساء تشكلت من الشتات المؤيد للإشتراكين، والحقيقة أنها ليست وحدها، ذلك أن

برنامج الإشتراكيين المتضمن لبعض القضايا الإجتماعية كالتأمينات والضريبة على رأس المال لم يكن ليرضي الحزب الراديكالي المدافع عن الملكية الصغيرة والمتعلق بالليبيرالية الإقتصادية.

هكذاوبماجعل الراديكاليين والإشتراكيين يتحالفون، كان أساسا الملف الخاص بالسياسة الخارجية خاصة ما تعلق بألمانيا وكذلك في التقرب أكثر من المملكة المتحدة ثم في الحريات وفي معارضة الجميع لرئيس الجمهورية مليران الذي كان يتهم بميوله الحزبية.

اما لب البرنامج الإقتصادي والمالي فاستمرت الإختلافات حوله بين الشريكين، بالإضافة إلى ما تحمله الحركة الراديكالية من عدم انسجام وتناقض يجعل من التعاون مع الإشتراكيين أمرا لا يمكن الإستمرار فيه لمدة طويلة .

هذه الحركة الراديكالية والتي تترجم إنشغالات الطبقة الوسطى والفلاحين الصغار بالإضافة إلى الحرفيين، قد عرفت بتشبثها الشديد إزاء المصالح الخاصة لهذه الفئات وميولهم إلى التيار اليساري في نفس الوقت.

وفي هذه الظروف تزعم تجربة اليسار خلال سنتين تقريبا ادوارد هريو (1924 – 1926) على رأس حكومتين (14 جوان 1924 – 10 أفريل 1925) (19 – 21 جويلية 1926) دعمهما الإشتراكيون رغم عدم اشتراكهم في عضويتها بوزراء.

ومهما كان هذا مفيدا من حيث أنه مكن هريو من تشكيل حكومة منسجمة فإنه في الواقع ينم عن الضعف ويعتبر علامة على الخلاف السياسي القائم بين الإتجاهين الرئيسيين في التجمع اليساري.

وكان أول شيء نادت به الحساسية اليسارية الناجحة هو إقالة رئيس الدولة مليران المتهم بالتحيز وإستخلافه بعد صراع بمرشح راديكالي المعتدل جاستون دومارج Gaston Doumergue الذي فاز بخمسمائة وخمسة عشر صوتا على منافسه باليفي Painlevé مرشح اليسار (309 صوت).

ونجد أن حكومة هريو في بعض البرامج لم تأخذ بمبدأ الأولويات وتعالج المستعجلات قبل غيرها.

فعوض أن تواجه قضية الإنخفاض المستمر للفرنك وإنعدام التوازن في الميزانية قبل أي شيء آخر، إنشغلت بتحضير إجراءات ذات طابع لائكي مناهضة لرجال الدين الكاثوليك كمشروع قانون الهادف إلى إقرار مدرسة أحادية وتطبيق سياسة لائكية على منطقتي الألزاس واللورين وكذلك إلغاء السفارة المعتمدة لدى المقر البابوي وهي السفارة التي كان النظام السابق قد أعادها في سنة 1920.

وقد كانت لهذه الإجراءات الراديكالية الكثير من ردود الأفعال المتطرفة أحيانا ليس من طرف التنظيمات الدينية الكاتوليكية فقط بل من بعض التنظيمات اليمينية المتشددة ،كأنصار جورج فالوا Faisseau de JeorgesValois والشبيبة الوطنية لبيير تيتنجار J.Patrio.de Pierre Taitinger والعمل الفرنسي Laction Francaise

هذه التجمعات كانت عبارة عن إفرازات للأزمات المالية المتعاقبة والحادة وكذا من جراء تخوف بعض صناع القرار من المد الشيوعي المتنامي، خصوصا عندما أخذ الحزب الشيوعي يبدو كقوة سياسية في الساحة الفرنسية. وأسفر الإتجاه الجديد في السياسة الخارجية لحكومة هيريو على الإعتراف بروسيا السوفياتية في أكتوبر 1924، لكن وكما كانت دائما فرنسا في فترة مابين الحربين، العالميتين فأن أهم معضلة تمثلت في شح الموارد المالية.

رغم تتابع التغيرات على مستوى الحكومة الفرنسية وباقي الهيئات الرسمية للدولة، ولم يستثنى من هذا التغيير المستمر منصب القاضي الأول في البلاد حيث توالى على منصب الرئاسة أربعة رؤساء هم:

بواكاريه المعتدل والمنتمي لليمين الليبرالي من 1913 إلى 1920، جاء بعده بول ديشانيل Paul Deschanel رئيس البرلمان الذي فاز على منافسه كليمنصو ب 408 أصوات مقابل389صوتا.،بعده بوقت قصير(سبتمبر1920)الإنتخابات جرت في جانفي 1920 تخلي ديشانيل بسبب مرضه العقلي إلى الكسندر مليران الذي

يعد من المعتدلين ومن الإشتراكيين القدامى، بعده جاء دومارج في سنة 1924، بالإضافة إلى بعض السلوك التي ميزت اليساريين والتي اعتبرت مظاهر خطيرة كإصدار العفو عن بعض السياسيين الإشتراكيين الراديكاليين المحكوم عليهم سابقا مثل Caillaux ومالفي Malvy [1].

كما عمل اليسار على إذكاء تخوفات الإتجاهات اليمينية وكذلك الأوساط البرجوازية، كما قد أسرعت هذه الأخيرة كردها على مجرد الإعلان عن فرض ضريبة على الثروات إلى تهريب رؤوس أموالها نحو الخارج، فضلا عن الحرب التي شنتها على الحكومة بواسطة وسائل الإعلام التي كانت بيدها والضغوط التي مارستها على مختلف المراكز المالية كالبورصة مثلا لعرقلة العمل الحكومي.

أمام هذه التصرفات اليمينية تردد رئيس الحكومة نفسه هريو في الإستجابة لرغبة الإشتراكيين بشأن تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالثروات ورؤوس الأموال، كما رفض العمل بنصائح بعض الرجال المختصين في شؤون المال تتعلق بالتدابير الإصلاحية للوضع المالي كالتخلي عن سياسة الإنكماش ومراعاة الواقع الإقتصادي للبلد.

بعد وصول مؤشر الأزمة النقدية على وجه الخصوص والمالي عموما إلى ذروة التأزم في بداية 1925 بإرتفاع العجز في الميزانية والذي تزامن مع تردد المتعاملين في إقراضهم للدولة من جهة، وإقبال الناس بشكل مكثف على إسترجاع سندات ومدخراتهم من جهة ثانية،لجأت الحكومة إلى طلب تسهيلات مالية من بنك فرنسا زادت عن القدر الذي يسمح به قانون 31 /12 /1923 وهو 41 مليار فرنكا.

[1] Denis bouche fayard(histoire de la colonisation française flux et reflux 1815/1862) p,188

فكانت النتيجة إستقالة رئيس الحكومة في العاشر من شهر أفريل 1925. وكان ذلك إيذانا ببداية نهاية الهيمنة اليسارية ،ذلك أنه منذ ذهاب هريو في التاريخ المذكور إلى رجوعه بعد 16 شهرا لتشكيل حكومة جديدة بتاريخ 19 جويلية 1926 تعاقبت على وزارة الإقتصاد وجوه إقتصادية من بينها كايو Caillaux وباليفي Painlevé ودي مانزي De Monzie ولوشار Loucheu

ولم يستطع أحد منهم إخراج فرنسا من معضلتها، وهكذا كان الحظ نفسه بالنسبة لرئيس الحزب الراديكالي العائد والذي لم يختلف عن سابقيه، إذ لم تجد حكومته الجديدة تجاوبا حسنا لا من طرف عامة الشعب ولا من قبل أوساط المال والأعمال.

بعد أن أطاح بها المجلس إضطر هريو إلى تقديم إستقالته لرئيس الدولة دومارج،تاركا البلد على شفا الإفلاس المالي مع هبوط الفرنك الفرنسي إلى أدنى مستوى له.ففي باريس أصبح الجنيه الإسترليني الواحد يساوي 243 ف.بعدما كان قبل سنة فقط يساوي 104 فرنكات لاغير.

هكذا تسقط الأغلبية اليسارية بعد حكم دام سنتين كاملتين، كانت أهم ميزات تلك الفترة الممتدة من جوان 1924 إلى أفريل 1925، سلك فيها تكتل اليسار نهجا سياسيا ميز بين السياسة والإقتصاد في جو الشعور بالإنتصار وممارسات رمزية أكثر منها فعلية، تلتها مرحلة إمتدت إلى جوان 1926 وفيها حاول الحكم، ولكن بدون جدوى، وضع سياسة مالية تتلاءم مع الخط الإيديولوجي للحزب كفيل بأن يتجاوب في نفس الوقت مع متطلبات الساعة.

أخيرا مرحلة عدم الإستقرار الحكومي الذي أوصل الوضع إلى النهاية المنتظرة ومكن المعتدلين من تولي الحكم لفترة طويلة إمتدت إلى سنة 1932 من هيمنة اليسار إلى حكم اليمين.

إن رجوع بواكاريه الذي اشتهر سابقا على أنه من أبرز وجوه فترة الحرب، خاصة في معسكر خصومه، من جديد وللمرة الرابعة في جويلية سنة 1926 على

رأس حكومة إئتلافية. أجل تشكيل حكومة إئتلافية وطنية لإشتمالها على وزراء معتدلين كبريان Brian وتارديو Tardieu وعلى ممثلي اليمين الحافظ كلويس مران L.Marin وعلى راديكاليين كهريو وبالفي.

وبشرح مستفيض يمكننا أن نستدل على أسلوب الرجل السياسسي باعتماده الكلي على العناصر السياسية من غير التكنوقراطيين فنجده قد عين 8 وزراء من مجمع 13 كانوا من أبرز الوجوه السياسية بل شغل هؤلاء جميعا وفي فترات قصيرة رئاسة الحكومة من بعده.

ومن الصعب على أي دارس تبيين السبب الكامن وراء النجاح النسبي لبوان كاري في إدارة شؤون الإدارة الحكومة الفرنسية فإذا كان أسلوبه السياسي في تعامله مع ملفات الكبرى بعض الإنعكاسات السلبية فقد وفر عليه جهدا كبيرا في مسألة تهدئة بقية الأحزاب والحساسيات، وإن كان بعض اللذين كتبوا عن الفترة نفسها أكدوا أن نزاهة الرجل وماضيه كوجه محارب استثمرهما استثمارا سياسيا، فكان بالنسبة للراديكاليين قريب سياسيا وبنسبة لليساريين غير معادي للأفكار الأساسية لهم.

ونسجل هنا أن حكومة بوان كاري كانت الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الأولى التي أحدثت توازنا في الميزانية العامة للدولة وهذا نتيجة التقليل في حجم مصاريف بعض الوزارات كالداخلية (إلغاء 106 دائرة) والأشغال العمومية والعدالة والدفاع الوطني.

ومن أجل استقرار أكبر عدد لتأسيس صندوق خاص بالنفقات والاحتياط بمصادر مالية خاصة به (اليناصيب الوطنية. التبغ) بهدف التقليل من الديون الداخلية والتي نتجت خاصة من التضخم المالي، كما تم رفع قيمة بعض الضرائب

بهذه الإجراءات المتخذة طبقا للصلاحيات الكاملة المعهودة إلى الحكومة في الميدان المالي بالذات، إستقامت ميزانية سنة 1926، بل أن سنة 1927 قد سجلت

فائضا في الإيرادات ووضعت حدا للخلل الذي ظل ملازما لكل السنوات السابقة منذ 1914.

نتيجة لهذا الاستقرار المالي استعادت رؤوس الأموال الثقة في السوق الفرنسية ومعهم تدفقت الأموال على فرنسا فساهمت في رفع قيمة عملتها بنسبة 122 فرنكا فرنسيا للجنيه الإسترليني في أواخر سنة 1926 .مع التذكير بأن العملة الإنكليزية التي كانت تساوي 243 ف. عشية استقالة هريو* أخذت في الانخفاض غداة تولى بواكاريه للسلطة مباشرة، ومع أن حكومتي بواكاريه الرابعة (23 جويلية 1926 – 6 نوفمبر 1926)والخامسة (11 نوفمبر 1928 – 27 جويلية 1929) لم تتوصلا إلى إستعادة القيمة التي كان عليها الفرنك في الفترة السابقة للحرب، فقد تمكنتا من إحتواء الأزمة المالية والسيطرة عليها، ثم ضمان الإستقرار للفرنك في مستوى قوته الشرائية الحقة في سنة 1928 على أساس أنه يساوي خمس قيمة الفرنك الذهبي، كما ننوه في هذا العمل بكون أن رئيس الحكومة الفرنسي بوان كاري بالإضافة إلى إعادة الإستقرار المالي لفرنسا استطاع أن يحافظ على الإستقرار الحكومي إلى غاية جوان من سنة 1929، أما الحكومات السابقة التي كان على رأسها فقد كانت فتراتها كالتالي:

- جانفي 1912 – جانفي 1913
- جانفي 1922 – جوان 1924).

وكان بواكاريه رئيسا للجمهورية الثالثة كذلك من 17 جانفي 1913 إلى 1920.

إذا كانت الحكومة الخامسة التي ترأسها السيد بوان كاري لم يشرك فيها سياسيين من خارج اليمين، وربما يرجع ذلك إلى الوضع القوي الذي عادت إليه الإتجاهات اليمينية بعد إنتخابات سنة 1928 التشريعية.

حتى وإن لم يكن السيد بوان كاري قد وصف بالإعتدال لوحده فقد عرفت الساحة السياية رؤساء حكومات على مدى السنوات الثلاث التي أعقبت عهدة بوان كاري وكانوا تسعة من رؤساء الحكومات قد وصفوا هم أيضا بأنهم من التيار

المعتدل في فرنسا بريان بحكومته الحادية عشرة. تارديو . شوطون . ستيق . لافال، ويعود السبب الأساسي لهذا التوجه لحرص مجلس الشيوخ على عدم وصول أي شخص يحمل أفكار متطرفة يسارية كانت أم يمينية إلى سدة الحكم.

ورغم تنحي بوان كاري فإن أسلوبه في العمل قد استمر بعده في إدارة الحكم بفرنسا وهذا على الأقل إلى غاية 1932 الفترة التي قاد فيها السيد بيارلافال الذي عرف بماضيه اليساري ولجوءه إلى التيار اليميني بعده.

لكنه وفي الواقعية السياسية انتهج الإعتدال على غرار سلفه بوان كاري واستمرت هذه المدرسة مع خلفه تارديو الرجل السياسي الذي اشتهر بالاعتدال في معالجة القضايا السياسية

كخلاصة لفترة العشرينيات من القرن العشرين في تاريخ فرنسا بالإمكان التأكيد على أن فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى 1918.1914 قد شهدت فترة من عدم مكوث الحكومات لمدد معقولة، فقد كان تغيير الحكومي بمعدل مرة في كل سنة على الأقل بل في بعض الفترات تعاقبت أكثر من حكومة على حكم فرنسا في السنة الواحدة، وإن كان هذا من حيث الشكل يؤكد من عدم وجود استقرار سياسي لفرنسا في فترة ما بين الحربين العالميتين، فأن في المضمون يمكن التأكيد على أن وظيفة الدولة الفرنسية، استمرت وكان لها الكثير من الإيجابيات خاصة فيما يتعلق بإعادة التوازن المالي وترميم البنية التحتية التي دمرتها الحرب العالمية الأولى كما حافظت في ظل ذلك فرنسا على وحدتها وسيطرت أكثر على المستعمرات .

بريان (29 جويلية — 3 نوفمبر1919)، تارديو (حكومة أولى 3 نوفمبر1929 . 17 فبراير1930 حكومة ثانية 2 مارس — 4 ديسمبر1930 حكومة ثالثة 20 فبراير — 10 ماي 1932، شوطون (21 فبراير- 25 فبراير1930، ستيق (30 ديسمبر1930— 22 جانفي 1931)، لافال حكومة أولى : 27 جانفي — 13 جوان 1931، حكومة ثانية وثالثة: 13 جوان 1931 — 16 فبراير 1932)، وبسبب تركيزنا الكبير على الجزائر كموضوع فقد شرحنا سبب استعراضنا لبعض النماذج

والأنماط وآليات التي تميزت بها فرنسا والتي تبلور من خلالها تصور وفكر سياسي تم تسليطه على الجزائريين عبر مراحل الاحتلال التي امتدت على مدى 130 سنة واعتقادنا أن فرنسا الثلاثينيات او لنقل العقد الرابع من القرن العشرين بالنسبة لفرنسا، لم يكن قد عرف تغييرا كبيرا وجذريا، بسبب أن فرنسا خلاله عاشت في ظل الجمهورية الثالثة بالإضافة إلى توجسها المستمر من الخطر الألماني، وباستثناء بروز الجبهة الشعبية والتي أدارت ضفة الحكم في فرنسا في أواسط الثلاثينيات وتقدمها اليساري .

فإننا لا نجد أشياء ذات بال تميز هذا العقد عن سابقه وإن كان بعض اللذين أرخو لهذه الفترة يعتقدون أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد زادت الطين بلة، خاصة في بداية الثلاثينيات.

ولعل أهم ما عرفته فرنسا هو الأحداث التي عاشتها أوروبا بدءا من وصول الزعيم النازي "آدولف هيتلر " إلى سدة الحكم وانتهاءه بغزوه الشهير بالأراضي البولونية في الفاتح سبتمبر 1939 معلنا بذلك عن نهاية فترة من التاريخ وبداية أخرى، كان أولها الحرب العالمية الثانية والتي انكسرت فرنسا فيها انكسارات كبيرة، حيث تم احتلال أراضيها من قبل الجيوش الألمانية في جوان 1940 .

وهذا بالرغم من التحصينات الكبيرة والمرهقة للخزينة العامة والتي أقامتها فرنسا على مستوى حدودها مع ألمانيا، غير أن القيادة الألمانية آنذاك قد أمرت بغزو فرنسا عن طريق حدودها الشمالية والتي كانت عبارة عن سهول وأراضي ممتدة، توصل إلى باريس دون معاناة بالإضافة إلى قلة تحصيناتها، ففرنسا التي اشتغلت في السياسة طويلا كانت تعتقد أن الخطر الألماني لا يمكن أن يكون عن حدودها الشمالية بسبب أن مملكة بلجيكا التي تمتد أراضيها عبر حدود فرنسا الشمالية وبالتالي تفصلها عن ألمانيا كانت دولة حيادية.

غير أننا نجد أن ألمانيا قد اندفعت عبر الحدود ضاربة عرض الحائط بمسألة الحياد البلجيكي مما أربك الدولة الفرنسية التي استنجدت بسفيرها في مدريد بإسبانيا

" العجوز الماريشال بيتان" في تشكيل حكومة والتعامل مع الوضع الجديد والذي لم يكن بالإمكان لأي كان أن يواجهه عسكريا في تلك الظروف، فانشقت بعض المصالح الفرنسية واضطربت الأوضاع وأعلنت حكومة فرنسا الحليفة للألمان بينما فر بعض الفرنسيين ومن بينهم أحد الضباط المغمورين الذي كان قد رفض الاعتراف بالهزيمة ولجأ إلى لندن حيث استقر وبعون انجليزي في البداية ثم أمريكي. استطاع الجنرال ديغول من مدينة لندن إدارة شؤون ما عرف بالمقاومة الفرنسية وأهم ما بدأ به، استعماله الإذاعة الإنجليزية للتحريض ضد الألمان ودعوة الفرنسيين للالتحاق به ومقاومة ألمانيا المحتلة.

وهكذا استمرت الحرب التي لا يتسع المجال للخوض في تفصيلاتها إلى أن بدأ نجم ألمانيا في الأفول واستطاعت أمريكا بعد التحاقها بالحرب أن تحسم الموقف لصالحها أولا ولحلفائها ثانيا وهكذا وبعد الإنزال الشهير على شواطئ نورماندي صار الطريق معبدا أمام الجنرال ديغول ليكون من القادة والمشاهير في تاريخ فرنسا.

الباب الثاني

فرنسا ما بعد الحرب العالمية الثانية

فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية

إن صائفة 1944 تعتبر نقطة تحول تاريخي ومصيري بالنسبة لفرنسا.

إن تاريخ 6 جوان 1944 والذي أرخ لأعظم إنزال عسكري، حيث عرفت منطقة نورمانديا الإنزال العسكري الأمركي يعتبر لدى البعض بمثابة الوجه الجديد للعالم، وبالتالي لفرنسا وإن كان آخرون يعتقدون في يوم 26 أوت 1944، تاريخ دخول الجنرال شارل دوغول مدينة باريس بأنه الأهم في التاريخ الفرنسي المعاصر، ووصوله إلى القصر البلدي، حيث حسم في مسألة النظام السياسي الجمهوري بإجابته «إن الجمهورية مازالت قائمة».

يعتبر تاريخ 9 سبتمبر، من المواعيد الهامة في المسار السياسي الفرنسي حيث إلتأم شمل مجلس الوزراء تحت قيادة رئيس الحكومة شارل دوغول، بحضور زعماء المقاومة الخارجية، الذين أتوا معه من لندن والجزائر وزعماء المقاومة الداخلية، الذين اشتغلوا مع جورج بيدو، والسياسيين، من اليمين إلى اليسار.

فقد جلس لوي جاكينو إلى جانب شارل تيللون، دون نسيان ممثلي الجمهورية الثالثة، مع جول جانيني، رئيس مجلس الشيوخ في 1940.

وبدأ الاستقرار يعود في بلد عان من الاحتلال الألماني، لأن الحرب مازالت مستمرة، وستدوم أيضا، في أوربا، أكثر من ثمانية أشهر، حتى 8 ماي 1945. لقد تقهقر الجيش الألماني ولكنه مازال مستميت في الدفاع عن نفسه

كما سيظهر معنا لاحقا. ببعض من الأراضي الجرمانية وشراسة الحرب وزحف الشتاء البارد بأواسط أوربا ينذر بأسوأ عاقبة لشعب جائع مزقته المعارك الطاحنة، وكذا بالنسبة للشعب الفرنسي الجائع وبسبب اضطراب طرق النقل

والمواصلات أصبحت مدنه محاصرة اقتصاديا واجتماعيا ناهيك عن صعوبة المدد العسكري.

وما كادت الحماسة الوطنية تسقط حتى فتحت أبوابا لأشد مجابهات بين السلطات والكتل المسلحة، المتعطشة للثأر والدم، بعد أن استهزئ بالنظام ولم يصبح للقانون معنى في أي مكان وسادت الفوضى.

ولم يكن للدولة أجهزة إدارية، ولا للأمة قوانين، وفقدت فرنسا مكانتها في العالم.

ومن الممكن أن نتساءل ما إذا كانت هزيمة فرنسا في 1940،[1] طاغية على السنوات السوداء، ستترك المجال لسيطرة جديدة تقود الاستقلال القومي لزمن طويل، وربما للأبد؟. وكانت فرنسا في حاجة لكل شيء: القانون والأمن وأدنى شروط العيش الكريم. وهذه من مخلفات الحرب في فرنسا.

لذا ينبغي، في هذه الفوضى، وضع الأولويات للحالات العاجلة، أي الأخطار. فقبل كل شيء، يجب على السلطة المركزية أن تفرض نفسها، وأن تقبض بيدها على زمام الأمر، وأن تسمع صوتها، وأن تطاع، لأن السلطة الحقيقية للحكومة المؤقتة لا تتجاوز أبواب العاصمة، وأيضا، وفي الوقت نفسه، ينبغي تأمين الحد الأدنى من الحياة الكريمة والطمأنينة والتموين، واستئناف العمل.

ففي هذا البلد الممزق، يجب أن تعود المواصلات الهاتفية والحديدية والطرق كما كانت قائمة، وأن تعود للخدمة محطات الراديو، والمطارات، والقاطرات والناقلات القابلة للاستعمال ومثلها الموانى، والمناجم، ويجب أن تعود المعامل إلى نشاطها، وأن تصلح التخريبات الخطيرة التي سببتها قنابل الحلفاء والمحتل عند ارتحاله.

ويجب أن يقوم هذا الجهد العظيم حسب الأولوية لصالح الحرب، التي ما زالت قائمة في الشرق وفي الألزاس وفي الآردين وكذا أمام «ثغور» محيط الأطلسي،

[1] الدكتور نور الدين حطوم المرجع السابق ص 12

حيث تحصن الجيش الألماني ليؤخر إنزال السلاح إلى البر، والعتاد، والبترول، الضروري للفرنسيين والجيوش الحليفة.

وكانت فرنسا تريد أن تكون حاضرة في الحرب، بالرغم من أن قرابة مليونين ونصف من الرجال وما زال أسرى أو منفيين في ألمانيا: لأن استرجاع استقلالها واعتراف الحلفاء بحكومتها كان لابد له من ثمن، إلى هذا الدمار الكبير والفقر الفظيع تضاف أيضا الخسائر، والقوانين الطارئة التي يجب تحملها أيضا حتى نهاية الحرب.

وقد أصبح المحررون على اختلاف أعراقهم أبطالا جمعت بينهم فرنسا وتحريرها، إن ازدهار مستوى المعيشة في أذهان العامة كان مسألة أسابيع قليلة بعد التحرير، وإن عودة الإنتاج والتعمير يتطلبان بضعة أشهر.

لكن هذه التوقعات أصبحت تأرق المجتمع الفرنسي مع مرور الوقت وهذا ما سوف يتأكد على مدى النصف الثاني من العقد الخامس في القرن العشرين ميلادي، حيث تظهر السلطات المركزية عجزا كبيرا في التعامل مع إعادة الإعمار وتطوير مستوى المعيشة، بالإضافة إلى ما سوف تعانيه الجمهورية الرابعة من وقع معاول خصومها خاصة، بعد انسحاب الجنرال شارل ديغول من الساحة السياسية، والذي كان الشخصية الأساسية في هذه السنوات الأولى،رئيسا للجمهورية الرابعة ويتزعم فرنسا في أخطر مراحل تفكيك الإمبراطورية الاستعمارية والتطوير الهام لفرنسا ما بعد الإمبراطورية.

الفترة الإنتقالية

في يوم السبت 26 أوت 1944 هذا اليوم المتميز في التاريخ الفرنسي وفي حياة الجنرال شارل ديغول، الذي تجول خارج القصر الرئاسي لمدينة باريس وهو محاط بزهاء المليونين من الأنصار.

ومن هذا المد الجماهيري يستمد الجنرال شارل ديغول شرعيته، بالإضافة إلى ما استمده من المقاومة ويؤسس السلطة في فرنسا من جديد.

هكذا نجد أن السلطة الجديدة شرعت في إعادة التنظيم وكذا المشاركة في العمليات الحربية. وعمل على استعادة النظام العام والتماسك الاجتماعي ومكانة فرنسا في عالم ما بعد الحرب، ومارس حكم الجماهير من خلال المهرجانات الخطابية فتجول خلال شهر سبتمبرفي كل من ليون ، مرسيليا، تولون، تولوز ،بوردو، أورلئان ،نانسي ،ليل ،لانس وآراس ترتيبا وفي شهر أكتوبر من نفس السنة زار على التوالي كل من روان ،نورماندیا ،رنس وشامبانيا ،ديجون وبورغونيا.

وفي المهرجانات كان الشعب يستقبل شارل ديغول باعتباره بطل قومي، وفي كل مكان كان يحاول تهدئة العامة والتذكير بضرورة الانضباط، لسد الطريق أمام التمرد، ويحكم بين المتخاصمين، ويسن القوانين، ويعين أعضاء الحكومة والمحافظين وبقية المسؤولين. كما استعمل الإذاعة في مخاطبة بقية الجهات وأفراد الأمة.

وإذا كان الوضع كما ذكرنا من الناحية الإعلامية والسياسية ومحاولات شارل ديغول لبسط نفوذه وسيطرته باعتباره الرجل الذي عوض الدولة بعد تفكك كل مؤسساتها، إلا أن فرنسا كانت لا تزال لم تطرد الجيوش الألمانية، فعلى سبيل المثال أن ديجون لم تتحرر إلا في 11 سبتمبر، وأن الفرنسيين لم يدخلوا ملهوز إلا في 21 نوفمبر، وستراسبورغ إلا في 23. وإن أهم عملية عسكرية للحلفاء بعد تحرير باريس كانت في شهر نوفمبر 1944 كرد على هجوم ألماني يائس، انتهى بعد شهر من المعارك بسيطرة الحلفاء على الآردين. كما نسجل محاولات شارل ديغول المستمرة للظهور بما يوحي أنه ليس تابع لأمريكا بقدر ما هو شريك.

هكذا نجده يرفض بعض قرارات القائد الأعلى للجيوش الحليفة كما حدث حينما رفض شارل ديغول الجلاء عن مدينة ستراسبورغ في أول يناير 1945، التي حررت حديثا، كرد على دولا تر دوتا سيني،وهكذا استمرت الهجمات المعاكسة ضد ألمانيا فتم السيطرة على كولمار في 02 فبراير 1945 وتم عبور نهر الراءين نهاية شهر مارس من نفس السنة.

وكان آخر عهد فرنسا بالتحرير نهاية أبريل وبداية ماي 1945 أين استولى الفرنسيون على بعض الجيوب كرويان ولاروشيل تباعا، وذلك بدخول القوات الحليفة الأراضي الألمانية والسيطرة عليها، وتم تتويج كل ذلك باستسلام ألمانيا 8و9 ماي 1945 حينما وقع صك الاستسلام بمدينة رنس الفرنسية ولهذا دلالة تاريخية كبيرة.

إن النهوض بالاقتصاد وإعادة الفرنك إلى سابق عهده حتم على الحكومة الفرنسية في 13 سبتمبر، زيادة الاجور بمقدار 30%، وفي 17 أكتوبر رفع التعويض العائلي 50 %. وفي منتصف شهر نوفمبر، طرح أول قرض كبير فكان ناجحا، وحاول أن يكبح تضخما نقديا جامحا. فقد تكاثر تداول الأوراق النقدية والدين العام بأربعة أمثال مقارنة بما قبل الحرب.

وكانت ميزانية 1945 في حدود 390 مليار فرنك للنفقات، منها 175 مليار اعتمادات عسكرية، بينما كانت الواردات 176 مليار وهذا يعني أن العجز كان 55%. وظهرت نظريتان على مستوى السلطة في تسيير الاقتصاد والتقويم المالي كان بيير مانديس-فرانس ميال للحلول الجذرية بينما اقترح رونيه بليفن، وزير المالية، التدرج في استعادة عافية الخزينة، ورجحت كفة مانديس فرانس، وفي 5 أبريل 1945 سجلت استقالة هذا الأخير منعطفا هاما.

وجرى تداول الأوراق النقدية من 4 إلى 15 جوان وقننت الأسعار في 30 من الشهر نفسه، وفرضت ضريبة التضامن الوطني لصالح الحرب في شهر أوت.

وشيئا فشيئا استعاد الفرنك عافيته، ولم تعد صناديق الخزانة فارغة، وخرجت الأموال العامة بعد أن توقف نشاطها، واستعاد الاقتصاد الفرنسي بعضا مما فقد.

إن الوزن الكبير لليسار في فرنسا أثر تأثيرا كبيرا على القرارات وخاصة الاجتماعية والاقتصادية، ونجده في هذا الأمر قد تفوق على تقدمية الجبهة الشعبية في 1936، وهكذا تقرر براءات تأميم الفحم والغاز وبنك فرنسا ومؤسسات التسليف الكبرى، ومعامل رينو، التي أصبحت مؤسسة عمومية، والطيران التجاري، الذي ولد الطيران الفرنسي.

وأوجدت قرارات أخرى مكتب البترول، ومفوضية الطاقة الذرية، ومفوضية التخطيط العليا، والخزانة المركزية لفرنسا ما وراء البحار، والمدرسة الوطنية للإدارة. ونظمت من جديد التأمينات الاجتماعية، وامتدت لجميع المأجورين، وأعيد تنظيم التعويضات العائلية ووسعت. وأنشئت لجان دراسة المشاريع. وكان هذا بمثابة دفعة جديدة للتطور بالمفاهيم اليسارية في فرنسا.

إن عدد مليون إلا ربع من الضحايا الفرنسيين كان الحد الأدنى الذي أقرته فرنسا الرسمية واشتمل على الذين أعدموا بتهمة الخيانة العظمى والتعاون مع المحتل. وقد ذكر الجنرال شارل ديغول في « مذكرات الحرب» الأرقام الرسمية:

10842 ميتا منهم 6675 قتلوا قبل التحرير، واعدم الباقون بعده، منهم 779 بنتيجة أحكام صادرة عن محاكم أنشأت في 13 سبتمبر 1944، بينما حكمت المحكمة العليا، التي بدأت في مارس 1945، على رجال حكومة فيتشي، وبخاصة بيتان ولافال ووزرائها وأعوانها.

وقد نوقشت هذه الأرقام بشدة، وذهبت التقديرات، حسب المصادر، من الضعف إلى العشرة أمثال في كل ما يتعلق بتنفيذ الأحكام بالإعدام القانونية وغير القانونية، مع الأخذ بعين الاعتبار تسوية الحسابات والأحكام العاجلة التي تلاحقت خلال شهور أيضا، حتى هزيمة ألمانيا واستسلامها.

ويجب أن نتذكر هنا، باعتبار ما حدث، أن حرب 1939-1945 كلفت فرنسا نحو 750000 ميتا، قتل ثلثهم في الكفاح، والباقون سقطوا إما تحت القنابل، أو فتك بهم المحتلون، وإما أيضا أَسْرى أو منفيين عرقيين، أو سياسيين، أو ماتوا من العمل في الأَسْر، وإما ضحايا التطهير.

الصراع بين ديغول والهيمنة الأنكلوسكسونية

إن الحكم يعني أن تعاد إلى فرنسا مكانتها، فقد عارض شارل ديغول منذ أربعة أعوام الحلفاء الأنكلوسكسونيين، بكبرياء وعناد، ومع أنه كان خال الوفاض، ولا يمثل الشيء الكثير بالمقارنة مع ما يقدمه تشر شل وروزفلت

فمنذ عودته إلى باريس، وسيطرته على مقاليد الحكم ورضى الناس بقيادته، غير القابلة للنقاش، ما فتئ يضع فرنسا في الصف الأول بين « الكبار».

وإن اعتراف لندن وواشنطن بحكومته سيأتي نتيجة لدور فرنسا الفعلي أكثر من الخطب والعلاقات الدبلوماسية ،وما كاد يأخذ مكانه، إلا وسَماًّ السفراء، واستقبل الدبلوماسيين المعتمدين لديه، واستقبل بعض زعماء الدول، ولعل أشهر ما قام به آنذاك :إبرامه الميثاق الفرنسي – السوفيتي، في 10 ديسمبر 1944، مع جو زاف ستالين كمرحلة أساسية للصعود.

ومع هذا فإن الحلفاء الثلاثة لم يدعونه إلى مؤتمر يلطا، ولهذا نسجل رفض شارل ديغول الاستجابة لدعوة روزفلت الذي دعاه لمقابلته بالجزائر في 13 فيفر يري 1945.

غير أن الغرور أو ما أشيع عن شارل ديغول من مرض العظمة لا يمكن أن يغير في الأمر من شيء، خاصة في لحظة نهاية الحرب واستسلام العدو وكذا تقسيم الغنائم .

إلا أننا نجد أن فرنسا وصلت إلى صف الخمسة الكبار لمجلس الأمن، وكان هذا ترضية لها، كما التقى الجنرال شارل ديغول بواشنطن الرئيس الأمريكي ترومان في أبريل 1945 وفي بر وكسيل، حيث ذكر لأول مرة في أكتوبر ضرورة وحدة أوربا، كان يكرر عبارات : "استقلال فرنسا وعظمتها ".

إن عودة شارل ديغول إلى باريس كان قد سبقها تشكل هام وأساسي لمستعمرات فرنسا حول الحكومة الفرنسية بمدينة الجزائر، وإعلان الولاء من مجموع المستعمرات عن طريق ملوكها أو بعض زعمائها، كما هو الحال بالنسبة لعاهل مراكش لحضور احتفالات 18 جوان وباي تونس الذي شارك في احتفالات 14 جويلية ،وأعلن زعماء أفريقية السوداء ولاءهم.

غير أن هذا الجو الاحتفالي لم يكن بأي حال من الأحوال هو الوجه الحقيقي للواقع بالمستعمرات، ففي يوم الاحتفالات بالنصر، كان القمع الخطير بالجزائر، وخاصة منطقة سطيف، خراطة وقالمة والتي مهدت لقمع كبير من قبل

الفرنسيين للشعب الجزائري وهكذا لا زال بعض المؤرخين يعتقد أن تاريخ 8 ماي كان نقطة تحول في اتجاه اندلاع الثورة الجزائرية الكبرى في 1 نوفمبر 1954

وفي نفس الوقت نجد فرنسا تعمل على استباق الأحداث بالهند الصينية والتي عرفت هي الأخرى حربا شرسة لمدة ثمانية سنوات لم تنته حتى بدأت ما يقارب ثمانية سنوات أخرى من الحرب الشرسة في الجزائر [1]

الجانب السياسي:

إن أوضاع فرنسا بالداخل وخاصة ما يتعلق بوزن السلطة عرف اضطرابا وتذبذب منذ اندحار الجيش الألماني، وهكذا وجدنا أن المقاومة لم تكن موحدة إلا في فترة الحرب، أما ما تلا ذلك فكان عبارة على صراع له جذور.

هكذا حدث أول اصطدام بين الفرنسيين الذين كانوا في الجزائر ولندن وعناصر المقاومة بالداخل المتجمعين حول مجلس المقاومة الوطني، الذي يرأسه جورج بيدو. إن الأحزاب التي تشكلت من جديد في السر مثلت في مجلس المقاومة الوطني، وكان لها ممثلون بالمجلس الاستشاري في الجزائر. بالإضافة لبعض الممثلين بالحكومة المؤقتة.

ولم يقتصر التذبذب والاختلاف على الجناحين المذكورين سلفا، فقد تدحرج ليطال مكونات كل جناح على حدة، وهكذا، ومنذ اللحظة الأولى، اعتبر اليمين مواليا للمحتل الألماني وحكومة فيشي، وسحق .

وكان الوسط نافدا، إلا أن أغلبية الجماهير كانت تؤيد اليسار، وكان السياسيون التقليديون يمررون رسائلَهم عبر الصحافة المكتوبة. كما ظهرت الجرائد التي طبعت في السر خلال الحرب بافتتاحيات تحريضية وحماسية، مثل جريدة "كفاح" آلبير كامو، وألبير أوليفيه، وباسكال بيا، وريمون أرون.

---

[1] الدكتور نور الدين حطوم، المرجع السابق، ص 16

وكان الأمر نفسه بالنسبة لتيار شارل ديغول حيث نجد أن المتحمسين لتأييده لم يكن بينهم التطابق الضروري للتعامل مع القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستجدة، إلا فيما يتعلق باستتباب النظام، وتوطيد السلطة الجديدة.

ولم يشذ عن هده القاعدة سوى الحزب الشيوعي الذي تعامل مع الأوضاع دون انتظار، فقام بتشكيل مجالس بلدية ولجان أمن وأصبحت له فرق شبه عسكرية على المستوى الوطني، وتعاون في هذا الشأن مع بعض الفارين من الخدمة العسكرية والقوات المسلحة (F.T.P) على عهد حكومة فيشي.

كانت هذه الفرق الشبه عسكرية أداة لعملية فرض هيمنة الشيوعيين الذين طعنوا في شرعية ومصداقية المجلس الوطني للمقاومة وفروعه المحلية، غير أن الرد السريع لشارل ديغول والذي لم يتأخر كثيرا، وفر لفرنسا الكثير من الوقت والجهد. فقد قرر في 28أكتوبر 1944 أي في ما يقارب شهرين بعد دخوله مدينة باريس أن تحل كل المليشيات وتستعاد الأسلحة من طرف السلطة. ويلاحظ أن رد الشيوعيين لم يكن قويا ولا حتى معارضا، حيث شجعوا أنصارهم لمواصلة الكفاح من أجل التحرير، وهذا ما أضاف لهيبتهم الكثير من التقدير وجلب بعض المؤيدين الجدد كما سوف يحدث في سنوات ما بعد الحرب.

إن وضعية الحزب الشيوعي الفرنسي وأنصاره كان لها وزنها في رسم مستقبل فرنسا على المدى القريب والمتوسط بوضوح، ومن أهم ما تجلى من خلاله نذكر هنا الدستور الفرنسي لما بعد الحرب .

ومما ساعد في بلورة فكر سياسي جديد تدني نسبة اللذين يتبنون دستور الجمهورية الثالثة لسنة 1875 بالإضافة إلى جنوح شارل ديغول لتغيير الدستور والملاحظ هنا أن النظام السياسي في فرنسا في التاريخ الحديث والمعاصر لم يكن ليتغير في أية مرة إلا بفعل هزيمة أو ثورة دموية، في عملية أريد لها أن تعيد الديموقراطية في فرنسا.

شرعت الأحزاب في التموقع من جديد وكان أهم تاريخ للاستئناف هذا المد الديموقراطي هو 21 أكتوبر 1945 والتي عرفت أول انتخابات تشريعية، كان لها الأثر الكبير في تغيير وجه فرنسا والتخلص من أهم ملامح النظام السابق في مسائل لها علاقة باتخاذ القرار والوظيفة التنفيذية والتشريعية للدولة وبإطلالة على الخريطة السياسية قبيل التشريعيان نتأكد من الاتجاه العام للمجتمع والسلطة في فرنسا بدأ من عودة ليون بلوم ورجوع، موريس توريز من المنفى بالاتحاد السوفيتي، وادوار هريو، بعد أن حرره المحتل. وشارك هؤلاء الثلاثة، في النشاط السياسي الجماهيري من خلال المؤتمرات وفي جرائدهم .

ورأى بلوم الزعيم الاشتراكي القديم، الذي ظل يتبنى دستور 1875، أن الاستفتاء مناسب، ولكن المجلس الذي سينتخب عليه أن يتحكم في آن واحد في السلطات الدستورية والتشريعية.

وأراد نوريز الزعيم الشيوعي، هو أيضا، أن يلغي قواعد الماضي، ولكنه رأى أن الاستشارة المذكورة مضادة للديمقراطية، أما الرئيس القديم لمجلس النواب، هربو، فيرى أن الجمهورية الثالثة لا زالت قادرة على البقاء. وبعد مشاورات طويلة حسم شارل دوغول في الأمر، وكان على البلاد أن تقول ما إذا أرادت العودة إلى دستور الجمهورية الثالثة فكان الرفض بنسبة 96% من الأصوات.

كان المجلس الذي انتخبته، في الوقت نفسه، مجلسا تأسيسيا، ولم يمارس كاملا السلطة التشريعية، ولذا فإن مشروع الدستور يجب أن يعرض من جديد على المواطنين ،كان المجلس يضم 159 شيوعيا ومن حالفهم،و146 اشتراكيا،و150 من الحركة الجمهورية الشعبية، ووسطا ضعيفا بـ 46 من الاتحاد الديمقراطي والاشتراكي للمقاومة، ومن 69 راديكاليا أو مناصرا للراديكاليين، ويمينا معتدلا اقتصر على 53 منتخبا.

ولأول مرة كان للشيوعيين والاشتراكيين الأغلبية المطلقة في التصويت عبر البلاد وفي المجلس.

لعل من أهم الأسباب التي رجحت كفة اليسار، العامل الاقتصادي والاجتماعي، حيث كان ارتفاع في الأسعار، والتي تضاعفت في ثمانية عشر شهرا، بينما الأجور الحقيقية تناقصت بالإضافة إلى موجة الإضرابات العمالية .وفي شهر أكتوبر 1948 أخلى الجيش مناجم الشمال وبا-دو-كاليه، حيث أدت الإضرابات إلى ضياع 6 ملايين طن من الفحم، وحيث كلفت إعادة الأجهزة إلى حالتها الأولى 8 مليارات فرنك، وفي الداخل انفجرت الحركة العمالية الموحدة من جديد وولد الانقسام في ديسمبر 1947 ،قوة عمالية من وحي اشتراكي بينما ظل الاتحاد العام للعمل في أيدي الشيوعيين.

وفي أثناء ذلك نما تجمع الشعب الفرنسي الذي أسسه الجنرال شارل ديغول، وأعلن عن مليون مشترك، غير أن بعض المؤرخين أكدوا أن العدد لم يتجاوز 410000 وقام بمعارك منظمة ضد الشيوعيين اللذين حاولوا نشر مظاهراتهم واستمرارها في كل فرنسا .

في ظل هذه الأوضاع شق السياسيون طريقهم التقليدي سعيا من أجل السيطرة على السلطة وكان أولهم للطبقة السياسية وضع دستور جديد، هذا المشروع الذي كان مهيأ من قبل لجنة التي كان مقررها ف. دومانتون، وهو من الحركة الجمهورية الشعبية، لم يدم التعاون، فقد حدثت القطيعة بين الأحزاب الثلاثة المتشاركة، الشيوعي والاشتراكي والحركة الجمهورية الشعبية. واستقال فرنسوا دومانتون وخلفه التقدمي نصير الشيوعيين بييركوت. وتدخل فيليكس غون، وفنسان اوربول عبثاً.

هذا المشروع، الذي سيعرض على الشعب، يعطي السيادة للمجلس الوطني، الذي ينتخب وحده رئيس الجمهورية ويقلد رئيس مجلس الوزراء منصبه، ويوافق على تشكيل الحكومة، ويراقب بشكل وثيق سياستها، ويشرع دون أن يخول هذا الحق أو أن يتنازل عنه، ويسيطر على السلطة القضائية، وباختصار يحكم دون تقسيم، وفي 5 ماي جرى الاستفتاء.

قام الشيوعيون ورفقاؤهم على الجانب الفرنسي بدورهم في نصرة الدولة العالمية بجهد من أجل تعميم الموافقة الجماهرية، وتبنت الجمهورية الشعبية والاتحاد الديموقراطي والاشتراكي للمقاومة، والراديكاليون والدغوليون الرفض.وتغلب هذا الجواب بـ 53 % مقابل 47 % "نعم". وهكذا كان يجب إعادة كل شيء.

لم يكن للدولة أجهزة قوية، بينما كانت نذر حرب الهند الصينية تثير القلق اكثر من الملف المالي العالق بين فرنسا وأمريكا في 27 ماي الذي تفاوض به ليون بلوم مع ممثل الولايات المتحدة بورنز، وكان موضع نقاش كبير، هذا الاتفاق الذي يقضي بتصفية الديون وديون الحرب، وفتح اعتماد جديد إلى فرنسا بواسطة بنك الاستيراد والتصدير، ويسمح من جهة أخرى للإنتاج السينمائي الأمريكي باجتياح الشاشات الفرنسية قد صدق عليه، مع ذلك، في الأول من شهر أوت.

وفي 2 جوان، كرس انتخاب المجلس التأسيسي الثاني فوز الحركة الجمهورية الشعبية التي حصلت على 28.1 % من الأصوات و166 مقعدا.

واحتفظ الشيوعيون بنسبة 26.2 % و153 نائباً. وتراجع الحزب الاشتراكي، فقد حصل على 21.1 % و128 مقعداً. وتضاءل الاتحاد الديموقراطي والاشتراكي للمقاومة والوسط، وتقدم المعتدلون قليلا.

وفي الجزائر أثرت مجازر 8 ماي 1945 في الإنتخابات ففاز 11 نائباً وطنياً يقودهم فرحات عباس..

ترأس الحكومة جورج بيدو، وكان حزبه، الحركة الجمهورية الشعبية، وهو التشكيل الوحيد، من بين التشكيلات الكبرى، الذي رفض مشروع الدستور في ذروة النقاش السياسي، ونسجل هنا أن شارل ديغول أعلن وبوضوح رأيه بعد صمت خلال الحملة الإنتخابية.

وفي خطاب، ألقاه في 16 جوان في باتو، عرف مطولا بنظرياته الدستورية التي ظلت تقريباً دون تغيير حتى 1958[1]، عندما وضعت موضع التنفيذ بشكل أكبر. كانت السياسة المالية لما بعد الحرب والتموين تجري بشكل متدهور حيث المالية والإقتصاد في ذروة التأزم .وكان صاحبا هاتين الحقيبتين يتغيران في كل تشكيلة حكومية جديدة، وضاعفت الأزمة الاجتماعية الأزمة السياسية وأدت إلى زيادة الأجور بنسبة 18 % وسطياً، والى دفع تضخم نقدي جديد.

وبعد تماطل وتأخر في تداول مشاريع وقوانين من لدن المجلس التشريعي، واعتقد البعض أن للسياسيين الشهيرين لما قبل الحرب بول رينو وادوار دالاديه، المسؤولية الكبرى في هذا التعفن البرلماني، واستأنف المجلس عمله الدستوري.

بينما كانت فرنسا منهمكة في مسألة الهند الصينية من خلال مؤتمري فونتينباو ودالات، وبالجدل في التموين، وبالمؤتمرات السياسية، وبحركات الموظفين الاجتماعية ومناقشات الموازنة، انتهت المناقشات بالتأكيد على تنازل هام الذي وقعه كل من الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي والحركة الجمهورية الشعبية. وبموجبه يستعيد رئيس الجمهورية، الذي ينتخب بالاقتراع السري من قبل المجلسين، قليلا من السلطات، ويمارس المجلس كامل السلطة التشريعية. كما أعيد توطيد نظام المجلسين مع مجلس الدولة، وازداد دور الجهاز التنفيذي المركزي، وكان ذلك تسوية بين حكومة المجلس والسلطة التنفيذية القوية.

وطرح شارل دوغول دستور 1946 كما فعل مع الأول. ودعا ابينال، في 30 سبتمبر، إلى التصويت بـ "لا" وبالمقابل، في هذه المرة، صوتت الحركة الشعبية بـ"نعم" مع الشيوعيين والاشتراكيين الذين وضعوا على رأسهم، في آخر أوت أميناً عاماً جديداً، غي مولليه.

[1] الدكتور نور الدين حطوم، المرجع السابق، ص17

كان من أخطر ما أثقل كاهل الطبقة السياسية، فضيحة ما عرف بملف الخمور التي كشف عنها ايف فارج، وتجارة المنسوجات، وقد استرعت القضيتان أنظار المواطنين أكثر من حملة الاستفتاء.

وفي 13 أكتوبر وافق الفرنسيون على الدستور المقترح بفارق مليون صوت ومن ثم 9 ملايين نعم و8 ملايين لا، وتم طي فصل هام من التاريخ الفرنسي تمثل في الجمهورية الثالثة وأرخ لمجيء نظام سياسي جديد عرف بالجمهورية الرابعة.

فرنسا 1947 . 1954

إن وجود هذا النظام الذي برز مع بداية الحرب الباردة والمجابهة بين المعسكرين في كوريا، سيكون في مفترق الطرق .فقد كان على النظام الجديد، مواجهة مستمرة ضد تهديد الشيوعية الناشئة وضد مخاطر الاستيلاء وعودة الديغوليين الى الحكم، ومن ثم كان على هذه الجمهورية أن تواجه بوجاد ومونداس فرانس، وأن تتوقع انقلابات عسكرية، وأخيراً أن تتحمل موجة المد النشيط الذي تقوم به الأحزاب الذي سيتغلب في النهاية، وكان عليها أن تأخذ على عاتقها التعمير، وان توجه تعمير الطاقة الصناعية واقتصاد البلاد، والقيام بإرجاع كل شيء إلى النظام والى حاله في جميع الميادين .

وفي الوقت نفسه، وجدت في نزاع، فيما وراء البحار، مع قضايا الخلاص من الاستعمار، وستقوم بحربين عنيفتين، في الهند الصينية أولا، ومن بعد في الجزائر، وبالأعمال الدامية للحفاظ على النظام في مدغشقر، حيث قضي على تمرد 1947 بقسوة كبيرة، وفي أفريقية الشمالية، حيث استمرار المأساة. ومع هذا فالتاريخ مدين بالخطوات الأولى نحو الاتحاد الأوروبي إلى هذه الجمهورية الرابعة الضعيفة جداً.

لقد تم وضع القوانين الجديدة والتشريعات في ظرف تميز بالاستهتار أحيانا وترجيح مصلحة الأحزاب والتيارات السياسية على المصلحة العامة

وانتخب المجلس في 10 نوفمبر، وكان يضم 172 شيوعيا و102 اشتراكيا، و173 جمهوريا شعبيا، و69 راديكاليا ومن الاتحاد الديموقراطي والاشتراكي للمقاومة،

و67 منتخباً من اليمين، من حزب الحركة الجمهوري والجمهوريين المستقلين. ورفع إلى رئاسته الاشتراكي، فانسان اوريول، ولم يشغل هذا كرسيه إلا ستة أشهر، لأنه اصبح، في 16 جانفي 1947، أول رئيس للجمهورية الجديدة وترك مكانه عندئذ في قصر بور بون "المجلس النيابي" إلى رئيس مجلس الجمهورية الثالثة، أدوار هريو.[1]

بعد محاولات غير مثمرة قام بها الزعيم الشيوعي موريس توريز، ثم جورج بيدو، ألف ليون بلوم، في 6 ديسمبر، لمدة شهر، مع أصدقائه الوحيدين الاشتراكيين، حكومة انتقالية متجانسة سلكت سياسة تخفيض استبدادي ورمزي للأسعار بمعدل 5 %. وكان الرئيس الأول، الذي دل عليه رئيس الدولة منذ انتخابه، بول رامادية وتوصل هذا بمشقة، في آخر جانفي، إلى تأليف جهاز حكومي مع شيوعي واحد، فرنسوا بييّو، للدفاع الوطني، وممثلين لجميع الأسر السياسية حول الكتيبتين الضخمتين اللتين جهزهما الحزب الشيوعي والقطاع الفرنسي للدولة العالمية "الحزب الاشتراكي".

كان هذا التشكيل اتحادا قوميا تقريبا. وسيدوم ثلاثة أشهر، أي بالضبط الوقت الذي انفجرت فيه الحرب في الهند الصينية في الواقع في 19 ديسمبر السابق، وتم فيه ما لا يمكن علاجه وآخر حظ للسلام المبعد، وحدثت فيه اضطرا بات جدية في مراكش، وثورات دامية في مدغشقر، وكرس في مؤتمر موسكو، في 24 أبريل محضر القطيعة بين الشرق والغرب، وفي فرنسا بلغ التضخم النقدي كل الأرقام القياسية، بينما انهار الإنتاج، وإذا أخذنا بالاستعلامات العسكرية، كانت الحكومة تتوقع في كل لحظة ضربة القوة الشيوعية، وأخيراً في برونيفال في 30 مارس، ثم في ستراسبورغ في 7 أبريل، ومن جديد في تصريح 14 أبريل ومؤتمر صحفي، في 24 منه، أعلن شارل دوغول تأسيس، "تجمع الشعب الفرنسي".

وفي كل مناسبة وجد توتر ومناقشات وحتى منازعات بين اشتراكيين في السلطة. واتخذ بول رامادية قرارا حذف بموجبه الشيوعيين من حكومته.

[1] الدكتور نور الدين حطوم، المرجع السابق، ص، 18

وسيُسهِّل هؤلاء له العمل بالتصويت، في 4 ماي 1947، ويدخل في ذلك وزراؤهم، ضد الحكومة التي كانوا ممثلين فيها، والتي حصلت مع ذلك على ثقة المجلس بـ "360" صوتا مقابل 186.[1] في اليوم التالي، صدر قرار صغير في "الجريدة الرسمية" بالوظائف الوزارية التي يحتلها موريس توريز وأصدقاؤه. وعاشت الثلاثية الحزبية. وتحرر النظام من التبعية للجنرال شارل دوغول ومن الشيوعيين، وبقي عليه أن يحكم ضدهم. سيكون هذا الحكم عمل ائتلاف يضم، تواجداً أو توالياً، كل من يؤلفون ما سمي "القوة الثالثة"، من الاشتراكيين إلى اليمين الحر مرورا "بالحركة الجمهورية الشعبية"، والوسط الراديكالي، وكان المراد منها مسالمة واقع، لا قوة حقيقية متجانسة ومتحركة. بالحال كان يجب مجابهة مشاريع المعسكرين الآخرين، فمنذ جوان شعر بتصاعد مدّ الإضرابات في البلاد، وشهد الصيف القطيعة النهائية بين الغرب والشرق التي تجسمت بإطلاق مشروع مارشال من جهة، وإعادة بعث تأسيس الكومنفورم من جهة أخرى.

ومنذ جويلية بدأ شارل دغول يجوب فرنسا ويتخذ بين خطاب وآخر ومن مدينة لمدينة، نبرة حادة وتصعيدية بإلقاء المسؤولية على الشيوعيين، الذين أطلق عليهم اسم "الانفصاليين" وعلى النظام اسم "المذهب".

وفي الخريف كانت المعركة على جبهتين. وفي الانتخابات البلدية، في أكتوبر، اهتزت أكثرية القوة الثالثة تحت ضربات تجمع الشعب الفرنسي، وحاولت الحكومة عبثاً أن تضع حاجزا أمام موجة الإضرابات، التي طغت، في الواقع، حتى آخر 1948. وتفتت ائتلاف السلطة، حتى أن زعيمه نفسه تنحى في 19 نوفمبر[2] عندما أعلن غي موليه أنه وجد خلفا لبولرماديه في شخص ليون بلوم الذي اعتمدته 9 أصوات ليصل إلى سدة الحكم من 1947 إلى 1951 من حكومة ليون بلوم المؤقتة إلى الانتخابات التشريعية التي أنهت الدور التشريعي الأول للجمهورية الرابعة بعد ما

[1] الدكتور نور الدين حطوم، المرجع السابق، ص 23؛24

[2] الدكتور نور الدين حطوم، المرجع السابق، ص 25، 26

لا يقل عن أحد عشر تعيينا لرؤساء مجلس الوزراء و9 حكومات. واللذين جاؤوا على الشكل الآتي:

إشتراكي:

- **بول رامادية، ظل في مكانه عشر أشهر**
  - **"من22 جانفي إلى 19 نوفمبر 1947"،**
- **رئيس من الحركة الجمهورية الشعبية : روبير شومان، دام ثمانية أشهر "24 نوفمبر 1947–19 جويلية 1948"**
- **رئيس راديكالي: آندريه ماري، ولم يتمم الصيف**
  - **"من 26 جويلية – 28 أوت.**
- **روبير شومان الذي تقلد الوزارة ولم يبق إلا يومين**
  - **"من 5 – 7 سبتمبر"**
- **الدكتور كوي، الراديكالي الذي ضرب الرقم القياسي لجميع فئات العصر بما يقارب ثلاثة عشر شهراً**
- **"11 سبتمبر 1948– 6 أكتوبر 1949،**
- **رئيسان : جول موك، الاشتراكي، ورونيه ماير، الراديكالي، ولكنهما لم يستطيعا تشكيل حكومتهما، وترك أمر حل عقدة الأزمة إلى المواطنين.**
- **جورج بيدو،: ثمانية أشهر**
- **"28 أكتوبر 1949–24 جوان 1950"**
- **للمرة الثانية : هنري كوي الذي لم يبق في هذه المرة إلا يوماً واحداً "3–4 جويلية،**

- **ورونيه بليفين وهو رجل من الوسط بقي في الرئاسة ستة اشهر**
- **نيف "13 جويلية 1950 الى 28 فبراير 1951"،**
- **للمرة الثالثة، هنري كوي، الذي قام بالانتخابات بعد أربعة اشهر فقط من وجوده في الوزارة "10 مارس –11 جويلية 1951".**[1]

وإذا تركنا تعيينين دون نتيجة وهما تعيين جول موك ورونيه ماير والوزارات المؤقتة لكري وشومان للمرة الثانية فلإن اشتراكيا واحدا، بول رمادية، وجمهوريين شعبيين، روبير شومان وجورج بيدو، وثلاثة راديكاليين أو رجال الوسط، اندريه ماري، هنري كوي، رونيه بليفين، هم الذين حكموا خلال هذه السنوات الأربع والنصف. وهذا يعني، حسب قول مؤرخة الجمهورية الرابعة، جورجيت الجيه، "جمهورية ماندارن" "موظفين"[2].

كان رؤساء الوزراء في هذه الفترة تحت رحمة أجهزة الأحزاب، ويخضعون لمزايدات لا تنقطع من قبل أصدقائهم السياسيين الخاصين، مما جعلهم تحت ضغط مطالب كل من المعارضين والمدافعين عن المدارس العلمانية وأنصار دعم التعليم الخاص، ونقابات أصحاب العمل، والصناعيين والفلاحين وحتى أحيانا "الكواليس" الأجنبية.

ولم يكن رؤساء مجالس الوزراء إلا منفذين لسياسة مهيأة، وما كان عليهم سوى التنفيذ، ووضعوا أنفسهم، أحيانا في معادلة دقيقة وغير مستقرة، وغالبا دون غاية واضحة، مما أدى الى نشوء فكرتين متناقضتين "غولية وشيوعية" وفي الحقيقة كان الوزراء يتغيرون أقل من زعماء صفهم، وهكذا، وفي خلال خمسة أعوام، توالى على وزارة الخارجية "كيه دورسيه" الفرنسية رجلان فقط، روبير شومان وجورج بيدو،

[1] Charles robert Agiront ((histoire de l'Algérie contemporaine 1830-1988)

[2] الدكتور عبد الحميد زوزو، (تاريخ أوربا والولايات المتحدة 1914/1945 محاضرات ونصوص، ديوان المطبوعات، ص242–245

بينما ظل دانيل ماير ثلاثة أعوام في وزارة العمل، وجول موك عامين في وزارة الداخلية.

كانت سنة 1947-1948، بالنسبة الى مؤرخ آخر لهذا النظام الذي يلفت الانتباه، وهو جاك فوفيه، "السنة الأكثر خطورة " حيث دامت في الواقع ثمانية عشر شهرا، من 4 جوان 1947 الى 29 نوفمبر 1948. وقد توالت منذ أول إضراب كبير الى نهاية هذا الاخير، المظاهرات والصدمات، وحتى العنف دون انقطاع تقريباً، وهدأت فقط في الصيف لتستأنف في الخريف.

وفي الشهرين من آخر 1947، ضاع 23 مليون يوم عمل نتيجة للاضرابات مقابل أقل من 400000 لكل سنة 1946. وأكثر من 1000 توقيف، وفيها أكثر من 100 بسبب أعمال الاحباط والتخريب. ووقعت مشادات في مارسيليا هاجم فيها الجمهور قصر العدالة والقصر البلدي وحدث الدمار الكبير، حيث سقط العديد من القتلى، كما شوهد نفس الحدث في فالانس. وتسببت حدة "جنوح" قطار باريس -ليلا ب16 ضحية : كما وقعت أحداث مماثلة في طرق اخرى في الاين والرون والسوم، ولحسن الحظ لم يسجل عدد كبير من الضحايا، وكانت هذه الأعمال مشجعة لظهور الأسلحة التي كانت مخبأة لضرورة التحرير.

وتوصل وزير الداخلية، جول موك، الى أن طلب التصويت، بعد معركة ماراتون برلمانية دامت دون انقطاع من 29 نوفمبر الى 2 جانفي وانتهت بحوادث في غاية العنف[1]:

من اخلاء قاعة المجلس بالقوة حيث وصل العنف الى استعمال الملاكمة والمشاجرة العنيفة، بينما احاطت الجنود بقصر بوربون

صدرت القوانين المسماة "قوانين الدفاع الجمهوري" التي سماها الشيوعيون "القوانين الظالمة":

[1] الدكتور نور الدين حطوم، المرجع السابق، ص 27

- الارتفاع في الأسعار التي تضاعفت في ثمانية عشر شهرا، بينما الاجور الحقيقية تناقصت

- عودة الاضطرابات بوجه جديد في أكتوبر 1948 حيث أخلى الجيش مناجم الشمال

- وبا – دو – كاليه، حيث أدت اضرابات " السنة المضطربة" إلى ضياع 6 ملايين طن من الفحم، بحيث كلفت إعادة الأجهزة إلى ما كانت عليه 8 مليارات فرنك كما ذكرنا سابقا.

ووجد ما هو أخطر من ذلك ان المسئولين السياسيين، وزراء روب ير شومان، وآندريه ساري، وهنري كوي، الذين توالوا على السلطة أثناء هذه الفترة المأساوية التي أفرزت الحرب الباردة ،حيث كان الجميع مقتنعا بأن الشيوعيين يحاولون قلب النظام وأخذ السلطة في فرنسا منتظرين بأن يجتاح السوفيات أوربا الغربية، بيد أن آثار الجروح كانت لا زالت مفتوحة ومرئية، خلال أشهر الأزمة الخارجية والداخلية، طوال عشرين عاما.

ومن إرادة مقاومة تهديم الشيوعيين وغزوهم نشأت خطة مارشل في مساعدة أوربا، ولكن سرعان ما كشف بعضهم عنها بأنها أداة عبودية، وميثاق الأطلسي الذي أبرم لعشرين عاماً في 1949، ودستور الجمهورية الاتحادية الألمانية،وإعادة تسلحها، وبدايات الوحدة الأوربية... وفي الداخل، انفجرت الحركة العالمية الموحدة من جديد، وولد الانقسام، في ديسمبر 1947، قوة عمالية من وحي اشتراكي بينما ظل الاتحاد العام للعمل في أيدي الشيوعيين.

وفي أثناء ذلك نما تجمع الشعب الفرنسي الذي أسسه الجنرال شارل دوغول، وأعلن عن مليون مشترك، "ولم يكن في الواقع اكثر من 410000" وقام بمعارك منظمة ضد جيوش الصدام الشيوعية. وكان حينها زعيم المظاهرات، في حملة هجوم أراد بها الفضيحة وازدراء النظام ورجاله وطرقه، وعجزه.

ولكن بعد الحساب الدقيق وفي خريف 1949 عندما خلف جورج بيدو هنري كوي حدث بماسمي بـ "الانطواء المطاط" الذي أثمر تطبيقه أمام الدوغولية، وسياسة القوة التي جوبه بها الشيوعيون.

رغم إرادة كسر اليسار المتطرف التي لم تظهر في فرنسا فحسب، بل أيضا وفي الهند الصينية، تم وقف محاولات جديدة للمفاوضات بوضوح، حيث وجدت فرنسا، مع حل

" الامبراطور باؤ —داي "، في الحرب سيكون الخروج منها صعبا.

وفي نفس الوقت، كانت قضية يوميات الشرطة السياسية والعسكرية المظلمة تتحرك طوال سنة 1949 نحو التغيير.

وذلك أن تاجرا من مستوى منحط، عميلا سرياً، يسمى روجيه بيريه، عرف كيف يستحوذ الثقة، حيث تقرب في أولى خطواته كوصيف من عدة جنرالات، ولما صار رئيس أركان الجيش لأحدهم. أثار نشر تقرير سري لهذا الرئيس، الجنرال روفير، عن الوضع العسكري في الهند الصينية - الوضع الذي يتردى بشكل خطر —

هذه القضية التي عرفت باسم "قضية الجنرالات" وبمقتضى هذه الفضيحة التي بلغت أوجها، رحل العميل السري إلى البرازيل، حيث "استدعى" رئيس الأركان العامة وساء سوء الظن بالنظام وراحت تستغل الفضائح الغريبة والمناورات السياسية البوليسية، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، إنما وصل صيت هذه الأحداث إلى الإذاعات المضللة والمقلقة للجنة التحقيق البرلمانية التي كلفت بالتنوير في القضية، وبكلمة للكشف عن القذرات، مما ساهم في تكوين المعارضات وزيادة في الخلاف بين الجيش والأمة.

واستمرت حرب الهند الصينية مع ذلك، ولتقويم الوضع الذي جاء به النزاع الكوري وجعله أكثر خطرا أيضا، سمت حكومة بليفين عام 1950 عن طريق الجنرال دولاتر دوتاسيني والذي خولته جميع السلطات المدنية العسكرية. وبدأ الوضع

يقوى لولا أن موت هذا القائد، في 1952، عجل بحل القضية وبالرغم من كل هذه التقلبات، فإن هذا النظام نتج عنه مشروعا كبيرا وهو مشروع الاتحاد الاروبي. فبإيحاء من جان مونيه، اقترح روبير شومان تشكيل تعاون الفحم والفولاذ، بين فرنسا وألمانيا وأربعة بلدان أخرى مجاورة في الغرب الاوربي.

ولكن قيل أن كل ما سعت اليه الجمهورية الرابعة أنتج ما كانت تصبو اليه، فمن هذ التعاون الاول تم الانتقال الى الحلف العسكري " **معاهدة الدفاع الاوربية** " والذي أثقل وجود النظام داخل هذا المشروع الثاني للحياة العامة القومية، رغم الذي حدث قبيل نهاية العهدة التشريعية عام 1946، والتي عجلت مدة انتهاء صلاحية انتدابهم. وكان الموظفون "ماندارن" مأخوذين بين نارين : الغوليين والشيوعيين ".

ورغم محاولتهم لوجود مخرجا لهذه الدائرة من الأحزاب التي حكم عليها أن تعيش معاً، في السلطة إلا أنهم أخذوا يبحثون عن واسطة للائتلاف أمام الناخبين، إلى أن وصلوا الى ايجاد ما يسمى بعمليات المزج والتي تساعد القوائم الكثيرة المتحالفة على أن تجمع أصواتها، فاذ بلغت الاكثرية المطلقة، عليها أن تأخذ جميع مقاعد مقاطعة من المقاطعات.

عندئذ ارتكب شارل دوغول عدة أخطاء كلفته أن يبقى سبعة أعوام أخرى خارج القضايا العامة.

فلم يدر في خلده أن يتوصل خصومه إلى التفاهم فيما بينهم، وانتظر، بالمقابل، من الناخبين أن ينفروا منهم ويتحولوا عنهم ولذا حرم على مترشحي تجمعه كل تواصل معهم، وطرح بذلك المعتدلين نحو القطاع الفرنسي لدولتي العمال "الحزب الاشتراكي والحركة الجمهورية الشعبية".

وأثناء الانتخابات، في 17 جوان 1951، عزل الشيوعيون، ولكنهم احتفظوا بأكثر من ربع الأصوات، وتوصل الدوغوليون إلى المرتبة الثانية ب 21.56 % من الأصوات.

وكان هذا النجاح بالنسبة إلى هؤلاء وإلى الآخرين نجاحا انتخابيا، ولكنه هزيمة سياسية، لأن التمازج، رغم انهيار الحركة الجمهورية الشعبية التي خسرت نصف أصواتها، والبقاء على المستوى الضعيف الذي وضع الراديكاليون والمعتدلون أنفسهم فيه، والتراجع الجديد للحزب الاشتراكي، أوجد نحو. 340 مقعدا لأجل القوة الثالثة التي حافظت على الأكثرية.

إن ما عرف في الأوساط السياسية والإعلامية الفرنسية بقضية البرانجة أعطت دفعا في اتجاه خلخلة النظام والذي كان أصلا ضعيفا ،وهكذا وجدنا أن القضية سيطرت بدرجات متفاوتة على الحملة الانتخابية، كما أنها تسببت في انفجارات داخل معسكر حلفاء الأمس

وهي قضية مساعدة التعليم الخاص فقد اتحدت من جديد الحركة الجمهورية الشعبية وتجمع الشعب الفرنسي والمعتدلون للمطالبة بهذا الدعم. وبعد أن تشكلت الحكومة الأولى للهيئة التشريعية، برئاسة رونيه بليفين، وهو من رجال الوسط، وقد قلد السلطة من قبل حلفاء 17 جوان [1]، طلبت التصويت على إقتراح أعده منتخب جمهوري شعبي وهو شارل بارانجه، وتبني هذا القانون "قانون برانجه" بسرعة ب 313 صوتا مقابل 255. فانفجر الائتلاف. وذلك أن الاشتراكيين حماة العلمانية مع الشيوعيين والرادكاليين لم يعودوا الى الحكم خلال الدورة التشريعية كلها، ومع ذلك ظهرت تصاعدات أخرى أثناء الاقتراع، وهكذا فإن الاكثرية الاجتماعية التي صوتت على السلم المتحرك للاجور وجدت في هذه المرة الشيوعيين والاشتراكيين والجمهوريين الشعبيين والديغوليين ضد المعتدلين والراديكاليين وحدهم.

وشهد التصديق على خطة شومان، التي أجازت الوحدة الأوربية للفحم والفولاذ، نشوء أكثرية أوربية تضمن الحزب الاشتراكي والحركة الجمهورية الشعبية والراديكاليين والمعتدلين ضد المتطرفين من الشيوعيين وتجمع الشعب الفرنسي.

---

[1] الدكتور نور الدين حطوم، المرجع السابق، ص31

وخلال 5 أعوام كان توجيه الحكم يذهب من المعتدلين إلى الراديكاليين، وخرج الاشتراكيون أمام الحركة الجمهورية الشعبية فقد جنبت بالرغم من أنها الوحيدة التي يمكن أن ترى في الأكثريات القوية الثلاث، المدرسية والاجتماعية والأوربية، وتلا حكومة بليفيين "أوت 1951 —7 جانفي 1952" أولاً وزارة ادغارفور وكانت تضم أربعين عضوا ودامت أربعين يوما من 20 جانفي الى 29 فبراير.

سقطت الوزارة الأولى على إثر التدابير التي وضعتها لمكافحة التضخم النقدي بإنقاص مستوى حياة الدولة وبخاصة مساعدات الشركة القومية للسكك الحديدية والمبالغ التي تدفع للتأمين الاجتماعي. وتعثرت الوزارة الثانية بالموازنة التي اقترحتها للتوازن بزيادة جميع الضرائب 15 %.

وعندئذ ظهر فجأة أنطوان بينيه وكان هو بير مانديس فرانس بعده يطبعان هذه الدورة التشريعية بطابع متميز كان لشخصيتي الرجلين تأثيرا كبيرا وبصمة واضحة في الساحة السياسية الفرنسية والهيأة التشريعية .

إن الأوضاع في فرنسا لم تكن ملائمة سياسيا لكي يشكل فانسان اوريول، حكومة، كان يلزمه 313 صوتا، ولم تكن أي دلالة تخول هذا السياسي المعتدل الحصول على 300 صوت .ولم يكن له أي حظ بالنجاح اقتصاديا وماليا. عندما انخرط في القضية لإرجاع التضخم النقدي المتسارع وتحديد الضرائب. ومع ذلك فقد حدث ما يسمى "معجزة بينيه" المزدوجة.

أولاً : نفصال من تجمع الشعب الفرنسي سبعا وعشرين نائباً واتخاذ الوزارة بـ 324 صوتا.

ثانيا : ثم أنه جاء بالضبط في وقت انتهى فيه التضخم النقدي في البلاد المجاورة، وأصبح التسارع في فرنسا، واستطاع بما أوحاه من ثقة ان يعكس التيار. فقد كانت سبورة الأسعار في مارس 148.1، وستكون 144.5 في آخر ماي، و142.8 في آخرة جويلية.

وفي هذه السنة ولدت وحدة الدفاع الأوروبية ووقعت المعاهدة في 27 ماي، وآثار توقيف الوزراء التونسيين، في 26 مارس، في المغرب فترة مضطربة من العنف. وهذان العملان ساعدا على تأكيد مصير نظام لا يستطيع أن يجابه مهامه. كانت معجزة "بينيه" قصيرة الأمد، وانصرف في الأيام الأخيرة من سنة 1952، دون أن تُنزع الثقة منه كالكثيرين من أسلافه وخلفائه: لأن دستور 1946 لم يؤخذ بعين الإعتبار ولم تكن لنصوصه مضامين واقعية .

بعد فشل بول رينو، وعلى غير التقاليد الحكومية للجمهورية الرابعة برز نجم "بيار مانديس فرانس، الذي سيؤثر بتأثيرات واضحة في الإتجاهات العامة للسلطة الفرنسية بعد خمسة أسابيع من عدم الاستقرار السياسي وعدم إستقرار جورج بيدو واندريه ماري، عين جوزيف لانيل، من طرف المجلس في مسؤوليته الجديدة لترشيد النفقات الحكومية وإعادة توازن المالي للمؤسسات.

وفي 6 ماي 1953 تنحى الجنرال شارل دوغول وترك لمنتخبي تجمع الشعب الفرنسي حريتهم، واعتزل السياسة والحكم في قريته الصغيرة. وانتهت عهدة فانسان اوريول المقررة لسبع سنوات، وتضاعف عدم الاستقرار الداخلي، وبعد هذا هل تستقر الأمور بفرنسا وتنجح تجربة الجمهورية الرابعة. ؟

من أهم ما ميز فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تلك الجلسات الماراطونية والتي بلغت 13 جولة، والتي عرفت بدورات فارساي دون الخوض في مسألة وحدة الدفاع الأوروبية التي فجرت المجموعات السياسية جميعا، وبالإضافة إلى المؤسسات والأطر التي ولدت ميتة ، وآثار مآسات الهند الصينية تئن من وضعها الديبلوماسية الفرنسية واستراتيجية ما وراء البحار والوضع الداخلي للنظام.

لقد شلت الإضطرابات العفوية والواسعة فرنسا، في شهر أوت، وتجاوز هذا الواقع بعد خلع ونفي، محمد الخامس، سلطان مراكش إلى أراضي ما وراء البحار من حيث الصدى والتأثير خاصة في الأقطار العربية

ولزم 6 أيام و13 دورة اقتراع في فرساي، في شهر ديسمبر، لتساعد البرلمان على انتخاب رئيس الجمهورية الجديد، 6 أيام مناورات وترتيبات كواليس، ومساومات شهدت جوزيف لانيل يتواجد تبعا، بين مرشحين آخرين، جورج بيدو والاشتراكي م. او ناجيلين، ومن بعده المعتدل بيار مونتل، والمستقل الثاني، لوي جاكينو، قبل أن يتفوق عليه مستقل ثالث وهو رونيه كوتي.

إن أعظم مخرج هو الذي تمثل في انهيار السريع لتلك الحملة على غرار سابقتها والتي جابهت جميعا وحدة الدفاع الأوروبي ولكن حصار موقع **ديان بيان فو** وسقوطه في 7 ماي 1954، والجهود البائسة التي بذلتها حكومة لا نيل لمحاولة الخلاص من الوضع الحرج الهندي –الصيني بالسلام او بالتخلي عن دورها لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يتحمل تابعتها كاملة، كانت الهزيمة قاصية .وفي 12 جوان انهارت تلقائيا الوزارة غير الشعبية للجمهورية الرابعة. وبإمكان الملاحظ أن يتأكد من ملاءمة الظروف في فرنسا لانهيار الجمهورية الرابعة

تفكيك الأمبراطورية الإستعمارية الفرنسية

تم استدعاء بيير مانديس فرانس من طرف رئيس الجمهورية قصد تشكيل حكومة جديدة وهذا بعد تصاعد نسبة أنصاره ورغم هذا لم يكن هذا الإختيار من طرف روني كوتي بسبب وثوقه في رئيس حكومته وفي 18 جوان لم يرحب رئيس الجهاز التنفيذي الجديد بأصوات الشيوعيين الذين لم يتخلوا عنه رغم ذلك بتصويتهم لصالحه، وشكل بعناصر جديدة، فريقا جديدا، ووعد باستتباب الأمن واستقرار الأوضاع قبل 20 جويلية في الهند الصينية، مراهنا على منصبه ومباشرة، شرع في تطبيق برنامجه.

وهكذا أكد منداس فرانس على عدم استحالة الحكم، وفي الوضع غير الملائم جداً الذي وجد فيه الجيش الفرنسي في الشرق الأقصى والدبلوماسية الفرنسية في جونيف، وهكذا إلتأم شمل الأطراف الأربع المعنية بملف الهند الصينية حيث

عقد مؤتمرا بشأن آسيا مع الصين منذ 26 أبريل، ،لم يكن منداس فران على علم بالإتصالات السرية التي أجراها جورج بيدو مع الثوار في الهند الصينية

وبعد شهر من التفاوض والمساومات، أشرك مانديس فرانس الولايات المتحدة الإتحاد السوفياتي والصين في محادثاته التي عقدها مع الفيت منه وكان مؤمنا بمبدأ السلام في الهند الصينية التي كلفت حوالي سبع سنوات من الحرب ا 3000 مليار فرنك، و100000 قتيل ومثلهم من الجرحى في جيوش الاتحاد الفرنسي.

إن اتفاق جونيف حول الهند الصينية كانت فترة حاسمة ومصيرية ليس فقط على الهند الصينية بل على مستوى الجمهورية الرابعة خاصة ما يتعلق بتصفية الإستعمار وكذلك بنسبة لحركة التحرر فيما وراء البحار، وهكذا نجد أن بعد عشرة أيام من التوقيع على اتفاقيات **جونيف** التي صادق عليها البرلمان بأغلبية ساحقة، سافر رئيس مجلس الوزراء، برفقة **المارشال جوان** إلى تونس، ووعد بالاستقلال الداخلي وعين حاكما عاما، كفاتحة لحوار بين فرنسا والمقاومة التونسية خاصة **الحبيب بورقيبة**، زعيم حزب الدستور الجديد الذي كان معتقلا في فرنسا.

وكان الحل التونسي بطيئاً لأن الثوار لم يلقوا السلاح إلا في 13 نوفمبر، ولأن اتفاقات الاستقلال الذاتي لم توقع إلا في جوان 1955 في وزارة ادغار فور، ولم يوافق على الاستقلال إلا في شهر مارس 1956، في عهد حكومة غي موليه. إلا أن الطريق قد عبد وكان لملف الوحدة الأوربية تأثير كبير على السير العادي لحكومة ماندس فرانس .

فقد قام الشيوعيون والدغوليون بمقاومة شديدة ضد المعاهدة، ولكن جميع التشكيلات السياسية وجميع القوة الفاعلة انقسمت على نفسها، وإذا كان بول رينو، وانطوان بينه وروبير شومان، ورونيه بيليفين ورونيه ماير، وغي موليه، مشجعين بقوة لتأسيس جيش أوربي، فإن أدوار هاريو، وفانسان اوريول، ودالاديه، وتوريز وحزبه، وفلاندان، والجنرال شارل دوغول ورجاله، كونت باريس، والمار يشال جوان، وكل الجنرالات تقريبا، كانوا أكثر حماسة لإفشال المعاهدة .

وهكذا بدأ الفشل يظهر على مستوى التشكيلة الحكومية فانسحب الدوغوليون وتوالت عملية الانسحاب من الحكومة واتهم هؤلاء رئيسهم بالضعف وبالإخفاق في تجسيد مشروع الوحدة الأوروبية.

إن رئيس الحكومة الفرنسي مانديس فرانس وقبل الفشل الذريع كان قد حاول التفاوض مع شركاء فرنسا الخمس في بر وكسل، بتغيير في بعض بنود المعاهدة وخاصة ما يتعلق بالسيادة القطرية للدول ، ولكنه لم يستطع اقناع الأطراف السياسية في باريس ناهيك عن شركاء فرنسا في بروكسل فقام بتقديم حساباته مؤكدا بأنه لا يوجد في البرلمان الفرنسي أغلبية لصالح المعاهدة.

وكان خصومه في اوروبا لا يثيقون فيه ولم يتحقق أي حل توفيقي .

وارتفع حماس الفرقاء بنفس الصوت. وكانت القضية شبيهة بقضية دريفوس التي أحدثت الاضطراب في الفكر وقسمت العالم السياسي إلى معسكرين.

وفي ظروف مشحونة تم عرض المعاهدة على البرلمان بقصر بور بون في 30 أوت 1954 ورفضت المعاهدة الأولى جملة وتفصيلا وفي كل تلك الأحوال لم تستطع الحكومة اتخاذ موقف سياسي واضحا.

كان هذا الوضع أن سهل إبرام اتفاقية سمحت لألمانية بتكوين جيشا قوميا والتحاقها بالميثاق الأطلسي، وبقدر ماكان مانديس فرانس كرئيس حكومة غير قادر على قيادة فرنسا في تلك الظروف الانتقالية فقد استطاع وبامتياز التغلغل والتأثير في الأوساط الشعبية وخاصة في نخب الشبيبة والمثقفين .

وقد كانت المؤامرات كثيرة ونتجت عنها اضطرابات مما نتج عنها مما يسمى "قضية الفرار"نسجت عن طريق أخطاء التي أحيكت ضد وزير الداخلية أناذاك فرانسوا ميتيران ولعبت الصدفة أيضا دورا هاما في تقزيم شخصية مانديس فرانس خاصة بعد انفجار الأوضاع في الجزائر واندلاع الحرب التحرير الوطنية في أول نوفمبر 1954 والتي أطلقت عليها فرنسا " وصف الأحداث" وكذا التغييرات التي عقبت ذلك كتسمية جاك سوستر في فبراير 1955 حاكما عاما للجزائر عجلت

هذه الأحداث كلها في سقوط بيار مونداس فرانس التي تقعس الراديكاليون عن تأيدها كما لم تحض بتعاون من رجال الحركة الجمهورية الشعبية واليمين.وخلف **ادغار فور** وزير المالية، صديقه في رئاسة مجلس الوزراء لاجتناب انتقال الحزب إلى المعارضة وحكم تسعة اشهر مثقلة بالأحداث انتهت بحل المجلس.، وتمت المصادقة على اتفاقات لندن وباريس بشأن إعادة التسليح الألماني.

وعاد الحبيب برقيبة إلى تونس،من منفاه وأعيد السلطان محمد الخامس إلى المغرب بعد نضال مرير وكان لهذين الأمرين الصدى الكبير والواسع خاصة على مستوى مراكش وتونس حيث كانت حركات شعبية تدعو للاستقلال كما انبثقت مقاومة مسلحة ضد الوجود الفرنسي بالقطرين .لم يلبث الوضع أن ازداد سوءا بالنسبة لفرنسا وحكومتها بعد تأسيس جبهة التحرير الوطني في الجزائر.

وفي 29 نوفمبر 1955 وبعد شهور قليلة من سقوط مانديس فرانس قُبرت تجربة أخرى حيث سقطت حكومة ادغار فور وهذا نتيجة لعدم الإستقرار على مستوى البرلمان حيث طرح 11 عضو العودة إلى اقتراع المنطقة "الدائرة الانتخابية". وساعد الدستور رئيس مجلس الوزراء على حل المجلس، وقد صمم على ذلك رغم رأي المقربين منه. إن جميع الخلافات، الماضية، الخلافات العالمية وحول الهند الصينية ووحدة الدفاع الصينية ووحدة الدفاع الأوربية، وبخاصة مجابهة الأوضاع في الجزائر، سيطرت على الحملة الانتخابية التي استأنفت فجأة.

وتشكل حلف:"الجبهة الجمهورية" بين الراديكاليين الذين يغريهم مانديس فرانس، واشتراك غي موليه والداغوليين الذين يقودهم ج. شابان —دالماس. قامت حركة يمينية جعلت هدفها الأساسي الدفاع عن التجار الصغار التي قادهابيير بوجادي والذي يحسب على أقصى اليمين، بل ذهب البعض لوصفه بالفاشية ،وهكذا نجد أن هذا المذهب لم يحقق ماكان يسمو إليه في مجتمع سياسي غلب عليه الترف وامتهن الغوغائية في التعامل السياسي أناذاك. إلا أن وفي انتخابات 2 جانفي 1956، حقق هذا المذهب الذي عرف باسم صاحبه بياير بوجادي فتحصل

على مليونين ونصف من الأصوات، 52 نائبا من البوجادية، وهذا على العكس مما حققته بعض التشكيلات التقليدية الهامة كالحزب الاشتراكي الذي لم يتحصل على أكثر من 150 مقعد.

هكذا نجد بعض التشكيليات الأخرى عرفت إنشطارات داخلية كالتي حدثت بين بيير مانديس فرانس، الزعيم الحقيقي للحركة وغي موليه الذي عينه الرئيس رونيه كوتي على رأس الحكومة وكان أهم شعار بالنسبة له السلام في الجزائر إلا أنه اصطدم مباشرة بمانديس فرانس الذي سحب تأييده من البداية ولم يكن حظه أفضل مع المعمرين في الجزائر التي زارها في 6 فبراير، في نفس اليوم تقرر الحسم في مستقبل النظام من خلال المظاهرات الشعبية التي أيدت الحل الأمني واستعمال العنف من أجل الإبقاء على الجزائر الفرنسية، وهذا كله في إطار دعم القيادة العسكرية لنهج الحل عن طريق القوة والقضاء على من أسمتهم فرنسا آنذاك الخارجين عن القانون والإرهابيين، وفي تلك الظروف عين روبيرلاكوست على رأس الجزائر، وألح على توسيع سلطاته وتحمس للتشدد إزاء الثورة الجزائرية، إلا أننا نلاحظ أن السياسيين في فرنسا حاولوا التفاوض بطريقة سرية مع الوطنيين الجزائريين من خلال جبهة التحرير الوطني وهكذا تمت ثلاثة تجارب للتفاوض إلا أنها لم تسفر عن شيء.

ولعل هذا كان نتيجة لأسرار المتشددين في الجيش الفرنسي والمعمرين على التصعيد، ومن ذلك القيام باختطاف طائرة الوفد الجزائري القيادي والتي كانت تنقل السيد أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد محمد بوضياف ومصطفى الأشرف ومحمد الخيثر والتي كان لها وقع خاص، واعتبرت منعرجا خطيرا بالإضافة إلى العدوان الثلاثي على قناة السويس في نفس السنة أي نوفمبر 1956

إن من الجدير بالذكر أن فترة 1956 إلى 1958 كانت مرحلة خطيرة جدا وبكل المقاييس بالنسبة للاستقرار السياسي في فرنسا، ورغم ذلك نجد أن بعض الإنجازات تحققت . ففي 25 مارس 1957 تم توقيع على معاهدة السوق الأوربية المشتركة وتأسيس الوكالة الذرية الأوروبية " اوراتوم" .

وبعد سقوط حكومة ديموليه في 21 ماي 1957 بسبب الضرائب، وقد تَرأس الحكومة بعده راديكاليا آخر "بورجيس –مونري" إلا أن حكومته انهارت في 30سبتمبر في نفس السنة وهكذا استمرت فرنسا في اضطراباتها وعدم استقرارها حيث انهارت الحكومة الموالية التي قادها فليكس غايار في 15 أبريل 1958 ،وكان لكل هذا الاضطراب وعدم الاستقرار جذور واحدة، ضعف النصوص الدستورية للجمهورية الرابعة والتي جعلت من الصعب على أية حكومة تجسيد برنامج معين وفتحت الأبواب على مصارعها للمساومات السياسية والمزايدات بين الكتل والفرق البرلمانية، إلا أن الذي جعل الجمهورية الرابعة لا تقوى على الاستمرار بل جعل فرنسا في مفترق الطرق كان ولا شك الملف الجزائري تلك الحرب التي أصبحت تكلف خزينة الدولة وأفراد الشعب، ما جعل من غير الممكن مواصلتها بنفس النمط وبنفس القيادة، وهكذا وكما سوف نفصل فيما بعد.

فقد حدث ما لم يكن في الحسبان بالنسبة لدولة وصفت بالعظمة قبل سنوات والمنتصرة بعد الإحتلال الألماني بالإضافة إلى كونها إمبراطورية، نافست المملكة المتحدة في الهيمنة والسيطرة على القارات الخمس.

حيث تم وضع حد للنظام الديموقراطي في فرنسا عن طريق انقلاب عسكري وتمرد كبير يوم 13 ماي 1958 ولجأت القيادة العسكرية إلى الجنرال شارل ديقول لينقذها من الورطة الجزائرية ومن أسلوب ونمط الحكم الذي تميزت به فرنسا منذ نزول الحلفاء بقيادة أمريكا في شواطئ نورماندي ودخول شارل ديغول إلى باريس في 26 أوت 1944

الفصل الرابع

الجزائر من الحرب العالمية الثانية إلى الإستقلال

الباب الأول

الحركة الوطنية في خضم الحرب العالمية

عاشت الحركة الوطنية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية 1939 1945 ظروفا صعبة وإن كانت قاسية من حيث تأثيرها المباشر على الجزائريين عامة، والمناضلين العاملين في السرية خاصة، فإنها قد وفرت معطيات جديدة، استفادت منها تشكيلات تيارات الحركة الوطنية، عامة، والتيار الإستقلالي خاصة، هذا التيار الذي بعد أن كانت مطالبه ينظر لها، بل وتوصف من بعض التيارات، على أنها مطالب غير واقعية وخيالية، فصارت تلك المطالب ذاتها تتبناها نفس التيارات وتدافع عنها في مواجهة السلطات الإستعمارية ...وهو ما يمثل انتصارا لتلك المطالب في مواجهة دعاوي الإدماج والتنكر للهوية الوطنية ونكران حتى وجودها، لإعطاء نظرة ولو مختصرة عن وضعية الحركة الوطنية المذكروة، فقد ركزنا في هذا الجزء على العناصر التالية ويتعلق الأمر بتحرك تيارات الحركة الوطنية وردود الفعل الفرنسي على ذلك.

إيقاف النشاط السياسي والجمعوي:

تعرضت تيارات الحركة الوطنية مع اندلاع الحرب العالمية الثانية مباشرة لإجراءات قمعية، قصد منعها من النشاط المناوئ للإستعمار الفرنسي، وكانت الحركة المستهدفة أساسا هي: **حزب الشعب الجزائري**، لما عرف به من طرح ثوري للجماهير وتعبئتها وتجنيدها حول مطلب الإستقلال كمطلب أساسي في برنامجه الأساسي الذي تم إقراره في مؤتمر النجم سنة 1933[1] وكل المؤتمرات والإجتماعات منذ التأسيس الأول كما شرحنا ذلك سابقا، وقد تمكن حزب الشعب الجزائري في ظرف سنتين 1937. 1939 من الإنتشار الواسع والسريع، في أوساط الجماهير، إذ

[1] الأستاذ عامر الرخيلة (08ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية "، ديوان المطبوعات الجامعية 1995/04 رقم النشر 4065-405المطبوعات الجامعية 1995/04 رقم النشر 4065-405، ص30

بلغ عدد أعضائه في مستهل اندلاع الحرب العالمية الثانية :3000 [1]مناضل وهو رقم محترم في إطار التطور التاريخي الذي كانت عليه الجزائر، وتزداد أهمية هذا العدد عند معرفة الظروف الصعبة التي كان مناضلوا قادة حزب الشعب الجزائري يعيشونها من مضايقات يومية وتوقيف وتعذيب، بعد كل نشاط حزبي عام، أو تنظيم لمظاهرات ،كانت كثيرا ما تنتهي بالإشتباك مع قوات الشرطة وأجهزة القمع الفرنسي، وتتوج باعتقالات للعديد من الجزائريين.

وهكذا فمن البديهي أن تقوم الإدارة الإستعمارية منذ بروز بوادر الحرب العالمية الثانية على القيام بمجموعة من التدابير والإجراءات ضد هذه الحركة مثل :إصدار قرار في 26 أوت 1939 القاضي بمنع جرائد حزب الشعب والحزب الشيوعي، وباندلاع الحرب العالمية الثانية سبتمبر 1939 اتخذت قرار حل حزب الشعب الجزائري، وفي أول أكتوبر 1939 قامت بتفتيش بيوت مناضلي الحزب الشعب الجزائري .في 4 أكتوبر تم اعتقال مجموعة من مناضلي حزب الشعب الجزائري وعلى رأسهم الزعيم الزعيم مصالي الحاج الذي حوكم فيما بعد وأصدرت المحكمة في حقه حكما شديدا يقضي بسجنه لمدة 16 سنة مع الأشغال الشاقة والنفي لمدة 16 سنة.

ولم ينج أعضا ء قيادة حزب الشعب الجزائري من تلك الإجراءات إذ سلطت على العديد منهم إجراءات قمعية تتراوح بين العقوبة بالسجن النافذ والوضع في المعسكرات، وكانت الإدارة الإستعمارية باتخاذها لتلك الإجراءات تستهدف شل نشاط حزب الشعب الجزائري، ووضع حد لتفاعل الجماهير مع أفكاره ،إلا أن مناضلي حزب الشعب الجزائري وكعادتهم لم يستسلموا لتلك الإجراءات فعمدوا إلى النشاط السري لإفشال الأهداف المنتظرة من تلك الإجراءات القمعية .كان الرد على محاكمة الزعيم الزعيم الزعيم مصالي الحاج سريعا، إذ يذكر السيدمحساس أحمد :

" أنه في اليوم الموالي للمحاكمة أمتلأت جدران الجزائر العاصمة بالشعارات التالية :" يعيش مصالي " والجزائر للجزائريين"[1]، وإذا كان حزب الشعب الجزائري عرف هذا المصير فكيف كان الحال بالنسبة لباقي التشكيلات؟

هيئة المنتخبين في الجزائر :

لقد عاشت هذه الهيئة حالة انقسام نتيجة ما ظهر من اختلاف بين كتلتين أساسسيتين في التيار الإندماجي، بزعامة كل من بن جلول، وفرحات الأستاذ فرحات عباس، فالأول كان على رأس ما سمي : **UNION FRANCO MUSULMANE** الإتحاد الفرنسي المسلم والثاني أي الأستاذ فرحات عباس كان يتزعم :U.P.A الإتحاد الشعبي الجزائري، وباندلاع الحرب العالمية الثانية أعلن الأستاذ فرحات عباس عن إرادته في التطوع في الجيش الفرنسي

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين :

لم تكن الجمعية بالرغم من طابعها الإصلاحي التربوي المعلن بمنأى عن استمرار تفاعل قضية اغتيال ابن دالي عمر المدعو "كحول الذي كان مفتي الجزائر " والذي ألصقت الإدارة الأستعمارية تهمة إغتياله بالشيخ " الطيب العقبي" كم ذكرنا تفصيلات ذلك فيما تقدم من هذا البحث

هكذا فإنه حتى جمعية العلماء لم تسلم من مكائد الإدارة الإستعمارية، ومما زاد من انكفاء الجمعية على نفسها فقدانها لرئيسها الإمام عبد الحميد ابن باديس الذي وافته المنية في 16 أبريل 1940

أمام هذه الوضعية، فقد وجد الشعب الجزائري نفسه مع مطلع سنة 1940 أمام تحديات جديدة في مقدمتها فراغ الساحة السياسية من أي تنظيم سياسي يمكنها الآلتفاف حوله والإستمرار في التعبير عن طموحاتها، ومواجهة ما أصبح مفروضا عليها من تجنيد إجباري لشبابها ورجالها ،ساعد ذلك الفراغ بن جلول

---

[1] الأستاذ عامر الرخيلة، المرجع السابق، ص 31

والأستاذ فرحات عباس على التحرك، وإذا كان بن جلول معروفا كشخصية سياسية فإن غموضه وتذبذب مواقفه خلال الثلاثنيات لم يساعده على كسب ثقة الشعب الجزائري، في حين أن الأستاذ فرحات عباس وإن كان معروفا نسبيا، وحسب بعض المؤرخين :

" لم يكن قد وصل إلى مسؤوليات عليا، ومن ثم لم يكن معروفا على المستوى الوطني كقائد سياسي في حجم الزعيم مصالي الحاج مثلا، أو الإمام الشيخ عبد الحميد ابن باديس " .

يبدو أن تسارع الأحداث وتلاحقها وعدم تمكن فرنسا من الصمود أمام ضربات القوات الألمانية وانهزامها السريع، كان له كبير الأثر في توجيهات الأستاذ فرحات عباس الذي تمكن من استعاب التطورات الحاصلة حوله، والمتغيرات الجديدة الناجمة عن اندلاع الحرب العالمية الثانية مما أدى به إلى مراجعة ما كان يتبناه من مطالب الأمس، متجاوزا بذلك حدود المساواة إلى طرح القضية الجزارية برؤية جديدة، وهو ما يؤكده مضمون الرسالة التي وجهها في شهر أبريل 1941 إلى المارشال بيتان والتي ضمنها قوله على الخصوص :

" إن فرنسا قد طورت الجزائر بإدخال النظم الحضارية ولكنها أهملت الأمر الضروري في عملية التحديث والتطوير وهوالشعب "

وكان رد المارشال مخيبا لأي أمل للأستاذ فرحات عباس إذ أن الرد لم يتضمن أي التزام محدد .

كان لذلك الرد الغامض والسلبي أثره على توجه الأستاذ فرحات عباس الذي لم يكن يقف موقف المعارض من نظام فيشي فأصبح ينادي بمطالب قربته من التيار الإستقلالي في الحركة الوطنية، وقد وصف السيد محساس هذا التغير الحاصل في سياسة الأستاذ فرحات عباس، أو على الأصح في الخط السياسي له بقوله :

إن التغيير السياسي الأكثر تعبيرا في الحركة السياسية الجزائرية هو ذلك الذي أقدم عليه الأستاذ فرحات عباس والذي اعتبرته بعض الأوساط السياسية الفرنسية بمثابة تغير مفاجئ " خيانة تقريبا" مع ثبوت سوء النية، ويضيف أن هذه الأوساط هي نفسها التي اعترضت وحالت دون نجاح سياسة الإندماج التي كان يتبناها الأستاذ فرحات عباس قبل الحرب العالمية الثانية .

نشاط الحركة الوطنية من السرية إلى العلانية

تميزت سنوات 1940-1942 بغياب النشاط الحزبي العلني للحركات السياسية الجزائرية بسبب قرارات الحضر الصادرة بشأنها من جهة، وللأساليب القمعية التي سلطت ضد كل من حاول من الجزائريين مناوشة فرنسا المنهزمة، وبتقديم مقترحات سياسية معاكسة لإرادة السلطات الفرنسية من جهة أخرى.

ولمواجهة تلك الوضعية فقد عمد مناضلوا حزب الشعب الجزائري وكذاالحزب الشيوعي الجزائري، فإنهم واصلوا عملهم سريا في الأوساط الشعبية مستغلين حالة الهزيمة التي كانت عليها فرنسا لتوعية الجماهير الشعبية بطروحاتهم وأفكارهم الحزبية.

وقد اتضح للشعب الجزائري منذ 1940 بما لايدع أي مجال للشك، أن فرنسا المنهزمة، صارت تراهن في استعادة أراضيها على قوات الحلفاء، وهو ما تأكد فعلا إذ بنزول الحلفاء بالشمال الإفريقي مالت كفة الحرب بين قوات الحلفاء وقوات دول المحور لصالح الحلفاء، وكان لحلول قوات الحلفاء " الإنجليز والأمريكان" في منطقة الشمال الإفريقي أثرها الواضح في سير المعارك البرية والبحرية والجوية .

أما بالنسبة للجزائريين فإن نزول قوات الحلفاء بالجزائر كانت فرصة لطرح قضية تقرير مصير الشعب الجزائري، معتمدة في ذلك على ما كان قادة دول الحلفاء ووسائل أعلامهم يبشرون به في مواجهة أعلام النازية والفاشية.

وفي هذا الصدد يذكر الأستاذ فرحات عباس أنه في ذلك الحين "كانت لندن وموسكو وواشنطن تغمر العالم أجمع بالمناداة بحرية الإنسان وبمساواة الشعوب".

كانت نظرة الجزائريين لنزول قوات الحلفاء بالجزائر يطغى عليها طابع التفاؤل والأمل في أن تكون بداية لسقوط الحواجز التي ظلت تحجب الواقع الجزائري عن العالم خاصة وأن الرئيس الأمريكي روزفليت كان قد صرح باسم الحلفاء بأن " حقوق جميع الشعوب الكبيرة منها والصغيرة ستكون محترمة في العهد الجديد" ،كان من شأن ذلك التصريح أن يبعث الأمل في نفوس الجزائريين الذين اعتقد الكثير منهم بان هناك معطيات جديدة من شأنها مساعدتهم على طرح قضية الوجود الإستعماري في الجزائر، فبدؤوا التحرك في هذا الإتجاه وعرفت الحياة السياسية في الجزائر شيئ من الإنفراج

في محاولة من السلطات الفرنسية لإحتواء هذا التحرك قصد التحكم في تطوره، أقدم الحاكم العام بيروتون على اتخاذ بعض الإجراءات، تمثلت في إعادة الشرعية للحزب الشيوعي الجزائري وإطلاق سراح المساجين من مناضلي حزب الشعب الجزائري مع تحديد الإقامة بعيدا عن المدن الكبرى.

أما الزعيم مصالي الحاج الذي كان مسجونا بسجن " لامبير " فقد أفرج عنه في سنة 1943 ليوضع تحت الإقامة الجبرية في بوغار .

لم يتم الترخيص لحزب الشعب الجزائري باستئناف نشاطاته بصورة شرعية

كانت تلك الإجراءات التي تحمل في ظاهرها بداية الفرج، وفي باطنها محاولة احتواء وتحكم في تطور الأمور التي بدأت تتجه نحو تحرك سياسي علني، لطرح قضية الوجود الأستعماري في الجزائر، وحق الشعب الجزائري في تحقيق طموحاته، والملاحظة الجديرة بالتسجيل في هذا الإطار هي ذلك التحول الحاصل في رؤية النواب، الذين عجلت الحرب العالمية الثانية بانتشار الوعي في وسطهم، السلام من تجاوز ما كانوا يطالبون به من إصلاحات إندماجية إلى تبني برنامج يطرح مشكلة الجزائر والنظام الذي ستكون عليه، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهو ما كان موضوع البيان الذي أعد باسم الشعب الجزائري.

بيان الشعب الجزائري :

تاريخ 22 ديسمبر 1942 وفي خضم ما أحدثه نزول قوات الحلفاء بالجزائر، من تحرك سياسي، تقدم الأستاذ فرحات عباس إلى الحكومة العامة وممثلي الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا العظمى ببيان في شكل " رسالة ممثلي المسلمين الجزائرين إلى السلطات" والرسالة موقعة من طرف المنتخبين المسلمين بتطبيق حق تقرير المصير المنادى به من طرف الحلفاء، كما تتضمنت الرسالة طلب ولمس الجزائريون بعد تلك الرسالة التي لم تجد الصدى الذي كان منتظرا منها، أن ممثلي الحلفاء مثلهم مثل فرنسا، كان همهم هو مواجهة قوات دول المحور الوحيد، محاربة قوات عدوهم، ومن أجل ذلك كانوا في حاجة لمساعدة الجزائريين وكل شمال إفريقيا لدعم جيوشهم.

في محاولة من ممثلي فرنسا للتملص من التجاوب مع مضمون الرسالة، وجدوا ذريعة مفادها أن الرسالة وجهت إلى السلطات المسؤولة وليس أن تلك الحجة الواهية لم تثن الأستاذ فرحات عباس عن مواصلة مسعاه، فقدم بعد بضعة أيام نص الرسالة ذاتها مع تغيير تسمية " السلطات المسؤولة " بـ " السلطات الفرنسية " ولم يغير ذلك شيئا في الموقف الفرنسي.

كانت مظاهرات أول ماي 1945وما نجم عنها من ملاحقات واستفزاز الشرطة للمتظاهرين الجزائريين قد لفتت أنظار الحلفاء الذين يبدو أنهم كانوا حتى ذلك اليوم لم يكونوا فكرة كاملة عن حقيقة موقف الشارع الجزائري من الوجود الفرنسي بالجزائر.

في الأسبوع الموالي، فإن ممثلي الإدارة الإستعمارية بالجزائر عاشوا طيلة الأسبوع من ماي 1945 في حالة تأهب قصوى للتعامل مع تلك المظاهرات التلقائية والمعزولة عن بعضها البعض، هنا وهناك، والتي أظهرت في مجملها الحماس والغليان الذي ساد الجزائرين والإستعداد الذي أبدوه لمواجهة الأوروبيين.

وهي مقدمات كانت كلها تنذر بأن الجزائر مقبلة على وضع من الصعب التكهن بالنتائج التي تترتب عنه.

إذا كان من المتعذر على الباحث في ظل بقاء الكثير من الأسئلة الخاصة بتنظيم مظاهرات 8 ماي 1945 [1]دون إجابة كاملة من مزامني الحدث وصانعيه، فإن ذلك لا يمنعنا من محاولة تناول تلك المظاهرات ونتائجها وردود الفعل التي سجلت من خلال النقاط التالية:

أ : حقيقة 8 ماي 1945

ب: طرق فرنسا في مواجهة الجزائريين

ج: المعالجات التي أعطيت لماي 45

تنظيم المظاهرات

شهد 8 ماي 1945 باعتباره يوم النصر بالنسبة للحلفاء، إظهار ابتهاج وفرح على مستوى أوربا وأمريكا وبقية القارات، تعبيرا أيضا بهزيمة النازية ودول المحور.

وإذا كان معظم الذين أرخوا لـ 8 ماي 1945 في الجزائر انقسموا إلى ثلاث أقسام :

القسم الأول: وهو الذي اشتغل في إطار المدرسة الوطنية، حيث تؤكد أطروحاتهم على مسالمة الجزائريين في 8 ماي وعدوانية فرنسا جيشا ومعمرين، فإن **القسم الثاني** والذي يترجم الفكرا لإستعماري في كتابة التاريخ والمتمثل في كون أن الجزائريين كانوا غوغاء في سطيف وخراطة وقالمة واستفزوا الفرنسيين وقاموا بتحرشات واعتداءات على بعض المعمرين، فإننا نجد أن القسم الثالث من غير هاتين المدرستين وقد تشبع كل مهتم بكتابة التاريخ من هذا **القسم الثالث** بإحدى المدرستين الجزائرية أو الفرنسية، ومن ذلك ما نعتقد أنه أقصى إعتدال بالنسبة لرجل غربي حاول أن ينصف في كتاباته التاريخية حول الجزائر ويتعلق الأمر ب الكاتب " **أليستير هورن**

[1] الأستاذ عامر الرخيلة، المرجع السابق، ص59

Alistere Horne الذي اهتم بـ 8 ماي الجزائري في إطار كتاب حول الثورة الجزائرية.

إن هذا الرأي من رجل غربي الذي يعتقد على نطاق واسع أنه كان معتدل، يؤكد على مدى تأثير المدرسة الفرنسية حتى خارج نطاق الفرنكوفونية، فقد حاول أن ينصف في كتاباته حول الجزائر، إلا أننا وجدنا تعاملا مع القضية وكأن المسؤولية تقع بنفس الحجم على عاتق الطرفين "المعمرون والجزائريون" باعتبارهم في نظر الكاتب، بل هذا ما لمسناه في الكتابات الغربية أصحاب نفس الحقوق في الجزائر على أساس أنهم مواطنون جزائريون بنفس الدرجة مع محاولة إظهار أن الدولة الفرنسية ومع مرور الوقت أصبحت في ورطة سببها المعمرون والأهالي كما كان يطلق على الشعب الجزائري.

ورغم كل هذا فإننا نرجح أن الكاتب قد اشتغل على غير العادة بشكل مقبول في إطار الفكر الغربي خاصة لما نتحدث عن كاتب اهتم بالصحافة أكثر من علم التاريخ كوضعية " أليستار هورن".

ولعل من الأهمية بمكان التذكير بالجدل الذي استمر ولا يزال بين المؤرخين حول من يتحمل المسؤولية فيما حدث في ماي 1945 من مجازر، حيث لا يزال البعض يحمل المسؤولية إلى حزب الشعب الذي كان يشتغل في السرية أناذاك، بينما ذهب بعض الذين تشبعوا بروح الحركة الوطنية إلى حد اتهام الإحتلال أو بعضهم بعضا ،ولم يقتصر اتهام الإحتلال لأنه بيَّتَ لما حدث لعناصر تيار الإستقلال، بل نجد أن بعض العناصر وخاصة في التيار الفرنكوفوني قد أكدت على هذا المنحى، فنجد أن الأستاذ فرحات عباس يؤكد على أنه كان على علم من مصادر فرنسية موثوقة أن أحداثا خطيرة ستقع في ماي 1945 حيث يقول أن لستراد كاربونال" الذي رقي إلى رتبة عامل أكد للدكتور سعدان بأن حوادث ستقع وأن حزبا كبيرا سيُحل.

ونعتقد أنه من الأخطاء الكبيرة أن نتشبث بفكرة أن الجزائريين خرجوا في 8 ماي 1945 ولم يكن لهم الحق في المقاومة أو الدفاع أو حتى بداية المناوشات، وإن كان هذا الكلام لا يعني توثيقا علميا بأي حال لمسألة إيجاد المبرر لقمع فرنسا، أي أن المبادرة في العدوان كانت من الجزائريين .

ولكن من الخطير فعلا أن نبحث عن مبرر لكي يقوم الجزائري بالدفاع عن نفسه في وجه محتل لأرضه وكأننا نبرر وجود الإحتلال في الجزائر والذي يكفي كسبب لكل المقاومات وبكل أنواعها وفي كل حين هذا ما يجعلنا نؤكد على أن مهما كان الذي بادر بالإضطرابات سواء من المعمرين أو من الجزائريين فإن هذا لا يمكن أن يبرر الأعمال الإجرامية التي قام بها الفرنسيون جيشا ومعمرين ضد الجزائريين نساء ورجالا مسنين وأطفالا بل بشرا وبيئة في ماي 1945.

الأعمال القمعية وتقديراتها:

إن أي حديث عن القمع والممارسات الوحشية التي مارستها فرنسا في الجزائر والتي أدت في مجملها إلى ارتكاب قمع وإرهاب كبيرين ضد جميع الجزائريين.

يجدر بنا أن نذكر أنه بعد إندلاع الأحداث مباشرة في الشمال القسنطيني، أعلنت حالة الطوارئ ومنح القانون العسكري كل السلطات للجنرال دوفال حاكم قسنطينة، وبناء على ذلك الإجراء، مارس الجيش الفرنسي والسنغاليون وطابور المغاربة وفريق اللفيف الأجنبي فسادا في المدن والقرى إذ لم تسلم من قمعهم، حتى القرى والمداشر والمدن التي لم تسجل فيها أحداث.

واتخذت إجراءات مصادرة الحرية إذ "أصبح الجزائريون لا يسمح لهم بالخروج من دورهم إلا إذا كانوا يحملون شارات على سواعدهم أذنت لهم بها السلطة بعد تحقيق دقيق يثبت أن لهم ارتباطات على مستوى المؤسسات الحكومية.

ويهمنا هنا أن نستشهد على بشاعة ماحدث أو بعض منه، بشهادات من الطرف المعتدي أي من الفرنسيين، حيث أوردت بعض اليوميات أوصاف وشهادات

عيان، فنجد على سبيل المثال هذا الوصف في جريدتي الحرية والمعركة والجزائر الجمهورية تقتصر على ذكر بعض المقتطفات مما تضمنته :

".....وقررت الإدارة الأحكام العرفية في كامل القطر...وحجزت على المواطنين الخروج من دورهم إلا بإذن خاص ...إن على أي جزائري لا يحمل على ذراعيه الإشارة المخصوصة . وهذه الإشارة لا تعطى بسهولة يقتل دون إنذار إذا وجد في الشارع بعد الساعة السابعة مساء.....ومن هنا لزم المسلمون دورهم أياما عديدة دون أن يكون لديهم ما يقتاتون به من الأطعمة ...فكانوا من جراء ذلك في جحيمين جحيم التهديد بالقتل وجحيم الضائقة والجوع.."

" لقد وزع على جميع الأوربيين السلاح، وخاصة منه الخفيف إلى حد أن النساء كن مسلحات، وفي إحدى المدن بينما طفل صغير مسلم لا يتجاوز العاشرة من العمر يمر في الحديقة العامة فإذا بضابط فرنسي برتبة كابتان يطلق عليه عيارا ناريا فيرديه قتيلا..".

"...إن الأهالي الذين لم يعرف عنهم قط أنهم انخرطوا في حركات سياسية أو منظمات إجتماعية لا بد أنهم قد نالهم هم أيضا من القمع والإرهاب الشيئ الكثير".

"...وفي إحدى المناظر المؤلمة رأينا رضيعا ملونا بالدماء يبحث عن ثدي أمه المقطوعة الرأس دون أن تستجيب الجثة لصراخ ابنها..وإنه لمنظر مؤلم حزين، اختلطت فيه مسكنة الرضيع بمصيبة الأم الذبيحة"...وأما في مقبرة قالمة فقلد كنا رأينا عربات نقل يملكها الجيش الفرنسي ترمي على الأرض بأكياس كبيرة ولقد هالنا أن لا تحدث هذه الأكياس، ساعة إلقائها على الأرض صدى، فاقتربنا من العربات، فإذا بداخل الأكياس جثث ممزقة، منهوشة، مزقها الرصاص والخراب ونهشها الغربان...""....كان الضحايا كثيرا ما ينفذ فيهم الإعدام أمام ذويهم وأقاربهم نكالة وتعذيبا". ولقد صرع أبناء السيد محمد واعراب، مساعد طبيب بخراطة صرع أبناءه الأربعة أمامه وهو ينظر ...وعندما جاء دوره طلب منه

أن يهتف بحياة فرنسا فأبى فقطعت يداه ورجلاه ثم أعدم... وفي نفس السياق وبشكل أكثر رسمية كانت نقاشات تمت على مستوى الجمعية الإستشارية للجمهورية الفرنسية .كما أوردتها الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية في عدديها الصادرين يومي الأربعاء والخميس 11 و12 جويلية 1945 مقتطفات للمناقشة نورد بعضها فيما يلي :"أن الإنتقام كان فظيعا فقتل بعض الأوروبيين أدى إلى إعدام جماعات من المسلمين بمجرد الشك فيهم".

ونجد تفصيلا أكثر للواقع في مقتطف آخر إذ ورد أنه " **في الساعة السادسة والنصف من صباح يوم الإثنين 14 ماي 1945 فتحت زنزانات السجن " في مدينة قالمة"، بعد أن نودي على تسعة وأربعين سجينا قيل يلزم أيضا أحد عشرة " ليكون العدد ستين" وأخذ " هؤلاء من المعتقل..ثم حكم على الجميع من طرف اللجنة العسكرية التي تعقد اجتماعاتها لهذه المهمة بإدارة الدرك الفرنسي وأعدمتهم " المليشية " رميا بالرصاص " " نعم إن الحاكم العام في الجزائر قد أجابنا عن سؤال وجهناه إليه في الإجتماع المشترك للجان الداخلية لتنسيق الأعمال للشؤون الإسلامية أجابنا :" بأن إحدى وأربعين قرية دكت بالطائرات وبالوحدات البحرية فلم يبق فيها ديار.."**

"**....وبما أن معدل سكان القرية الواحدة أن لم نقل ألف وخمسمائة أو ألفان فلا مغالاة إذن أن نقرر بأن العدد الحقيقي الواقعي من المسلمين الذين قتلوا، يتراوح بين خمسة عشر ألف وبين عشرين ألف،هذا إذ افترضنا أن نصف السكان قد فر واعتصم بالجبال"" ومما لا شك فيه أن الإنتقام الذي قمنا به كان ضربة قاضية على صداقة الشعب الجزائري والأمة الفرنسية أو بالأحر على مصالح بلادنا في الجزائر ..هذا على أني لا أتكلم على بقية الأحكام الجائرة .إذ أن ذلك يستدعي وقتا** ".

ذلك ما تضمنته الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية وتناولت الصحافة الفرنسية بدورها... إن ما تنقلته وسائل الإعلام أناذاك وما ورد في صفحات

اليوميات والتي ذكرنا بعضها تؤكد جميعها أن الضحايا كانوا بالجملة، وأرجح هنا أن العدد ليس باستطاعة أحد التأكد بدقة منه، فالمذبحة كانت أكبر مما توقعه أحد، فإذاكانت الحركة الوطنية قد أوردت أناذاك عدد 45000 ضحية في خراطة وسطيف وقالمة لوحدها، فقد تحدثت أجهزة المخابرات الأمريكية والتي كانت تتخذ من مدينة الجزائر مركزا لها بل أنها تأسست هناك، أن العدد يناهز9000 ضحية ومن القرائن المؤكدة على هذه الفضاعة عدد المناضلين الذين لجأوا إلى العمل السري والذين سيهيمنون تماما على مجريات الأحداث إلى غاية إستقلال البلاد، إني أقرر أن عدد الضحايا كان في حدود 45000 على الأقل وهذا أمر حتمي بالنسبة لمن رأى وشاهد القصف الجوي والبحري المتواصل على القرى والمداشر دون تمييز من طرف الجيش الفرنسي والمعمرين. وبعد مرور حوالي خمسة أشهر على المجازر الرهيبة، دعت فرنسا الجزائريين إلى انتخابات لمجلس تأسيسي الذي تقرر إجراء انتخاباته يوم 21 أكتوبر 1945 ولم يكن الحق في النشاط في الساحة السياسية الجزائرية من تشكيلات الحركة الوطنية سوى الحزب الشيوعي الجزائري و"اتحادية المنتخبين المسلمين" برئاسة الدكتور بن جلول. في حين أن زعيم " حركة أحباب البيان " الأستاذ فرحات عباس وكذا زعيم حزب الشعب الجزائري الزعيم مصالي الحاج ورئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الشيخ البشير الإبراهيمي كانوا رهن الإعتقال .وكان لحزب الشعب الجزائري وحركة البيان موقفا رافضا للمشاركة في تلك الإنتخابات باعتبارها رضوخا لسياسة العصا الغليظة، وهكذا تم توزيع مناشير تدعو الجزائريين للأمتناع عن المشاركة، وكان له صداه الواسع، إذ كانت المشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي الأول ضئيلة جدا لم تتجاوز 70500 منتخب من ما مجموعه 1350000 مسجل " مليون وثلاثمائة وخمسون ألف " وهو ما يظهر مدى استجابة الشعب الجزائري للنداء الداعي للأمتناع عن المشاركة. أما " إتحادية المنتخبين المسلمين " برئاسة الدكتور بن جلول التي دخلت الإنتخابات وحصلت على 7 مقاعد من أصل الثلاثة عشر مقعدا المخصصة للقسم الثاني أي الجزائريين أو ما كانت تطلق عليهم فرنسا الهالي، وقدم بن جلول مقترحات حول سياسة الإدماج فرفضت من طرف المجلس .

إن فرنسا وفي تلك الظروف حاولت بعد تأكدها من اتساع هوة بين الإدارة الإستعمارية والساسة في الجزائر بالإضافة إلى ازدياد التضمر الجماهيري، استدراك الأمر فقررت عفوا عاما في 16 مارس 1946 والذي بمقتضاه تم اطلاق سراح الأستاذ فرحات عباس والشيخ الإبراهيمي وغيرهم من المناضلين الذين اعتقلوا أثر مجازر 8 ماي 1945 كما سبق وأن ذكرنا .استئنافا لنشاطه السياسي ومباشرة بعد هذا العفو بل الإفراج، قرر الأستاذ فرحات عباس تكوين "حزب الإتحاد الدمقراطي للبيان الجزائري" [1]ووضع برنامج له لا يكاد يختلف عن مضمون البرنامج الأصلي للبيان، حيث كان يطالب بما يلي:

- ✓ . القضاء على الإستعمار الفرنسي .
- ✓ . حق تقرير المصير .
- ✓ . إعداد دستور والقضاء على الملكية الإقطاعية.
- ✓ . ترسيم اللغة العربية .

والمؤكد هنا أن التطور الحاصل في الفكر السياسي لهذا التيار المهم في الحساسية الفرنكوفونية في الجزائر قد أصبح أكثر ما يكون قربا من التيار الإستقلالي الذي نادى بمطالبه الجذرية المعروفة منذ تأسيسه كما شرحنا ذلك سابقا.

ولم يكن الإتحاد الديمقراطي صاحب قاعدة جماهيرية واسعة، ورغم ذلك فقد قرر المشاركة في انتخابات الجمعية التأسيسية الثانية التي جرت في جوان 1946 والتي قاطعها حزب الشعب المحظور ووجه بيان يدعو فيه الجزائريين للإمتناع عن المشاركة في الإنتخابات .

وقد حصل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على 458000 صوتا من أصل 633000 منتخب ونال بذلك 11 مقعدا من أصل 13 مقعدا أما فيما يخص الإشتراكيين فقد حازوا على 86329 صوتا والشيوعيين 53396 صوتا. ويتضح جليا

[1] الأستاذ عامر الرخيلة، المرجع السابق، ص 89

ما مدى تأثير حزب الشعب الجزائري حيث تشير النتائج إلى أن الممتنعين عن الإنتخابات بلغ " أكثر من 700000" مما يثبت الإنتشار السياسي الواسع لحزب الشعب بين الجزائريين.

استئناف العمل السياسي العلني

التيار الإستقلالي : تم الإفراج عن الزعيم مصالي الحاج من سجنه ببرازافيل لينتقل إلى الجزائر التي حل بها يوم 12 أكتوبر 1946، وفي أول لقاء له بالجزائر العاصمة بالمسؤولين في الحزب طرحت قضية الإنتخابات الخاصة بالمجلس الوطني الفرنسي وكان قرار الحزب بعد ذلك الإجتماع إعلان المشاركة في الإنتخابات[1].

كان من الطبيعي أن تشترط الإدارة الفرنسية على الزعيم مصالي الحاج، تغيير إسم الحزب ليتمكن من المشاركة في الإنتخابات، وهو ما تم فعلا، إذ أنشأ الزعيم مصالي الحاج مع الدكتور " الأمين الدباغين" و" حسين الأحول" و" أحمد مزغنة" و" محمد خيضر" حركة أطلقو عليها إسم " حركة الإنتصار للحريات الدمقراطية" وهي في حقيقتها استمرار لحزب الشعب الجزائري تحت غطاء جديد.

وهذا ما يؤكده الأستاذ فرحات عباس الذي يعتقد أن هذه التسمية الجديدة لحزب الشعب الجزائري جاءت نتيجة لفرض الإدارة الإستعمارية على "الزعيم مصالي الحاج " تبديل إسم الحزب الذي كان لا يزال منحلا حتى يسمح له بدخول الإنتخابات .

وظهرت بذلك حركة " الإنتصار للحريات الدمقراطية" كغطاء سياسي لإستمرار حزب الشعب الجزائري المنحل منذ 1939 من طرف الحكومة الفرنسية

أما عن مطالب هذه الحركة وأهدافها فقد تمثلت يومئذ فيما يلي:

- ✓ إلغاء النظام الإستعماري وإقامة نظام سيادة جزائرية.

[1] الأستاذ عامر الرخيلة، المرجع السابق، ص 90

- ✓ إجراء انتخابات عامة على درجة واحدة من غير تفريق في العنصر أو الدين.
- ✓ إقامة جمهورية مستقلة ديمقراطية إجتماعية تتمتع بكامل الصلاحيات التنفيذية والتشريعية والقضائية وأن تكون سياستها مبنية على :
- ✓ الحياد الإيجابي لتدعيم الصلات بالمجموعتين العربية والأوربية.
- ✓ العمل لإيجاد اتحاد شمال إفريقي.

ومن أجل تبليغ صوتها للرأي العام أصدرت هذه الحركة جريدتين :" الأمة الجزائرية" بالفرنسية وجريدة " **المغرب العربي** " أسبوعية بالعربية ومما يؤكد أكثر على تجدر الفكر الإستقلالي وطلب الحرية ما أفرزته انتخابات نوفمبر 1946 والتي كانت كما يلي:

- ✓ حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية: خمسة مقاعد وحصلت على 153000 صوتا.
- ✓ الحزب الشيوعي الجزائري مقعدين وحصل على 82000 صوتا.
- ✓ أنصار التعاون بين الفرنسيين والمسلمين حصلوا ثمانية.

مقاعد وحصلوا على 225000 صوتا وبلغ عدد المتغيبين عن الإنتخابات 780000 منتخب .

هذا بالرغم من المضايقات التي تمثلت في عدم قدرة الحركة في الترشح عبر جهات القطر، حيث اقتصر ترشح أعضاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية على إقليمي قسنطينة والجزائر العاصمة .

وبعد هذه الإنتخابات التشريعية كانت انتخابات مجلس الجمهورية التي دخلها " الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"، وعلى الرغم من مضايقات الإدارة الإستعمارية فقد انتزع الحزب أربعة مقاعد من أصل سبعة مقاعد المخصصة للمواطنين من الدرجة الثانية أي الأهالي، كما كان يطلق على مسلمي الجزائر .

إذا كان العمل السياسي سواء في الجزائر أو بباريس قد عرف التغيير المستمر شدة وانفراجا فإن الإتجاه العام بعد ما عرفته الجزائر في ماي 1945 جعل الركائز الثلاثة للحركة الوطنية، أي التيار الإستقلالي، التيار الفرنكوفوني والتيار الإصلاحي يسجل تقاربا كبيرا في مسألة الإقتناع بضرورة استقلال الجزائر عن فرنسا.

التحضيرات الثورية في إطار حركة انتصار الحريات الديموقراطية

الظروف السياسية والتاريخية التي تم فيها الإعداد لثورة التحرير الوطني.

من المؤكد منه، بل من البديهي تاريخيا أن ثورة نوفمبر العظيمة،لم تكن وليدة الصدفة أو هي نتيجة ظروف طارئة بقدر ما هي حصيلة نضالات شعب بأكمله، ونتاج تاريخي للحركة الوطنية بجميع مكوناتها،مع تفاوت في المستويات والوسائل ..قد مهدت هذه النضالات للثورة العظيمة إبتداء من الكفاح الشعبي المسلح الذي خاضه شعبنا منذ بداية الغزو الإستعماري في سنة 1830 ،ومرورا بالنضالات الإجتماعية والثقافية ،و إنتهاء بالنضال السياسي الذي ظهرت بوادره الأولى مع مطلع هذا القرن، كما وضحنا ذلك في ما سبق من هذا العمل .

من المؤكد أن ثورة 1 نوفمبر 1954 لم تكن وليدة الصدفة ولم تكن نتيجة لأن جماعة من المناضلين عددهم اثنان وعشرون قد" تحمسوا" ذات يوم ،وضاقت بهم السبل وكرهوا الحياة...."...إن الثورة قد تم تحضيرها،في ضمير الشعب الجزائري عبر أجيال سبقتنا،وجاء جيل نوفمبر 1954 ليواصلها...).[1]

ومن هنا فإن جبهة التحرير الوطني تمثل إستمرارية تاريخية للحركة الوطنية في شموليتها،وخاصة حزب الشعب الجزائري-حركة إنتصار الحريات الديمقراطية – الذي ورثت عنه الرجال والمبادئ والشعارات والمناهج والممارسة بالإضافة إلى العمق الشعبي ،وهذا لا يعني أن سلبيات الحركة الوطنية لم تكن في إيطاري هذا الموروث

من أجل فهم كل هذا يتعين دراسة الإطار التاريخي الذي ولدت في أحضانه جبهة التحرير الوطني والتي نتج عنها إندلاع الحرب التحرير الوطنية، وإبراز

[1] الأستاذ عامر الرخيلة، المرجع السابق، ص 14

معلم في سجل النضال السياسي للجزائر المعاصرة،فما هو هذا الإطار التاريخي وبما تميز عن غيره عبر تاريخ الجزائر. ؟

في الغالب ما يعيد الذين أرخوا للثورة الجزائرية نوفمبر 1954 سببها بل إعلان الثورة المسلحة إلى أزمة الحركة الوطنية(1954/53)[1]بصفتها السبب المباشر الذي عجل بإشتعال فتيلها، فنقول أنها وليدة هذه الأزمة، وهكذا فإن الجبهة كانت امتداد طبيعي وتاريخي لتلك الحركة الوطنية في أكثر من مجال،فما حقيقة تلك الأزمة التي حولتها جماعة من المناضلين، قليلة العدد إلى حرب تحريرية كبيرة كانت ثمرتها النهائية الاستقلال الوطني وتحرير الوطن من استعمار استيطاني إستمر قمعه وهيمنته على الجزائر 132 سنة ،ثم ما علاقة هذه الأزمة الحزبية الخانقة بالإعداد للثورة وميلاد جبهة التحرير الوطني في الفاتح من نوفمبر1954. للإجابة على هذه الأسئلة،وحتى نتعرف على الخلفية التاريخية والسياسية التي ولدت في ظلها جبهة التحرير الوطني،فإننا سنتناول بشيئ من التفصيل المحاور الأتية.

1. . الأزمة : حقيقتها ،أسبابها،ونتائجها.

2. . علاقة بعض الهيئات الفاعلة سياسيا بالتنظيم الذي حضر للانطلاق الحرب التحريرية، ومواقف الأحزاب الجزائرية من إنطلاق حرب التحرير.

3. . الإعداد للعمل المسلح:

---

[1] الأستاذ عامر الرخيلة، المرجع السابق، ص 101

أ. التحضير العام،التحضير الأساسي.

ب. الإعداد المباشر للحرب.

أزمة الحركة الوطنية (1954/1945) :

ما هي حقيقة هذه الأزمة،وما هي أسبابها القريبة والبعيدة،وما هي أهم النتائج التي أفرزتها؟.

- ✓ **الإطار الزمني.**
- ✓ **الأزمة.**

يمكن إرجاع الجذور الأولى لأزمة الحركة الوطنية،أي حزب الشعب الجزائري —حركة الانتصار إلى سنوات 1947/1945 على الأقل ،وهذا بإتقان قادة العمل السياسي يومئذ،وقادة النواة الأولى الذين أعدوا للثورة وفجروها،فقد شهدت هذه الفترة من النضال السياسي الوطني،جملة من المتغيرات والمستجدات، والأحداث، كانت لها آثار مصيرية على مسار الحركة الوطنية عامة،ومسار التيار الإستقلالي خاصة،آلت بالمسيرة النضالية الوطنية إلى انسداد ،فأزمة داخلية خانقة وحادة قادتها في النهاية نحو الانقسام النهائي،فما هي أبرز هذه المتغيرات والمستجدات ؟.

أولا : الأسباب العامة " أو غير المباشرة للأزمة " والتي يمكن أن نلخصها في الأحداث التالية:

1. انخراط الشباب الجزائري، بكثافة في صفوف حزب الشعب (الجزائري،وخاصة أولئك الذين خاضوا غمار الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء،دفاعا عن فرنسا،وأنظمتها التي ما لبثت أن تداعت تحت أقدام النازية والفاشية،وسيكون لإنخراط هؤلاء الشباب تأثيرا حاسما على الحزب في السنوات اللاحقة وخاصة على مستوى تعزيز التيار الثوري،الذي ينادي بالثورة المسلحة كطريق للخلاص والتحرير والإنعتاق من براثن الإستعمار الإستيطاني الفرنسي،وهو التيار الذي سينتزع المبادرة، ويسير بالبلاد نحو الإستقلال والحرية.

2. حوادث 8 ماي 1945،التي تمخضت عن ما لايقل عن 45 ألف شهيد،تلك الحوادث التي يعتبرها البعض البداية الحقيقية للثورة المسلحة ،والتي كشفت عن مظاهر ضعيفة كثيرة وعميقة لهذه الحركة،وخاصة غياب إستراتيجية شاملة لمواجهة القمع الإستعماري،والمبادرة بالثورة المسلحة.فكانت النكسة الأولى التي وقف التيار الإستقلالي أمامها، مكتوف اليدين عاجزا لا يدري ما يفعل،مما أثار غضب المناضلين الشباب،ودفعهم إلى التعبير عن سخطهم وعدم رضاهم بشتى السبل المسموح بها يومئذ في ظل ظروف الإحتقان بين الجزائريين والمستوطنين.

3. تبني العمل السياسي العلني أو الرسمي في ظل ما كان يعرف بالشرعية الفرنسية" وذلك على إثر عودة المنفين والمساجين وفي مقدمتهم زعيم الحزب الحاج أحمد مصالي وقد نجم على هذا القرار المفاجئ الخطير وهذا التوجه الجديد دون ما سابق إنذار أو إعداد لنتائج خطيرة جدا على الحزب، خاصة والحركة الوطنية عامة بأوخم العواقب وفي مقدمتها إنكشاف قواعد الحزب السرية وضرب خلاياه وتنظيماته التي ظلت في طي السرية والتكتم منذ سنة 1948/1947 مما سيسهل على الجيش الفرنسي توجيه ضربة قوية لهذا الحزب عند إكتشاف المنظمة شبه العسكرية سنة 1950 ولهذه الإعتبارات يعيد الكثيرون أسباب تأخر الثورة إلى هذا التوجه الجديد ومن جهة أخرى أدت هذه التوجهات الإصلاحية التي كما يظهر،أمْلتها إعتبارات ظرفية وموازين قوى معينة على مستوى القيادة التنفيذية للحزب،إلى بداية إنقسامات داخلية في صفوف قيادة هذا الحزب الوطني.

حيث إنقسم القادة بين مؤيد ومعارض لهذه السياسة التي لا تنسجم مع الخط الأصلي للحزب،فقد رفضها الشباب من أبناء الحزب وإعتبروها ردة وإنحرافا، بينما هلل لها أخرون وتحمسوا،ونذكر منهم فئة الشباب المثقف المنخرط حديثا في الحزب، الذين إستطاعوا أن يتبوؤوا مراكز قيادية عليا في الحزب.

في ظل هذه الأوضاع المتأزمة،وحرصا من قيادة الحزب،يومئذ على الحيلولة دون تمزق التنظيم وإنقسامه،دعت إلى عقد مؤتمر وطني (أو ندوة وطنية)لإيجاد مخرج

ملائم، وحل مناسب لتجاوز بوادر الأزمة التي بدأت تلَوح في الأفق مأخرا والتي تهدد وجود الحزب ذاته .

وهكذا إنعقد مؤتمر فيفري 1947،الشهير،الذي تمخض عن ميلاد المنظمة شبه العسكرية، تجاوبا مع مطالب الجناح الثوري،الذي بدا يتعزز داخل الحزب والمتمثل خاصة في أولئك الشباب الذين سيوقد نار الثورة المسلحة بعد أقل من 8 سنوات كما تمخض عن ميلاد جناح رسمي علني(أو واجهة علنية للحزب) يشارك الحزب من خلالها في المعارك الإنتخابية ويسعى إلى تحقيق بعض المطالب المادية للسكان، ويسهر على تسيير شؤونهم العامة، وذلك إرضاء لرغبة التيار الإصلاحي داخل الحزب وإستجابة لرغبة زعيم الحزب، الذي إرهقته على ما يبدو سنوات المنفى والسجن، وتقرر في هذا المؤتمر، الإبقاء على هياكل حزب الشعب السرية، لكن سرعان ما تحولت قيادة الحزب إلى الجري وراء وهم الشرعية الفرنسية ،وقد أكدت الأيام، والأحداث أن هذه القرارات غير المتجانسة، لم تنه الأزمة بل أجلت انفجارها فقط، ومن المسلم به اليوم من قبل الكثيرين، أن هذه القرارات كانت تستهدف القفز على المشاكل الحقيقية التي كان يتخبط فيها الحزب يومئذ ،فقد بينت الأحداث اللاحقة حقيقة النوايا والمنطلقات التي أمْلت هذه القرارات.
إكتشاف المنظمة شبه العسكرية في مارس 1950، تؤكد شهادات القادة والوثائق المنشورة، أن هذه المنظمة التي بادر الحزب إلى تكوينها في إطار العمل التاكتيكي والمرحلي وكما كان يروج لبوادر قد أوحت بنشوب حرب عالمية ثالثة في المدى القريب ومقدمات أزمة داخلية، كما أشرنا قبلا .

أصبحت حقيقة قائمة رغم صعوبات جمة مع مطلع سنة 1948،حيث أصبحت تضم نحو 1000 مناضل، من أشد أبناء الحزب قوة وصلابة، وباتت قوة عسكرية منظمة ومدربة تحكمها قوانين داخلية صارمة وتخضع لقيادة أركان وطنية نشطة على رأسها المرحوم محمد بالوزداد ثم حسين أيت أحمد ثم أحمد بن بلة غير أن تسويفات القيادة الحزب وطول مدة الإنتظار ثم الجمود إنتهت كلها بالمنظمة إلى الإنكشاف سنة 1950،حيث تمكن اجهزو الامن الفرنسي من إكتشافها على

أثر حادث عارض تمثل في لجوء أحد أعضاء التنظيم إلى القوات الفرنسية بعد أن خشي على حياته من خلايا التنظيم، نتيجة لخلافات قد حدثت أناذاك وإلحاق ضربات قاسية بالجزء الأكبر من خلالها باستثناء منطقتي الأوراس وجرجرة.الصمام اللتان ستلعبان دورا هاما في تفجير الثورة. وخاصة في مراحلها الأولى.

5- إنسحاب الأمين الدباغين وهو أحد أعمدة الحزب يومئذ وإنسحاب معه العديد من المناضلين والأنصار مما أحدث هزة عنيفة في صفوف الحزب وأظهرت هذه التراكمات النقائص سلبيات عديدة.

5-الأزمة البربرية التي عاشها الحزب الشعب الجزائري سنة1949 خاصة في صفوف إتحادية فرنسا وما ترتب عنها من تطهير وأبعاد وطرد فكانت نكسة أخرى، وقد إنضم عدد كبير من هؤولاء إلى الحزب الشيوعي الجزائري.

7- إنسحاب بعض قادة الجناح الإصلاحي، بعد رفض مطالبهم الإصلاحية، من أمثال الحاج محمد شرشالي والدكتور شوقي مصطفى وشنتوف والعمراني).

8- وأخيرا قرار قيادة الحزب القاضي بحل المنظمة شبه العسكرية أو بالأحرى ما تبقى منها بصفة رسمية 1951، وما أثاره هذا القرار من ردود فعل قوية من لدن إنصارها وقادتها.

هذه هي أهم الأحداث التي عرفها تيار الإستقلال خلال هذه الفترة الزاخرة بالنضال والنشاط، والتي تراكمت أثارها السلبية عبر مسيرة الحزب الطويلة وتضافت في النهاية لتحول الحزب إلى فريسة سهلة لأزمة حزبية حادة وعميقة أفضت في النهاية إلى الإنقسام ثم التلاشي.

ثانيا : **الأسباب المباشرة للأزمة** : ويمكن حصرها في العناصر التالية:

1. ضعف عام سياسي تنظيمي إيديولوجي وركود وجمود على مستوى الممارسة اليومية والمواقف وعدم الحسم والبت في الوقت المناسب على النحو الذي يستجيب لمستلزمات النضال يومئذ.

2 . إزدواجية القيادة على المستوى الوطني وخاصة منذ 1948.

أي منذ أن إستحدث منصب الأمين العام للحزب إلى جانب رئيس الحزب وزعيمه مصالى الحاج وقد ساهمت هذه الأزدواجية بين القيادة الفعلية والقيادة الإسمية خاصة في المراحل الأخيرة من حياة الحزب أي وجود قيادة غالبا مبعدة عن الساحة في المنفى أو الإقامة الجبرية وقيادة فعلية ميدانية ساهمت في خلق جو من عدم الثقة بين القائدالحزب وأعضاءه تولدت عنها صراعات صامتة ومشاحنات تحولت إلى أزمة قيادة.

3 . في ظل هذه المشكلات التي نجمت عن التوتر في العلاقات الشخصية، وأزمة الثقة بين القادة، إنعقد المؤتمر الرسمي الثاني للحزب في أفريل 1953وكانت إحدى الغايات الأساسية من إنعقاده، محاولة التقليص من صلاحيات الزعيم والحد من نفوده بواسطة إصدار قانون أساسي للحزب يضبط العلاقة بين مستويات القيادة المختلفة ويسعى إلى الخروج بالحزب من بوتقة الجمود التي أوقع نفسه فيها وتحريره من الممارسات الفردية المرتجلة في الغالب وبعث حزب عصري في مضامينه وهياكله ومناهج عمله والإتجاه بالحرب أكثر نحو العمل السياسي العلني،وتعزيز التعاون ونقاط الإلتقاء مع حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من حهة،والحزب الشيوعي الجزائري من جهة أخرى والليبراليين الفرنسيين من جهة ثالثة.

وهذا ما كان يردده الذين أصبحوا يعرفون بالمركزيين وتحقيقا لهذا كله،إنتخب المؤتمر قيادة وطنية جديدة (30 عضوا من ضمنهم من أنصار التغيير والعمل السياسي العلنى(جماعة الجنة المركزية لاحقا)،وكان ذلك كله بمثابة الشعرة التي قصمت ظهر البعير،بحيث لم يمض غير وقت قصير (3 أشهر) حتى إندلعت الأزمة بين زعيم الحزب الذي لم يحضر المؤتمر وبين أعضاء اللجنة المركزية الجديدة بقيادة بن خدة ولحول ثم أعلنت على الملاء في أواخر 1953 ومطلع 1954 فكانت الكارثة التي حولها الرجال إلى ما يشبه المعجزة.

مشاركة الحزب من خلال بعض قادته في إدارة وتسيير شؤون البلدية خاصة في وهران والعاصمة وقسنطينة مما يدل على هيمنة الإتجاه الإصلاحي داخل القيادة. و من جهة أخرى نلاحظ أن الإتجاه الإصلاحي يبدو أيضا بوضوح من خلال التركيبة البشرية للقيادة الجديدة كما أن قائمة المرشحين لإنتخابات المجلس الجزائري لسنة 1951 تؤكد هذا المنحى حيث نجدها خالية من ممثلي العمال في حين كانت حافلة بالوجهاء والأغنياء من كبار الفلاحين والتجار إلخ.

ثالثا: طبيعة الأزمة ونتائجها.[1]

من المعروف اليوم أن الأزمة الحزبية التي أودت بحياة حزب الشعب "**حركة الإنتصارالحريات الديمقراطية** " لم تكن مجرد أزمة قيادة كما يضن البعض بل هي أزمة هيكلية وإديولوجية وتنظيمية شملت الحركة الوطنية وحركة الإنتصار الحريات الديمقراطية خاصة

وهذه الأزمة المتعددة الأبعاد والجوانب إنما تندرج ضمن أزمة المجتمع الجزائري برمته...ذلكم المجتمع الذي بلغ درجة عالية من الوعي السياسي والإجتماعي، وتعززت تطلعاته نحو التحرر والإنعتاق من براثن الهيمنة الإستعمارية بفضل إنتشار حركات التحرير وثورات شعوب العالم الثالث من أجل الحرية ولكن الإستعمار ذي الطبيعة الإستطانية سد في وجهه كل المنافذ وأوصد كل الأبواب أمامه ،. لا بل وحرمه من التعبير عن ذاتيته وإرادته أوصله إلى حافة الهلاك والاندثار وأغرقه في متاهات الجهل وآفات الأمراض المزمنة والفقر المدقع بحيث لم يبق أمام المجتمع الجزائري غير اللجوء إلى العمل المسلح والمنظم لإنهاء الإحتلال الفرنسي لبلاده .ومن ثم القضاء على المؤسسات والهياكل التي أقامها ذات يوم على إنقاذ وركام المؤسسات الوطنية وإعادة بعث الدولة الجزائرية الوطنية المستقلة في إطارها العربي الإسلامي كما جاء في بيان أول نوفمبر 1954

[1] Mahfoud kaddache ,op,cit ,p102

لقد منع هذا الإستعمار المجتمع الجزائري صاحب الأمجاد التليدة والتاريخ العريق والشخصية الوطنية المتميزة من تحقيق تطوره الطبيعي والتعبير عن ذاتيته بحرية وكرامه، وفي هذا السياق يكفي التذكير، بمجموع التحولات الكمية والنوعية والأحداث والتطورات والممارسات والصراعات التي عرفها مجتمع الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، على وجه الخصوص، والتي سبق وأشرنا إلى معظمها منذ حين، ولكن النتيجة الأساسية التي نخرج بها من كل ذلك تتمثل في كون القيادة الوطنية لحركة إنتصار الحريات الديمقراطيةلم تستطيع أن تستوعب هذه المتغيرات والتطورات والمستجدات وبقيت تراوح مكانها حائرة مترددة إستهوتها سياسة المشاركةفي الانتخبات ولم ترتفع إلى مستوى متطلبات المعركة الفاصلة مع الإستعمار ومستلزمات الكفاح التحرري من أجل الإستقلال الوطني مما جعلها في عزلة عن الجماهير وتبتعد بعض الشيءعن أماله وطموحاته المشروعة في التحرر والإنعتاق وعجزت عن الإنتقال بالكفاح الوطني إلى مرحلة أكثر تطورا وأكثر جدوى أو فعالية.

من هذا المنظور التاريخي الشمولي يجب أن ندرس أزمة الحركة الوطنية بالمفهوم الذي يشرح بالضرورة رفض النظرة الضيقة التي تقتصر على إعتبار هذه الأزمة أزمة قيادة لا غير.

وهي نظرة تحجب عنا الكثير من الحقائق وتسقط الكثير من العوامل وتتجاهل الكثير من الأحداث التاريخية وهي إلى ذلك تتجاهل العديد من المعطيات التي لاغنى عنها لفهم التطورات اللاحقة لها وخاصة مرحلة الكفاح المسلح .وما تلاها فهما موضوعيا صحيحا بعيدا عن الإعتبارات الشخصية أو الظرفية، مما سيوقعنا لامحالة في متاهات الجدل العقيم الذي لا طائل من ورائه،ويضفي على المسيرة التاريخية للمجتمع الجزائري مزيدا من اللبس والغموض والإبهام، ويحول بيننا وبين رؤية الأحداث بوضوح وشفافية، وتقديم تفسير علمي رصين لها، ورسم آفاق وحدود المستقبل من منظور وطني تحرري شامل.، وأما نتائج هذه الأزمة بمستوياتها الثلاث (الزعامة والهيكلة والقاعدة الجماهرية) فإنه يمكن أن نوجزها فيما هو آت:

1 . تتمثل النتيجة الآولى المباشرة لهذه الأزمة في إنقسام الحزب الوطني الكبير،الذي طالما علق عليه المناضلون المخلصون أمالا عريضة ثم تلاشيه مع ما تبع ذلك من آثار سلبية

2 . التعجيل بالثورة المسلحة بمبادرة من مجموعة قليلة العدد من المناضلين الشباب.

3 . تشتيت القوى الوطنية،وإغراقها في متاهات الصراعات الجانبية أو الثانوية،وتجلى ذلك خاصة بعد إعلان الثورة المسلحة وبروز حركات مناوئة لها،خاصة حركة مصالي الحاج الحركة الوطنية وجماعته M.N.A .

4 . كانت حصيلة الصراع الدموي بين الحركة الوطنية المصالية،وجبهة التحرير الوطني في فرنسا وحدها قرابة 9000 إطار ومناضل بين قتيل وجريح،ناهيك عن الخسائر المادية وإهدار الوقت والجهد

5 . هناك أثار ونتائج أخرى لا يتسع لها المقام هنا لذكرها.

الأعداد للثورة المسلحة وموقف بعض الهيئات والأحزاب السياسية منها ومن القائمين على هذا الأعداد، يقودنا الحديث عن الأعداد للثورة المسلحة بالضرورة إلى الحديث عن موقف بعض الأحزاب والهيئات السياسية من فكرة الثورة المسلحة ثم موقفها من الثورة نفسها.، ولكن نظرا لضيق المجال هنا ونظرا لأهمية العلاقة بين جماعة اللجنة المركزية لحزب الشعب وحركة الإنتصار من جهة واللجنة الثورية للوحدة والعمل من جهة أخرى ثم العلاقة بين اللجنة المركزية والنواة الأولى لقيادة الثورة فإننا سنركز حديثنا على توضيح طبيعة وخلفيات هذه العلاقة بين هذه الهيئات فقط.

تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل : والغاية الأساسية المعلنة لها .:يبدو أنه من اليسير، اليوم وقد تجمعت لدينا معلومات قيمة وشهادات صحيحة صادرة عن الرجال الذين صنعوا هذا الحدث تبيان عناصر الحقيقة التاريخية لماهية العلاقة بين حركة إنتصار الحريات الديمقراطية ممثلة في لجنتها المركزية،وبين العناصر المنادية بالثورة المسلحة،أي العناصر المنحدرة من المنظمة الخاصة المنحلة،وذلك من خلال التعرف على ظروف نشأة اللجنة الثورية للوحدة والعمل "والغاية التي أنشأت من أجلها.

على أثر إنفجار الأزمة الحزبية،والإعلان عنها إبتداء من ديسمبر 1953 بمبادرة من زعيم الحزب نفسه وبداية الإنقسام الفعلي في صفوف الحزب قيادة وهيئات قاعدية ومناضلين جرت محاولات عديدة،وعلى مستويات مختلفة لرأب الصدع،وإصلاح ذات البين.

وفي مقدمة هذه المحاولات،تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل بتاريخ 23 مارس 1954 بمبادرة مشتركة بين بعض قادة المنظمة شبه العسكرية السابقين من جهةثانية حسب معظم الشهادات المسجلة والمنشورة حتى الآن.

تشكيلة "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" :عن جماعة اللجنة المركزية محمد دخلي ورمضان بوشبوبة الأول مسؤول التنظيم،الثاني المراقب العام،وعن قادة التيار الثوري: المرحومين محمد بوضياف والشهيد مصطفى بن بولعيد.

أما الغاية الأساسية من إنشاء هذا التنظيم،المرحلي أو المؤقت،فهي الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني ديمقراطي،وإنتخاب قيادة جديدة،ودعوة المناضلين في القاعدة إلى البقاء على الحياد،وعدم الإنحياز إلى هذا الجانب أو ذلك من أجل المحافظة على هذه القاعدة السليمة بمنأ عن صراعات القمة هذه بإختصار الغاية من تأسيس هذه المنظمة ويمكن الإستشهاد بحديث أحد أبرز قادة جماعة اللجنة المركزية، عن ظروف تشكيل اللجنة المذكورة وأهدافها،وهو الأستاذ عبد الرحمان كيوان،حيث يقول...في مارس 1954،إجتمع بعض المسؤولين "لحول حسين،سيد علي عبد الحميد،دخلي،مصطفى بن بولعيد،وكلهم من اللجنة المركزية

لإضافة إلى محمد بوضياف وقرروا إنشاء حركة مهمتها رأب صدع القاعدة النضالية،،وعقد مؤتمر يعيد للحزب وحدته،هذه الحركة،هي اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي أسست نشرة (الوطني) الباتريوت "التي تمولها اللجنة المركزية " لكن إبتداء من ماي 1954 بدأت اللجنة الثورية للوحدة والعمل تكتسب طابعا آخر.

عد أن إتصل بوضياف من جهة بأعضاء سابقين في المنظمة الخاصة،ومن جهة أخرى بأعضاء البعثة الخارجية للحزب بالقاهرة ،فقد أصبحت اللجنة تدعوا

إلى العمل المباشر الفوري قصد استفزاز جيش الإحتلال ودفع الجماهير وخاصة المناضلين لحمل السلاح ا.

مما يحقق وحدة الحزب من جديد....غير أن اللجنة الثورية إنفصلت في النهاية عن مؤسسيها ،وهكذا ظهرت مجموعة (22) ثم لجنة الستة"بوضياف محمد،بن بولعيد مصطفى،العربي بن مهيدي، ديدوش مراد، رابح بيطاط وكريم بلقاسم".وقد أصدرت اللجنة الثورية خمسة أعداد فقط مننشرة (الوطنى) وتوقفت نهائيا في 1954/07/20.

وقد حاولت هذه اللجنة بكل الوسائل إنجاز الغايات التي رسمتها لنفسها،إلا أن الظروف لم تكن دائما لصالحها.

ذلك أن الأزمة الحزبية التي إنفجرت بين جناحي قيادة الحزب،ما لبثت أن أخذت أطوارا وأبعاد خطيرة تكرس على أثرها الإنقسام نهائيا، وهكذا لم يعد لوجود اللجنة الثورية ما يبررها،فانصرف كل طرف من أطرافها إلى شأنه. خاصة بعد إنعقاد مؤتمر المصاليين في هورنوا ببلجيكا في منتصف شهر جويلية 1954،أعقبه بعد شهر بالضبط مؤتمر المركزيين إنعقد بالعاصمة الجزائر، وفي هذه الأثناء كان المركزيون لا يزالون مترددين إزاء فكرة الثورة، بينما كان دعاتها بقيادة بوضياف وجماعته يحثون الخطى،ويكثفون من إتصالاتهم وجهودهم من أجل جمع شمل رفاقهم الآخرين والأعداد للثورة المسلحةثم إعلانها.

يتضح لنا مما تقدم أن اللجنة الثورية للوحدة والعمل هي تنظيم مرحلي أسس لتحقيق أهداف مرحلية لاعلاقة لها مباشرة بالإعداد للثورة،وقد إتضح فيما بعد بناء على العديد من الشهادات الموثوق بها أن كل من الطرفين المؤسسين للتنظيم المذكور،كانت له خلفيات وأهداف خاصة غير معلنة يقول السيد رابح بيطاط في هذا الصدد مايلي:

"... وفي الحقيقة هذه المنظمة وجدت وهذا لا يخفيه أحد،ويجب أن نذكره، وجدت هذه المنظمة لكسب الوقت لكي نستعد للعمل الثوري الذي إندلع 1954"

ثم يقول "وكان هؤولاء الإخوان الذين يساندون اللجنة المركزية يحاولون بدورهم كسبنا إلى جانبهم "وهذا كان ما يعنيه العمل أناذاك أي التوفيق قدر الإستطاعة بين أطراف الحركة والحزب ككل وفي نفس الوقت الإستعداد لإنطلاقة الثورة كما هو واضح فيما كتبه محمد بوضياف ،ثم جاءت أحداث كثيرة لتؤكد الموقف الحقيقي (للمركزيين) من فكرة الثورة وأنصارها،خاصة تلك الإتصالات واللقاءات التي تمت بين أنصار الثورة والمركزيين سواء داخل الوطن أو خارجه (سويسرا خاصة)حيث رفض المركزيون حل اللجنة المركزية والإنضمام لجماعة (22) للأعداد للثورة رفض هؤولاء التخلي عن عقد مؤتمرهم في أوت 1954 كما رفضوا تسليم أموال الحزب التي كانت بحوزتهم لشراء السلاح والأعداد للثورة المسلحة ولم يكتف المركزيون بهذا الموقف، بل راحوا يعرقلون التحضير المباشر للثورة،بدعوة المناضلين إلى الإمتناع عن إتباع أوامر لجنة الستة،كما حدث في ناحية أولاد يعيش ورغم ذلك كله حرص قادة الثورةالمسلحة الأوائل (لجنة 6) الإبقاء على علاقتهم باللجنة المركزية حتى أخر لحظة (أكتوبر)1954،ولكنهم سعوا إلى تجاوز الأهداف المرحلية للجنة الثورية للوحدة والعمل،التي تجاوزتها الأحداث وراحو يمكنون للثورة بخطى ثابتة ،يقول الأستاذ بن يوسف بن خدة بصدد حل هذه المنظمة ما يلي :"...وقد مرت اللجنة الثورية للوحدة والعمل بفترة من النشاط المكثف لاسيما من جانب بوضياف الذي إتصل بإطارات المنظمة الخاصة،وقراروا معا الأسراع في العمل المسلح،وهكذا غيرت اللجنة إتجاهها بتاثير بوضياف الذي أصبح محركها الأساسي،الأمر الذي لم يرضى أعضاء اللجنة المركزية بإستثناء بن بولعيد،العربي بن مهيدي الذين كانوا يرون عكس ذلك.

لقد كان أنصار العمل المسلح منذ البداية ينظرون إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل على أنها إطار نظاميا مناسبا يهيأ لهم أسباب الإتصال بإخوانهم أعضاء المنظمة العسكرية بواسطة (نشرة الوطنى) أو بالإتصال المباشر تحت مظلة اللجنة الثورية،ولكنهم سارعوا إلى وقف تعاملهم معها،بسبب الإنتقادات التي وجهت إليهم ومنها إتهامهم بالإنحياز إلى اللجنة المركزية.

وعندما توقف صدور (نشرةالوطني) كانت المنظمة في البداية قد ولدت منذ أكثر من شهر على الأقل والتي ستحمل إسم جبهة التحرير الوطني إبتداء من فاتح نوفمبر 1954،وهذه المنظمة هي جماعة (22) التي رأت النور في حي المدنية في النصف الثاني من شهر جوان 1954، أي في الإجتماع التاريخي الذي تقرر فيه التعجيل بإعلان الثورة بالوسائل المتاحة،وبذلك إنتهت مرحلة المناورات وكسب الوقت وإخفاء النوايا الحقيقية من لدن الطرفين.، مع ذلك ورغم كل ذلك،فإن هذا التنظيم المرحلي قد حقق نتائج هامة بالنسبة للفريق الذي كان يعد للثورةالمسلحة وفي مقدمتها،الإتصال بالقواعد الحزبية وإقناعها بضرورة إلتزام الحياد إزاء الصراع بين اعضاء قيادة الحزب وذلك بواسطة الأطراف النظامية الرسمية (كان دخلي محمد مسؤول التنظيم العام،وبوشبوبة المراقب العام) وكذلك بواسطة نشرة (الوطني) التي صدر منها 5 أعداد

-إستعمال الإمكانات والوسائل التي كانت بحوزة اللجنة المركزية تحت غطاء اللجنة الثورية.

-الأعداد النفسي للمناضلين الذين بقوا على الحياد في إنتظار اليوم الموعود.

الاعداد للثورة المسلحة: يمكن أن نميز بين مرحلتين:مرحلة **الأعداد العام ومرحلة الأعداد المباشر للثورةالمسلحة.**

1- **الإعداد العام** : وقد شاركت فيه جميع فصائل الحركة الوطنية بما كانت تنشره من صحف وجرائد وبما كانت تخوضه من معارك إنتخابية وسياسية،وبما أقامته من تنظيمات سياسية وثقافية وإجتماعية،وبما كانت تذيعه من برامج وخطب وبيانات،وبما شيدت من نوادي ومدارس وتحريض واضح

حيث ساهمت هذه الفصائل في تهيئة أرضية سياسية وثقافية ووجدانية،عمقت الوعي الوطني بذاتيتنا وشخصيتنا المتميزة على أن حجم ونوعية هذه المساهمة لم تكن متساوية بل تفاوتت بدرجات بين اطراف الحركةالوطنية.

وأما الحدود الزمنية لهذ ا الإعداد العام فيمكن إرجاعها إلى مطلع هذا القرن،أي إلى تاريخ نشأة هذه الحركة،التي بدأت متواضعة،ثم تصاعدت تدريجيا وتعززت ونضجت إلى أن إكتملت في صورةها النهائية بقيادة جبهة التحرير الوطني.

الإعداد المباشر:أما الإعداد المباشر للثورة المسلحة،فإن البعض يرجعه إلى أحداث ماي 1945، بينما يرجعه آخرون إلى 1947،أي تاريخ ظهور المنظمة شبه العسكرية(المنضمة الخاصة)،التي إستطاعت رغم كل الصعاب، أن تجند نحو 1000 إلى 1500 جندي من خيرة المناضلين مدربين ومستعدين للتضحية والعطاء من أجل تحرير الوطن ،وهم نفس الرجال،بإستثناء قلة منهم هم الذين سيفجروها ثورةالمسلحة في الفاتح من نوفمبر 1954.ولكن هذا الإعداد المباشرمر بمراحل :

- مرحلة التعبئة والتجنيد والتدريب 1949/47 ثم
- مرحلة التشتت والتفرق 1950/أواخر 1953.
- مرحلة جمع الشمل من جديد
- النهوض على أثر إنفجار الحزب في خريف 1953

رحلة الإعداد الميداني إبتداء من اجتماع المدنية التاريخي بالجزائر العاصمة أي جماعة (22):

وقد إمتدت هذه المرحلة الحاسمة حتى إعلان الثورة المسلحة مباشرة وهي من أخصب المراحل وأكثرها صعوبة،وأعضمها نتائج ولذلك سنركز على أهم التحضيرات التي أنجزت في هذه المرحلة بإيجاز.

ظروف إنعقاد هذا اللقاء الوطني اجتماع 22 ونتائجه،والخطوات العملية التي تبعته:

إنعقد هذا الاجتماع الهام تحت ضغط الأحداث والتطورات المشار إليها سلفا من أجل تدارس الوضع الداخلي المتأزم،والتشاور حول الموقف الواجب إتخاذه بالنسبة للمستقبل وفي الحقيقة كان التحضير لعقد هذا الاجتماع يجري على قدم وساق منذ مدة كما ذكرنا سلفا، أي منذ أن تفاقمت الأوضاع داخل الحزب،وضرورة الخروج من دائرة التمزق،إلى دائرة العمل المثمر الذي طال إنتظاره

نموذج عن الأفواج الأولى لتحضير ،واندلا ع الثورةالمسلحة.

إن الشهيد مصطفى بن بولعيد الذي كان أحد القادة التاريخين وزعماء العمل المسلح تم تعينه على رأس منطقة الأوراس وتم تكلفه كمهيئ للثورةالمسلحة في تلك المنطقة قبل ستة سنوات من إندلا ع الثورةالمسلحة في 1 نوفمبر 1954 أي أن التعين تم غداة تأسيس المنظمة الخاصة والتي كانت غايتها القسوى بعث الجيش الجزائري كمؤسسة من جديد.

ولم يكن هذا الإختيار من طرف المناضلين وقيادة الحزب إلا تأكيد عملي لدور الرجل في الحركة الوطنية فالشهيد مصطفى بن بولعيد عرف عنه إخلاصه وتفانيه بالإضافة إلى كونه ينتمي إلى عشيرة أوراسية عريقة لها مكانة إجتماعية متميزة ويتعلق الأمر بعرش التوابة ومن دون شك أن تمتعه بثروة محترمة جعلته يتصدى للكثير من الصعوبات عن طريق الإنفاق كما حدث في جلبه لبعض الأسلحة أو تكفله ببعض أعضاء المنظمة الخاصة الذين فرو من السجون الفرنسية أو كانوا من الذين تطاردهم القوات الفرنسية للإشتباه فيهم.

بإستطاعتنا أن نؤكد على أن هذا الوضع كان مساعدا جدا لتكوين نواة عسكرية صلبا حيث تذكر بعض الشهادات أن مصطفى بن بولعيد كان يقود جماعة من 27 عضو من الراعيل الأول والذين شكل القاعدة للإخفاء المناضلين وتدريب القادرين على حمل السلاح والقيادة الميدانية للعمليات.

و من الواضح أ ن الشهيد مصطفى بن بولعيد منذ توليه هذه المهمةعلى رأس المنظمة العسكرية السرية بالأوراس وهو في عمل ومتابرة ويخطط بجد وترقب لمستقبل الثورة في الجزائر وبتكتما ومحافظة على السر، مما سيجعل المنظمة السرية من أهم مقومات الثورةالمسلحةبل عمودها الفقري وسر وإستمراريتها .

ومما أضاف للإقتضاري الشهيد مصطفى بن بولعيد قوة تكفله ببعض المناضلين من أعضاء المنظمة العسكرية الخارجين عن القانون الفرنسي والفارين من سجونها سواء من قلب الأوراس أو من شمال قسنطينة وجرجرة .الصومام ومن وسط البيلاد وغربها ،حيث أنه في سنة 1951 ضغطت السلطات الفرنسية في الجزائر على المكتب السياسي للحزببوجوب تسليم مناضلية الفارين من السجون المعتقلين بعد إكتشاف المنظمة العسكرية السرية عام 1950على اثر افادات أحد أعضائها بتبسة للسلطات الاستعمارية، وكدلك الفرين من القضاء الفرنسي ،ولكن الشهيد مصطفى بن بولعيد بما أنه أحد أعضاء المكتب السياسي رفض فكرة تسليم الأخوة الفارين من السجون أو غيرهم خصوصا من سجن عنابة مثل زيغود يوسف، ،والسويداني بوجمعة وغيرهما والتزم بتكلفه بهم والمحافضة عليهم وتنقلهم من المناطق التي يتواجدون فيها ونقلهم إلى الأوراس لتستر عليهم .

فنقلهم الشهيد مصطفى بن بولعيد بوسائل وبطرق سرية إلى الأوراس ووزعهم على المناضلين (وأمر رؤساء الأقسام بالإتصال بهم بإستمرار وبتكليفهم ببعض المهام كتحميس المناضلين خلال الإجتماعات الدورية لهم حتى لا يشعروا بالغربة والقلق والملل وأن هذا العمل يمثل تثمين لجهد هؤولاء وتفعيلا لقدوراتهم النضالية

كان هذا العمل بالنسبة إلى الأعضاء الفريين من قبضة العدو، أو بالنسبة لبعض المناضلين السريين. ومن أهم نتائج هذا العمل أن تلبية المناضلين لنداء الثورة المسلحة كان سريعا . عندما أتصل بهم الشهيد مصطفى بن بولعيد في الجهات التي يتواجدون فيها والتي رجعوا إليها سنة 1952 ببطاقات تعريف بأسماء مستعارة.

الشهيد بن بولعيد ودوره التوفيقي وإجتماع 22.

إن دور الشهيد مصطفى بن بولعيد كعضو قيادي وأحد أهم أركان الثورةالمسلحة تجلى في دوره خلال أزمة الحزب الشهيرة وعجل في تسريع وثيرة الثورة المسلحة.

هكذا بعد أن ظهر الخلاف خلال شهر سبتمبر 1953 بين صفوف حركة الإنتصار الحريات الديمقراطية وإشتد الصراع، بين المصاليين وأعضاء اللجنة المركزية،وفي غضون شهر مارس من عام 1954 إشتد أكثر التصادم بين الإتجاهيين بينما تمسك المناضلون البسطاء على مستوى القطر وخاصة في الأوراس لوحدتهم والحفاظ على صلابة النضال من أجل الحرية والإستقلال، فقام الشهيد مصطفى بن بولعيد بدوره كأحد الوسطاء في إنهاء هذا الخلاف والنزاع لأنه لايخدم مصلحة الوطن، والتقريب بين أعضاء اللجنة المركزية والمصالين. ولكن محاولته لم تأتي بنتيجة حيث كل من الإتجاهين التطرف والتمسك بفكرته وفي نفس الشهر أي شهر مارس 1954 بدأ الشهيد مصطفى بن بولعيد في التحرك مع زملائه الأعضاء الأربعة (محمدبوضياف.الشهيدمحمد العربي بن الشهيدمهيدي .ديدوش مرادورابح بيطاط)إلى تحضير ال اجتماع يجمع نخبة من أعضاء المنظمة العسكرية السرية اي المنضمة الخاصة ومن المناضلين المخلصين والمحبين للحرية.

هكذا تم تشكيل لجنة مؤقتة لحين تزكيتها من طرف المؤتمر المقبل للحزب أطلقت على نفسها إسم "اللجنة الثورية للوحدة والعمل "من أربعة أعضاء وهم : الشهيد مصطفى بن بولعيد، السيد محمد بوضياف، الشهيد العربي بن مهيدي، السيد رابح بطاط، وإنضم إليهم فيما بعد الشهيد ديدوش مراد. كما كان الشهيد مصطفى بن بولعيد يتميز بكونه يتحمل ثلاثة مسؤوليات في حركة انتصار الحريات الديمقراطية.في ممكتبها السياسي وفي المنظمة الخاصة وفي اللجنة المركزية، ورغم إكتشاف فرنسا للمنظمة السرية عام 1950 إلا أن التنضيم الأوراس لم يكشف أمره وهذا ما يؤكد على أن الشهيد مصطفى بن بولعيد كان مسؤول محنك للمنظمة

العسكرية بالأوراس وأن أعضاءها كانوا يعملون في كنف السرية التامة، بالإضافة إلى تمتعه بشعبية واسعة في أوساط سكان الأوراس، مما يجعل أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل يوقيرونه أكثر، وبدأ الشهيد مصطفى بن بولعيد بالإتصالات المكثفة لإقناع البعض من المناضلين من المنظمة الخاصة والذين يعرفهم معرفة تامة من جهات أخرى في الشمال القسنطيني جرجرة وصومام بالخصوص.

فشرح لهم موقف اللجنة الثورية للوحدة والعمل المشكلة مؤخرا،وبرنامجها الثوري ودعاهم إلى عقدلقاء في شهر جوان 1954 بحي المدنية في العاصمة، وقد إنعقد فعلا هذالقاء الذي جمع خيرة مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية والذين ينتمون إلى المنظمة الخاصة والبالغ عددهم 22 مناضلا.

وبعد حضور الأعضاء وبداية الإجتماع، إقترح المجتمعون على أن يكون الشهيد مصطفى بن بولعيد رئيسا للقاء إلا أنه تنازل عن الرأسة للمناضل محمد بوضياف وفعلا فقد تواصل الإجتماع على أحسن ما يرام ودرس البرنامج المقدم للقاء الذي يدعوا المناضلين في أساسه إلى العمل الثوري المسلح نظرا للظروف التي تعيشها البلاد وخوفا من تشتيت أكثر للمناضلي. يروي المجاهد عبد الوهاب عثماني عن الشهيد مصطفى بن بولعيد بعض أجواء إجتماع الإثنين والعشرين في حي المدنية بالعاصمة. حيث كانت الظروف الإقليمية والدولية حاضرة نظرا للكفاح الذي يخوضه الوطنيون في مراكش وتونس وكذلك في الأماكن الساخنة في القارة الإفريقية، وفي الهند الصينية وخوفا من ضياع الفرصة الثمينة للشعب الجزائرية تقرر في الاجتماع أنه يجب على المناضلين اليقظة والتحرك بكل قواهم ومساعيهم وبإمكاناتهم المادية والمعنوية والروح الثورية في تحضير جدي وفعال من أجل تفجير ثورةمسلحة عامة شاملة، تمتاز عن غيرها منالمقاومات التي سبقت وعلى أن تكون هذه الثورة شاملة كاملة في كل نقطة من ربوع الوطن الجزائري،وحتى لا تنحصر هذه الثورة في جهة واحدة من البلاد،فهذا ربما يسبب لها الإجحاظ في مهدها.

إلا أنه من الملاحظ أن بعضا من المناضلين في الإجتماع كانوا على موقف متحفظ مفاده أن هذه الثورةالمسلحة ربما ستؤول إلى ما آلت إليه حوادث خراطة،سطيف،وقالمة،عام 1945 والتي راح ضحيتها ما يقرب من 45 ألف شهيد.

وعلى هذا فإن الشهيد مصطفى بن بولعيد أكد للمستعمرين أن ظروف حوادث 8 ماي 1945 ب قالمة وخراطة وسطيف ليست الظروف التي نعيشها اليوم إذ أن الوعي السياسي والظروف الدولية قد وصلت إلى درجة أحسن وأرقى في وقتنا الحاضر عن غيرها في عام 1945 وأن الإمكانيات المادية والبشرية والتنظيم السياسي المحكم الذي غطى كل القطر الجزائري وإمكانية تفجير الثورةالمسلحة سواء منها المادية هي موجودة أكثر من ذي قبل ومتوفرة في كل القطر الجزائري وبالخصوص في الأوراس الذي يعتبر المخزن الكبير للأسلحة الحربية وما تمتاز به المنطقة من موقع إستراتيجي وقربها من الحدود التونسية بالاضافة الى طبيعة الأرض.

وأن الشهيد مصطفى بن بولعيد قبل حضور هذا الاجتماع إتصل بالمرحوم والمجاهد المسعود بلعقون كما يروي بعض رفقاء الشهيد مصطفى بن بولعيد المسؤول السابق لدائرة أريس في حزب الشعب فأخبره مصطفى بن بولعيد بمشروع الثورة في الجزائر فوافقه فأوعده قبل أن يقدم على ذلك أن يتصل برؤساء الأقسام في الأوراس المسؤولين المباشرين على القاعدة الحزبية والذين بقوا على الحياد لا هم بجانب مصالي الحاج ولا هم بجانب اللجنة المركزية.، وعلى ذلك قام الشهيد مصطفى بن بولعيد بالإتصال بهم فرادى وبعدما باركو هذه الفكرة وأيدوه إستدعاهم للاجتماع للمبايعة والتأييد وهم الإخوة عاجل عجول مسؤول القسم بأريس الذي تحت مسؤوليته ما يناهز من 800 مناضل.

وكذلك الطاهر النويشي مسؤول قسم عين القصر والذي تحت مسؤوليته ما يناهز من 300مناضل، والأستاذ عباس لغرور مسؤول قسم خنشلة والذي تحت مسؤوليته ما يناهز من 200 مناضل،وكذلك قسمتي عين التوتة وبسكرة فعرض عليهم الشهيد مصطفى بن بولعيد برنامج الثورة وطلب منهم تزكية البرنامج فوافق

رؤساء الأقسام بالإجماع وزكوه كمسؤول وممثل للأوراس في كل مناسبة تدعوا إلى مزيد من التدعيم داخلااللقاء المقبل واللجنة الثورية للوحدة والعمل وكانت تحت إشراف الشهيد مصطفى بن بولعيد 25 عضوا من المنظمة السراالخاصةلوحدها هم أيضا من الذين أيدوه ووافقوا على برنامج الثورة المسلحة ولذلك كان مصطفى بن بولعيد ممثل للأوراس بطريقة ديمقراطية إلى حدا بعيد بالإضافة إلى الأسلوب الثوري الذي أساسه السرية.

وقد قال كلمته المشهورة للحاضرين في لقاء المدنية عندما إستشعر بعض التردي منهم وتحفضهم على بعض النقاط في برنامج الثورة المسلحة خاصة ما يتعلق بالتسريع في موعدها ومسألة التسلح "**أعطوني هذه المرة الفرصة أفجر فيها لوحدي الثورة**" .

في الأخير وعلى مستوي الأوراس بعد الإتصالات المكثفة إقتنع المناضلون بوجوب الثورة المسلحة وإلتزم الشهيد مصطفى بن بولعيد بتعميم الثورة وتسليح المناضلين.

وهكذا قرر الأعضاء الستة الذين عينتهم مجموعة الإثنين والعشرين البدء الفعلي لتحضير الثورة المسلحة في الجزائر،فقسموا الجزائر إلى خمسة مناطق قيادية وهي كالتالي:

1 – منطقة الأوراس تحت قيادة الشهيد مصطفى بن بولعيد .

2 – منطقة الشمال القسنطيني بقيادة الشهيد ديدوش مراد.

3 – منطقة جرجرة صمام بقيادة كريم بلقاسم.

4 – منطقة الوسط بقيادة رابح بيطاط.

5 – منطقة وهران بقيادة الشهيد العربي بن مهيدي .

كلف السيد بوضياف محمد بالتنسيق بين المناطق ي الداخل والخارج وخصوصا البعثة التي توجد في مصر وهم أعضاء في اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

أحمد بن بله، محمد خيدر، حسين آيت أحمد ولكل قائد منطقة من المناطق الخمسة تحت إمرته ثلاث نواب.

البدأ الفعلي لتحضير الثورة:

إن التقسيم المنبثق عن اتفاق القيادة الثورية ساعد كثيرا في شكل وأنماط العمل العسكري، ومن أهم الأعباء التي قام بها العناصر الأولى للثورة.

1- إحصاء عدد المناضلين القادرين على حمل السلاح والمزاولين لأعمال السرية كإخفاء بعض المطاردين من قبل القوات الفرنسية.

2- إحصاء عدد الأسلحة الحربية التي يمتلكها المناضلون وغيرهم من أفراد الشعب بما في ذلك بنادق الصيد ومسدسات.

3- كان الإهتمام بالمسح البياني والإقليمي " توبوغرافيا" بالإضافة إلى ينابيع المياه والمخابئ والقمم والجبال والأودية ومراكز العدو من ثكنات وشرطة ورجال الدرك وحراس الغابات المسلحين وقياد الدواوير والأسلحة التي يمتلكونها.

4- إنجاز البدلة العسكرية الرسمية للجيش التحرير الوطني كل ما يعين في الحياة العسكرية من أحدية والخودات.

5- الأمر بأسراع جمع المحاصيل الفلاحية وحصدها وبذرها.

6- كما كان للجانب المالي الأهمية القصوى في الإنطلاق الفعلي للثورة، هكذا كانت تتم عملية جمع الإشتراكات والتبرعات والزكاة ومنع المناضلين من توجيهها خارج إطار اعطاء جبهة التحرير الوطني.

7- كما نجد أن أحد أهم الموارد لجمع السلاح كان من مخابئ بلدة قمار بوادي سوف جنوب شرق البلاد وتتحدث بعض النصوص والشهادات على أن أحد المناضلين ويتعلق الامر هنا بالحاج محمد بتلك المنطقة كانت بحوزته أعداد هامة من البنادق والمسدسات قاربت 3000 قطعة قام بتسليمها للشهيد مصطفى بن بوليعد.

8- من أهم ما اتفق عليه القادة ضرب موعد لإجتماع يضم القياديين التسعة بعد سنة أي في خريف 1955 لإستخلاص الدروس والتخطيط لما هو آت ويتعلق الأمر هنا ب : " الشهيد مصطفى بن بولعيد ـ محمد العربي بن مهيدي ـ ديدوش مراد ـ محمد بوضياف رابح بيطاط ـ كريم بلقاسم " وكدا : أحمد بن بلة ـ حسين آيت أحمد ومحمد خيضر "

خامسا : أول نوفمبر 1954

وعلى إثر اجتماع القادة الستة يومي 23 و24 أكتوبر 1954 أصبح من المعلوم بالنسبة لهم التاريخ الموعود والمتفق عليه لإنطلاق الثورة الجزائرية المسلحة التي ستشتهر بثورة الفاتح نوفمبر أو ثورة مليون ونصف المليون شهيد أو ثورة السنين السبع.

إن تجارب الماضي بالنسبة للحركة الثورية جعلت القادة الستة أي محمد بوضياف ـ - مصطفى بن بولعيد ـ محمد العربي بن مهيدي ـ ديدوش مراد ـ رابح بطاط ـ كريم بلقاسم " يتحفظون كثيرا في مسألة إعلان المقربين لهم بتاريخ الثورة المسلحة .

وفي نفس الوقت كانوا أشد ما يكون الأمر في مسألة التسريع باندلا ع الثورة وتعميمها على كل التراب الوطني .

وهكذا نجد أن القايديين الميدانيين في الأوراس أي المنطقة الأولى لم يتيقنوا من تاريخ إندلا ع الثورة إلا في يوم 28 أكتوبر 1954 أي بساعات قليلة قبيل اللحظة الفاصلة لقد تبلوربوضوح ودقة كبيرين التطور السياسي للمناضلين والعمق الثقافي والإلمام الكبير لواقع البلاد وظروف العالم أناذاك، ولم يكن هذا نتيجة فراغ أو نبتة في صحراء بقدر ما كان ترجمة لعمل مضن وشاق للحركة الوطنية بممختلف حساسياتها خاصة تيار الإستقلالي وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ويأتي بعد ذلك دور التيار الفرنكوفوني لكن نرجح إلى حدود نوفمبر 1954 أن الفضل الأول والأساسي في نجاح هذه المجموعة التي ستعرف فيما بعد بجبهة التحرير الوطني إلى

وعائها الطبيعي أي نجم شمال إفريقيا وما نتج عنه على غرار المنضمة، كما نلاحظ ذلك في المجال العقائدي السياسي والعمل الحركي كجمع الأموال وتجنيد الرجال والقدرة على الإقناع، أما النشاط الثاني لهذه المجموعة التي سيخلدها التاريخ فكان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين صاحبة الفضل في الجانب التربوي والرصيد الروحي والتاريخي بدرجات متفاوتة في تكوين القادة والمناضلين من خلال المدارس الحرة أو النوادي أو العمل الصحفي أو الوعظ والإرشاد .

إن هذا يفسر إلى حد كبير ما جاء في نداء أول نوفمبر من وعي ورصانة وصلابة جمعت بين التعلق بالسلم والتصميم على الحرب وتحديد الغاية من ذلك والإشارة بوضوح إلى المرجعية التي استقت منها تلك الجماعة أي جبهة التحرير الوطني أفكارها ومبادئها ومن أهمها على الإطلاق أناذاك أن الجبهة لا تمثل حزبا أو إيديولوجية وهذا ما يجعلها تدعوا جميع الجزائريين كأفراد ودون استثناء للإنضمام إليها .

الباب الثالث

1 نوفمبر 1954

إذا كان بحثنا هذا يحتم علينا على أن لا نسرد دقائق الأمور خاصة ما يتعلق بحرب التحرير أول نوفمبر 1954 إلى 5 جويلية 1962 فقد قررنا في البدء وفي طرحنا للموضوع أن نعمل على معرفة ما مدى استفادة الثورة من التنوع في الحركة الوطنية وعليه وبناء على ما تقدم فإننا نعتقد أن الثورة الجزائرية انقسمت إلى خمسة محطات سياسية، وأربع محطات للعمل الجماهري إذا استثنينا 8ماي كعمل جماهيري .

المحطة الأولى: أول نوفمبر استعدادا، انطلاقا واستمرارية

المحطة الثانية : مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 [1]بكل مافيه من النقائص وبعض الاضطراب فإنه قد أفرز من الناحية الهيكلية أشياء هامة تمثل النقص أساسا في عدم التئام شمل القياديين بسبب أو آخر، والتحاق بعض القياديين الجدد والذين لم يشاركوا في الانطلاقة الأولى لحرب التحرير الوطني1956 نتيجة لمبرر أو لآخر.

وهكذا وجدنا أن المنطقة الأولى والتي تحملت الكثير لم تمثل في مؤتمر الصومام وكذا القيادة التاريخية للثورة في الخارج التي ستعتقل بعد حوالي شهرين من تاريخ انعقاد مؤتمر الصمام في عملية قرصنة جوية، واختطاف قصري قامت به القوات الجوية الفرنسية، ونضيف إلى هذين الأمرين عدم وجود التحضير الكافي من الناحية السياسية والفكرية مما فتح الطريق أمام بعض التحزب والذي تجلى بوضوح في الدائرة الإعلامية لجبهة التحرير الوطني والتي هيمن عليها عبان رمضان، وإذا كنا قد سلمنا بأن بيان أول نوفمبر كان بمثابة عمل غير حزبي رغم تأثر واضعيه بإيديولوجيات وسياسات على أساس أن تحرير الوطن في حاجة إلى كل الجزائريين، لأن أي هيمنة على الثورة المسلحة تقصد عن حسن نية أو غيرها تحزيب العمل الثوري كانت ستعرقل العمل الثوري بشكل أو آخر

[1] Mohamed harbi , les archives de la revolution algerienne, ‘les editions jeune afrique

المحطة الثالثة: أما المحطة الثالثة في الجانب السياسي دائما فتتمثل بدون تردد في الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 إن هذا الإنجاز الذي كان أحد أهم المطالب الجزائرية جاء أيضا ردا ومسايرة للأحداث .

كان عبارة عن رد لسد الطريق أمام دعاة بعض الاقتراحات التي عرفتها الساحة أناداك ومن أهمها اعتبار جبهة التحرير الوطني غير قادرة على تمثيل الشعب الجزائري في أغلبيته.

أما مسايرة الثورة من ما كان يجري أناداك باعتبار أن فرنسا وبعد انقلاب 13 ماي 1958 كانت تعيش تحولا كبيرا سبق لنا أن شرحناه في الجزء الخاص بتاريخ فرنسا

المحطة الرابعة في الجانب السياسي الذي نحن بصدده تمثلت بوضوح في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، والتي توجت بمفاوضات أيفيان التي أنجزت وقف أطلاق النار في 19 مارس 1962 [1]

المحطة الخامسة: كانت ترجمة للسيطرة السياسية لجبهة التحرير الوطني على كل مكونات المجتمع الجزائري من غير المعمرين وهذا ما يؤكد فهم الجماهير لعدم حزبية جبهة التحرير الوطني خاصة ببروز الكثير من المناضلين في حركات لم تكن ضمن التيار الاستقلالي قبل الثورة، ووصول الأستاذ فرحات عباس إلى رئاسة الحكومة المؤقتة هذا العمل الذي كانت له دلالات كثيرة، فالبعض يركز على اختيار مجلس الوطني الثورة الرجل بغية إظهار اعتدال جبهة التحرير الوطني إلا أننا نؤكد هنا على ضرورة وجود مثل هؤلاء الرجال الذين تطوروا سياسيا وأصبحوا أهم من كثير مما كانوا عليه كمناضلين من أجل الحرية وهذا ما أفاد كثيرا القضية الجزائرية .

هذا ما سوف يبرز بوضوح وجلاء لا يختلف عليه عاقلان خلال الفاتح جويلية 1962 عبر صناديق الاقتراع والتي أفرزت كلمة واحدة هي نعم لاستقلال الجزائر

[1] أحمد بومالي (مؤتمر وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري 1956-1962، أزغيدي محمد لحسن، المؤسسة الوطنية للكتاب ص115-161

المد الجماهيري :

إن سنة 1956 كانت سنة عرفت تحريك أساسي وعملي للقوات الحية للبلاد تمثلت خاصة في إضرابات واعتصامات وانسحاب من الحياة العادية وتأسيس المنظمات الجماهيرية التي أفادت أيما فائدة في استمرارية الثورة والتعبئة الجماهيرية ،ويتعلق الأمر هنا بالإتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فبراير 1956 التاريخ التأسيس الرسمي.

ولم تنقض أسابيع حتى قرر الطلبة والثانويون الجزائريون مغادرة الدراسة والانضمام لجبهة وجيش التحرير في 19 ماي من نفس السنة وقد اشتغل الكثير منهم كإطارات في العمل الثوري وخاصة في سلاح الإشارة والتدريب وصناعة السلاح

إضراب 28 يناير 1957

إن أهم صورة للمد الجماهيري الكبير والواضح كان خلال أسبوع الإضراب الذي عرفته الجزائر بدء من 28 يناير 1957 والذي لب الجزائريون نداء جبهة التحرير الوطني للالتزام مساكنهم.

هذا الإضراب الذي صادف أناداك طرح القضية الجزائرية على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة ،ذلك الأسبوع من الإضراب الذي توج بما اشتهر في التاريخ بمعركة الجزائر .

مظاهرات 11 ديسمبر :

إن مظاهرات 11 ديسمبر والتي بدأت في حقيقتها يوم 9ديسمبر 1960 بمدينة عين تموشنت وبلغت ذروتها يوم 11 ديسمبر بالعاصمة والتي كانت ردا جماهيريا رائعا وواضح على مزاعم الجنرال الشارل ديغول وعلى زيارته للجزائر التي استهلها من مدينة عين تموشنت .

وقد أربكت هذه المظاهرات رئيس فرنسا وجعلته يغير جدول زيارته حيث لم يزر مدينة تلمسان رغم أنها كانت مقررة، كما وجد الجنرال شارل ديغول صعوبة كبيرة في الرد على نظرائه من ساسة العالم حول الحقيقة في الجزائر.

وبالتالي كانت نقطة تحول تاريخي في العلاقات الجزائرية الفرنسية وجعلت الجنرال شارل ديغول يقبل تدريجيا بإعطاء الكلمة للجزائريين في تقرير مصيرهم، وإن كان يتمنى بل عمل على ترسيخ فكرة الجزائر جزائريةوابقاء الجزائر تحت الهيمنة الفرنسةalgerie algerienne..

كما نلاحظ وبجلاء أن هذا المد الجماهيري انتقل إلى فرنسا ذاتها وبرز شهر أكتوبر 1961 وخاصة 17 منه كيوم عظيم أحرج السلطات الفرنسية وألجم دعايتها المغرضة والتي كانت تصور أجهزة الدولة الفرنسية كمؤسسات متحضرة وإنسانية خاصة بعد المذابح التي عرفتها باريس والجثث، بل بعض الجزائرين وهم احياء الذين تم إلقاؤهم .

إن أبرز هاته المحطات التي ذكرناها وغيرها من الأحداث الجسيمة كهجومات 20 أوت 1955 تؤكد على أن الثورة الجزائرية لم تكن بأي حال من الأحوال ثورة طبقة أو فئة أو جهة من الجهات بقدر ما كانت إرادة شعب في التحرر . هكذا قد أصبحت هذه المحطات ممارسة سياسية ثورية كما سوف يتضح معنا من خلال هذا البحث في جانبه الخاص بالثورة الجزائرية

مؤتمر الصومام:

من أجل إعادة تنظيم القيادة العسكرية والسياسية الشاملة، انعقد وفي هذه الظروف مؤتمر بوادي الصومام في 20 اوت 1956حضره حوالي خمسين ممثلا عن القوات الثورية.

أسفر بعد ثلاثة أسابيع من النقاش تقريبا عن إنشاء بعض منظمات المقاومة، وتشكلت أصول الحكم وتنظيم قواعد البرنامج السياسي.

لم يخف أغلبية الشعب فرحته، وتفهم المثقفون الفكرة التي تضمنها البرنامج في حين بحث الثوار عن النتائج في ظروف أفضل. وجعل سعيد محمدي من هذا المؤتمر أول نوفمبر ثاني ومن وقتها زال تخوفه من احتمال تفكك المنظمة الثورية.

وانبثق عن المؤتمر إنشاء منظمتين هامتين : المجلس الوطني للثورة الجزائرية، كالهيئة الوحيدة التي لها الحق في وضع السياسات العامةللثورة الجزائرية مشكلة من أربع وثلاثين عضو من كل القطر انحاء الجزائري وبعكس ما يتوفر لدى مختلف فئات جبهة التحرير الوطني من قدرات عند إنشاءها كانت تتكون في البداية من الثوريين الذين أعلنوا الحرب من أجل استقلال والقادة التاريخيين الإثنى والعشرين للجنة الثورية للوحدة والعمل، كان سبعة عشر في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وتم أيضا تمثيل قداماء الوطنين السياسيين وجمعية العلماء.

وأقيم صرح هيأة عليا تضبط وتنسق العمليات في الولايات الست، لجنة التنسيق والتنفيذ، انتخب على رأسها عبان رمضان، كريم بلقاسم والعربي بن مهيدي وانضم إليها بعد ذلك، بن خدة وسعد دحلب .

تأسست لجنة التنسيق والتنفيذ من اجل قيادة الحرب التي تعكس الاتجاهات السياسية لأعضائها قرار ين هامين أولهما:

يحدد وسائل جبهة التحرير الوطني المطالبة بحكم الشعب الجزائري واضعة حقيقة هذا الحكم نصب الأعين والأنظار العالمية، إضراب ثمانية أيام الذي قام به الشعب الجزائري بمافيها مقاطعة المدارس القرآنية من قبل الطلبة المسلمين المسجلين فيها كانت من الوسائل المستخدمة .

الناحية العسكرية . يتمثل الامرفي تبني حرب العصابات الفدائية ويبدوا أن هذا القرار اعتمد على الخطة العسكرية التي قد تجلب العنف ضد المدنيين من طرف القوات الاستعمارية حتى وان كانت ردت فعل بالاساس للعنف الاستعماري مما سيجعل الأنظار العالمية تتجه صوب جبهة التحرير الوطني ويرغم

الأمم المتحدة وحلفاء فرنسا على الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كسلطة رئيسية لا مناص لفرنسا من التفاوض معها.

وعلى هذا النمط اندلعت معركة الجزائر واستمر القصف في عاصمة الجزائر أكثر من ثماني أيام ،و مع نهاية فبراير 1957 كان على لجنة التنسيق والتنفيذ أن تشد الرحال إلى تونس لتنشئ مركزا آمنا لقيادته نتيجة لحجم الانتقام والقمع الفرنسي الذي بلغ ذروته

وكان من نتائج انتقال القيادة الثورية إلى تونس:

انضمام فئتين جديدتين إلى النخبة السياسة التي أدت إلى توسيع نطاق القاعدة بينما كان فريق السياسيين والثوريين الذي قاد الحرب من أجل استقلال الجزائر في عامين الاولين قد بدأ بالتفكك مع عام 1957-1958. كانت الفئة الجديدة الأولى تضم عسكريين محترفين لهم خبرة قتالية لا يحتملون تدخل السياسيين في شؤون الحرب.

أصبحت القوات العسكرية لها القدرة في الواقع على إرضاخ الولايات المستقلة إلى سلطة موحدة إلى أن وصل إليها في نهاية الأمر العقيد هواري بومدين في فترة الحرب.و ظلت هذه القوات عبارة عن فئة غير متجانسة من افواج مقاتلة وبعض جنود محترفين.

كانت الفئة الجديدة الثانية من المتقفين الشباب وآخرين ممن تلقوا تدريبا تقنيا أو سياسيا انضموا إلى الحركات السياسية للثورة التي تضاعف عددهم في الخارج وباتوا يشرفون على الدعاية الثورية والدبلوماسية والإدارة، كانت الفئتان تنتميان إلى جيل جديد لم يعط أدنى اهمية للمعارك السياسية الحادة لمرحلة ما قبل الثورة، ووضع هذا الجيل المناوشات الشخصية المترتبة عنها موضع الاحتقار وكان الاستقلال والعصرنة طموحهما المشترك.

ظلت رغبتهم في السلطة اقل بالمقارنة مع ما أبدوه من إخلاص لمؤسساتهم في جبهة التحرير الوطني جيش التحرير الوطني عبر الولايات، هذا

الإخلاص الذي كان أكبر من ذلك الذي وجد عند بعض الثوريين والسياسيين الذين لم يشعروا بمسؤولياتهم إلا في انتصارات الثورة دون اكتراثهم ببعض انتكاساتها.

ورحبت جبهة التحرير الوطني في 1957–1958 بهاتين الفئتين كاضافة تحفظ توازن أكبر وشمولية أكثر للجبهة من خلال قدراتهم في تمثيل جبهة التحرير الوطني تمثيلا مطرداً حتى ازداد الأمل في التفاوض مع الجانب الفرنسي الذي اظطر إليه الفرنسيين وفقا لشروط الوطنيين.

سقوط الجمهورية الرابعة:

أمست الحرب في خضم 1956 موضوع نقاش حامي الوطيس في فرنسا، حيث أدرك الشعب الفرنسيثقل نفقاتها وعدد ضحاياها وتم التطرق لموضوع التعذيب بإسهاب.

إذا أنه ساهم بقسط وفير في تلطيخ سمعة فرنسا في الخارج أيضا، وأدى اقتران الفشل الذي مني به جي موليه في الجزائر بعدم تأييد إجراءاته بشأن معالجة الأزمة الاقتصادية إلى سقوط حكومته في ماي 1957 والتي مهدت لمرحلة عدم الاستقرار السياسي والتي أدت بدورها إلى سقوط الجمهورية االرابعة في ماي 1958.

كانت قضية الجزائر من القضايا الجوهرية التي ميزت أحداث ذلك العام، بينما كانت كل محاولة من المحاولات الجادة الهادفة إلى الحل السياسي في الجزائر تعني الفشل.

يرجع ذلك إلى قوة الأقدام السوداء ومدى تأثيرها على الجمعية الوطنية والمشكلة المعقدة في خلق أغلبية من أحزاب ضاربة في التعدد .

في سبتمبر 1957 استقالت حكومة بورخيس، مونوري التي تلت حكومة **موليه** وهذا عندما رفضت جبهة التحرير الوطني مقترحاتها بالمرة اعتبرها معظم

السياسيين الفرنسيين مقترحات متطرفة في حين استغرق تشكيل حكومة جديدة خمس وثلاثون يوما. الأمر الذي زاد في خيبة أمل سياسي الجمهورية ولا سيما أن هذه الفترة تميزت بأزمة اقتصادية سجل فيها ارتفاع الأسعار والإضرابات في نوفمبر 1957[1].

أعادت حكومة غايار الجديدة النظر في القانون السياسي للجزائر ذلك لأن تعديليه ثم بشكل صارم قلل من موافقة شعب الجزائر عليه. ولم تبد حكومة غايار أية مقاومة أمام ظروف كشفت عن البعد الذي آلت إليه الحرب كقضية من القضايا الدولية الهامة. أما ممثلو جبهة التحرير الوطني فقد أحرزوا على الكثير من الاحترام والدعم لدى الأمم المتحدة لقضيتهم التي عملت حوادث الساقية سيدييوسف بالتراب التونسي على إبرازها.

أما موريس، وزير الدفاع في الحكومة السابقة فقد أشرف مع بداية سبتمبر 1957 على غلق الحدود الجزائرية التونسية بخط محصن بلغ حوالي 200 ميل عرف بخط موريس عمل على خلق صعوبات جدية لجيش التحرير الوطني منها فصل الولايات عن قواعدها للحد من التموين العسكري من تونس بالإضافة إلى تمادي الجيش الفرنسي في سياسة القمع المستمر.

وفي 08 فبراير 1958، قصفت المقاتلات الفرنسية القرية التونسية ساقية سيدي يوسف التي اعتقدت أنها قاعدة لجبهة التحرير الوطني وكانت الخسائر فادحة من جانب الضحايا المدنيين شاهدها ملأ من الصحافيين الأجانب، مرغ هذا الحدث شرف فرنسا في قاع من الأوحال وغدت معزولة دبلوماسيا، وسعت الحكومات الأمريكية والبريطانية لتطبيع علاقات وفاق بين فرنسا والجزائر غير أن فرنسا استاءت لهذا الأمر واعتبرته تدخلا في شؤونها الخاصة على الرغم من أن الحكومات الأجنبية كانت تشك في ذلك سلفا. لقد حمل

[1] Mohammed teguia (l'algerie en guerre 1954-1962)OPU alger 1982 p,45

الجيش الفرنسي خيانة السياسيين والحلفاء مسؤولية وشفله العسكري في الهند الصينية واعتزم تفادي خيانة مماثلة مرة أخرى في الجزائر.

أن الاطماع الأجنبية في حقل البترول لحاسي مسعود المعلن في جانفي 1958.

جعلت الرأي العام في فرنسا يولي أهمية أكبر، بعودة ديغول الى الحكم خاصة بعد عدم تجرأ غايار على الرد على الإداراتين البريطانية والأمريكية ذات النوايا الحسنة أدى إلى سقوط حكومته في 15 أبريل 1958 فآل ذلك إلى تفاقم في الأزمة استمر ستة أسابيع.

و في 26 أبريل خرجت الأقدم السوداء إلى شوارع مدينة الجزائر في مظاهرات تندد بسياسة برلمان الذي كان بصدد تشكيل حكومة في باريس والتي اعتقدوا أنها ستعطي الأولوية للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني.

كان ليون دلياكأحد أنصار ديغول الأكثر نشاطا موجود في مدينة الجزائر ليصطاد في المياه العكرة غير أن شخص ديغول بقي بمعزل عن المؤامرات التي لا تخدمه في شيء.

أعدمت جبهة التحرير الوطني ثلاثة رهائن كانت قد ألقت عليهم القبض في 24 أبريل، وأذيع خبر تنفيذ حكم الإعدام في الرهائن الفرنسيين الثلاث يوم 09 ماي ورد الجيش الفرنسي في الجزائر بقوة إزاء هذا الحدث الأخير فبعث الجنرال **سالان** ببرقية يحذر فيها قائد الأركان العامة في باريس ونظم في 13 ماي حفلا تخليد يا بالمناسبة للجنود الفرنسيين الثلاث.

سافر لاكوست، الحاكم العام إلى باريس ليتباحث مع الرئيس **كوتي** الأزمة في مدينة الجزائر وهكذا لم يعد يوجد هناك حاكم عام أو حكومة في باريس ذاتها.

و بعد الحفل التقليدي وفي 13 ماي قاد **بيارلاغاريرد** زعيم الطلبة الفرنسي جحافل من الأقدام السوداء لمهاجمة البناية الحكومية العامة الموجودة في مدينة الجزائر، وشكل الجِنِرَالْ **ماسو**[1]قائد جنود المظلات بمساعدة الأقدام السوداء لجنة الحماية المدنية تعمل على إنهاء أعمال الشغب وبغية العثور على حكم وطني اقنع أنصار ديغول الجنرال سالان لزيارة كوتي .في حين وجهت استدعاءات مباشرة إلى ديغول مع انه لم يكن يشغل أي منصب، وفي ساعة مبكرة من صباح يوم 14 ماي تلقى البرلمانن ++أخيراً تأييدا من الجمعية الوطنية لحكومته وصادق عقب ذلك على السلطة الواسعة لسلان في الجزائر، كانت الحكومة المستقبلية قد أصدرتها، وتعهد سالان على رؤوس الأشهاد تأييد ديغول باعتباره الرجل الوحيد الذي يملك تخليص فرنسا من الأزمة وعلى الرغم من أنه لم يكن يتزعم أي حزب معين أعلن ديغول استعداده لاعتلاء السلطة.

في الوقت الذي دبر فيه ماسو وآخرون انقلابا عسكريا في باريس في 14ماي قصد إعادة ديغول إلى السلطة انتزع جنود ماسو المظليون جزيرة كورسيكا أما ديغول فقد حذر سالان من مؤازرة ماسو وشرع بعدها في المفاوضات مع القادة السياسيين وأخيرا اقتحم الرئيس كوتي حاجز التسويات الدستورية ودعا ديغول لتشكيل حكومته وهدد باستقالته شخصيا في حالة معارضة الجمعية.

وانتخب ديغول في 1 جوان على رأس السلطة وأخذ يسير على وثيرة الجمهورية الخامسة التي قامت على إنقاض الجمهورية الرابعة وسجلت الثورة الجزائرية بذلك انتصارا في باريس وإن كانت لم تسجله بعد في عاصمة الجزائر.

---

[1] Bouchikhi Cheikh (the algerian revolution 1954-19562) CA cameroun glasgow 1988

السنوات الأربعة الأخيرة من الثورة :

الجمهورية الخامسة[1]:

كان مجيء ديغول إلى السلطة يشكل بالطبع منعرجا حاسما بالنسبة للفرنسيين وجبهة التحرير الوطني سواء بسواء، فكونه أتى إلى الحكم بشرعية دستورية كافية وليس كدكتاتور عسكري مكنه من وقف إطلاق النار دون أن يكلفه ذلك عناء الحرب الأهلية في فرنسا، ولكن تلك النتيجة كانت ما تزال بعيدة عام 1958.

فنوايا ديغول لم تكن واضحة حتى في قرارات نفسه، فكانت أول خطوة أقدم عليها زيارته للجزائر في 04 جويلية 1958، أما تعليقاته أمام الملأ من المستمعين المعمرين فكانت تبدو مطمأنة في ظاهرها :

" أعرف ماذا جرى هنا و ما الذي تبحثون عن إنجازه وأن الطريق الذي شيتموه في الجزائر هو طريق التجديد والأخوة، أقول التجديد مع كل احترامي، ولكن في الحقيقة أنكم تريدون الشروع من البداية ولن يكون ذلك إلا في مؤسستنا ولهذا السبب أنا موجود بينكم، أقول الأخوة، لأنكم ستضربون المثل الرائع لرجال يتقاسمون حماسا واحدا ويعيشون متآزرين ..لذلك إذا خولتني فرنسا صلاحية أعلن لكم من خلالها أنه من هنا فصاعدا تعتبر فرنسا كل سكان الجزائر فئة واحدة هي فئة الفرنسيين بكل ما تحمله الكلمة من معنا سيكون لأفرادهما جميع الحقوق بقدر ما يقع عليها من واجبات سواء بسواء ."

وبعدما وقف وقفة إجلال عرفانا بالجيش الفرنسي لجأ إلى هؤلاء، الذين التحقوا بجبهة التحرير الوطني نتيجة اليأس.

" ..أنا ديغول، أعلن أنني سأفتح لهم أبواب المصالحة .."

---

[1] Bouchikhi chikh , op, cit p

ومع ذلك لوحظ أنه لم يتفوه في نهاية جولته بالمدن الجزائرية، بعبارة :

" **تحيا الجزائر الفرنسية** "، فيما عدا مرة واحدة وحتى في هاته الحالة من الصعب استنتاج من خلال تصريحه أ ي مغزى، ولم يكرر العبارة ثانية بعد ذلك، وعلى الرغم من أنه طار إلى الجزائر خمس مرات في العامين اللاحقين لم يفلح ديغول في تحقيق مساعي السلام في الجزائر وهو يرجع فشله هذا إلى جبهة التحرير الوطني التي كان لها تأثير كبير على الجماهير المسلمة وأخذ يعبر عن أهدافه موضحا إياها كما يلي :

أولا : وضع كامل القطر الجزائري تحت إدارة باريس.

ثانيا : عرض مشروع سلام للمجاهدين تطمح فرنسا إلى تحقيقه معهم في آخر الأمر يعتبر حجر الزاوية للمحافظة على تواجد فرنسا بالجزائر

ثالثا : تدعيم وجودنا العسكري بشكل يجعل كل ما يحدث في المعركة لا تعرقل قراراتنا.

كان التصريح يخدم جبهة التحرير الوطني التي كانت بصدد تهيئة ردودهاعلى سياسة فرنسا الجديدة. على الرغم من أن كل من فرنسا والجزائر كانتا أسيرتين للإجراءات المخيبة للامل، بينما كان الأمر يقتضي من فرنسا أن تجدد من قواتها العسكرية لتكسب الحرب وأن تنفق أكثر على الإصلاحات لتكسب المسلمين الجزائريين .

ومع ذلك بات من الواضح أن ديغول كان في حد ذاته شعبيا أثار شعورا بالتفاؤل بالمستقبل لم يكن يوجد من قبل، وحدد 28 سبتمبر1958 يوم استفتاء عام ينظر من خلاله في دستور الجمهورية الخامسة الجديد. ولتأكيد صلاحية ديغول كوزير أول قررت الجمعية الوطنية إجراء انتخابات في نوفمبر وتلتها انتخابات رئاسية في ديسمبر، وانتخب على الدستور بالأغلبية الساحقة وشهد اجماع كبير في كل من فرنسا والجزائر وصل في الجزائرالى 79،9% .

مشروع قسنطينة :

في 3 أكتوبر وبعد فوزه في الانتخابات حلق ديغول إلى الجزائر وفي مدينة قسنطينة ألقى خطابا هاما[CD] أعلن فيه رسم برنامج السنوات الخمس للإصلاحات الاقتصادية وعرف بمشروع قسنطينة وينص البرنامج :

- تحويل الجزائر إلى بلاد صناعية يتم بموجبه خلق **400000** منصب شغل جديد
- توزيع **250** ألف هكتار من الأراضي الزراعية الجديدة على المزارعين المسلمين
- الرواتب الأجور إلى مستوى الوطن الأم،
- منح **10%** من المناصب الإدارية العامة للمسلمين
- إتاحة فرص أوسع أمام أبناء المسلمين لتحصيل العلم

و بغض النظر عن الدور المتألق لمصادر الطاقة في الصحراء فإن المشروع يعكس اقتراحات مشروع بلوم فيولات السابقة لسنة 1936.

كما أن ديغول جدد نداءه إلى جبهة التحرير الوطني لوقف إطلاق النار من أجل التعاون وإصدار قرار عفو لعدد كبير من أعضاء جبهة التحرير الوطني المودعين في السجن مع تخفيف من حكم الإعدام إلى السجن مدى الحياة.، و في ندوة صحفية عقدها في 23 أكتوبر تقدم بمشروع سلم الأبطال لجيش التحريرالوطني.

و على الرغم من أن العرض كان جديرا بالتذكير والإثارة، هاجمه اليسار المعتدل في فرنسا واعتبره مؤدي حتما إلى مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، وكذلك من قبل قادة جبهة التحرير الوطني كفرحات الأستاذ فرحات عباس الذي قال أن العرض لا يتضمن أكثر من وقف إطلاق النار بدون أي حل سياسي للقضية الجزائرية ككل، ودعا فرحات الأستاذ فرحات عباس إلى إنهاء الحرب بدل ذلك.

الحكومة الجزائرية المؤقتة :

بعد أربع سنوات من القتال، وفي خلال صيف 1958 شعرت جبهة التحرير الوطني بالحاجة إلى استراتيجية جديدة للتخلص من الوضعية المزرية الجديدة وتقرر أن يتم ذلك على أشكال ثلاث :

أولا : الإسراع في إعلان حكومة جزائرية مؤقتة.

ثانيا : القيام بحملة دبلوماسية جديدة مستغلة في ذلك صراع الحرب الباردة.

ثالثا : خلق جبهة ثانية للقتال داخل فرنسا الوطن الأم

وأعلن في 28 سبتمبر 1958 عن ميلاد حكومة جزائرية مؤقتة، مقرها في مدينة تونس ورئيسها فرحات الأستاذ فرحات عباس وتم تعيين أربعة عشرة وزيرا بما فيهم أحمد بن بلة كأحد نواب الرئيس، كريم بلقاسم كنائب رئيس المجلس ووزير القوات المسلحة _مواصلا مهمته التي كان عليها في لجنة التنسيق والتنفيذ، بن طوبال كوزير للداخلية، عبد الحفيظ بوصوف كوزير للإتصالات العامة و الموصلات، هذا كان يمثل دورا قياديا في أجهزة المخابرات بن خدة كوزير للشؤون الاجتماعية

وكان صدى تشكيل الحكومة المؤقتة في الخارج مختلفا داخل العالم العربي، وحتى خارجه وهكذا تلقى جمال عبدالناصر الخبر بمزاج معكر لأنه لم يتم مشاورته وكذلك لم ترشح القاهرة كعاصمة مؤقتة، بينما ضمت الصين ودول شيوعية أخرى صوتها إلى الحكومة المؤقتة باستثناء الإتحاد السوفيتي الذي رأى فيه زعيمه خرتشوف ++عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة عربونا للصداقة مع ديغول الذي يعول عليه في شق صف التحالف الغربي الذي كان يضم بداخله الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللتان أغضبتا ديغول من جهة أخرى بموقفهما المراوغ فهما لم يدعما يقررا اعترافهما بالحكومة الجزائرية المؤقتة ولم يدعما سياسية فرنسا في الجزائر .

و فور تشكيل الحكومة المؤقتة انطلقت الحملة الدبلوماسية الجديدة، وانتقل المندوبون في رحلات إلى كل من المعسكر الشرقي والغربي خصوصا من جانب عبد القادر الشندرلي ومحمد يزيد** اللذان واصلا تمثيل قضية جبهة التحرير الوطني لدى الأمم المتحدة تمثيلا ناجحا ، في حين قاد الاستاذ بن يوسف بن خدة في ديسمبر 1958 أول وفد جزائري إلى بكين حيث استقبل بحفاوة أكبر من ذلك الاستقبال الذي حظي به الوفد الجزائري في موسكو.

وصرح الاستاذ بن يوسف بن خدة في استجواب أدلى به خلال الزيارة إلى بكين كانت تكتسي أهمية أكبر ليس فقط للأسلحة المجلوبة من الصين بل لعاملها السيكولوجي على المجاهدين.

لا جرم أن ديغول قد أفزعه احتمال وجود علاقات صداقة بين جبهة التحرير الوطني ومعظم القوى الشيوعية، لذلك فإن تأسيس الحكومة المؤقتة مع حملتها الدبلوماسية كان لهما تأثير أريد به تناسي حملة دعائية قصوا في الخارج حيث شرعت فرنسا في تنشيط قوى الدعاية التي سبقت استفتاء على سياسة ديغول الذي كشف النقاب عن انتكاسة جبهة التحرير الوطني وهذا بعد أن صوتت الأغلبية الساحقة عليه بنعم.

بدأ الهجوم على الأهداف داخل فرنسا في أوت 1958 وفي الشهر الأول سجل أكثر من مئات الهجومات، بما فيها :

. إخراج قطار عن سكته

. هجومات استهدفت مركز شرطة في ليون

. قصف باخرة في مرسيلية ، و تم تنفيذ الهجومات بنجاح وفعالية لا سيما ما يتعلق منها بمستودعات البترول التي اندلعت فيها ألسنة اللهب ما يعادل الكمية التي تستهلكها فرنسا في يوم كامل.

في حين نجا جاك سوستيل أحد أهم قادة المعمرين من محاولة اغتيال في سيارته، ومع ذلك بدا من الواضح الابتعاد عن القصف العشوائي الذي كثيرا ما يصيب المدنيين.

كان من بين أهداف جبهة التحرير الوطني إطلاق سراح بن بلة ورفاقه الذين استمرت بهم حالة اليأس في السجن "صانتي"++ أي الصحة بعد مرور سنتين بدون محاكمة، كانوا خلالها في موقف ميئوس منه غير أن ديغول كان قد حولهم فعلا إلى بيئة أكثر راحة نوعا ما في جزيرة تقع على خليج الباسك وكان ذلك ضمن إجراءات العفو التي أصدرها عند توليه الرئاسة في جانفي 1959

تحديات لديغول والحكومة المؤقتة :

كانت جبهة التحرير الوطني غداة 1957 تمر بتجارب قاسية ذلك لأن الشعب الجزائري كان يعاني الأمرين من جراء قوات الجنرال شال الذي كلفه ديغول بمهمة إبادة جبهة التحرير الوطني عسكريا قبل أن تجد لها حلا سياسيا، ومال عدد من قادة المعركة نحو فكرة سلم الأبطال، وعقدت جبهة التحرير الوطني في ديسمبر **1959** مجلسها الوطني الثالث للثورة الجزائرية في جلسات مغلقة في القصر التشريعي بطرابلس بين قادة المعركة في الجزائر ومجموع الوزراء في الخارج .

وواجهت الحركة الثورية أزمة خطيرة بسبب الخلاف الذي شب بين القادة المعركة في الجزائر والوزراء في المنفى بسبب هجوم شاملة للجيش الفرنسي و خسائر باهظة في صفوف جبهة التحرير الوطني وتم تحميل قيادة الحكومة المؤقتةمسؤولية ذلك كريم بالقاسم رئيسها الأستاذ فرحات عباس. بشكل خاص حتى هؤلاء الذين كانوا في السابق أنصارا أوفياء لكريم بلقاسم في المعركة احتجوا على أنه لم يكن زعيما لأركان القيادة إذا تخلف عن تموين

الجيش بالأسلحة والمدد الكافين على الرغم من أنه كان من قادة الثورة الممتازين.

ظهر في هاته الأثناء الهواري بومدين ++ كقوة معتبرة، رأى أن يستبدل وزارة الحرب التي كان على رأسها كريم بمنظمة عسكرية لأركان القيادة ولجنة وساطة بينها وبين وزارة الحرب.

وبعد نقاش طويل وساخن أوكلت إلى هواري بومدين، قائد الأركان مهام القيادة العسكرية الشاملة للحرب في الداخل والخارج ،بينما ظل الأستاذ فرحات عباس رئيسا للمجلس واللجنة الثلاثية ومن كريم، بوصوف وبن طوبال وأصبح نفوذ الأستاذ فرحات عباس وكريم يتضاءل فعلا، وكذا الأمر بالنسبة لقيادة الولاية الرابعة الذين رغبوا عموما في التفاوض مع ديغول، وبدا التطلع إلى التفاوض حلا ممكنا .

و في **16 سبتمبر 1959** دعا ديغول بحق الجزائر في تقرير المصير ولم يسبق لأي حكومة فرنسية أن استخدمت مثل هذه العبارة مما زاد في حذر المستوطنين من ديغول، وفي **جانفي 1960** حاولت منظمة متطرفة جديدة القيام بعملية انقلاب في مدينة الجزائر مستعينة ببعض الدعم من الجيش، ففي خلال أسبوع أقيمت الحواجز وتم إصابة دركي ولأول مرة يطلق الفرنسيين النار على الفرنسيين ،أحبطت عملية التمرد بعد أن خاطب ديغول الأمة الفرنسية في لقاء تلفزيوني شهير.

وتجانست الانقسامات السرية داخل جبهة التحرير الوطني بالانقسامات العلنية داخل المعسكر الفرنسي، وخرج انصار سلم الابطال بحوصلة مفادها :

".. أ ن مبدأ تقرير المصير كان يخدم ديغول "

في حين رأى الاغلبية في جبهة التحرير الوطني أن القتال جلب نتائج مذهلة حتى الآن وأن التحريض والاستمرار في المعركة ستجلب الانتصار التام عن قريب غير أن سي صالح ++ وقادة آخرون من الولاية الرابعة من القطاع الجهوي لمدينة الجزائر هددوا الحكومة المؤقتة في الداخل بالاستجابة لاقتراح ديغول سلم الأبطال في حالة عدم قيام الحكومة المؤقتة بتموينهم بالعتاد والمدد الحربي تموينا جيدا ضد الآلية الحربية الفرنسية الثقيلة.

ونفذ سي صالح ما وعد به والتقى هكذا مع ديغول في باريس في **10 جوان 1960** إلا أن ديغول بدلا من أن يغتنم فرصة المفاوضات

وقع تحت تاثير حسابات سياسية والتي كانت في بعض أطوارها أفجع من الحرب ذاتها، فعمل الجانب الفرنسي من أجل الوصول إلى وقف إطلاق النار ونسجل هنا استجابة الحكومة المؤقتة لدعوة جبهة التحرير الوطني وقصد التفاوض مع المندوبين الفرنسيين في مولان يوم **25 جوان**، وأجلت بعدها ليوم **29** بدون الاتفاق على أي شيء

رد مفاوضو الولاية الرابعة من مهامهم وحكم عليهم بالاعدام آجلا أو عاجلا.

وأتضح عندئذ أن الحكومة المؤقتة لم تكن تنوي الاهتمام بهذه المسألة بالجدية اللازمة ولكنها كانت تحرص فقط إشعار ديغول أنه لا مناص من التفاوض حول السلام معهم في نهاية الأمر واقتحموا الباب الذي لم يكن ديغول في يوم من الأيام قادرا على غلقه وتحمل ديغول مسؤولية أكبر خسارة سياسية، واغتنمت الحكومة المؤقتة هذه الفرصة المواتية، وصار للتيار المتشدد ما يبرره حتى أن الأستاذ فرحات عباس فرحات صرح شخصيا فيما بعد بأسبوع قائلا :

" الاستقلال يؤخذ ولا يعطى فالحرب قد تستمر لمدة أطول..." **

الطريق إلى ايفيان :

مرت فترة ما بين فشل اتصالات مولان وفتح مفاوضات ايفيان ماي **1961** ثلاثة مراحل رئيسية وكلها تخدم الحكومة المؤقتة ولغير صالح استراتيجية ديغول وآماله تتمثل في :

- ✓ **مظاهرات ديسمبر 1960**
- ✓ **مناقشة القضية الجزائرية من قبل الأمم المتحدة في نفس الشهر**
- ✓ **تمرد الجنرالات في الجزائر في أبريل 1961.**

و أصبحت الحوادث العسكرية دون الصراع السياسي والدبلوماسي أهمية استوعب العقيد هواري بومدين رئيس الأركان الوضعية فقرر التخفيض من التعامل العسكري في الداخل على المستوى الفرنسي، مستثمرا أحداث أبريل 1962، وقد أبدى ديغول في هاته الأثناء، إرادة جامحة في التفاوض ويعمد لإبقاء سيطرته على القوات المسلحة، ومع تصاعد التعبير المناوئ للحرب في فرنسا أطلق العنان للنقاش السياسي الجاد هنالك .

وأصبح النقاش أكثر حدة من ذي قبل خاصة عندما حذر ديغول أحد أعوانه القربيين منه بالرجوع إلى اللقاء الإذاعي الموجه إلى الحكومة الجزائرية، لم يكن يرغب الكثير في زيارته المبرمجة في ديسمبر بسبب مثل هذه الإضرابات ودسائس الاغتيال الشائعة آنذاك،.

فكان القرار رسميا غير أن ديغول مع ذلك أقدم على الزيارة وبقي حيا يرزق لأنه من جهة كان محظوظا ومن جهة ثانية عدم نجاعة الأقدام السوداء وأخيرا الجيش المتواطئ. مع مظاهرات المعمرين قابلتها مظاهرات المسلمين المعبئين من قبل جبهة التحرير الوطني ولكنها كانت على جانب كبير من الإثارة لم يكن متوقعا وأثر تأثيرا عميقا على الرأي العام العالمي وتبين ان للحكومة المؤقتة دعم شعبي واسع اجتهد الفرنسيين في نفيه.

ما يمكن قوله هو أن مظاهرات الجزائرين كانت بمثابة الضربة القاضية لأمل ديغول الذي تمثل في إمكانية خلق دولة جزائرية متعددة الأجناس ترتبط مع فرنسا بدلا من أن توافق على الاستقلال والانفصال.

زامنت زيارة ديغول والإضربات مع لجنة اجتماع اللجنة السياسية للأمم المتحدة حول مسألة الجزائر حين وافقت ما جاء في خطب محمد يزيد البليغة والمأثرة خاصة على الدول الأفريقية والتي سبق وأن منحها ديغول استقلالها ليعول على دعمها لدى الأمم المتحدة

وفي 20 ديسمبر وافقت الجمعية العامة على دعمها الكلي (63 مقابل 08 مع 27 امتناع عن التصويت) لما جاء في اقتراحات لجنتها السياسية التي اعترفت بـ :

1. حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال.

2. ضرورة وجود ضمانات تأمن تطبيق إجراء تقرير المصير القائم على الوحدة الترابية والانتماء الجزائري.

3. تكليف الأمم المتحدة بإنجاح توظيف هذه القاعدة.

واكتفت الأمم المتحدة بذلك، ومع ذلك فقد كانت انتكاسة دبلوماسية خطيرة بالنسبة لديغول بشكل خاص من منظور ما ووخروتشوف. ورئيس الولايات المتحدة المرتقب جون كندي كلهم تعاطفوا مع الحكومة المؤقتة، لم يلق طموح ديغول القاضي بإبراز مكانة فرنسا وتأثيرها العالمي إلا إحباطا من القضية الجزائرية.

ومنح استفتاء جانفي 1961 سلطة التصرف الواسعة لديغول في القضية الجزائرية التي اصبحت واضحة اكثر في رغبة الجينرال ديغول في فض المسالة الجزائرية .

وجاءت افتتاحية المفاوضات ثانية كرد فعل لديغول على الحكومة المؤقتة في نهاية جانفي بواسطة حكومة سويسرا وأعلن في نهاية مارس أنه سيتم إجراء مؤتمر في ايفيان وساعد هذا الإعلان في اقناع الجينرال شال الحاكم الفرنسي السابق في الجزائر للانضمام مع رفقة الجنرالين، جوهر وزيلير +اللذان كانا بصدد تدبير خطة للإطاحة بحكم ديغول عن طريق الانقلاب العسكري

وبدأ تنفيذ خطة الانقلاب العسكري في الجزائر في 20 أبريل إلا أنها فشلت بعد أيام قليلة، لأنه لم يتم التحضير لها جيدا، ولم يجد شال تأييدا كبيراً لدى الضباط السامين كما كان يتوقع في حين أثر ت كلمة ديغول الإذاعية القوية على المدعوين لخدمة العلم الفرنسي في الجزائر، ورغم فشل خطة الانقلاب العسكري فإن آثارها المحبطة للمعنويات والمشتتة للجيش الفرنسي قللت من حظوظ مساومة ديغول مع الحكومة المؤقتة في محادثات ايفيان.

شرع في مؤتمر ايفيان في 20 ماي 1961 كانت فرنسا ممثلة بلويس جوكس وزير الدولة المكلف الجزائر وبرنار تريكو أحد اقرب مستشاري ديغول وترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم إلى جانب أحمد فرنسيس وزير الشؤون الاقتصادية والمالية، علي بومنجل ومحمد بن يحيا، مفاوضي مولان، وحضر إلى جانبهم أيضا ممثلين عن جيش التحرير الوطني بقيادة العقيد الهواري بومدين.

استقر رأي الجزائريين حول اللائحة المطروحة في قرارات1956 القاضية بأن لن يكون وقف إطلاق النار قبل تقديم الحل السياسي الكامل بعد الموافقة عليه، ونشبت خلافات بين الجانبين حول ذلك الحل السياسي خاصة ما يتعلق منها بمواضيع ازدواجية الجنسية بالنسبة للأقدام السوداء وحمايتهم من معاملة مجحفة في حقهم ومستقبل حقول البترول في الصحراء.

رفض كريم بلقاسم المطلبين الفرنسيين الأولين لأن ذلك يصطدم بالسيادة الجزائرية وفند الإدعاء الفرنسي القاضي الذي ينص على أن المنطقة الصحراوية لم تكن يوما جهة تنتسب إلى الجزائر

واستمرت المحاولة إلى 13 جوان إلا أنها فشلت ولاقت نفس المصير عندما استأنفت فيما بين 20–28 جوان.

في الوقت الذي كانت تتقدم فيه المحادثات قامت حملة إرهابية بقيادة المنظمة السرية المسلحة التي تأسست في جانفي.

كان زعيمها يلقب بالجينيرال سلان المنفي كانت تهدف إلى عرقلة عملية المفاوضات بخلق فوضى شاملة تزعزع لها الوضع الأمني في الجزائر تمهيدا لإعادة السلطة إلى المستوطنين وصلت إلى الحد لا يطاق في كل من الجزائر وفرنسا، بما فيها محاولة اغتيال الجنرال ديغول عن طريق تصفية ديغول جسديا، أبعدت في فبراير 1962 الرأي العام في فرنسا عن فكرة الجزائر فرنسية الذي اتفق عليه بالاجماع في 1954–. وما أن بدأ خريف 1961 حتى فقد ديغول كل أمل في إنشاء اتحاد فرنسي جزائري وكان عليه أن يتخلى مع بداية 1962 عن القضية الجزائرية قاطبة بأسرع ما يمكن ولو كلفه ذلك فقد بترول الصحراء غير مكترث بما يترتب عن ذلك من نتائج بالنسبة للأقدام السوداء .

وفي جانفي سمح لأعضاء الحكومة المؤقتة أخيرا بزيارة السجين أحمد بن بلة ورفاقه واتفق على فتح مفاوضات في المستقبل . وصلت المحادثات التمهيدية بين 11–17 فبراير إلى طريق مسدود لكن ديغول استمر في تقديم التنازلات الضرورية.

وهكذا تم استئناف مفاوضا ت ايفيان في 07 مارس إلى اتفاق يشير إلى آخر موعد الاتفاق يوم 18 مارس.

بينما وافق الجزائريون على استأ جار فرنسا للقاعدة البحرية بالمرسى الكبير لمدة (15) سنة تبقى في حيز النفوذ الوطنية ووافق الفرنسيون من جهة أخرى على تموين مشروع قسنطينة وكان لايزال هناك مشكل المساومة حول بترول الصحراء.

ومنحت للأقدام السوداء مهلة ثلاثة سنوات للاختيار إما الجنسية الجزائرية أو الفرنسية،و لكن المهم في الأمر هو أن الجزائريين لم يتنازلوا عن ما قرروه في مؤتمر الصومام 1956 وقبله في بيان اول نوفمبرفي إطار التفاوض مع فرنسا

ونجحوا إلى حد كبير في تحقيق دولة جزائرية مستقلة ذات سيادة.

آثار وعواقب ايفيان :

بعد الاستفتاء في الجزائر وفرنسا. اعترفت الحكومة الفرنسية رسميا بالدولة الجزائرية الحديثة وذلك في جويلية 1962 ومع ذلك رأى الوطنيون الجزائريون في نفس الوقت أن النصر كان بمثابة أقل من أحلامهم بالمقارنة مع ما يعاني منه القطر الجزائري

ووصفت رواية رسمية الفترة كما يلي :

" ..كان شهر جويلية 1962 شهر أسود في الجزائر. لم يكن يوجد أطباء على نحو كاف للضحايا الذين بترت أعضائهم من جراء القصف .

لم يكن يوجد عدد كاف من الضاربين على الآلة الراقنة والموظفين العموميين أو أمناء السر، ولم يكن يوجد ماعدا موزع هاتفي معزول في مركز وهران للتبادل والإجابة على المكالمات لإعادة تعويض زملائها الأوروبيين المائتين الذين هجروا...."

"....كان في حكومة الرئيس أحمد بن بلة ضارب واحد فقط على الآلة الراقنة يعمل بحذر شديد، ووزير التربية المعين لتوه . لم يكن يوجد في

مكتبه أوراق ولا ملفات ولا حتى هاتف بقي هناك، ولم يترك الفرنسيون للجزائريين وراءهم سوى الفراغ، لم يكن يوجد هناك خبز ولا حتى الماء ربما.... عن اليستار هورن".

الإشاعات التي كانت تنذر انتشرت عبر الأزقة.

قد يكون هناك بعض الغلو في هذا السرد بما فيه إلا أنه يقدم لنا بما فيه الكفاية صورة واقعية عن الجزائر في خضم صيف.

ازداد نشاط الهجرة الجماعية للمستوطنين منذ شهر ابريل 1962 ظلت منظمة الإرهاب المسلحة (الجيش السري) تتلاحق حملاتها وكذا الاغتيالات الجماعية للجزائرين وكان من وراء الأرض المحروقة أي أرض السكان المسلمين وحرمانهم من كل إنتاج تأتي به الحضارة الانسانية.

خرجت آخر العناصر المدافعة عن المهمة الحضارية المزعومة التي أتت بها فرنسا كالمستشفيات، المدارس، الخطوط الهاتفية المنشآت القاعدية، المراكز الإحصائية، بنايات حكومية عامة، أحرقت المكتبة الجامعية لمدينة الجزائر ومع ذلك كله عجزت حملة التحطيم والتدمير من إحباط معنويات الأمة وتوقفت منظمة الجيش السرية في منتصف جوان بعدما قتلت حصيلة 2360 شخص على الاقل في أقل من سنة.

المراجع والمصادر

- **BENJAMIN STORA** Histoire de L'Algérie Coloniale « 1830-1954 » La découverte 1991
- **BOUCHIKHI CHEIKH** The Algerian Revolution 1954 61962 « A.Cameron,Glasgow,1989
- **CHARLE ROBERT AGERON** Histoire De l'Algérie contemporaine »1830-1988 » P.O.F –1990
- **CHARLES DEGUALLE** « Discours et **messages « avec le renouveau (1958-1962) peon 1970**
- **CHARLES ROBERT AGERON** « L'algerie de NapoleonIII à degaulle » Sindbad 1980
- **DENIS BOUCHE « Histoire de la colonisation Francaise « Flus et reflux (1815-1962) Fayard 1991**
- **FARHAT ABBAS** « Autopsie d'une guerre ,L'aurore Garnier 1980
- **GILLESPIE,JEAN :Alegria :** Rébellion and Révolution « London,1960 »
- **GUY PERVILLE «** de l'ampire francais à la decolonisation « hachette 1991
- **HORNE ALISTAIR :**a savage war of peace :Algeria ,1954-4962 « London revised 1987 »
- **KEDDACHE MAHFOUD «** Histoire du nationalisme Algerienne » question nationale et politique Algerienne 1919-1951 deux tomes
- **MAHFOUD KADDACHE –DJILALI SARI** « L'Algerie dans l'Histoire » Office publications universitaires
- **MAURICE VAISSE** « Le Alger, Le putsh » complexe bruxelles 1983
- **MEISEL JAMES H.** The fall of the republic :military

- **MOHAMED HARBI** « La guerre commence en Algerie » complexe 1984
- **MOHAMED TEGUIA** « L'Algerie **en guerre 1954-1962** » **OPU 1982**
- **OTTAWAY DAVID AND MARINA :**The polis of a socialists revolution «Berkeley1970 »
- **QUANDI WILLIM B.** « revolution and political leader ship Algeria « 1954/1968 »Cambridge mass 1969
- Revolt in France « Michigan 1962 »
- **RIOUX JEAN PIERRE :** the fourth **republic ,1944 1958 « cambridge,1987 »**

المراجع والمصادر

- **أحمد الخطيب** ((حزب الشعب الجزائري)) الجزء الأول ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر
- **الأستاذ عامر رخيلة** " 8ماي 1945" ((المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية))– ديوان المطبوعات الجامعية
- **الدكتور أبو القاسم سعد الله** "جامعة الجزائر" . ((أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر)) **الجزء الأول **دار الغرب الإسلامي
- **الدكتور أبو القاسم سعد الله** "جامعة الجزائر" . ((الحركة الوطنية الجزائرية)). الجزء الثالث **الطبعة المنقحة**
- **الدكتور عبد الحميد زوزو** " ((تاريخ أوربا والولايات المتحدة 1919-1945))محاضرات ونصوص** ديوان المطبوعات الجامعية
- **الدكتور نور الدين حطوم** ((تاريخ عصرنا 1945)) دار الفكر سنة الطبعة 1970-1971
- **الدكتور يحيا بوعزيز** ((طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر))
- **عبد الحميد زوزو** " نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر –1830-1900 – المؤسسة الوطنية للكتاب
- **عبد الرحمن الجيلاني** ((تاريخ الجزائر العام)) ديوان المطبوعات الجامعية 1994
- **محمد العربي ولد خليفة** ((الثورة الجدزائرية معطيات وتحديات)) المؤسسة الوطنية للكتاب
- **محمد قنانش** " الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939 "الشركة الوطنية للمشر والتوزيع – 1982 الجزائر–
- **ناصر الدين سعيدوني** دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر – العهد العثماني))، المؤسسة الوطنية للكتاب
- **يوسف مناصرية** ((الإتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1939/1919، المؤسسة الوطنية للكتاب

Les Archives

A-Direction des Archives de la wilaya D'Oran

1) Dépôt D'ARCHIVES

-carton 2260 Afrique du nord –Position des partis politiques Français à l'égard des problèmes indigènes 1949

- *notes sur l'activité dans les milieux traditionnels mostaganémois »1949 »*
- *Carton 2261 I 21 :Analyse de la presse revue de presse –PPA :1947*
  EL Maghreb El arabi (1947-1949)
  La voix Algérienne (copie-1948)
  Etoile Algérienne (1943-1949)
- *Carton 4026 I 7 :représentation des Indigènes au parlement Activités politiques en (1938-1943)*
  carnet « B »
  Reformes Musulmanes (1944)

-Carton 4063 I 14 :Etoile sportive Musulmanes (1940)

SUPPORT MULTI MEDIAS

CD PC « GUERRE d'ALGERIE

Presse Nationaliste

- *CP 308 : L'étoile Algérien, Bimensuel en Langue française, Paris (1948-1949)*
- *CP 310 : Le Maghreb Arabe , Hebdo en langue française depuis 1939 se trouvant des N. des années 1948 et 1949*
- *CP 332 : EL OUMA Mensuel de langue française journal de L'ENA de paris 1er N° Octobre 1930 se trouvant des numéros (1937_1938)*
- *CP 33 : Le parlement Algérien Bimensuel de langue Française, Alger 1939 du 29 juillet au 12 aout*
- *La nation Algérienne Organe Clandestin de Libération Nationale*
- *Journal du PPA MLTD (1946-1947) Divers Numéros se trouvant au Carton 2261*
- *La voix Algérienne. Bull Intérieur du MLTD, dont le N°2 Du 15/06/1948 et revue de presse du PRA /PPA Extrait des années 1947-1949 se trouvant au* **carton 2261**

L'Ouest-Eclair

L'EST RÉPUBLICAIN

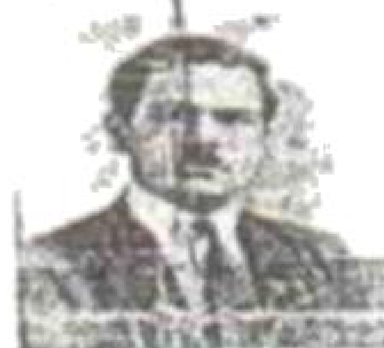
l'Humanité



EL OUMA

L'Etoile Nord-Africaine au Ministère de l'Intérieur

Nos militants sont libérés











Mostefa Ben Boulaïd, chef de la Wilaya IV.

4 PAGES DE SPORTS
Echo Sport...
UNE PAGE ILLUSTREE

L'ÉCHO D'ALGER

15 FRANCS

7-8 Novembre 1954

Tout ce qui brille... VERNICIRE

M. MITTERRAND dans une déclaration radiodiffusée :

L'ALGÉRIE C'EST LA FRANCE ET LA FRANCE NE RECONNAITRA PAS CHEZ ELLE D'AUTRE AUTORITÉ QUE LA SIENNE

Chaque jour verra l'autorité de l'Etat s'affirmer d'avantage et le statut de l'Algérie entrera de plus en plus dans les faits

Investissements et grands travaux, formation professionnelle, fonction publique, décentralisation

LES TROUPES ÉTANT SOLIDEMENT INSTALLÉES

La véritable opération de nettoyage de l'Aurès va commencer dans quelques jours


Le Journal d'Alger

pôles ALI-LA-POINTE ET HASSIBA BENT BOUALI DÉCOUVERTS DÉCHIQUETÉS par l'explosion

Leurs corps ont été identifiés de façon indiscutable

normaliennes ont ... l'inondation ... atif d'El-Riath

Le 1er R.E.P. met ainsi un point final

Sous les décombres de l'immeuble de la rue des Abderame

15

DIX-SEPTIEME ANNEE – N° 4656 ★ 16 PAGES – DERNIÈRE ÉDITION DIMANCHE 14 et LUNDI 15 FEVRIER 1960.

LIRE EN PAGE

2, 3, 4, 5. – La bombe : les opinions de P.-M. Gallois, de H. Laugier et du R. P. Dubarle ; des déclarations au « Monde » ; les réactions étrangères.
6. – Les obsèques de Mgr Stepinac, P. Yankovitch. – Un projet allemand de retraite parlementaire, A. Clément.
10. – La justice en Algérie, A. Jacob.
11. – Le malaise paysan, F.-H. de Virieu.
13. – « Un goût de miel », B. Poirot-Delpech. – « Les Loups dans la bergerie », J. de Baroncelli.
16. – Une déclaration de M. Kreisky au « Monde ».

Le Monde

Rédaction, Administration : 5, r. des Italiens, Paris-IXe. – Directeur : Hubert BEUVE-MÉRY.

LE NUMÉRO : 30 fr. 0,30 NF

COMPTE CHEQUE POSTAL : PARIS N° 4207-23

TÉL. : PRO. 91-29 ; TAI. 70-40

En présence de M. Guillaumat et de personnalités de la Communauté

La première bombe A française a explosé samedi matin à 7 heures à Reggane

1re Année. — N° 51 | Le Numéro : PARIS, 5 centimes ; DÉPARTEMENTS, 10 centimes | Vendredi 21 Avril 1871

LE CRI DU PEUPLE

Journal politique quotidien

Rédacteur en chef : JULES VALLÈS

BUREAUX DE VENTE

DÉCLARATION DE LA COMMUNE DE PARIS

Au Peuple Français,

Dans le conflit douloureux et terrible qui impose une fois encore à Paris les horreurs du siége et du bombardement, qui fait couler le sang français, qui fait périr nos frères, nos femmes, nos enfants écrasés sous les obus et la mitraille, il est nécessaire que l'opinion publique ne soit pas divisée, que la conscience nationale ne soit point troublée.

Il faut que Paris et le pays tout entier sachent quelle est la nature, la raison, le but de la révolution qui s'accomplit

Le choix par l'élection ou le concours, avec la responsabilité et le droit permanent de contrôle et de révocation des magistrats ou fonctionnaires communaux de tous ordres.

La garantie absolue de la liberté individuelle, de la liberté de conscience et de la liberté du travail.

L'intervention permanente des citoyens dans les affaires communales par la libre manifestation de leurs idées, la libre défense de leurs intérêts : garanties données à ces manifestations

La Révolution communale, commencée par l'initiative populaire du 18 mars, inaugure une ère nouvelle de politique expérimentale, positive, scientifique.

C'est la fin du vieux monde gouvernemental et clérical, du militarisme, du fonctionnarisme, de l'exploitation, de l'agiotage, des monopoles, des priviléges, auxquels le prolétariat doit son servage, la patrie ses malheurs et ses désastres.

Que cette chère et grande Patrie, trompée par les mensonges et les calomnies, se rassure donc!

La lutte engagée entre Paris et Versailles est de celles qui ne peuvent se terminer par des compromis illusoires ; l'issue n'en saurait être douteuse.

La victoire, poursuivie avec une indomptable énergie par la garde nationale, restera à l'idée et au droit.

Nous en appelons à la France.

Avertie que Paris en armes possède autant de calme que de bravoure ; qu'il soutient l'ordre avec autant d'énergie que d'enthousiasme ; qu'il se sacrifie

DERNIÈRES NOUVELLES

Paris, 19 avril, 4 h. 15, soir.

Après un sanglant combat, nous avons repris nos positions. Nos troupes, portées en avant sur notre aile gauche, s'emparèrent d'un magasin d'approvisionnement de l'ennemi, dans lequel nous avons trouvé soixante-neuf tonneaux, contenant du jambon, du fromage et du lard.

Le combat continue avec acharnement : l'artillerie ennemie, placée sur la hauteur de Courbevoie, nous couvre de projectiles et de mitraille ; mais malgré la vivacité de ses feux, notre côté droit exécute, en ce moment, un mouvement dans le but d'envelopper les troupes de ligne, qui se sont engagées trop en avant. Il me faut cinq bataillons de troupes fraîches, deux

Mais pourquoi nous étonner ?

N'est-ce pas toujours la même méthode ? Quand on mitraille les pensions de jeunes filles, comme à Neuilly ; et qu'on envoie des obus dans les groupes de femmes, comme aux Ternes ; on peut bien massacrer des médecins.

Et pourtant les bataillons fédérés continuent leurs façons chevaleresques.

4 heures du matin. — Les bataillons de Neuilly se sont rendus maîtres d'une grande quantité de provisions appartenant à l'ennemi. Trente tonneaux de lard et plusieurs pièces de vin.

Les francs-tireurs prétendent que le vin de Versailles est excellent.

A Vanves et à Issy, la nuit a été à peu près calme. A trois heures du matin, les avant-postes, placés en avant du village de Vanves, ont été alarmés par des concentrations assez nombreuses de troupes sur le plateau de Châtillon.

Au fond, on a cru à une nouvelle attaque, et les mitrailleuses américaines ont commencé à tonner. Mais les troupes versaillaises étaient encore à une distance trop éloignée pour être atteintes par les projectiles. Néanmoins, les Versaillais se sont retirés derrière les ouvrages construits par les Prussiens.

Une heure plus tard, un détachement est revenu à la charge, s'avançant contre le village de Vanves ; mais, grâce à la vigilance des avant-postes fédérés placés dans les premières maisons, les royalistes ont été mis en fuite, laissant trois des leurs, blessés,



مجازر 8 ماي 1945



مظاهرات 11 ديسمبر 1960



صور من التعذيب الذي كانت فرنسا تمارسه على الشعب الجزائري





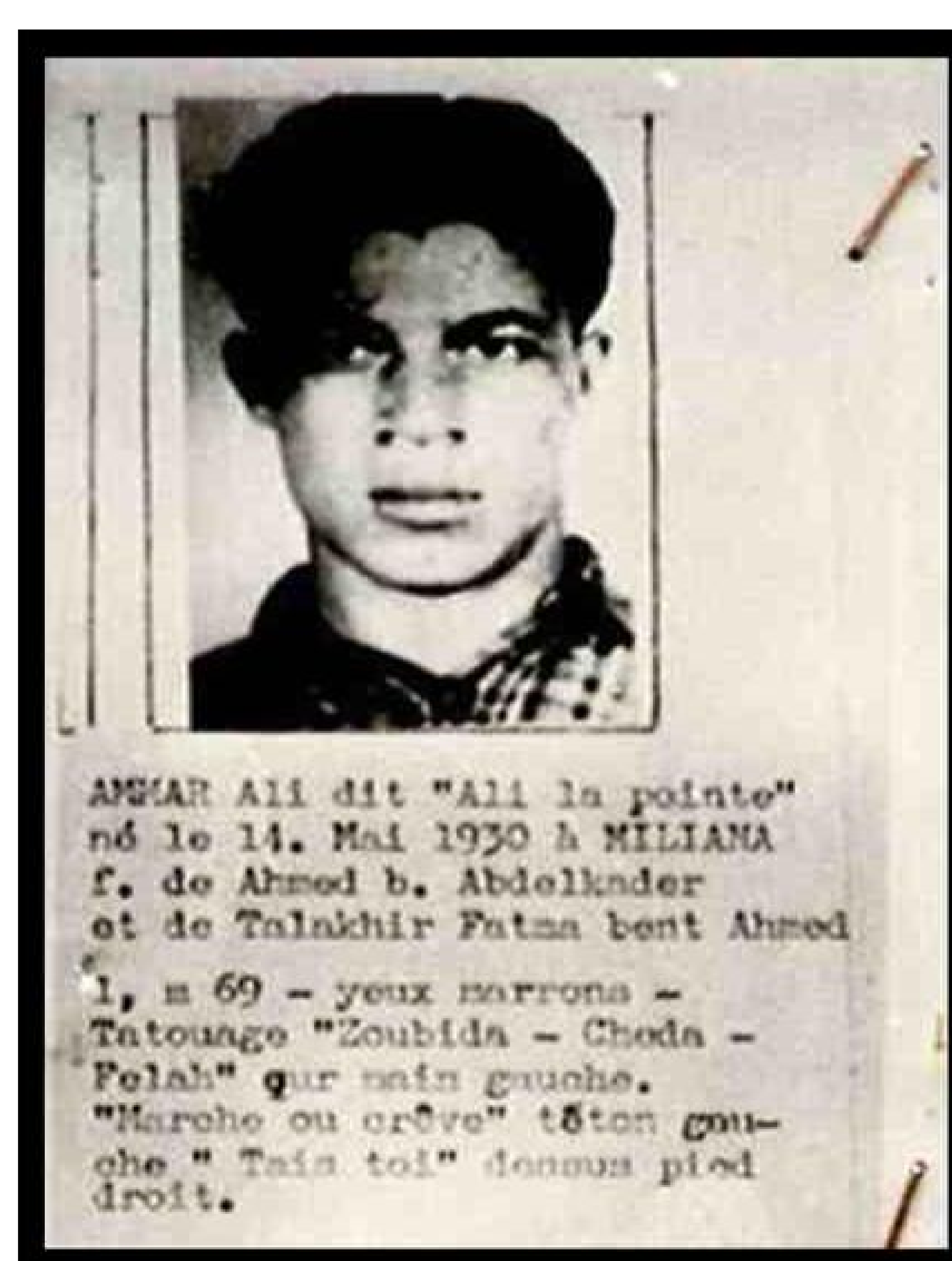
لحظات التفتيش والمراقبة في أحياء العاصمة





صور من معاناة الشعب الجزائري أثناء الاعتقالات





AMMAR Ali dit "Ali la pointe"
né le 14. Mai 1930 à MILIANA
f. de Ahmed b. Abdelkader
et de Talakhir Fatma bent Ahmed

1, m 69 - yeux marrons -
Tatouage "Zoubida - Cheda -
Felah" sur main gauche.
"Marche ou crêve" têton gauche " Tais toi" dessus pied droit.

مرحلة التدريب في صفوف جيش التحرير الوطني



ممرضات جبهة التحرير الوطني



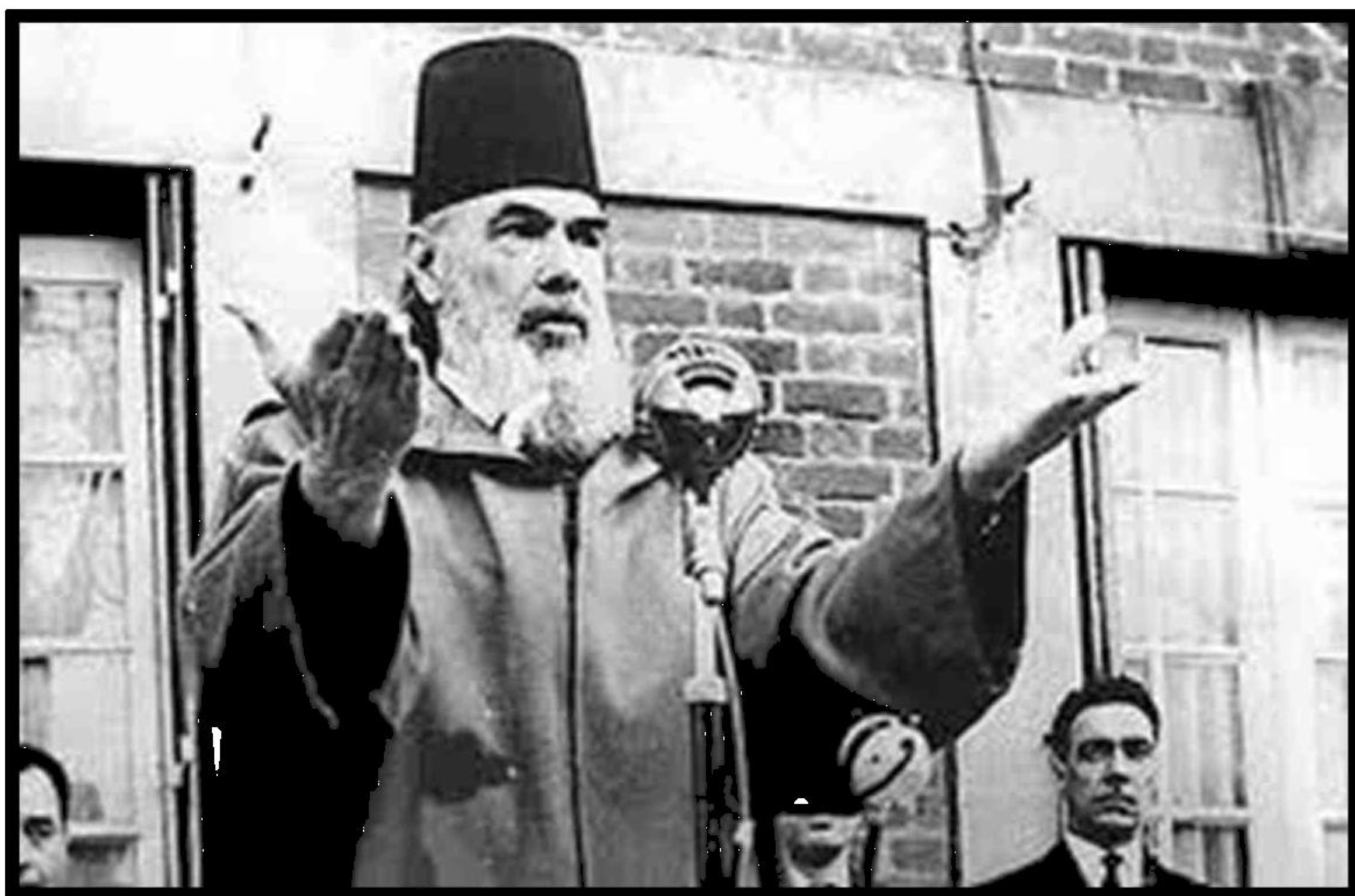
بجبل تقرسان سنة 1961 / فرقة من مجاهدي جيش التحرير بالناحية الثالثة المنطقة الثانية الولاية السادسة ويظهر أحد الجنود يحمل العلم الوطني مرسوما على الورق..

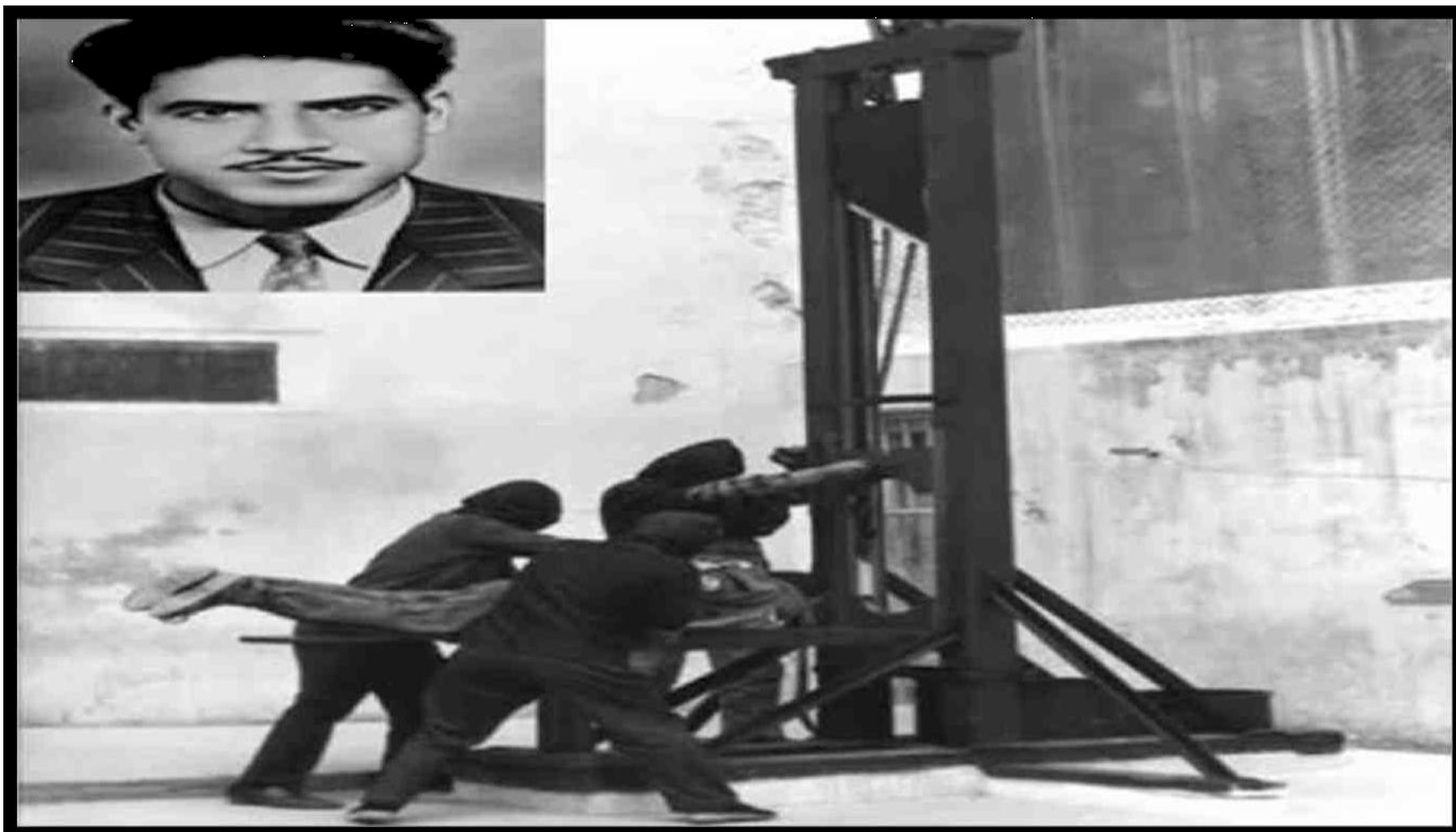


اختطاف قادة الثورة الجزائرية 22 أكتوبر 1956 |



مصالي الحاج تراث فكري وتاريخي ورصيدا سياسي





جدول أهم الأحداث والوقائع التاريخية من 1830 إلى 1962

التاريخ	الحدث
1830	14 جوان، انزال الحملة الفرنسية العسكرية. 18 جوان، معركة اسطاوالي بين الفرنسيين وقوات الداي. 23 جويلية، بداية المقاومة في متيجة.
1832	27 نوفمبر، إندلاع مقاومة الأمير عبد القادر.
1833	3 جوان، حمدان بن عثمان خوجة يقدم تقريرا عن احوال الجزائريين
1834	26 فيفري، توقيع معاهدة دي ميشال.
1835	27 جوان، معارك الأميرعبدالقادر معركة المقطع. 31 سبتمبر، الأمير عبد القادر يراسل بريطانيا.
1836	21 نوفمبر، معركة قسنطينة الاولى.
1837	30 ماي، توقيع معاهدة التافنة بين الأمير عبد القادر والجنرال بيجو. 6/13 أكتوبر، معركة قسنطينة الثانية.
1839	23 ديسمبر، معارك جيش الأمير معركة وادي العلايق
1843	16 ماي، زمالة الأمير عبد القادر تسقط على يد الدوق دومال
1845	26 سبتمبر، من معارك جيش الأمير، معركة سيدي إبراهيم
1847	جويلية، إنتقال الأمير عبد القادر الى المغرب. 23 ديسمبر، الأمير عبد القادر يستسلم للقائد الفرنسي لامورسيير. 25 ديسمبر، الأمير عبد القادر يحول الى فرنسا.
1848	5 جوان احمد باي يستسلم للقوات الفرنسية . نوفمبر الأمير عبد القادر ينقل الى سجن أمبواز.
1849	ماي، بداية مقاومة الزعاطشة. 26 نوفمبر، الشيخ بوزيان يستشهد في معركة سيدي المزاري.

1851	فيفري، إندلاع مقاومة الشريف بو بغلة. 5 سبتمبر، إندلاع مقاومة ابن ناصر بن شهرة
1852	/2 ديسمبر، إندلاع مقاومة الاغواط.
1855	30 اوت 1855، إندلاع مقاومة جرجرة بقيادة الشريف بو حمارة
1857	ماي، إندلاع مقاومة لالة فاطمة انسومر
1864	8 افريل إندلاع مقاومة اولاد سيدي الشيخ
1869	1 فيفري، معارك مقاومة اولاد سيدي الشيخ معركة الدبداب بقيادة سي يعلا
1871	جانفي، إندلاع مقاومة بني تاصر. فبراير، إندلاع مقاومة الصبايحية ومحمد الكبلوتي. مارس، تعيين هنري دي قيدون حاكما عاما على الجزائر. 05 مارس، الشريف بو شوشة يدخل منطقة وادي سوف ويعين بن ناصر بن شهرة خليفة عليها. 15 مارس، إندلاع مقاومة الحاج المقراني. 25 مارس، مصادرة املاك محمد المقراني بقرار من الحاكم العام الفرنسي. افريل، الشيخ الحداد ينضم الى المقراني. 05 ماي، استشهاد محمد المقراني. جوان، إندلاع مقاومة مولاي الشقفة. جويلية، الشيخ الحداد يقع اسيرا لدى الجيش الفرنسي رفقة ابنه عزيز. 20 سبتمبر، معركة نقرين بين الشريف محمد بن عبد الله والجيش الفرنسي. 12 أكتوبر، الشريف بن عبد الله ينتقل الى الجنوب التونسي
1881	16 فبراير، إندلاع مقاومة التوارق بقيادة الشيخ آمود. ابريل، إندلاع مقاومة الشيخ بو عمامة. 19 ماي، معارك مقاومة اولاد سيدي الشيخ معركة الشلالة. 14 اوت، الجيش الفرنسي يدمر ضريح سيدي الشيخ. 26 نوفمبر، تعيين لويس تيرمان حاكما عاما للجزائر.

1883.	26ماي، وفاة الأمير عبد القادر بن محي الدين في دمشق.
1888	اوت، الجيش الفرنسي يشن حملة عسكرية في جبال عمور ضد القبائل التي انضمت الى مقاومة الشيخ بو عمامة.
1901	26 افريل، إندلا ع مقاومة عين التركي ومليانة بقيادة الشيخ يعقوب بن الحاج. جانفي، الادارة الفرنسية تصادر املاك المشاركين في مقاومة عين التركي. فبراير، السلطات المغربية تطرد الشيخ بوعمامة من فقيق بطلب من الفرنسيين. 07 ماي، إندلا ع معركة تيت بقيادة الشيخ آمود.
1903	جانفي، معركة السمامير قرب وجدة بين الشيخ بو عمامة والجيش المغربي
1905	جويلية/اوت، اندلا ع عدة حرائق للغابات في منطقة الشلف وبلاد القبائل واعتماد فرنسا مبدأ المسؤولية الجماعية لمعاقبة القبائل.
1912	03 فبراير، صدور مرسوم التجنيد الاجباري للشبان الجزائريين. 19 سبتمبر، صدور مرسوم حول العقوبات الخاصة بالتجنيد الاجباري. 21 سبتمبر، اندلا ع مقاومة بني شقران -معسكر- ضد التجنيد الاجباري
1916	فبراير، الشيخ آمود ينتصر على القوات الفرنسية في معركة جانت. سبتمبر، مقاومة الاوراس الثانية ضد التجنيد الاجباري.
1923	جويلية، مغادرة الأمير خالد الجزائر الى القاهرة
1924	4جويلية، رسالة الأمير خالد للرئيس هيريو. 3سبتمبر، انقاد مؤتمر الشمال افرقيين بمشاركة الأمير خالد.
1925	25 ماي، موريس فيوليت حاكما عاما على الجزائر.
1926	مارس، تأسيس حزب نجم شمال افريقيا.
1927	10/18 جوان، تأسيس فيديرالية المنتخبين الجزائريين.
1930	1 جانفي، الاحتفال بالذكرى المئوية للاحتلال. وقولة أحمد مصالي الحاج للمحتفلين الفرنسيين بعد ان حمل حفنة من التراب وقال لهم: (إعلموا جيدا أن تراب الجزائر لا يرهن ولا يباع).

التاريخ	الحدث
1949	16/18 سبتمبر، المؤتمر الثاني للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
1950	مارس، الشرطة الفرنسية تباشر تفكيك المنظمة الخاصة. 10 ماي، القاء القبض على احمد بن بلة. ماي، جمعية العلماء المسلمين تطالب بفصل الدين عن الدولة /20 جوان، محاكمة احمد بن بلة في قضية بريد وهران.
1951	1 ماي، مظاهرات بباريس بقيادة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية
1952	16 مارس، فرار احمد بن بلة ومحساس من السجن. 14 ماي، مظاهرات حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في مدينة الشلف. ماي، فرنسا تطرد أحمد مصالي الحاج خارج الجزائر.
1953	افريل، بداية الازمة بين مصالي الحاج والمركزيين. 12 جوان، مانديس فرانس حاكما عاما للجزائر
1954	مارس، تاسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل 17/18 جوان، مانديس فرانس رئيسا للوزراء 13/15 جويلية، المؤتمر الاستثنائي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية 25 جويلية، اجتماع 22 24 أكتوبر، تاسيس جبهة التحرير الوطني 10 أكتوبر، قرار المنظمة الخاصة بهيكلة التراب الوطني 24 أكتوبر، تحديد 1 نوفمبر موعدا لإندلاع الثورة الجزائرية المظفرة 01 نوفمبر، إندلاع الثورة التحريرية الكبرى 03 نوفمبر، ردود الفعل الفرنسية على إندلاع الثورة 05 نوفمبر، استشهاد رمضان بن عبد المالك (أحد مفجري الثورة) قرب مستغانم 18 نوفمبر، استشهاد باجي مختار (أحد مفجري الثورة) قرب مدينة سوق اهراس 23 ديسمبر، بداية العمليات العسكرية.

التاريخ	الحدث
1935	17 سبتمبر، اول مؤتمر لجمعية علماء المسلمين الجزائريين.
1936	9 جانفي، وفات الأمير خالد. 26 افريل، اعتماد فدرالية الكشافة الاسلامية. 7 جوان، انعقاد المؤتمر الاسلامي.
1937	8/17 أكتوبر تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري. 26 جانفي صدور مرسوم رئاسي يحل النجم. 11/12 مارس تأسيس حزب الشعب الجزائري. 14 جويلية مظاهرات حزب الشعب الجزائري في العاصمة.
1940	16 افريل، وفاة الشيخ عبد الحميد بن باديس.
1941	8 ماي، اعدام محمد بوراس
1943	12 فيفري، صدور البيان الجزائري
1944	14 مارس، تأسيس حركة احباب البيان والحرية.
1945	8 ماي، مظاهرات 8 ماي 1945 التي راح ضحيتها 45000 شهيد جزائري في كل من سطيف وقالمة وخراطة.
1946	/25 سبتمبر، تأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. 10 نوفمبر، تأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية
1947	15 فيفري، المؤتمر الاول لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية. أكتوبر، فوز حركة انتصار الحريات في الانتخابات. 20 سبتمبر، القانون الاساسي للجزائر.
1948	سبتمبر، رسالة مصالي الحاج الى الامم المتحدة. 15 فيفري، المؤتمر الاول لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية. أكتوبر، فوز حركة انتصار الحريات في الانتخابات. 20 سبتمبر، القانون الاساسي للجزائر.

1955	14 جانفي، اعتقال مصطفى بن بوالعيد قائد المنطقة الأولى بتونس استشهاد ديدوش مراد (قائد المنطقة الثانية وأحد مفجري الثورة) في معركة بوكركر. 23 جانفي، انطلاق عمليتي فيوليت – فيرونيك 25 جانفي، تعيين جاك سوستال حاكما عاما على الجزائر خلفا لروجيه ليونار. 05 فيفري، سقوط الحكومة الفرنسية بعد فشل سياسة منديس فرانس 26 مارس، الحلف الأطلسي يعلن مساندته للحكومة الفرنسية في حربها ضد الجزائر. 01 أفريل، المصادقة على تطبيق قانون حالة الطوارئ لمدة 6 أشهر من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية 15 ماي، تدعيم المجهود الحربي الفرنسي بتخصيص 15 مليار فرنك للقضاء على الثورة 16 ماي، مجلس الوزراء الفرنسي يقرر إضافة 40 ألف جندي ويستدعي الإحتياطيين 01 جوان، جاك سوستال يعلن عن إصلاحات 13 جوان، معركة الحميمة الأولى في الولاية الأولى 24 جوان، إلقاء القبض على الأمين دباغين 13 جويلية، ميلاد الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين 20 أوت، بداية الهجوم الشامل بمنطقة الشمال القسنطيني 22 سبتمبر، معركة الجرف الأولى 29 سبتمبر، إنشاء المصالح الإدارية المختصة 01 أكتوبر، وصول كمية من الأسلحة لجيش التحرير الوطني على متن السفينة الأردنية "دينا"، بداية هجوم جيش التحرير في الغرب الجزائري 27 أكتوبر، التحاق بودغان علي (العقيد لطفي) بصفوف جيش التحرير الوطني 30 أكتوبر، استشهاد البشير شيحاني قائد الولاية الأولى 10 ديسمبر، التحاق 180 ألف جندي فرنسي إضافي بالجيش الفرنسي في الجزائر

1956	07 جانفي، حل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وذوبانها في جبهة التحرير الوطني 19 جانفي، اغتيال الدكتور بن زرجب بتلمسان 24 فيفري، تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين 22 مارس، استشهاد القائد مصطفى بن بوالعيد (أحد مفجري الثورة) قائد الولاية الأولى. 05 أفريل، التحاق مايو (و معه كمية من الأسلحة) بالثورة 16 أفريل، استشهاد سويداني بوجمعة (أحد مفجري الثورة) بالقرب من القليعة 22 أفريل، انضمام أحمد فرنسيس للثورة، فرحات عباس يحل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وينظم إلى جبهة التحرير 28 أفريل، تصدي جيش التحرير لعملية التمشيط المسماة "الأمل والبندقية" 06 ماي، معركة جبل بوطالب في الولاية الأولى 19 ماي، إضراب الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والتحاقهم بالثورة 23 ماي، إلقاء القبض على عيسات إيدير 07 جويلية، معركة الونشريس بالولاية الرابعة 20 أوت، انعقاد مؤتمر الصومام الذي قام بإعادة تنظيم الثورة وخرج بعدة قرارات. 23 سبتمبر، استشهاد زيغود يوسف (أحد مفجري الثورة) بمنطقة سيدس فرغيش 16 أكتوبر، الجيش الفرنسي يحجز باخرة أتوس وهي محملة بـ 70 طن من الذخيرة موجهة لجيش التحرير الوطني 01 نوفمبر، جبهة التحرير الوطني تنشر قرارات مؤتمر الصومام 08 نوفمبر، معركة جبل بوكحيل بالولاية السادسة 09 ديسمبر، معركة النسينسة بالولاية السادسة 26 ديسمبر، معركة أولاد رشاش بالولاية الأولى.

ظ

1957	01 جانفي، تأسيس إذاعة صوت الجزائر 07 جانفي، بداية معركة الجزائر العاصمة بقيادة الجنرال ماسو 09 جانفي، تأسيس الهلال الأحمر الجزائري 28 جانفي، انطلاق إضراب الثمانية أيام 23 فيفري، إلقاء القبض على العربي بن مهيدي (أحد مفجري الثورة) 03 مارس، استشهاد العربي بن مهيدي تحت التعذيب 20 أفريل، معركة فلاوسن بالولاية الخامسة 28 ماي، استشهاد علي ملاح قائد الولاية السادسة 12 جوان، موافقة البرلمان الفرنسي على تشكيل حكومة بورجيس مونري 19 جويلية، معركة جبل بوزقزة في الولاية الرابعة 06 أوت، صدور مرسوم ماكس لوجان لتقسيم الصحراء 28 أوت، انعقاد أول مؤتمر للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة 19 سبتمبر، مصادقة مجلس الوزراء الفرنسي على قانون الإطار الخاص بالجزائر 08 أكتوبر، استشهاد علي عمار (علي لابوانت) وحسيبة بن بوعلي بالقصبة 25 أكتوبر، اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ بتونس 27 ديسمبر، اغتيال عبان رمضان بالمغرب بتهمة التخطيط للقضاء على رفاقه من العسكريين وذلك بعد خلافات حادة معهم خاصة كريم بلقاسم وبوصوف

1958	08 جانفي، حل الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين 08 فيفري، قصف ساقية سيدي يوسف 19 فيفري، قرار مجلس الوزراء الفرنسي بإقامة مناطق محرمة على الحدود الجزائرية 15 أفريل، سقوط حكومة فليكس قايار تحت تأثير الثورة 25 أفريل، تنفيذ حكم الإعدام بالمقصلة في الشهيد طالب عبد الرحمان 27 أفريل، انعقاد مؤتمر طنجة وإعلان تأييده للثورة الجزائرية 13 ماي، انقلاب 13 ماي 1958 في فرنسا وعودة الجنرال شارل دوغول 24 جوان، زيارة شارل دوغول للجزائر 27 أوت، امحمد يزيد يقدم بيانا للأمم المتحدة لفضح سياسة فرنسا في الجزائر 19 سبتمبر، تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والإعلان عنها بالقاهرة. 26 سبتمبر، أول تصريح للحكومة المؤقتة تعلن فيه فتح مفاوضات مع فرنسا 02 أكتوبر، إعلان فرنسا عن مشروع قسنطينة الإقتصادي والإجتماعي لتجفيف منابع الثورة 23 أكتوبر، دوغول يعرض على جبهة التحرير سلم الشجعان 02 ديسمبر، انتخاب شارل دوغول رئيسا للجمهورية الفرنسية، ويطلب صلاحيات واسعة. 08 ديسمبر، برمجة القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال الأمم المتحدة.

1959	07 مارس، نقل أحمد بن بلة ورفاقه إلى سجن جزيرة إكس 28 مارس، استشهاد العقيدين الحواس واعميروش 18 أفريل، الشروع في تطبيق مخطط شال 05 ماي، استشهاد العقيد سي محمد بوقرة 22 جويلية، الشروع في تنفيذ عملية المنظار في الولاية الثانية 29 جويلية، استشهاد العقيد سي الطيب الجغلالي قائد الولاية السادسة 01 سبتمبر، مصادقة الجامعة العربية على عدة قرارات لدعم الثورة الجزائرية 04 سبتمبر، جيش التحرير يتصدى لعملية الأحجار الكريمة 16 سبتمبر، شارل دوغول يعترف بحق الجزائريين في تقرير المصير 10 نوفمبر، شارل دوغول يجدد نداءه لوقف إطلاق النار 20 نوفمبر، الحكومة المؤقتة تعين أحمد بن بلة ورفاقه للتفاوض مع فرنسا حول تقرير المصير 10 ديسمبر، اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية وتكوين الحكومة المؤقتة الثانية برئاسة فرحات عباس 19 ديسمبر، الإتحاد العام للعمال الجزائريين يرفض نتائج التحقيق الخاصة بظروف وفاة عيسات إيدير.

1960	05 جانفي، جريدة لوموند الفرنسية تنشر تقرير الصليب الأحمر حول التعذيب في الجزائر 18 جانفي، المجلس الوطني يوافق على إنشاء قيادة الأركان برئاسة العقيد هواري بومدين 13 فيفري، أول تجربة نووية فرنسية بمنطقة رقان بالصحراء الجزائرية 08 مارس، اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بتونس 27 مارس، استشهاد العقيد لطفي قائد الولاية الخامسة جنوب مدينة بشار. 30 أفريل، تفجير قنبلة نووية للمرة الثانية بالصحراء 01 ماي، استخدام فرنسا قنابل النابالم جنوب عين الصفراء 14 جوان، دوغول يعلن استعداده لاستقبال وفد عن قادة الثورة بباريس من أجل إيجاد نهاية مشرفة للمعارك. 28 جوان، انطلاق المفاوضات الجزائرية الفرنسية في مولان Melun 05 سبتمبر، شارل دوغول يعلن في ندوة أن الجزائر جزائرية 27 سبتمبر، زيارة فرحات عباس وبن طوبال للإتحاد السوفياتي والصين 07 أكتوبر، اعتراف الإتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة للجزائر 16 نوفمبر، دوغول يعلن أمام مجلس الوزراء الفرنسي عزمه على إجراء استفتاء وتقرير المصير 11 ديسمبر، إندلاع مظاهرات 11 ديسمبر في مناطق عديدة من الجزائر خاصة في المدن الكبرى 20 ديسمبر، الجمعية العامة للأمم المتحدة تصادق على لائحة الإعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

1961	11 أفريل، دوغول يصرح في ندوة صحفية أنه ليس من مصلحة فرنسا البقاء في الجزائر ويؤكد على أن الجزائر جزائرية 10 ماي، الإنطلاق الفعلي للمفاوضات الجزائرية الفرنسية في إيفيان لكنها فشلت بسبب إصرار الوفد الجزائري على عدم المساس بسيادة ووحدة التراب الوطني. 20 جويلية، استئناف المفاوضات في قصر لوغران Lugrin 09 أوت، اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية وتعيين بن يوسف بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة مكان فرحات عباس الذي اشتدت خلافاته مع القيادة العامة لجيش التحرير 06 ديسمبر، ظهور منظمة الجيش السري (OAS) التي عرفت بالإرهاب والأعمال الإجرامية على جميع المستويات وكانت تمثل اليمين المتطرف في الجيش الفرنسي الرافض لأي حل مع الجزائريين سوى الحل العسكري الحاسم.من أشهر عملياتها تفجير سيارة مفخخة بميناء الجزائر وقتل63 بريئا وحرق مكتبة جامعة الجزائر مما أدى إلى إتلاف600 ألف عنوان وتفجير المخابر والقاعات.
1962	09 جانفي، محمد الصديق بن يحي يقدم مذكرة الحكومة الجزائرية ردا على مذكرة فرنسا 22 فيفري، اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس لدراسة نص اتفاقيات إيفيان في كل جزئياتها, وتم التصويت على مشروع نص الإتفاقيات بالإجماع ما عدا أربعة (4) هم هواري بومدين وقائد أحمد وعلي منجلي والرائد مختار بوعيزم. 27 فيفري، مظاهرات ورقلة تنديدا بمشروع فصل الصحراء عن الشمال 18 مارس، التوقيع على وثيقة اتفاقية إيفيان من طرف كريم بلقاسم ولوي جوكس، وإعلان بن خدة عبر إذاعة تونس عن وقف إطلاق النار في كافة أنحاء الجزائر بداية من 19 مارس 1962، وقام دوغول قبل ذلك بقليل بإعطاء نفس الأوامر للقوات الفرنسية. 29 مارس، تكليف الهيئة التنفيذية المؤقتة برئاسة عبد الرحمان فارس بتسيير الفترة الإنتقالية وتحضير الإستفتاء 01 أفريل، منظمة الجيش السري تكثف من أعمالها الإرهابية ضد الشعب الجزائري 01 جويلية، استفتاء تقرير المصير

نص وثيقة معاهدة دي بورمن:

1-يسلم حصن القصبة وجميع الحصون الأخرى التابعة للجزائر وكذلك ميناء هذه المدينة إلى الجيوش الفرنسية هذا الصباح على الساعة العاشرة حسب توقيت فرنسا.

2-يتعهد قائد جنرالات الجيش الفرنسي بأنه يترك لسمو داي الجزائر حريته وكذا جميع ثرواته الشخصية.

3-الداي حر في الانسحاب مع أسرته وثرواته الخاصة إلى المكان الذي يعينه وسيكون هو وكامل أفراد اسرته تحت حماية قائد جنرالات الجيش الفرنسي وذلك طيلة المدة التي يبقاها في الجزائر وستقوم فرقة من الحرس بالسهر على أمنه وأمن أسرته.

4-يضمن قائد الجنرالات نفس المزايا ونفس الحماية لجميع جنود الميليشيا.

5-تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة كما أنه لن يقع أي اعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات ولا على دينهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم ونسائهم.

إن قائد الجنرالات يتعهد بشرفه على تنفيذ كل ذلك وإن تبادل هذه الاتفاقية سيتم قبل الساعة العاشرة من هذا الصباح وبعد ذلك مباشرة تدخل الجيوش الفرنسية إلى القصبة ثم إلى جميع حصون المدينة.

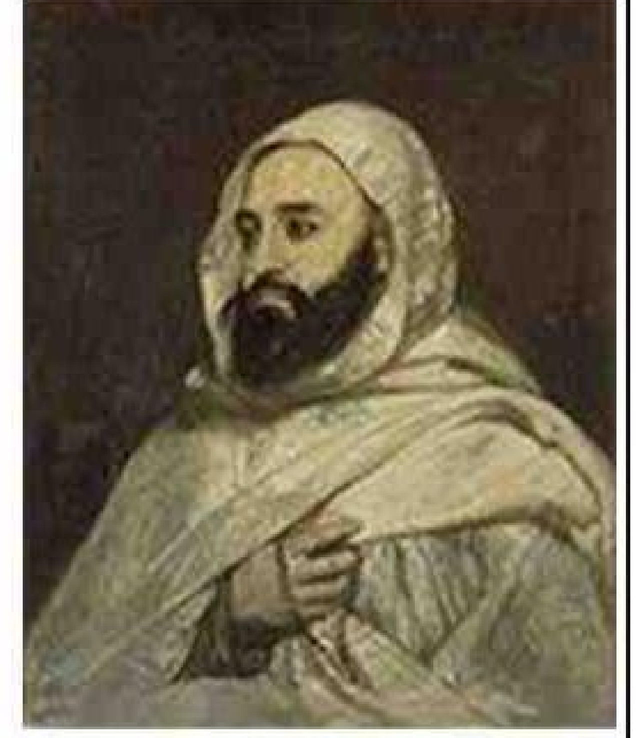
– «توقيع المعاهدة في المعسكر المخيم في الأبيار قرب مدينة الجزائر يوم 5 جويلية 1830م، إمضاء :الكونت دي بورمن، خاتم حسين باشا داي الجزائر



معاهدة الجنرال ديميشال 26 فيفري 1834

"ان القائد العام للقوات الفرنسية في مدينة وهران وأمير المؤمنين سيدي الحاج عبد القادر بن محي الدين قررا العمل بالشروط التالية:

المادة الاولى



ان الحرب بين الفرنسيين والعرب ستتوقف منذ اليوم وان القائد العام للقوات الفرنسية والأمير عبد القادر لن يدخرا وسعا في الحفاظ على ذلك الاتحاد والصداقة التي يجب ان تكون بين شعبين حكم عليهما الدر ان يعيشا تحت نفس السلطة ولهذا الغرض سيقيم ممثلو الأمير في وهران ومستغانم وارزيو ولمنع الصدام بين الفرنسيين والعرب سيقيم الضباط الفرنسيون في مدينة معسكر

المادة الثانية :ان دين وعادات العرب ستكون محل احترام

المادة الثالثة:كل المساجين سيطلق سراحهم حالا من الجانبين

المادة الرابعة:حرية التجارة ستكون كاملة وشاملة

المادة الخامسة:ان العسكريين الفرنسيين الفارين سيعيدهم العرب ونفس الموقف سيتخذ ازاء العرب المجرمين الذين يفرون من قبائلهم إلى الفرنسيين تفاديا للعقاب فهؤلاء سيقبض غليهم في الحال ويسلمون إلى ممثلي الأمير في المدن البحرية الثلاث التي يحتلها الفرنسيون

المادة السادسة

كل اوربي سيعطى اذا رغب في السفر داخل البلاد جواز سفر موقعا عليه من ممثلي الأمير ومصدقا عليه من القائد العام حتى يجدوا المساعدة والحماية في كامل الاقليم"

المـــادة 6 : علـــى الأمـــير أن يـــدفع للعســـاكر الفرنســـوية : ثلاثـــين ألـــف كيلـــة مـــن الحنطـــة ومثلهـــا مـــن الشـــعير بمكيـــال وهـــران وخمســـة آلاف راس من البقر يؤدى ذلك كله في مدينة وهران على ثلاثة قسوط

الأول مـــن غـــرة أغســـطس (أوت) إلى الخـــامس عشـــر أيلـــول (ســـبتمبر) والقسطين الآخرين يدفعان بانتهاء كل شهرين قسطا

المـــادة 7 : يســـوغ للأمـــير أن يشـــتري مـــن فرنســـا : البـــارود والكبريـــت ومـــا يحتاجه من الأسلحة

المـــادة 8 : إن الكـــول اوغلـــي الـــذين يريـــدون أن يقيمـــوا في تلمســـان أو غيرهـــا مـــن المـــدن الإســـلامية لهـــم أن يتمتعـــوا بأملاكهـــم بكامـــل الحريـــة ويعـــاملون معاملـــة الحضـــر والـــذين يريـــدون مـــنهم الانتقـــال إلى الأراضـــي الفرنسوية تكون لهم الرخصة لبيع أملاكهم أو إيجارها بكل حرية

المـــادة 9 : علـــى فرنســـا أن تتخلـــى للأمـــير علـــى اســـكلة رشـــكون ومدينـــة تلمســـان وقلعـــة المشـــور مـــع المـــدافع الـــتي كانـــت فيهـــا قـــديما ويتعهـــد الأمـــير بنقـــل الـــذخائر والأمتعـــة العســـكرية الـــتي للعســـاكر الفرنســـوية في تلمســـان إلى وهران

المادة 10 : المتجر : (التجارة) يكون حرا بين العرب والفرنسوية وللجميع أن يتمتعوا بالتبادل في كل من الأرضين

المادة 11 : تكرم الفرنسوية عند العرب كما تكرم العرب عند الفرنسوية وكل ما تملكته أو تتملكه الفرنسوية من الأملاك في بلاد العرب يكفل لهم حفظه بحيث يتمتعون به بكل حرية ويلتزم الأمير بان يدفع لهم الضرر الذي تحدثه النوائب فيها

المادة 12 : يكون رد المجرمين بين الطرفين بالتبادل

المادة 13 : يتعهد الأمير بان لا يعطي أحدا من الدول الأجنبية قسما من الشاطئ إلا برخصة من فرنسا

المادة 14 : لا يسوغ بيع من محصولات الإقليم ولا شراء... إلا في الأسواق الفرنسوية

المادة 15 : لدولة فرنسا أن تعين في المدن التي في مملكة الأمير وكلاء ينظرون في أشغال الرعايا الفرنسوية وحل المشكلات التجارية فيما بينهم وبين العرب وكذلك للأمير أن يضع وكلاء من طرفه في المدن التي تحت إدارة الدولة الفرنسية

حرر في تافنة في السادس من ربيع الأول سنة ثلاث وخمسين ومائتين ألف (1253)
أول يونيه (جوان) سنة سبع وثلاثين وثمانمائة ألف 1837





مخطط هيرسان وفيها تحتفظ فرنسا بالصحراء والغرب الجزائرى ومنح تلمسان والولايات الشرقية الحكم الذاتى

خطاب مصالي الحاج في المؤتمر الإسلامي 1936

سادتي .إخواني.

باسم نجم إفريقيا أحييّكم تحية الأخوة، وأحمل إليكة تضامن مائتي ألف شمال إفريقي يقيمون في فرنسا. واحتراما للغتنا الوطنية اللغة العربية التي كلنا نعتز بها، ونعجب بها.. وأيضا تقديرا لنبل هذا الشعب الجزائري الشجاع الكريم، فقد أردت أن أعبر أمامكم بعد نفي دام اثني عشر سنة بلغتي الأم.

أنا سعيد وجد راض إذ أتمكن اليوم من عقد اتصال رسمي بكم، وأستغل الفرصة التي أتيحت لي كي أقول لكم بأني سعيد ومتأثر بوجودي على أرض الأجداد، ولكي أقول لكم: كم أنا متألم في قرارة نفسي لابتعادي عن وطني منذ مدة.

إخواني الأعزاء.
باسم نجم شمال إفريقيا قدمت للمشاركة في هذا الاجتماع الكبير لكي أشرك منظمتنا في هذا المظاهراة الضخمة. إن نجم شمال إفريقيا وكفاحه الذي قاده منذ عشر سنوات دفاعا عن مصالح الشعب الجزائري، ومع ذلك فإني سأغتنم هذه الفرصة التي اجتمعتم فيها بكثرة، بل بالآلاف لكي أذكر لكم بعض التفاصيل عن الدور الذي لعبه، ومن الواجب علي أن أقول بأن المعركة كانت صعبة ومريرة.

وتحت حكومات من أكثر الحكومات رجعية، وفي الوقت الذي كان فيه الناس في بلادنا صامتين، وتحت حكم استثنائي كان نجم شمال لإفريقيا هو الوحيد الذي تجرّأ على رفع الصوت للاحتجاج ضد كل سوء استعمال للسلطة والظلم والإجحاف، وليقول أمام العالم: إن الجزائر تمت.. وأنها بإرادة أبنائها تريد أن تعيش حرة وسعيدة. وهذه الجرأة هي التي جرّت على مناضلي النجم المشاق التي لا مثيل لها، كما جرّت عليهم أكثر أنواع الحقد عنصرية.

لا لأننا كنا بباريس مدينة ثورة 1489 كنا في حماية من القمع الذي أحدث تدميراته في الجانب، وفي الجانب الآخر من حوض البحر الأبيض المتوسط..لقد كنا على استعداد حين علمنا بأن المظالم، ومساوئ الاستعمار تمارس فوق الأرض الجزائرية .. بمجرد أن علمنا أسمعنا الصوت المكبوت لشعب يصرخ وينادي الإنسانية لإغاثته

لقد صدرت ضدنا أحكام بالسجن لمدة سنوات، مع التغريم بآلاف الفرنكات، وقد عرفنا النفي والتهجير، ولم يسلم أحد خلال هذا الكفاح .. وهناك أشخاص طردوا من معامل " سيطروان" و"رونو"لأنهم أعضاء بنجم شمال إفريقيا.. هناك عاطلون حرموا من المنح المقررة للعاطلين عن العمل بسبب أنهم حضرو اجتماعات منظمتنا.

إخواني. أخواتي.

بما أنني لاحظت في هذا التجمع وجود النساء جئن ليسمعن صوت الشعب يجب أن أقول لكم بأننا إذا غادرنا بلدا بحثا – تحت أي مناخ – عن الخبز والحرية التي حرمنا منها في بلدنا، فإننا وجدنا في باريس بلدية مختلطة يوجد على رأسها قايد بشوّاشه.

و حتى هذا اليوم، وتحت حكومة الجبهة الشعبية، مازلنا نتعرض لسلسلة من الإجراءات الخاصة والقوانين الاستثنائية في قلب باريس. وهي اجراءات وقوانين لا تستعمل إلا ضدنا نحن فقط. في قلب باريس..هناك مستشفى بوبيني، وهو مستشفى خاص بنوع من الأمراض يبعث إليه كل العرب، وكأن بهم جميعا جربا يعدي الإنسانية.. نحن في كل الظروف، وفي كل الأحوال كافحنا من أجل الحرية، ومن أجل إخواننا المحرومين.

من أجل ذلك اتهمونا أكثر من مرة بكوننا شيوعيين، وهابيين، وعملاء ألمانيا، وعملاء موسكو، وغيرهما من البلدان، ونحن نقول لكم بأننا لم نكن عملاء لا لهؤلاء، ولا لأولئك، لأننا كنا ومازلنا وسنظل دائما عملاء لخدمة للشعب الجزائري..لقد عزمنا على تحمل كل التضحيات من أجل أن تكون الجزائر حرة ومزدهرة ومتعلمة.

و نخبركم بأننا أيضا توجهنا إلى وزارة الداخلية، وقدمنا للسيد راؤول أوبو (RAOUL AUBAUD)نائب كاتب الدولة قائمتين بالمطالب، إحداهما تخص الجزائريين المقيمين في فرنسا، والأخرى تخص الشعب الجزائري، ونخبركم أيضا بأننا علمنا وسررنا بانعقاد المؤتمر الذي انعقد في بداية جوان بالعاصمة، وقد أيدناه رغم ملاحظتنا عليه ضعفه وتسرّعه. وعند وصول الوفد الجزائري (إلى باريس) المنبثق عن المؤتمر، سارعنا إلى تحيته والاتصال به، وتبادل الآراء معه حول مشكل بلادنا. ورغم موافقتنا وتأييدنا، بل وتهنئتنا لمنظمي هذا المؤتمر الذي سيكون نقطة تحول في تاريخ الجزائر، فإننا نقول لكم بصراحة بأنه يجب علينا اليوم أن نقدم لكم توضيحات نراها ضرورية بدون شك. نحن نوافق على المطالب العاجلة التي هي في الواقع متواضعة

وشرعية، والتي نصّ عليها ميثاق مطالب المؤتمر الذي قدم على الحكومة الجبهة الشعبية، وإننا سنؤيدها بكل قوانا حتى نراها منجزة، رغم ضعفها، لأن المطالب الطفيفة قد تنفع في النقاط الهامة حين تساعد على التخفيف من هذه التعاسة الشعبية.

و هنا ألتزم باسم منظمتي وأمام الشيخ الجليل عبد الحميد بن باديس أن أعمل كل ما في وسعي لتأييد هذه المطالب،وخدمة القضية النبيلة التي ندافع عنها جميعا، لكننا نقول بصراحة وبشكل لا يقبل التراجع بأننا نتبرأ من ميثاق المطالب بخصوص إلحاق بلادنا بفرنسا، وبخصوص التمثيل البرلماني. والواقع، إن بلادنا اليوم ملحقة بفرنسا إداريا، وهي تابعة لسلطتها المركزية، ولكن هذا الإلحاق كان نتيجة غزو فظيع، تلاه احتلال عسكري يقوم اليوم على الفليق التاسع عشر. والشعب لم يوافق عليه أبدا.

أما الإلحاق الذي نصّ عليه ميثاق المطالب فهو مطلوب إداريا باسم مؤتمر يقولون عنه إنه يمثل الشعب الجزائري. ومن ثمة فهناك فرق أساسي بين إلحاق لبلادنا حصل رغم إرادتنا، وإلحاق إرادي مقبول عن طيب خاطر في المؤتمر الذي انعقد في السابع من جوان بالجزائر العاصمة (مؤتمر مغلق لمدة ثلاث ساعات).

إننا أيضا أبناء الشعب الجزائري، ولن نقبل أبدا أن تكون بلادنا ملحقة ببلاد أخرى رغم إرادتها، فنحن لا نستطيع مهما كانت الظروف أن نراهن على المستقبل الذي هو أمل الحرية الوطنية للشعب الجزائري.

إن هذا المستقبل يخص الجيل الصاعد. فهو وحده الذي يملك الحق في تقرير مصيره وقدره ونحن أيضا ضد التمثيل البرلماني لأسباب عديدة .إننا نؤيد إلغاء المجالس المالية، ومنصب الوالي العام. ونقف مع إنشاء برلمان جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام بدون تمييز في العنصر أو في الدين.إن هذا البرلمان الوطني الجزائري الذي يتكون من عين المكان، سيعمل تحت مراقبة الشعب المباشرة، ومن أجل الشعب. ونحن نعتقد من جهتنا بأن هذه هي الوسيلة الوحيدة

التي تسمح للشعب الجزائري بأن يعبر عن نفسه بحرية وبصراحة بعيدا عن كل الضغوط والمناورات الإدارية.

إنه لا يمكنني في هذا الوقت القصير أن أقول لهذا الشعب الكريم في الجزائر كل ما يجب أن أقوله، خاصة وأني تجاوزت الوقت الذي حددته لي اللجنة المحترمة، بينما يجب أن ألفت انتباهكم طالبا من إخواني أن يتفهموا وأن يفكروا وأن يتأملوا جيدا، وبدون طيش في مشكل بلدنا المطروح أمامكم. ورغم أني متعب ومنهك من سفرة شاقة، لأني نزلت الآن من الباخرة، فإني لا أغادر المنصة قبل أن أعبر لكم عن فرحتي وتأثري بوجودي بينكم، فوق تراب وطني.

و أخيرا، قبل أن أختتم تدخلي، أشكر اللجنة المحترمة التي أتاحت لي التكلم من هذه المنصة. سمعت منذ هنيهة الخطباء الذين سبقوني بأنهم قوبلوا باحترام وحفاوة في فرنسا من طرف حكومة الجبهة الشعبية.. لا أناقش، ولا أقلل من قيمة الجو الذي دارت فيه هذه اللقاءات، لكني أقول بأن على الشعب الجزائري أن يكون يقظا. إنه لا يكفي أن يرسل وفدا، وأن يتقدم بمطالب، ثم ينخدع بالاستقبالات منتظرا أن تتحقق الأمور تلقائيا.

إخواني.. لا يجوز النوم على الأذنين ظنا بأن الأعمال كلها انتهت، بل هي الآن ابتدأت.

يجب أن تنتظموا.. أن تتوحدوا في منظماتكم لتكونوا أقوياء، ولتكونوا محترمين وليسمع صوتكم القوي وراء البحر الأبيض المتوسط. من أجل الحرية ومن أجل نهضة الجزائر تجمعوا أفواجا حول تنظيمكم الوطني نجم شمال إفريقيا الذي سيدافع عنكم ويقودكم في طريق التحرّر. مصال الحاج

رئيس نجم شمال غفريقيا والمدير السياسي

جريدة الأمة

فهرس المواضيع

أنجز طبعه على مطابع

ديوان المطبوعات الجامعية

1، الساحة المركزية – بن عكنون – الجزائر